

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

قسم التاريخ



رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي:

المعتققات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962)

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في تاريخ الثورة التحريرية
الجزائرية (1954-1962)

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

أحمد صاري

نورالدين مقدر

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأطية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. /احميذة عميراوي
مشرفا ومقررا	جامعة: العربي بن مهيدي أم البواقي	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ أحمد صاري
مناقشا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د./عبد المبيد قدور
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د./محمد السعيد قاصري
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د./جمال بيم

السنة الجامعية: 1439-1440هـ / 2018-2019م

شكر وعرّفان

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل
أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد المساعدة
في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحمد صاري
الذي أشرف على هذا العمل وقدم لي التوجيهات
والنصائح في جميع مراحل البحث، فجزاه الله عنا خيرا.

الإهداء

إلى روح والديّ رحمهما الله.

إلى الذين استشهدوا تحت التعذيب في مراكز التعذيب والمعتقلات من أجل أن نعيش أحرارا.

إلى الذين أضاعوا درب حياتي بنور العلم معلمي وأساتذتي الأفاضل.

إلى زوجتي وأبنائي هاني وعماد الدين ومنصف، أنفال وإسراء.

إلى كل إخواني وأخواتي واصدقائي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

جامعة الأزهر
إلى الأفاضل
العلوم الإسلامية

قائمة المختصرات

1- المختصرات باللغة العربية:

- إ.ع.ع.ج: الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
د.ت: دون تاريخ.
د.ت.م: دون تاريخ ومكان طبع.
ج.ت.و: جبهة التحرير الوطني.
ح.إ.ح.د: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.
ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

2- المختصرات باللغة الفرنسية:

- ACMM: Archive de la Commune Mixte de M'sila.
ANEP: Agence Nationale d'Édition et de Publicité.
ANOM: Archive National d'Outre-mer (Aix-en-Provence.)
BOGGA: Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie.
CICR: Comité International de la Croix Rouge.
CTT: Centre de Transit et de Tri.
DOP: Dispositifs opérationnels de Protection.
DST: Direction de la Surveillance du Territoire.
GAD: Groupe d'auto défense.
JORF: Journal Officiel de La République Française.
OPU: Office des Publications Universitaires.
PUF: Presse Universitaire de France.
RA: Revue Africaine.
SAS: Sections Administratives Spécialisées.
SD: Sans date
SLNA: Service de liaison Nord-Africaine.
SNED: Société National d'Édition et de Diffusion.

مقدمة

جامعة الأمير عبد القادر
العلوم الإسلامية

مقدمة:

إنّ الدّارس لما كُتِبَ ونُشر من أبحاث ودراسات حول ثورة التحرير الجزائرية ورغم وفرتها؛ يلاحظ أنّها لم تُعْطَ حقّها في الكثير من جوانبها، ومن المسائل التي لم تأخذ حيزًا وافيًا من الأبحاث والدراسات الأكاديمية؛ مسألة القمع والتعذيب، وما ارتبط بهما من إنشاء المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب بالرغم من ارتباطها بالاحتلال الفرنسي خلال كلّ مراحل تواجده في الجزائر.

منذ نزول المستعمر الفرنسي بالجزائر عام 1830؛ ارتبط وجوده بالقمع والاضطهاد، وانتهج سياسة وحشية ارتكب من خلالها جرائم منها: الإبادة الجماعية، القمع، والتمييز العنصري، وأخضع الجزائريين لقوانين استثنائية جائرة مقيّدة للحريات الفردية، نتج عن ذلك معاناة كبيرة للجزائريين؛ من الاضطهاد والقهر، ومحاولة طمس الشخصية الوطنية؛ والتي استمرت طيلة احتلال فرنسا للجزائر، وبتلك الأعمال الإجرامية انخرقت فرنسا عن مبادئ وأهداف ثورتها المتمثلة في "العدل والإخاء والمساواة".

باندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954؛ التي أربكت السلطات الفرنسية، وأدخلتها في حالة من الذهول بسبب تزامن العمليات العسكرية، وانتشارها في مناطق مختلفة من الجزائر؛ انتهجت فرنسا عدّة أساليب للقضاء عليها في مهدها، لكنّها فشلت في وقف انتشارها، وأمام تطوّر أحداث الثورة؛ اعتمدت استراتيجيات مختلفة للقضاء عليها منها؛ سنّ القوانين الاستثنائية، زيادة الدعم العسكري عدّة وعتادًا، إقامة المعتقلات والمحتشدات، ومراكز الاستتطاق والتعذيب.

ورغم التطوّر الذي حصل في مجال حقوق الإنسان مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين؛ من خلال إصدار قوانين إنسانية دولية؛ لصيانة كرامة الإنسان، وضمان حقوقه وتثبيت حرياته الفردية، وهذا بعد ما عانت شعوب العالم

مقدمة:

من ويلات ومخلفات الحربين العالميتين، وتمّ إصدار اتفاقيات جنيف الأربع في 12 أوت 1949؛ والتي ألحقت بالبروتوكول الأول والثاني عام 1977؛ إلا أنّ فرنسا ضاعفت من أساليب القمع والتعذيب بالجزائر، والزجّ بالمواطنين في المعتقلات، وإنشاء مراكز للتعذيب خلال الثورة التحريرية، وسنّت قوانين استثنائية منها؛ قانون حالة الطوارئ في أفريل 1955؛ ويعني ذلك إيقاف واعتقال كل مشتبّه في انتمائه أو تعاطفه مع الثورة، وكانت تهدف بذلك إلى عزل المناضلين ومنع التحاقهم بالثورة، وقمع الروح الوطنية لدى الجزائريين، ومحاولة القضاء على الثورة. ومن بين تلك المعتقلات والمراكز التي أقامتها السلطات الفرنسية معتقل الشلال بمنطقة الحضنة، الذي دام أشهرا وحوّل إلى معتقل الجرف، ومراكز للاستتطاق والتعذيب بمنطقة الحضنة، وهو موضوع بحثنا.

- أهمية الموضوع:

تندرج أطروحة بحثنا في إطار السياسة الاستعمارية التي تبنتها فرنسا خلال الثورة الجزائرية؛ بهدف مواجهة المدّ المتصاعد للثورة، وتكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

- كشف ما قامت به فرنسا من جرائم في حقّ الشعب الجزائري، منها التعذيب وإقامة المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب في مختلف مناطق القطر الجزائري خلال الثورة التحريرية، وما جرى من جرائم في تلك المعتقلات والمراكز، واستمرار فرنسا في نفيها وإخفائها للحقائق وتعنتها بعدم الاعتراف إلى يومنا هذا.

- هذه الدراسة تكشف خرق فرنسا للقوانين الدولية وحتى الفرنسية؛ من خلال الجرائم التي قامت بها في الجزائر إبان الثورة التحريرية، لاسيّما ما تعلّق بالقمع

مقدمة:

والتعذيب في المعتقلات والمراكز الاستعمارية، والقتل العمدي خلال الثورة التحريرية.

- هذه الدراسة تُظهر أنّ إصدار السلطات الفرنسية قانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005؛ هو استفزاز للشعوب التي استعمرتها، ويمس بكرامتهم، ومنها الشعب الجزائري وعليه إعادة النظر فيه، وتقديم اعتذار رسمي للشعب الجزائري.

- تكمن أهمية هذه الدراسة في السعي لبعث العلاقات الجزائرية الفرنسية من جديد، وفي مختلف المجالات؛ شريطة اعتراف فرنسا بجرائمها، مثلما قامت به الكثير من الدول؛ كاعتذار ألمانيا عن جرائم جيوش هتلر المرتكبة ضدّ الشعب الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، واعتذار إيطاليا، وتعويض ضحايا الاحتلال الإيطالي في ليبيا، وخاصة اعترافها الأخير بتعذيب موريس أودان وما تولد عنه من ردود أفعال.

- هذه الدراسة هي مساهمة تضاف إلى الدراسات الأكاديمية حول ثورة التحرير الجزائرية؛ من خلال البحث في مسألة القمع والتعذيب الاستعماري؛ من خلال المعتقلات ومراكز الاستتطاق والتعذيب، والأساليب المسالطة على الموقوفين والمعتقلين.

-أسباب اختيار الموضوع:

لقد خلصت من خلال دراستي لموضوع "المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة"؛ الذي تقدّمت به لنيل شهادة الماجستير؛ إلى أنّ الموضوع خصب ويحتاج إلى دراسات أكاديمية أخرى، وأنّ الاطار الجغرافي لدراستي كان ضيقاً جداً، ومحصوراً فقط في بلدية المسيلة، الأمر الذي فتح لي آفاق البحث

مقدمة:

واختياري هذا الموضوع، كما توجد عدّة أسباب موضوعية، وأخرى ذاتية، نذكر من الموضوعية:

- كشف الحقائق التاريخية حول الممارسات والأفعال الوحشية التي قامت بها السلطات الفرنسية بالجزائر؛ من خلال إقامتها للمعتقلات والمحتشدات، ومراكز الاستتاق والتعذيب، والتأكيد على أنّ هذه الأعمال تصنّف من منظور القوانين الدولية ضمن الجرائم ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب، وكذا الكشف عن معاناة وتضحيات الشعب الجزائري.

- ندرة الأعلام الجادة التي تناولت هذا الجانب الحساس من تاريخ ثورة التحرير الجزائرية؛ خاصة فيما يتعلق بالمعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب، وما يزال الخوض في تاريخ الثورة الجزائرية يعدّ مجازفة غير محمودة العواقب.

- المساهمة في إثراء المكتبة الوطنية بدراسة أكاديمية تتناول أحد المواضيع الحساسة والهامة خلال الثورة التحريرية، وهو موضوع المعتقلات ومراكز التعذيب خلال الثورة التحريرية، ونعتقد أنّ الموضوع مازال خصباً، يستحق المزيد من الدراسات الأكاديمية.

- المحافظة على الذاكرة الجماعية؛ من خلال استغلالنا لما تبقى من شهادات حيّة، وآثار ماديّة؛ مازالت قائمة في معتقل الجرف، ومراكز استعمارية عديدة في منطقة الحضنة موضوع دراستنا.

- كما اخترت منطقة الحضنة خلال الثورة التحريرية، لاستراتيجية المنطقة من حيث موقعها الجغرافي الوسطي بالنسبة للجزائر؛ فهي تقع ضمن أربع ولايات تاريخية وهي: الأولى (الأوراس النمامشة) والثالثة (القبائل) والرابعة والسادسة

مقدمة:

(الصحراء) واحتوائها على معتقلين أنشأتها السلطات الفرنسية مع بداية الثورة هما: الشلال والجرف.

ومن الدوافع الذاتية التي دفعتني للبحث في الموضوع، فضول قويّ من أجل الاطلاع على ما وقع بمنطقة الحضنة من جرائم خلال الثورة التحريرية والتي انتمي إليها مولدًا وإقامة، ومعرفتي لبعض ممّن عُدّوا بهذه المراكز ولا يزالون على قيد الحياة؛ ممّا يساعد على الاتّصال بهم، وإفادتنا بشهاداتهم الحيّة حول معاناتهم بتلك المعتقلات ومراكز التعذيب، ومعاينة الأماكن التي وقعت فيها التجاوزات، والاقتراب من المقرّات التي كانت مسرحًا لهذه التجاوزات، وهي عينة ممّا وقع من جرائم ضدّ الشعب الجزائري.

- إشكالية الموضوع:

تعدّدت النداءات من طرف الكثير من المنظمات والشخصيات من الجانبين الجزائري والفرنسي؛ حول ضرورة اعتذار فرنسا، ومطالبتها بالتعويض عن انتهاكها لحقوق الإنسان، وقيامها بجرائم في الجزائر منها؛ عملية التعذيب في المعتقلات والمراكز الاستعمارية التي أنشئت خلال الثورة التحريرية، خاصة بعد أن ظهرت شهادات واعترافات العديد من الفرنسيين؛ الذين كانوا على صلة بالتعذيب؛ ممّا خلق جبهة فرنسية معارضة، ومنددة بهذا النوع من الممارسات أمام نفي السلطات الفرنسية لتلك التجاوزات والجرائم؛ بل وتعتّتها؛ حيث ذهبت إلى أكثر من ذلك بإصدارها قانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005. في هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة التي تتفرّع عنها عدّة تساؤلات منها:

- كيف انتشرت ثورة الفاتح نوفمبر 1954 بمنطقة الحضنة؟ وما ردود فعل السلطات الفرنسية؟

- ما السياسة التي استعملتها السلطات الفرنسية للقضاء على الثورة؟

مقدمة:

- ما هدف فرنسا من إنشاء المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب في إطار سياستها للقضاء على الثورة؟
- استعملت السلطات الاستعمارية أساليب مختلفة للتعذيب في المعتقلات ومراكز التعذيب بالجزائر ما أهمها؟ وخاصة بمنطقة الحضنة؟
- خلف التعذيب الاستعماري آثارًا عميقة وانعكاسات على الشعب الجزائري، ماهي؟ وبمنطقة الحضنة خاصة؟
- رغم توقيع فرنسا الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، واتفاقيات أسرى الحرب ما مدى احترامها لها في الثورة الجزائرية؟ وما المواقف المختلفة من التعذيب في الجزائر من الجانب الفرنسي والجزائري؟
- **مناهج البحث:**

لمعالجة إشكالية الموضوع، ومن أجل التوصل إلى الحقائق التاريخية تطلب الأمر الاعتماد على المنهج التاريخي الوصفي في استعراض وتقصي التطورات والأحداث التاريخية، ووصف ومعاينة الشواهد المادية الباقية من المعتقلات ومراكز التعذيب محل الدراسة؛ كإنشاء معتقلي الشلال والجرف والحياة داخل المعتقلين، ومراكز التعذيب بالحضنة.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة وتحليل السياسة الاستعمارية وأهدافها من إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب، والظروف التاريخية المحيطة بإنشائها، واستخلاص الجرائم المرتكبة من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية.

واعتمدنا على المنهج المقارن في الكثير من المواضيع في دراستنا؛ بحكم تنوع المصادر؛ خاصة في مقارنة الشهادات الحيّة؛ من الطرفين الجزائري

مقدمة:

والفرنسي؛ مما استوجب ضرورة مطابقتها، ومقارنتها فيما بينها، وبين مصادر أخرى؛ لملامسة الحقيقة التاريخية أكثر.

- المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في بحثنا على مصادر متنوعة، ومراجع مختلفة، ولحساسية الموضوع وصعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية من مراكز الأرشيف بفرنسا، إلا أننا حصلنا على بعض منها؛ واعتمدنا أساساً على الكثير من الوثائق الأرشيفية؛ من الأرشيف المحلي لبلدية المسيلة المختلطة وأرشيف ولاية قسنطينة والشهادات الحيّة الشفوية والمسجلة للمعنيين في الموضوع، وعلى بعض الدوريات المواكبة للأحداث، وعلى مذكرات الذين كانوا معنيين وفاعلين؛ والذين عاشوا المرحلة ومطلعين على قضايا وأحداث الموضوع، وفي الدرجة الثانية؛ اعتمدنا على الدراسات والمراجع التي تناولت بعض جوانب الموضوع، ويمكن تصنيف هذه المصادر والمراجع إلى:

- المادة الأرشيفية المتعلقة بمعتقلي الشلال والجرف؛ وبعض المراكز الاستعمارية؛ كمراكز لاصاص (SAS) والمكتب الثاني، بعض الوثائق من مراكز الأرشيف بفرنسا، والكثير منها بمركز الأرشيف لولاية المسيلة؛ والذي يضم الأرشيف الاستعماري لبلدية المسيلة المختلطة، وهو عبارة عن عدد كبير من المراسلات والتقارير، والرسائل والشكاوى والمعلومات التاريخية الهامة لمرحلة الوجود الاستعماري بالمنطقة حتى 1962، وفيه الكثير من الوثائق التي لها علاقة بموضوعنا، لقد اعتمدنا على هذا الأرشيف؛ والذي يضم أكثر من 300 علبة، تحمل كلّ واحدة منها ملفّات مختلفة ولقترات، ولأنّه غير منظم، ودون ترتيب زمني، تطلّب منا الأمر جهداً ووقتاً كبيرين للاطلاع والبحث على ما له علاقة بموضوعنا. كما اعتمدنا على وثائق أرشيفية من مصلحة الأرشيف لولاية قسنطينة.

مقدمة:

- ولتغطية جوانب هامة من الموضوع؛ لجأنا إلى الشهادات الحية الشفوية لبعض المعتقلين والمعتبين بمعتقلي الشلال والجرف، ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، وللشهادات نصيب وافر في إثراء الموضوع؛ فهي تساهم في الإجابة عن كثير من قضايا التعذيب وأساليبه، وتطلب الأمر منا القيام بالعديد من الزيارات الميدانية؛ من أجل أخذ شهادات ممن عاشوا الأحداث داخل تلك المعتقلات والمراكز في مختلف جهات منطقة الحضنة، ورغم ما يُقال عن هذا النوع من المصادر، وما يصيب الذاكرة من نسيان للأحداث والجزئيات الدقيقة، وكذلك ما يتسرب إليها من ميول وعاطفة، إلا أننا لجأنا إلى المنهج المقارن، ودراستها ومقارنتها لم تحمل تناقضات مع معلومات المصادر الأخرى.

- وثائق مديرية ومنظمة المجاهدين لولايتي المسيلة وباتنة؛ منها تقارير جهوية وندوات ولائية حول تاريخ الثورة استعنا بها لجمع بعض المعلومات التاريخية وكموجه لمعرفة أماكن تواجد مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة.

- المذكرات ومؤلفيها؛ ممن اعتقلوا بمعتقل الشلال والجرف، أو شهود عيان، أو عايشوا الفترة المدروسة؛ ومنهم:

❖ محمد الطاهر عزوي: ذكريات معتقلين، استقدنا منه في حياة ومعاناة المعتقلين في معتقل الشلال والجرف، ومعتقلات أخرى، كون مؤلفه كان معتقلاً وشاهد عيان.

❖ أحسن بن بلقاسم كافي: نزير المعتقلات (1955-1962) مؤلفه أعتقل بمعتقل الشلال والجرف بمنطقة الحضنة، وشاهد عيان على أساليب التعذيب التي مورست ضد المعتقلين.

❖ بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، (1957-1959) ت: مصطفى فرحات، كتاب احتوى على الكثير من الاعترافات والشهادات؛

مقدمة:

ممن قاموا وأشرفوا على التعذيب خلال الثورة التحريرية، استفدنا منه في ما تضمّنه من شهادات حول أساليب التعذيب، والاعتقال تحت التعذيب للكثير من الجزائريين.

وباللغة الفرنسية وهي كثيرة منها: كتابين للمؤرخ Pierre Vidal Naquet

الأول بعنوان: Les Crimes de l'armée française

استفدنا منه كشف الكثير من جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر خلال الثورة منها؛ عمليات التعذيب والقتل في مناطق مختلفة من الجزائر. والثاني بعنوان:

La Raison d'Etat

تعرض للكثير من الجرائم، وانتهاكات لحقوق الإنسان داخل المعتقلات والمراكز العسكرية الفرنسية.

ونذكر أيضا باللغة الفرنسية:

Pierre Henri Simon: Contre la torture.

تضمّن هذا الكتاب الذي صدر سنة 1957 الكثير من الوثائق والشهادات لضباط الجيش الفرنسي عن عملية الاستنطاق والتعذيب؛ التي كانت تتم في مراكز الشرطة، والمكتب الثاني، وكشف الكثير من أساليب التعذيب المستعملة.

*Mostefa Khaiati: Les Camps d'internement durant la guerre d'Algérie.

هو كتاب قيّم، اعتمد فيه صاحبه على أرشيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) التي قامت بزيارات للكثير من المعتقلات بالجزائر منها؛ معتقل الجرف؛ حيث قامت بأربع زيارات للمعتقل منذ إنشائه، وأعدت تقارير حول الحالة المأساوية والصعبة لمعتقلي الجرف؛ من خلال الزيارات التي قامت بها.

مقدمة:

*Gregor Mathias: Les Sections Administratives Spéciales en Algérie entre idéal et réalité(1955 – 1962).

تتاول هذا الكتاب بكثير من التفصيل موضوع الفرق الادارية المختصة(SAS) والدور الذي قامت به خلال الثورة في القرى، وداخل المعتقلات والمحتشدات ولكن التزامنا التمحيص للتعامل مع تلك المعطيات؛ لأننا وجدنا الكثير من الأدوار التي كانت تقوم بها تلك المراكز، وهي غير مذكورة في هذا الكتاب.

*Michel Cornaton: Les regroupements de la décolonisation en Algérie.

تتاول هذا الكتاب مراكز التجمع (المحتشدات) للسكان في الجزائر وكيف تطورت العملية وانعكاساتها.

- الأطروحات والدراسات العلمية السابقة:

قليلة جدًا هي الأطروحات الجامعية التي تناولت جوانب معينة من موضوعنا؛ منها أطروحة دكتوراه للباحثة الفرنسية رافائيل برانش: **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية**؛ التي طُبعت على شكل كتاب، وترجمت إلى اللغة العربية، ومذكرتي التي تقدّمت بها لنيل شهادة الماجستير؛ بعنوان: **المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية**؛ والتي خلّصت فيها إلى أنّ الموضوع خصب، ويستحق دراسات أكاديمية لطرقه، ومذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر؛ لبلقاسم صحراوي: **معتقل قصر الطير (1956-1962)**، ومذكرة رماضنة جعفر: **أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية-الولاية التاريخية السادسة أنموذجاً**- وهي مذكرة ماجستير في التاريخ.

- كما اعتمدنا على جرائد كانت تصدر خلال الفترة المدروسة منها:

مقدمة:

* جريدة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، نشرت الكثير من المقالات حول معاناة المعتقلين، وجرائم السلطات الفرنسية؛ منها عملية التعذيب الاستعماري في المعتقلات ومراكز التعذيب.

- بعض المقالات لمتخصصين في الدوريات؛ كمجلة أول نوفمبر؛ التي تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، ومجلة المصادر؛ التي تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

- صعوبات البحث:

لاشك أن البحث في مثل هذا الموضوع الحساس يخلق صعوبات جمة أمام الباحث؛ منها صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية من مراكز البحث الفرنسية، ورغم ذلك تحصلنا على بعض منها، ولجأنا إلى الأرشيفات المحلية؛ كأرشيف بلدية المسيلة المختلطة؛ الذي واجهتنا فيه صعوبات هو الآخر في الحصول على الترخيص للاطلاع عليه، إضافة إلى عدم تنظيمه، فهو عبارة عن علب تتضمن ملفات مختلفة في الزمن والموضوع؛ مما فرض علينا مراجعة كلّ علب الأرشيف للحصول على الوثائق الأرشيفية التي لها علاقة بموضوعنا، مما تطلب منا وقتاً وجهداً كبيرين.

وأمام حساسية الموضوع، وقلة الدراسات حوله، وعدم الإفراج عن الوثائق الأرشيفية، والإفصاح عن الكثير من الشهادات الهامة؛ خاصة من الطرف الفرنسي، فهي معوقات تطلبت منا جهداً أكثر، وتذليلاً لتلك الصعوبات وتجاوزها قمنا بجمع المادة بحثاً عن الوثائق، وجمع الشهادات الشفوية لبعض المعتقلين والمعدّبين، وضرورة الوقوف عند هذه الأخيرة ملياً؛ لأن الكثير منهم متقدمون في السن، ومن الصعب جداً تذكّر الأحداث كما وقعت؛ بعد أكثر من خمسين سنة وتحقيقاً للموضوعية والمنهج العلمي التاريخي؛ قمنا بمقارنة ومطابقة الشهادات بعضها ببعض؛ للتقرب أكثر من الحقيقة التاريخية.

- خطة البحث:

تتألف هذه الدراسة من مقدمة، ومدخل تمهيدي، وخمسة فصول، وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع، وفهارس مختلفة.

خصّصنا المدخل التمهيدي بعنوان "الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة الحضنة" للتعريف بمنطقة الحضنة؛ من حيث موقعها، وحدودها، والملاحم الطبيعية العامة لها، ثم تناولنا فيه لمحة تاريخية عن منطقة الحضنة عبر العصور، والاحتلال الفرنسي للمنطقة، وأهم الانتفاضات الشعبية بمنطقة الحضنة والأوضاع العامة للمنطقة في النصف الأول من القرن العشرين.

تناولنا في الفصل الأول المعنون بـ"انتشار الثورة بمنطقة الحضنة"؛ والذي قسّمناه إلى أربعة مباحث؛ كيفية وصول الثورة التحريرية إلى منطقة الحضنة والتنظيم السياسي والعسكري للثورة بها، والأهمية الاستراتيجية للمنطقة خلال الثورة التحريرية، كما تناولنا فيه أيضا أهم الحركات المناوئة للثورة (الحركة المصالية) والتي كانت لها مواجهات عديدة مع جيش التحرير الوطني بالمنطقة.

أمّا الفصل الثاني بعنوان "سياسة فرنسا القمعية إبان الثورة التحريرية" فقسّمناه إلى أربعة مباحث، خصّصنا الأول لاستعراض التعزيزات العسكرية وإصدار القوانين الاستثنائية منذ بداية الثورة، وتناولنا في المبحث الثاني إنشاء المناطق المحرّمة والمحتشدات، وفي المبحث الثالث تناولنا أهم المعتقلات وأنواعها، ومراكز التعذيب في الجزائر، أمّا المبحث الرابع؛ فتناولنا فيه سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة؛ حيث تطرّقنا إلى عملية إيقاف واعتقال الجزائريين، واستنطاقهم وتعذيبهم، وأهم أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري التي استعملت ضدّهم.

وتطرّقنا في الفصل الثالث وهو بعنوان "المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة" يتألف من أربعة مباحث؛ تناولنا في المبحث الأول ظروف

مقدمة:

وعوامل إقامة المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، وفي المبحث الثاني تطرّقنا لمعتقل الشلال؛ وهو من المعتقلات التي أنشئت في بداية الثورة؛ حيث تطرّقنا إلى ظروف حياة المعتقلين داخله؛ من خلال أنواع وأساليب التعذيب فيه وصور من نضال المعتقلين، ثمّ نهايته، ونقل المعتقلين الى الجرف، وفي المبحث الثالث تطرّقنا لمعتقل الجرف؛ من حيث الموقع والإنشاء، وتسييره، وحياة المعتقلين داخله، وأنواع وأساليب التعذيب فيه، ثمّ صور من نضالهم، وفي المبحث الرابع تناولنا أهمّ المحتشدات بمنطقة الحضنة.

وعالجنا في الفصل الرابع بعنوان "مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة" والذي قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أهمّ مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، وتطرّقنا في المبحث الثاني لنماذج من أساليب التعذيب في تلك المراكز، أمّا في المبحث الثالث؛ فطرّقنا لانعكاسات التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة.

أمّا الفصل الخامس بعنوان "التعذيب الاستعماري أثناء الثورة من منظور قانوني، والمواقف المختلفة منه" يتألّف من ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأوّل التعذيب والقانون الدولي، واستعرضنا قوانين الحرب الدولية واتفاقيات حقوق الإنسان، وحقوق أسرى الحرب، أمّا في المبحث الثاني؛ فتناولنا المواقف المختلفة من التعذيب الفرنسي خلال الثورة التحريرية في الجزائر والمتمثل في الموقف الفرنسي الرسمي، وموقف الأحزاب السياسية، والمنظمات والمجتمع المدني الفرنسي، كما تطرّقنا فيه للموقف الجزائري؛ من خلال موقف جبهة التحرير خلال الثورة من الأسرى الفرنسيين، وكذا الموقف الجزائري الرسمي وموقف الأحزاب والمنظمات والمجتمع المدني بعد الاستقلال من التعذيب الاستعماري، وتجاوزات فرنسا إبان الثورة، ويعد أن أسقطنا تلك التجاوزات التي ارتكبت في تلك المعتقلات والمراكز -والتي أثبتناها بالأدلة- على القوانين

مقدمة:

والاتفاقيات الدولية سألقة الذكر، محاولين من خلال ذلك استخلاص نتائج والوصول إلى حقائق تاريخية مفادها أن فرنسا ارتكبت تجاوزات، وجرائم وانتهاكات في حق الشعب الجزائري، وتناولنا في المبحث الثالث الرفض الفرنسي وعدم اعترافها بجرائمها في الجزائر؛ ممّا أدّى إلى أن تكون العلاقات الجزائرية الفرنسية ليست على ما يرام؛ رغم الإرث التاريخي المشترك.

وأهينا هذه الرسالة بخاتمة، خلصت فيها إلى جملة من النتائج التي رأيتها مهمة؛ بعد تحليل ودراسة وافية لمختلف فصول وعناصر الموضوع، ومحاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، وإفادة قرّاء هذه الرسالة ذيلناها بمجموعة من الملاحق، وقائمة للمصادر والمراجع، وفهارس مختلفة.

ويبقى الموضوع ثرياً وخصباً، يحتاج إلى المزيد من الدراسات الأكاديمية. وإن كان لابدّ من كلمة أخيرة، فإنّ هذه الدراسة مدينة بالدرجة الأولى في ظهورها الأكاديمي للأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور أحمد صاري؛ الذي أمّدنا بتجربته، ولم يبخل علينا بتوجيهاته العلمية الهادفة، ونصائحه القيّمة طيلة مدّة إنجاز هذا البحث، وكان لتلك التوجّهات الأثر في أخذ هذه الدراسة مسارها النهائي.

مدخل

الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة

الحضنة

جامعة الأمير عبد القادر
العلم الإسلامي

تعتبر منطقة الحضنة بالجزائر من المناطق قليلة الدراسة التاريخية لدى الباحثين الجزائريين، بالرغم من موقعها الاستراتيجي، إذ تتوسط الجزائر وتعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، وهي منطقة شاسعة، وشهدت أحداثا كثيرة، كما تعاقبت عليها الكثير من الحضارات عبر التاريخ، ولدراسة وفهم موضوعنا ارتأينا ضرورة تحديد الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة الحضنة.

1- الإطار الجغرافي لمنطقة الحضنة:

أ- الموقع والتضاريس:

إن المتمعن في خريطة الجزائر التضاريسية يلاحظ وجود منخفض واسع وسط الجزء الشمالي للجزائر، يقع امتداده من الشرق إلى الغرب؛ بنحو 150 كلم ومن الشمال إلى الجنوب بنحو 75 كلم، سُميت هذه المنطقة من طرف العرب بالحضنة، وكانت تابعة لمقاطعة الزاب¹، تقدر مساحتها بنحو 86000 كلم² وينتمي إقليم الحضنة جغرافياً إلى منطقة السهول العليا المحصورة بين السلسلة الجبلية المرتبطة في الشمال بالبحر، وفي الجنوب بالصحراء أو ما يسمى بإقليم النجود، الذي يشمل كامل المنطقة الممتدة بين السلسلتين الجبليتين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، واللّتين يعود تكوينهما مع تكوين جبال البيرينييه في أوروبا²، ويتّجه من الغرب إلى الشرق، وتعود معظم ترسّباته إلى الزمنين الجيولوجيين الثاني والثالث، ويزيد ارتفاعه على مستوى سطح البحر بنحو 1200م، وتشكل منطقة الحضنة رأساً شبه مثلث؛ الذي تعد قاعدته منطقة

¹- Despois (J): **Le Hodna (Algérie)**, PUF, Paris, 1953, pp 6-11.

²- Sournin (J): **L'hydrologie du Hodna**, Bulletin du service de la carte Géologique de l'Algérie, imp Adolphe Jourdan, Alger, 1908, p 35.

الحدود المغربية الجزائرية¹، اختلف الباحثون في الفصل بين إقليم النجود الذي تنتمي إليه منطقة الحضنة سهوياً أم هضاباً؛ وذلك يعود إلى أن البحوث بشأنه تَمَّت على أساس التكوينات الرسوبية الحديثة التي جلبتها السيول المنحدرة من الجبال المجاورة لها؛ حيث كانت تغطي هذه السهول المرتفعة وحولتها إلى هضاب عليا.

أغلب سطح منطقة الحضنة مغطى بطبقة ترابية رقيقة مالحة تنتثر عند تحريكها، وفي أماكن عديدة أخرى توجد أحواض أكثر رطوبة مغطاة بطبقة بيضاء ومالحة. وفي خلف السهل نجد بحيرة مالحة أو ما يسمى بالشط، حيث تصب فيه خلال فترة الأمطار مياه وادي مسيلة، وادي شلال، وادي بومصعد وأودية أخرى، وهذه البحيرة تسمى (شط الحضنة أو سبخة سعيدة²)، وهو من أهم الشطوط أو السباخ في الإقليم الشمالي للجزائر، إذ يتميز بالاتساع الكبير مقارنة بغيره وبالملوحة الشديدة لمياهه³.

واسم الحضنة مشتق من الاحتضان، وقد غاب هذا الاسم في الكتابات التاريخية الوسيطة، ويُرجعه الباحثون إلى الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، وله دلالة جغرافية أكثر من غيرها، حيث أطلق أهالي المنطقة اسم الحضنة على السهل الواسع الذي يبدو محاطاً بحزام جبلي على شكل قوس بين السلسلتين الجبليتين التالية والصحراوية اللتين تتصلان ببعضهما عبر جبال البيان وتحضنان السهل من خلال جبال الأوراس وبلزمة شرقاً إلى جبال وتوغة غرباً عبر جبال بوطالب وجبال المعاضيد وجبال بوكحيل؛ التي تتصل بجبال سالات وبوسعادة جنوباً، وهي تشكل حدوداً جغرافية بين المناطق المتوسطة التالية والسهول السهبية والصحراوية للحضنة والزيبان.

¹ - عبد القادر حليمي: المغرب العربي، ط1، منشورات دار المعارف، وهران، 1968، ص 12.

² - يسمى أحياناً بشط السعيدة نسبة إلى منطقة السعيدة التي تقع إلى الجنوب الغربي من مدينة المسيلة، تضم بلديات المعاريف، الشلال، أولاد ماضي وهي تابعة إدارياً حالياً لولاية المسيلة.

³ - ينظر: الخريطة الجغرافية الطبوغرافية لمنطقة الحضنة، الملحق رقم: 01.

وتشمل منطقة الحضنة حاليًا من الناحية الإدارية العديد من بلديات ولاية المسيلة، وبعض بلديات ولاية باتنة¹، ويطلق على مدينة المسيلة حاليًا عاصمة الحضنة.

إنّ انحدار المياه وسيلانها من جبال التلّ نحو منطقة الحضنة جعل الصلة والترابط بين سكان الجبال وسكان السهول الداخلية مستمرًا، لذلك بقيت منطقة الحضنة منطقة عبور بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب، جامعة ما يعرف بإقليم الجزائر الشرقية².

وتبدو منطقة الحضنة كمنخفض طبيعي ذي خصائص طبيعية مميزة، بحيث يرتفع علوّ جبالها إلى 1400م، ويفوق قمم بعضها أحيانا 1900م، تربط بين الأطلس التلي والصحراوي بجبال البيبان، من جهة الغرب إلى جبال الأوراس من الشرق، مروراً بجبال الحضنة وبلزمة والمعاضيد، وبوطالب المحاذية لسهول قسنطينة، والتي يتراوح ارتفاعها بين 800 و1100م؛ تتّصل بالحضنة بفتحات ضيقة، ومن الجنوب نجد جبال بوسعادة وجبال أولاد نايل التي ترتفع إلى حدود 1600م، كما تفتح في الجنوب سلسلة الزاب الصغيرة لتترك ممرات واسعة نحو الصحراء، وتربط منطقة الحضنة بواحات الزيبان. وبين هذه السلاسل الجبلية يقع منخفض شطّ الحضنة بمناطقه السهبية³.

ومن خلال الدراسات الجغرافية التي أجريت على إقليم الحضنة؛ منها الأبحاث التي قام بها الباحث الفرنسي جان ديبوا Despois Jeans⁴ الذي خصّ منطقة الحضنة بدراسة هامة وواقية؛ نظرًا لتنوع تضاريسها واتساعها، والتي أظهرت وجود خصائص جغرافية نادرة ما يشاركها فيه إقليم آخر بشمال

¹ - ينظر: خريطة منطقة الحضنة والبلديات التابعة لها من ولايتي المسيلة وباتنة، الملحق رقم: 03.

²-Despois,(J): "La Bordure Saharienne de l'Algérie orientale", in R A,1942, p196.

³-Despois,(J): **Le Hodna**, op cit, p 07.

⁴ - قام هذا الباحث بدراسات عديدة حول جغرافية وسكان منطقة الحضنة ومواضيع متنوعة من خلال عمل ميداني قام به مع بداية الحرب العالمية الثانية، ثم واصله بعد نهايتها وجاب خلال ابحائه الميدانية سهول وجبال منطقة الحضنة رفقة قائد المسيلة آنذاك بوضياف محمد.

إفريقيا؛ خاصة من حيث مظاهر السطح والمناخ أو النشاط الاجتماعي، فحوض الحضنة بموقعه المنخفض لا يجد متفصلاً له سوى من الجهة الغربية حيث السهول العليا التي تسمح بمرور المؤثرات الغربية الرطبة، وبوجود سبل الاتصال البشري التي اتخذت من الوديان مسالك؛ كما هو شأن وادي بريكّة، ووادي القصب ووادي اللحم التي تكوّن معابر رئيسية بين الحضنة والنّـلّ.

كما ساهم تقطّع مرتفعات الزيبان في ظهور معابر سهلة بين إقليمي الحضنة والزيبان؛ حيث جعلت الإقليمين مرتبطين على مرّ العصور، وتركت ممرّات أولاد نايل مع جبال الزاب طرّقاً أساسية بين شمال الصحراء وحوض الحضنة، وربطت الصلة بينهما. وهذا ما جعل الحضنة منذ عهد الرومان منطقة حدودية محاذية لخطّ اللّيمس الروماني¹، كما كانت الحضنة منطقة زراعية ورعوية لنوميديا وموريطانيا الشرقية².

إنّ منطقة الحضنة بتعدّد حدودها واتّصالاتها الطبيعية لا تمثل وحدة سطحية طبيعية، بقدر ما تمثّل تنوعاً بيئياً مع خصوصيتها التي تأتي من بنيتها الجيولوجية الخاصة بها، ومن مناخها الذي جعل منها منخفضاً طبيعياً يخضع لعوامل التعرية من جهة، وعوامل الردم من جهة ثانية، وتأثير المناخ الجافّ

¹ - اللّيمس: مشتق من لفظ ليموس "Limes" في اللاتينية ومعناه الطريق العابر، ويعني الأنظمة العسكرية والدفاعية والاقتصادية التي شكلت حزاماً واقياً للإمبراطورية الرومانية في وجه الثورات تثبتاً لهيمنة روما الاستعمارية. وقد كان عبارة عن خندق تتخلله شبكة من الطرق والحصون العسكرية ومراكز الحراسة والجسور ومخازن التموين. يمتد عرضاً من طرابلس مروراً بالبحيرات التونسية، وبعد ذلك يقطع تاخمارت ويعبر بتازة ومعرجا بمدينتي ويلي وطنجة حتى يصل إلى جنوب الرباط. وقد كان هدفه استغلال ثروات أفريقيا الشمالية مثل الذهب.

ولقد أنشئ اللّيمس على مرحلتين:

- الأولى خلال القرن الأول قبل الميلاد، يمتد من خليج سرت الليبي شرقاً إلى مدينة مليلية المغربية غرباً.
- الثانية خلال القرن الثاني الميلادي، يمتد ليبي غرباً. ينظر: محمد البشير شنيّتي: موريطانيا القيصرية دراسة حول اللّيمس ومقاومة المور، أطروحة دكتوراه، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 1992/1991، ص 232.

² - محمد البشير شنيّتي: المرجع السابق، ص 233.

على النباتات هو الذي جعل من الإنسان الحضني محلّ تتقلّ دائم نحو المياه والكلأ في ظروف طبيعية سهلة ودون حواجز طبيعية¹.

وقسّم الجغرافيون منطقة الحضنة إلى أربعة أقسام تضاريسية مختلفة²، تتخلّلها المظاهر الطبيعية الكبرى التالية:

1- الجبال:

وتسمى بجبال الحضنة، التي تمثّل الحدود الشمالية لمنطقة الحضنة؛ وهي تمتدّ على شكل سلسلة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، ممثلة في جبال ونوغة غربا وجبال المعاضيد وبوطالب وبلزمة إلى جبال الاوراس شرقاً؛ والتي يتراوح ارتفاعها ما بين 1400م إلى أكثر من 1900م³. حيث تصل بجبال المعاضيد إلى 1902م، وتعتبر هذه السلاسل الجبلية مصدر مياه أودية الحضنة وشطّها، كما تعتبر جبال بوسعادة وسالات وجبال أولاد نايل حدوداً جنوبية للحضنة، وتربط بين هذه الجبال وجبال الاوراس سلسلة جبال المحارقة.

2- السهول

قسم الجغرافيون سهول منطقة الحضنة إلى أراضي الجرّ والرمل، أراضي الجرّ التي تقع شمال شطّ الحضنة، ويتراوح ارتفاعها بين 500م و 700م، تتخلّلها الأودية المنحدرة من مرتفعات الشمال كوادي القصب، وادي سلمان وادي لقمان. وتمتدّ سهول الحضنة بين الأطراف المتزامية من جنوب السلاسل الشمالية إلى شمال شطّ الحضنة، تأخذ في الشمال محور سهول سيدي عيسى، سهول البحيرة، سهول الحضنة إلى نقاوس شرقاً؛ التي تعتبر مدخل الحضنة الشرقية، وهي مفتحة في الشرق على السهول القسنطينية المرتفعة، ومن الغرب على السهول الوسطى التليّة للجزائر (سهول سيدي عيسى والسلامات، وهي

¹- Despois (J): **Le Hodna**, op cit, p 56.

²- Nacib (y): **Culture Oasienne, Boussaâda ,essaie ,d'histoire sociale**, E.N.A.L, Alger,1986, p 35.

³- Marcaillou (G): **Le Département de Sétif et ses environs**, imp. Baconnier, Alger, 1960, p 23.

محاطة بمدن الحضنة الرئيسية: امدوكال في الجنوب الشرقي، نقاوس في الشمال الشرقي، المسيلة في الشمال، سيدي عيسى في الشمال الغربي، وبوسعادة في الجنوب¹.

3- الشط:

الشط: يسمّى بشطّ السعيدة نسبة إلى منطقة السعيدة القريبة منه، كما أشرنا لذلك سابقاً، أو شطّ المسيلة، أو شطّ الحضنة، وأطلق عليه الرومان قديماً اسم "Salinae Tubonense" لقربه من المدينة الرومانية القديمة طُبنة "Thubunae"² والتي مازالت بعض أثارها إلى يومنا هذا، تبعد عن مدينة بركة إلى الجنوب الشرقي بنحو 04 كلم. وشطّ الحضنة عبارة عن سطح مائي ممتدّ في مستوى واحد على الأفق؛ وكأنه قطعة زجاجية، من دوار أولاد سيدي حملة في الجنوب إلى قرية بانيو في الشمال، وهو ذو طبقة ملحيّة خفيفة عديمة النباتات تمونّ بمياه وادي المسيلة أو القصب ووادي الشلال، ووادي بوسعادة ووادي سلمان، ووادي بركة، ووادي اللحم. ويبلغ عدد الأودية والمجاري الهامّة التي تصبّ في الشطّ نحو 22 وادياً³.

ويمتدّ شطّ الحضنة على طول 220 كلم، وعرض 90 كلم، ويقدرّ حوضه بـ 26000 كلم²، ولا تتعدّى كمية الأمطار التي تسقط شمال الشطّ 400 ملم، وجنوبه 200 ملم، كما لا يزيد معدّل الحرارة القصوى عن 47°، ولا تقلّ الدنيا عن -1° شتاءً. وموقع الشطّ واتّساع مساحته داخل الحضنة يعدّ المنفذ

¹ - كمال بيرم: مدخل إلى مدينة المسيلة من الاحتلال الروماني إلى العهد العثماني، دار الأوطان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 16.

²- Ferraud (CH): "Histoire des villes de la province de Constantine, 'Sétif BBA, M'sila, Boussaâda", in **Recueil des Notice de la société archéologique du province de Constantine**, 1872, p 334.

³ - كمال بيرم: المرجع السابق، ص 17.

الأساسي لتدفق مياه الأودية العديدة، ويساهم بذلك في توازن الدورة الهيدرولوجية لمنطقة الحضنة¹.

4- منطقة الرمل:

وهي عبارة عن منطقة رملية تمتد بين الحدود الجنوبية لشطّ الحضنة والحدود الشمالية لسهّل بوسعادة، ويبدأ من محور لوطاية إلى جبال بوزكزة والمحارقة في الشرق؛ إلى واحة بوسعادة في الغرب؛ بمحاذاة صحراء أولاد سيدي إبراهيم، وسيدي هجرس في الغرب.

وقد كوّنت هذه الأقسام الأربعة تكاملاً فيما بينها وبين الإنسان في منطقة الحضنة، وبين المناطق المجاورة من جهة ثانية، ممّا جعلها تحظى باهتمام الدويلات المتعاقبة على البلاد، والتي تركت بصماتها في ما بقي من منشآت عمرانية واقتصادية². وتظهر منطقة الحضنة من حيث الإطار الجغرافي منطقة جبلية وسهلية زراعية؛ بفضل المياه الجارية في الأودية المختلفة؛ التي تصبّ في الشطّ، ومن حيث الإطار البشري، فهي منطقة بشرية ذات خصوصيات منفردة تجعل تسمية الحضنة تطلق على عروش المنطقة التي تضم أولاد دراج، أولاد ماضي، أولاد سحنون؛ لذلك لا تنطبق هذه التسمية على سكان بعض المناطق المحاذية لها التي هي أقرب إلى التلّ من الحضنة، مثل: سيدي عيسى وسكان شمال جبال بوقرين، لكنّ منطقة الحضنة وسكانها أكثر اتّصالاً بالشاوية في

¹ - كمال بيرم: المرجع السابق، ص 18.

² - وجود عدة بقايا عمرانية واقتصادية مختلفة بطبنة بالقرب من بركة، وبالمسيلة وتارمونت وفاقس وزابي القديمة كالسدود وقنوات المياه والأحواض، للمزيد ينظر محمد البشير شنيّتي: الجزائر في ظلّ الاحتلال الروماني، بحث في منظومة التحكم العسكري (اللييس الموريطاني) ومقاومة المور، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، الجزائر، ص 118.

الشرق؛ عبر فتحات سوبلة وجبال بوطالب¹، وإلى جبال المحارقة التي تربط جبال الأوراس بجبال الأطلس الصحراوي في الجنوب.

لقد ارتبطت تسمية الحضنة بذلك الحوض الذي تحتضنه الجبال من جميع الجهات، من جهة ثانية تضمّ الحضنة جزءاً من التلّ، ومنطقة جبلية في الشمال الغربي، ومنطقة سهبية صحراوية، ومنطقة رملية ذات كتل صخرية جنوب شطّ الحضنة².

ب- مناخ منطقة الحضنة:

ينتمي إقليم الحضنة مناخياً إلى إقليم السهوب شبه المداري الجاف، فهو أكثر تأثراً بالمؤثرات المناخية البحرية من جهة الشمال والصحراوية من جهة الجنوب، وتتأوب المؤثرات الصحراوية المتطرفة في الجفاف من جهة والبحرية المعتدلة من جهة ثانية. وعموماً يسود منطقة الحضنة مناخ شبه جاف (قاري)؛ يتميز بالبرودة الشديدة والتي تصل درجة الحرارة فيها إلى -01° شتاءً، وقلّة الأمطار وتذبذبها، وارتفاع درجة الحرارة والجفاف، وهبوب رياح الشهيلي صيفاً، والتي حولت الكثير من أراضي الحضنة الزراعية إلى أراضي رملية خاصة المناطق الجنوبية، ويتراوح معدل الأمطار سنوياً بين 75 ملم إلى 300 ملم؛ فمثلاً وصل معدل التساقط سنة 1945 في بلدية المسيلة المختلطة 75ملم، وفي سنة 1947 بلغ 300 ملم وسجّل سنة 1954، 275ملم.

وعموماً فمن حيث الخصائص المناخية؛ فمنطقة الحضنة تقع ضمن نطاق المناخ المتوسطي الشبه قاري الذي يتميز بقلّة سقوط الأمطار الشتوية وشدة البرودة، وصيفه الحار الجاف، ولا يتعدّى معدل أمطار المنطقة 300 ملم

¹ - Despois (J): **Le Hodna**, op cit, p 11.

² - Archive Département de Constantine, monographie manuscrite sur M'sila, 1940 En Algérie Une excursion dans le département d'Alger, (Paris), 1888.

سنويا، ورغم البعد النسبي للمنطقة عن البحر المتوسط (150كم) إلا أن التضاريس عملت على تكوين حاجز طبيعي أثر على عملية توزيع الأمطار، لذلك يتأثر مناخ الحضنة بالمؤثرات الصحراوية أكثر منها بالمؤثرات التلية وهذا ما جعل وصف سهول الحضنة بأنها تشكّل في قلب الجزائر خليجا من الجفاف والحرارة¹. وتهبّ على منطقة الحضنة عدّة أنواع من الرياح.

- الشهيلي أو القبلي: ويهبّ صيفا بالحرارة والجفاف (40°-42°).

-الغربي: وهو جافّ ونادرا ما يأتي بالأمطار.

-الظهراوي: رياحه باردة ورطبة وممطرة أحيانا، تهبّ شتاء، وتأتي من الشمال الغربي.

-البحري: وهو ممطر وتلجي على المرتفعات الشمالية، يهبّ شتاء من جهة البحر².

غير أنّ هذه الخصائص المناخية لم تحرم سهول الحضنة من مصادر المياه، فهي تتوفر على مخزون متجدد من المياه الجوفية الذي يمّون بمياه الأودية المنحدرة من الجبال التلية، وهذا ما زاد من حيوية المنطقة الزراعية وحركتها الاجتماعية، وجعلتها مميّزة بهذه الخصائص منذ فترة الرومان إلى بناء مدينة المسيلة وتطوّرها فيما بعد.

وقد شكّلت هذه المظاهر الجغرافية المتباينة من حيث الحيوية الاقتصادية والبشرية تكاملا فيما بينها، كما أنّ الموقع الحدودي لإقليم الحضنة ككلّ؛ وعبر تعاقب مختلف الممالك والإمارات من الحمّاديين إلى الحفصيين وبني عبد الواد

¹- Despois (J) et Raynal (P): *Géographie de l'Afrique du Nord*, Paris, 1964 ,p188.

²- De Galland: *Excursion à Boussaâda et M'sila*, Paris, 1893, p35.

إلى حدود التماس بين بايلك الشرق وبايلك التيطري في العهد العثماني¹ جعلت منطقة الحضنة تلعب أدواراً بارزة في تاريخها، وهو ما ساهم في تفاعل تركيبتها الاجتماعية التي تمتاز بالحركية والتنقل الدائم، مما جعلها تلعب دورها كوسيط تجاري في المبادلات بين أقاليم التلّ وحوافّ الصحراء.

وقد قُسمت الحضنة إلى الحضنة الشرقية والغربية بعد الاحتلال الفرنسي وظهر اسم الحضنة بقسميها الشرقي والغربي لأول مرة في إطار الاحتلال الفرنسي؛ الذي وضع تقسيمات إدارية للقيادات التي تولّت إدارة الأهالي بعد أحداث 1849². وأصبح منذ ذلك التاريخ يطلق مصطلح الحضنة الشرقية على قيادة المختار بن داخة؛ والتي تبدأ عند حدود التماس بين عرش أولاد سحنون وعرش أولاد دراج الشراقة، ناحية دوار برهوم ومقرة وأولاد عدي القبالة، ويمكن اعتبار الخلفية التاريخية لسلطة القيادات السابقة للاحتلال هي مرجع التقسيم الإداري للحضنة ككل³.

2- لمحة عن منطقة الحضنة عبر التاريخ:

يمكن اعتبار فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر بداية الأبحاث الأثرية عن منطقة الحضنة، إن لم نقل عن مختلف المناطق الأثرية في الجزائر، فقد أغفل المؤرّخون والكتّاب تلك الدراسات والأبحاث قبل الاحتلال الفرنسي، ولم تعطّ عناية للمواقع الأثرية من حصون وقلاع ومدن رومانية. وقد شكّلت منطقة الحضنة مجالاً خصباً لأبحاث تاريخية بعد الاحتلال الفرنسي؛ والتي دونت في

¹ ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 229.

² - أحداث 1849: معركة المطاريح بمنطقة بوسعادة وهي امتداد لثورة الزعاطشة 1849؛ والتي بدأت بوادها بتمرد عرش أولاد سحنون بشرق الحضنة، وسنتطرق لهذه الأحداث لاحقاً.

³ - كمال بيوم: المرجع السابق، ص 24.

الدوريات والمجلات؛ كالمجلة الإفريقية، والمجمع الأركيولوجي لمقاطعة قسنطينة¹.

منطقة الحضنة خلال العصرين القديم والوسيط:

دلّت الكثير من بقايا الآثار والتسميات اللاتينية في النقوش والكتابات على استقرار الرومان بمنطقة الحضنة، وكانت هذه الشواهد مميّزة للتعريف بالوجود الروماني أكثر من الوجود البربري الذي اختفت شواهد، وأغفلت عن ذكره الكتابات اللاتينية، وتعرّفنا فقط عن بعض المدن الرومانية وحصونها وقلاعها بمنطقة الحضنة من خلال الدراسات والأبحاث الأثرية في المنطقة؛ منها التي قام بها الضابط بايان "N.Payen" الذي شغل رئيس المكتب العربي لبرج بوعريريج بداية الاحتلال، وساعده مركزه هذا في التنقل والبحث في كلّ منطقة الحضنة والأوراس، وكانت له دراسات كثيرة حول منطقة الحضنة أهمها: دراسات حول آثار الرومان بالأوراس وطبنة؛ وأعمال الري القديم؛ التي وصف فيها سدود ومكوّنات الري، وتقنية بنائها، والتي ما تزال بعض بقاياها شاهدة.

كما قدّم الضابط الفرنسي دو بواسون "De Boysson" دراسة هامة حول الآثار الرومانية بمنطقة الحضنة عام 1869؛ والتي تطرّق فيها إلى قبور "الدولمن" المتواجدة بجبال المعاضيد. وقام باراديز "J.Baradez" بدراسة اعتبرت من الدراسات الهامة؛ والتي أشار فيها إلى منشآت الري في جنوب المسيلة وتحدّث عن أهمية منطقة الحضنة، حيث كانت مطمعا اقتصاديا للاحتلال الروماني. وفي الخمسينات من القرن العشرين قام جاك تيكسي "J. Tixier" - وهو معلّم بمدرسة الهامل، وكان من هواة علم ما قبل التاريخ، قبل أن يصبح من المختصين في الدراسات التقنية للصناعات الحجرية على المستوى العالمي -

¹ - - كمال بيرم: المرجع السابق، ص 32.

بمسح المنطقة، واكتشاف عدد من المواقع، وأجرى حفريات في موقعين هما: الهامل ودخلة السعدان ببوسعادة بين عامي 1951 و1955¹.

بدخول الرومان إفريقيا احتلوا أولاً المناطق الساحلية وارثين بذلك مواقع القرطاجينيين، ثم بدأوا يسيطرون على كل الأراضي المسماة بالتلّ، وخلال النصف الثاني من القرن الأول الميلادي انتقلوا إلى الأراضي الداخلية من الهضاب العليا وأخضعوا كل القبائل لسيطرتهم، وأنشأوا طرقاً وأبراجاً تضمن الاتصال بين جلّ المناطق المتناثرة من المقاطعة، ومدن محصنة كسطيف، ووصلت الحضارة الرومانية إلى أقصى الغرب. بدءاً من هذا التاريخ نستطيع القول أنّ كلّ البلاد البربرية في التلّ والهضاب العليا كانت تخضع للرومان، وخلال تحركاتهم الاستعمارية المنتظمة من الشمال إلى الجنوب وصلوا إلى أقصى حدّ لضمان أمن واستقرار ممتلكاتهم². وهناك من الشواهد المادية وبقايا الآثار والتسميات اللاتينية التي تثبت إقامة الرومان لمدن وحصون وقلاع بمنطقة الحضنة؛ خلف خطّ اللّيمس الروماني الجنوبي، كان لها دور هام لفترة طويلة من الزمن، في حين نجد أن البربر قد عاشوا في ظلال السهوب والتلال، متنقلين في حياة لم تشهد استقراراً، نذكر من المدن التي أقيمت "ماكري" "Macris"³ و"طُبنة" "Thubunae" و"آراس" "Aras" و"زابي" "Zabi"³.

-ماكري القديمة "Macris": المدعوة بهنشير رمادة، نسبة إلى وادي رمادة المارّ بها (مقرة حالياً)، عثر بها على نقش لاتيني مؤرخ بعام 197م؛ يخلد ذكرى انتصار "كاراكلا"، وهذا ما يُثبت الطابع العسكري لماكري؛ إضافة لأراضيها الخصبة والفسيحة التي تمتدّ إلى الجنوب حتى شطّ الحضنة. وقد شهدت ماكري تطوراً معتبراً؛ فأصبحت من المدن الهامة بحوض الحضنة واهتمّت بها الدول

¹ -- كمال بيرم: المرجع السابق، ص 33.

² -- سعيد دلوم: كنز المسيلة النقدي نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس الميلاديين - دراسة تاريخية نقدية - أطروحة دكتوراه، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 45.

³ -- المرجع نفسه، ص 35.

المتعاقبة على حكم البلاد، ولم تهمل شأنها حتى استحكمت الإشادة من كتاب العصور القديمة والإسلامية¹.

- طُبنة "Thubunae": مثلت منشأة عسكرية رومانية، يعود بناؤها إلى مطلع القرن الثاني الميلادي، وورد اسمها لأول مرة في النصوص القديمة عند "بلينيوس الأكبر" "Lanciem Pline" في مؤلفه التاريخ الطبيعي؛ تحت اسم Tuben Oppidum ولفظ "أبيديوم" هي صفة تطلق على المواقع العمرانية المحصنة وتعني المدينة. يعود تأسيس طُبنة كمنشأة عسكرية إلى عهد الإمبراطور الروماني ترايانوس (98-117م) ومثلت أحد حصون الليمس الروماني في نوميديا حيث أن الرومان باسئلائهم على مدن وسهول نوميديا لم يستطيعوا دخول المناطق الجبلية شمال الأوراس، وهذا ما زاد من ثورات البربر عليهم²، مما جعلهم يقيمون حاميات عسكرية جنوب الجبال لمراقبة المنطقة، فاستقرّ الجنود الرومان بمدينة طُبنة، وهذا قبل قدوم الفيلق الثالث الأغسطسي بمنطقة الأوراس والذي استقرّ سنة 122م بمدينة لامباز (تازولت حاليا) في عهد الإمبراطور هدريانوس (117-138م)، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه في عهد الإمبراطور كومودوس (180-192م) تم فتح طريق إستراتيجية تخترق جبال الأوراس؛ لتصل مدينة توبوني (طُبنة) بلامباز عبر "caceus" (وادي القنطرة) هذا الطريق هو إحدى طرق منظومة الليمس الروماني الذي يمتدّ على مسافة 70 كم بين منطقة التريبوليتان شرقا ومنطقة الحضنة غربا³.

وقد حضيت طُبنة بمكانة هامة وتطورت في عهد الإمبراطور "سبتيموس سيويروس" (193-211م) وشهدت المدينة في هذه الفترة نهضة عمرانية كبيرة في عهد سيويروس، وتركّزت المسيحية بالمدينة منذ سنة 250م حيث كان هناك

¹ محمد البشير شنيّتي: موريطانيا القيصرية، المرجع السابق، ص 216.

² شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1، ت: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص 269.

³ محمد البشير شنيّتي: موريطانيا القيصرية ...، المرجع السابق، ص 279.

مركز للأسقفية، كما كانت المدينة ممثلة في المجتمع الديني بقرطاجة سنة 258م، وخلال العهد الإمبراطوري الأسفل تولى القائد "بونيفاس" الإشراف على القطاع العسكري سنة 417م، واتخذ مدينة طبنة مقرّاً له، وجعل منها قاعدة لمراقبة تحركات قبائل الأوراس؛ التي كانت دائماً في حالة ثورة، وقد نجح إلى حدّ بعيد في إيقاف هذا التمرد، ويذكر القديس "أوغسطين" أثناء زيارته لطبنة النجاحات التي أحرزها "بونيفاس" ليصبح والياً على كامل مقاطعة إفريقيا الرومانية سنة 422 م¹.

وأثناء الاجتياح الوندالي لأمالك الإمبراطورية الرومانية في شمال إفريقيا تضررت طبنة من خلال إغارة البربر عليها، ولم تستعد حيويّتها حتى دخول البيزنطيين بلاد المغرب سنة 533 م.

وخلال العهد البيزنطي تحوّلت طبنة إلى مركز عسكري هامّ، وشيّد بها البيزنطيون أسواراً ومباني على أنقاض المدينة الرومانية القديمة، ومثّلت طبنة إحدى المدن الهامة والأساسية للسيطرة العسكرية على المنطقة².

واشتهرت طبنة كمدينة إسلامية بداية الفتوحات بالمغرب، واستعملها الأغلبة مركزاً لإمارتهم على منطقة الحضنة³.

- آراس "Aras": وهي مدينة رومانية، تقع في منطقة الحضنة الغربية - حالياً تارمونت - أنشئت خلال القرن الثالث الميلادي في إطار خطّ الليمس الجنوبي. ومن خلال الدراسات التي قام بها الباحث ماصيرا "Masseira" سنتي 1935 و1936؛ وجد آثاراً رومانية كثيفة في المنطقة، تمتدّ على مساحة واسعة، تبين من خلالها أنّ الرومان أحاطوا بها سوراً طويلاً لحمايتها، وكانت بها مزارع وحقول خاصة أشجار الزيتون، ومثّلت آراس

¹- شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 269.

²- نفسه، ص 363.

³- كمال بيرم: المرجع السابق، ص 65.

مطموراً لإنتاج الحبوب خلال الفترة الرومانية، نظراً لخصوبة أراضيها، ووفرة مياهها عبر الأودية والمجاري، وربط الرمان بينها وبين المدن المجاورة بشبكة من الطرقات¹.

زابي "Zabi": إحدى المواقع الرومانية العسكرية التي أنشئت ضمن خطّ الليمس الدفاعي الثاني، وتقع بين السبخة جنوباً ومرتفعات الحضنة شمالاً، في الركن الشمالي الشرقي من شطّ الحضنة، بموقع لا يقل أهمية عن طُبنة، لذلك كانت المدينتان تتقاسمان السيطرة على القسم الحيوي من الحضنة. تسمّى عند السكان المحليين "بشيلقا" ربما يكون تحريف منهم لكلمة "Basilca" والتي تعني كنيسة قديمة، وفعلاً توجد آثار كثيرة لكنائس في المنطقة. بينما البكري يذهب إلى أنّ بشيلقا موقع أثري بيزنطي، قد يكون على أنقاض موقع روماني قديم².

ومدينة زابي لم تكن حصناً عسكرياً فحسب؛ بل كانت مدينة رومانية مسيحية يقطنها الكثير من الأساقفة، وسكان كثيرون. وورد ذكر أسماء بعض أساقفة زابي الذين حضروا مجمّع قرطاج عام 484م، ممّا يدل على أنّ زابي كانت لها مكانة حيوية حتى العهد الوندالي، الذي وُصف بأنه خرب العمران في شمال إفريقيا³.

أمّا منطقة الحضنة بعد الفتح الإسلامي؛ فيذكر الكثير من المؤرخين العرب والرحالة والجغرافيين أنّ ظهور العرب الفاتحين بمنطقة الحضنة يعود إلى النصف الثاني من القرن السابع الميلادي⁴، حيث فتح عقبة بن نافع منطقة الحضنة بداية من طُبنة، أمام مقاومة كُسيّلة، كما شهدت المسيلة بداية الفتح الإسلامي عمليات عسكرية؛ منها التي جمعت جيوش الفاتحين المسلمين مع قبائل البربر والرومان على وادي القصب؛ الذي سمّي عند العرب بوادي سهر

¹ - كمال بيرم: المرجع السابق، ص 53.

² - نفسه، ص 47.

³ - محمد البشير شنيّتي: موريطانيا القيصرية ... المرجع السابق، ص 174.

⁴ - Kaddache (M): *L'Algérie médiévale*, S N E D, Alger, 1980, p 09.

بسبب القتال الذي جعلهم يسهرون طويلا في مقاتلة الرومان والبربر، وكان ذلك خلال النصف الثاني من القرن السابع الميلادي¹.

وخلال القرن الثامن الميلادي؛ انقسمت بلاد المغرب إلى ثلاث دويلات إسلامية هي: الأدارسة في المغرب الأقصى بفاس، الرستميّين في المغرب الأوسط بتيهت، الأغالبة بالمغرب الأدنى، وخضعت خلال تلك الفترة معظم مناطق الحضنة لسلطة الإمارة الأغلبية، كما كان بعضها في السفوح الجنوبية للحضنة خاضعة للإمارة الرستمية. وخلال عهد الفاطميين؛ حيث بدأت الدعوة الشيعية كانت منطقة الحضنة تحت حكم الأغالبة بطبنة، وامتدّ نفوذ الفاطميين إلى سطيف؛ التي زحف إليها عبد الله الشيعي عام 904م، بعد أن سيطر على ميلة، ثمّ حاصرت جيوش الفاطميين مدينة طبنة وبلزمة؛ أين كانت إمارة الأغالبة تحت رئاسة حسن بن أحمد بن نافذ؛ الذي تحصّن داخل مدينة طبنة مع أعوانه لكنّ الفاطميين دخلوا طبنة ومسيلة، وعيّنوا أميرا على المنطقة وهو: يحيى بن سليمان².

ومسألة ظهور المدن الإسلامية بالمغرب العربي عامّة والحضنة خاصة قد خضعت لعدّة عوامل سياسية وعسكرية، حضارية واقتصادية، ويشير ابن حوقل في مؤلفه (وصف الأرض) وهو شاهد عيان خلال بناء مدينة المسيلة من قبل الفاطميين، والتي تعتبر أهمّ مدن منطقة الحضنة، فيقول: "... ومن مقرة إلى مسيلة مرحلة، ومسيلة مدينة محدثة استحدثها علي بن حمدون الملقّب بابن الأندلسي؛ وهو أحد خدّام آل عبيد الله وخاصّتهم، وعليها سور حصين من الطوب، ولها وادي يقال له وادي سهر، فيه ماء عظيم منبسط على وجه

¹ - كمال بيزم: المرجع السابق، ص 77.

² - المرجع نفسه، ص 84.

الأرض، وليس بالعميق ولهم عليه كُروم، وأجثة كثيرة تزيد على كفايتهم وحاجاتهم...¹.

ويذكر ابن خلدون أنّ المسيلة تأسست سنة 927م، حين أمر الأمير الفاطمي أبو القاسم بن المهدي علي بن حمدون الجذامي ببنائها وتحصينها لتكون قاعدة عسكرية لصدّ قبائل زناتة الثائرة، وأطلق عليها المحمدية نسبة إلى اسمه محمد، وجعل لها بابين؛ باب القاسمية؛ نسبة إلى كنيته أبي القاسم، وباب الأمور، وجعلها قاعدة عسكرية في المنطقة لحماية الدولة الفاطمية. وشيّدت بها قصور ومنازل، وتحوّلت المسيلة إلى قبلة للشعراء والأدباء؛ بعد أن استتبّ بها الأمن، وازدهرت وتطورت الحياة بها، وعرفت المنطقة أسماء لامعة في ميدان الفكر والأدب، منهم الشاعر ابن هاني الأندلسي، وابن رشيق المسيلي².

وفي أواخر القرن العاشر الميلادي بدأت المسيلة تأخذ طريق التقهقر وتحوّلت إلى مدينة بسيطة؛ تحت إمارة بني زيري في أشير، ثم الحمّادين بالقلعة. ورحل الفاطميون إلى مصر، وأسّسوا عاصمتهم القاهرة، واستخلفوا على المغرب بلكين بن زيري عام 972م، الذي ولّى ابنه المنصور على الزاب، بما فيها منطقة الحضنة³.

¹ - خالد محمد مصطفى غرب: تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 1997، ص 59.

² - محمد الصالح مرمول: "نشأة مدينة المسيلة وتطورها"، مجلة سيرتنا، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 04، ديسمبر 1980، ص ص 30-31.

³ - كمال بيرم: المرجع السابق، ص 112.

وفي عام 980م بُنيت قلعة بني حماد بجبال المعاضيد، وتمّ نقل الكثير من سگان المسيلة لتعميرها، كما شهدت زحف الهلاليين¹ الذين جاءوا من بلاد الحجاز وتخوم نجد، وهم عبارة عن قبائل بدوية رعوية كانت تعيش عيشة فقيرة. وكانت معركة حيدران بداية انتشار بني هلال بالمغرب الأوسط؛ الذين اجتاحوا قبائل صنهاجة وزناتة، وسيطروا على أراضي الزاب والحضنة عام 1052م وقهروا سگانها وعاثوا فيها فسادا²، وحوّلت مزارع المسيلة إلى مراعي إبل، ونهبوا البوادي، وأخضعوا كلّ من بقي أو رضي بالبقاء فيها.

ولمّا عجزت الإمارة الحمّادية عن الاندماج بهذا العنصر الجديد، قرر الناصر بن علناس نقل عاصمة المملكة إلى بجاية سنة 1090م.

وسيطر الموحدون على منطقة الحضنة منذ بداية القرن الثاني عشر ميلادي، عندما أرسل ابن تومرت ابنه عبد الله إلى القلعة على رأس جيش لمطاردة بقايا الحمّاديين، والمدافعين عنهم الذين تفرّقوا نحو مناطق البيبان والمنصورة، وبلغ اتّساع دولة الموحّدين إلى الصحراء الكبرى جنوبا، وإلى المحيط الأطلسي غربا، وشمالا البحر المتوسط، وصحراء ليبيا شرقا.

¹ - بنو هلال: قبائل بدوية رعوية، أصلها من بلاد الحجاز وتخوم نجد، وأهم جماعات هلال (بني عامر) حشم الأثيج، زغبة، رياح، ربيعة، عدي، وقد عاشت هذه القبائل في صحراء الصعيد الشرقية تحت رقابة الدولة الفاطمية، وهم الذين سمحوا لهم بالرحيل إلى المغرب العربي بداية من 1048م في وقت ساد الجفاف بمصر ونقصت المؤن واستوطنوا ببرقة عام 1050م بعد أن عاثوا فيها فسادا، وكانت بينهم وبين الزيبيين معركة بجبل حيدران عام 1052م بتونس انهزم فيها جيش المعز بن باديس ودخلوا المغرب الأوسط حيث الحماديون المحصنين بالقلعة وما كادت 1055 تصل حتى اجتاحت بلاد المغرب وقسمت أملاكه حيث كان لزغبة طرابلس وما يليها، ولمرادس بن رياح باجة، وزغبة والعقل جشم قرّة والأثيج والخط وسفيان حاربوا صنهاجة وزناتة وسيطروا على أراضي الزاب والحضنة وقهروا سكانها. ينظر: مسعود مزهودي: "جبل نفوسة" منذ الفتح الإسلامي إلى هجرة بنو هلال إلى المغرب، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1996، ص 09.

² - المرجع نفسه، ص 117. وينظر أيضا: صالح بن قرّة: تاريخ مدينتي المسيلة وقلعة بني حماد، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009، ص 42.

وما أن بدأ الوهن والتفكك يظهر على دولة الموحدّين، حتى ظهرت ببلاد المغرب ثلاث دويلات مستقلة: دولة بني عبد الواد، ودولة بني مرين، ودولة بني حفص¹.

وكانت الحضنة نقطة تماس وتجاذب بين الحفصيين وبني عبد الواد (الزيانيين)، إلا أنّها خضعت فترة طويلة لسلطة الحفصيين؛ الذين سيطروا على بجاية وإقليم الزاب؛ بما فيها الحضنة. وقد كانت تسيطر على الجزء الشرقي من المغرب الأوسط على أربع ولايات هي: بونة، بجاية، قسنطينة والزاب، وقاعدته بسكرة، وأحيانا مقرّة من الحضنة؛ حتى المجرى الأعلى لنهر الشلف².

وفي النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي انقسمت الدولة الحفصية إلى قسم شرقي وعاصمته تونس، وقسم غربي بالمغرب الأوسط (الجزائر) وتتنزّعه حاضرتان هما: قسنطينة وبجاية، ونتيجة لذلك الانقسام ضعفت قبضة الحفصيين، وسمحت للأسر العربية القوية المستقرّة بالزاب بالتمرد على الدولة الحفصية، واستولوا على عدّة مدن كمقرّة ونقاوس والمسيلة بالحضنة.

كما دخلت منطقة الحضنة نطاق سلطة بني مرين؛ حيث وقعت معركة على وادي القصب بين المرينيين والزيانيين في جوان 1352م، وبالتالي؛ كانت منطقة الحضنة خلال هذه الفترة منطقة تجاذب وصراع بين المرينيين والزيانيين أيضا³.

¹ - صالح بن قرية: المرجع نفسه، ص 179.

² - عبد الرحمن بن محمد الجيالي: تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980، ص 46.

³ - يحيى بن خلدون: بغية الرواد، ج01، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980، ص 29.

أما عن منطقة الحضنة خلال العهد العثماني، فقد دخل العثمانيون الجزائر مع مطلع القرن 16م، في فترة كان الجزائريون يعانون الانقسام السياسي بحيث توجد عدّة ممالك؛ فمثلا بجاية كانت تحت سيطرة الحفصيين، وتلمسان تابعة للزيانيين، ومدينة الجزائر تحت سلطة سليم التومي، والخطر الإسباني يهدّد المدن الساحلية بعد أن سقطت الأندلس عام 1492م وطُرد المسلمون منها واعتمدوا سياسة إعادة الغزو لسواحل المغرب العربي¹.

أما المناطق الداخلية؛ فقد كانت شبه مستقلة، بعيدة عن أيّ تأثير سياسي مثل حال الحضنة التي كانت منطقة حدودية بين الإمارات الحفصية والزيانية وأحيانا المرينية².

وتعود المحاولات الأولى لدخول العثمانيين منطقة الحضنة إلى العلاقة التي جمعت العثمانيين بأحد شخصيات المنطقة؛ الذي هاجر من المعاضيد ليكون إمارة بني عباس لأولاد مقران ببجاية، وهو أحمد بن عبد الرحمن المقراني بداية القرن 16م؛ حيث امتدّ نفوذه من وادي الساحل إلى المسيلة، وتعاون أحمد المقراني مع العثمانيين ضدّ ابن القاضي أمير إمارة "كوكو" في توطيد سلطة العثمانيين بالحضنة؛ التي أبدى سكّانها مقاومة شديدة لحملة خير الدين سنة 1528م.

وشهدت منطقة الحضنة ثورات عديدة، أهمها ثورة أولاد ماضي وأولاد دراج، وبعد مدّة وجيزة استطاع العثمانيون توطيد نفوذهم في المنطقة بمساعدة أعيان ورؤساء مشيخة أولاد ماضي؛ منها عائلة بوضياف، بوراس، مشيخة أولاد

¹ - عبد الجليل التميمي: "أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، المجلة التاريخية المغربية، العدد 06، تونس، جويلية 1976، ص 116.

² - الوزان الحسن بن محمد الفاسي: وصف أفريقية، ج03، ت: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، ط02، ص92.

مقران، وبعد أن بسط حسين آغا نفوذه على المسيلة سنة 1541م بدأ يتوسّع إلى جنوب الأوراس، حيث كوّن حامية عسكرية ببسكرة، كنقطة انطلاق للقضاء على الثورات، وتحصيل الضرائب في منطقة الحضنة الشرقية. وفي عام 1552م قام عبد العزيز بن عبد الرحمن المقراني بمهاجمة الحامية التركية المتواجدة بالمسيلة وعندما حاول القائدان العثمانيان سنان راييس ورمضان راييس التوغّل في المنطقة أكثر؛ لكسر شوكة أولاد مقران الذين مدّوا سيطرتهم على أقاليم واسعة من المسيلة مُنياً بهزيمة عام 1554¹، وأصبح عبد العزيز المقراني له حقّ جمع جباية الضرائب من بعض عروش الحضنة، بدل الحامية العثمانية المتواجدة بالمسيلة. ولجأ العثمانيون إلى المصالحة، وكسب الأعيان وشيوخ الزوايا والأعراش، لذلك استقرت المنطقة تحت سيطرة العثمانيين²، وبدأ الاندماج والانصهار بالمنطقة بين الأتراك والجنس المحلي، والذي أدى إلى ظهور فئة اجتماعية جديدة مميّزة كانت نتاج زواج الأتراك من عائلات أهل المسيلة؛ وهي فئة الكراغلة، وتذكر بعض المصادر التاريخية أنّ فئة الكراغلة أصبحت تمثّل نصف سكان المسيلة، وقد تواجد الكراغلة في عدد من مدن بايلك الشرق؛ مثل قسنطينة التي أصبح لعائلاتهما معالم مثل دار باشتارزي، ودار بن البجاوي وديار كوتشوك.

كما شهدت عروش الحضنة صراعات فيما بينها خلال القرن 18م التي كانت ضمن نطاق المقرانيين باسم العثمانيين، وكان الصراع داخل عائلة آل مقران قد ألقى بظلاله على بعض عروش المنطقة، وهما أولاد ماضي، وأولاد

¹- De Grammont (Henri Delmas): **Histoire D'Alger sous la domination turque (1515-1830)**, Edition Bouchène, 2002, p 83.

²- محمد بن ميمون الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص30.

دراج، هذه الصراعات بين العروش والأهالي كانت تُغذّى من طرف العثمانيين للتمكّن من السيطرة وجباية الضرائب.

وقامت عروش الحضنة بانتفاضات ضدّ السلطة العثمانية؛ نتيجة لكثرة الضرائب التي أثقلت كاهلهم مع نهاية القرن 18م وبداية القرن 19م كانتفاضة أولاد ماضي 1774 وانتفاضة بلّعرش التي انتشرت بمنطقة الحضنة، وانتفاضة عرش أولاد دراج وأولاد ماضي عام 1815 و 1818¹.

كما كانت سياسة العثمانيين في جباية الضرائب، واعتمادهم على القبائل يتسبّب في انقسامات عديدة بين عروش الحضنة، فمثلا الكراغلة كانوا لا يدفعون الضرائب، وأهل المسيلة كانوا أقلّ حظًا في توزيع المياه والأراضي، ومسألة الضرائب كانت سببًا في عدم تحالف بعض العروش الحضنة مع السلطة العثمانية المحلية، كلّ ذلك كان سببًا في ظهور ما يعرف بالصفوف؛ مثل الانقسام الذي حصل بين عرش أولاد ماضي الذي انقسم إلى صقّين:

- صفّ أولاد منصور وأولاد يحيى بن خالد الموالين للعثمانيين.
 - صفّ الجواد من عائلة بوراس بوضياف من فرقة أولاد عبد الحق المتحاربين ضدّ أولاد مقرران، وهذا ما جعل الحروب متتالية بين أولاد ماضي والعثمانيين وكان عرش أولاد دراج في غالب الأحيان يتحالف مع أولاد ماضي.
- كما كان الانقسام بين أهل ونوغة إلى صقّين استمرّ إلى ما بعد العثمانيين، وخلال انتفاضة المقراني 1871؛ حيث انقسمت منطقة ونوغة إلى صقّين:

¹- كمال بيرم: المرجع السابق، ص 201.

- صف لكحل وذنو: وهم الموالون للعثمانيين، وأصبحوا يُعرفون بالكحلة، وهم بنبي وقاف، فضالة، حرارزة، أولاد نشحيش، أولاد ظريف، أولاد ضاعن والعراف، أولاد جلال، أولاد علي بن منصور، وعُرفوا بالكحلة.
- صفّ الأبيض وذنو: وهم المعادون للعثمانيين، حيث استمرّت مقاومتهم إلى عام 1824، وهم السلطنة، الخرابشة، بني يلمان، أولاد مسلم، بني يطاس الكسانة، القصر، السباخة، وعرفوا بالببيضة¹.

إنّ سياسة العثمانيين مع بداية القرن 19م تميزت بتوجيه أنظارهم للمناطق الداخلية من أجل إيجاد مصادر دخل بديلة، كان له نتائج وخيمة؛ لأن ذلك لم يكن مبنياً على سياسة مدروسة تعمل على عدم الإضرار بكل الأطراف.

وتعتبر منطقة الحضنة نموذجاً لتسلّط العثمانيين، وسوء معاملتهم للأهالي وغرس الذغينة بين عروشها، ممّا أدى إلى صراعات وخلافات بين أعراسها من جهة، وتمرد على السلطة العثمانية في جباية الضرائب والقيام بانتفاضات عديدة ممّا أدى بشاكر باي عام 1815 إلى الانتقام من قبائل المنطقة؛ الذين رفضوا تقديم الضرائب، وقام بقتل باي قسنطينة نعمان باي؛ الذي جاء بنفسه لتحصيل الضرائب، ومعاقبة الرافضين لتقديمها، ودفن بشاكر باي أن قتل باي قسنطينة وأعلن نفسه باياً على قسنطينة من المسيلة، ورغم قصر مدّة حكمه إلا أنه تميّز بالبطش وسفك الدماء، والاستحواذ على ثروات الناس².

الاحتلال الفرنسي لمنطقة الحضنة:

عاش المجتمع الجزائري فترة صعبة مع بداية القرن 19، حيث ساءت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأصاب منطقة الحضنة وضع صعب، بحيث

¹ - كمال ببيرم: المرجع السابق، ص 207.

² - المرجع نفسه، ص 217.

قلّ الغذاء وانتشر العوز، وكثرت الأمراض والأوبئة، وارتفعت أسعار الحبوب كما أصاب المنطقة القحط عام 1804، إضافة إلى تسلّط العثمانيين، وسوء معاملتهم للأهالي - كما أشرنا لذلك سابقاً - لذلك لقيت ثورة ابن الأحرش الدرقاوي (1803-1804) صدى في مناطق عديدة، ومنها الحضنة، بحيث انضمت إليها قبائل عديدة؛ مثل عرش أولاد ماضي؛ العدو التقليدي للعثمانيين، وعرش أولاد دراج، وأولاد تبنان، وأولاد خلوف، وتابعته القوّات العثمانية بمعونة المقرانيين وانهزم في معارك وقعت ناحية مقرّة 1804¹.

كما شهدت المنطقة عدة انتفاضات؛ كانتفاضة بوسعادة، وأولاد ماضي 1815 وبقيت منطقة الحضنة في حالة تملل ضدّ العثمانيين، ومُنحت قيادتها للعائلات النافذة؛ مثل قيادة خليفة مجانية للشيخ المقراني وعائلته، وقيادة شيخ العرب لبن قانة، ومن بعده فرحات بن سعيد، وقيادة أولاد ماضي بزعامة آل بوضياف وبن بوعزيز².

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر العاصمة، وسقوط حكومة الداوي حسين في 05 جويلية 1830، أُدرج إقليم الحضنة رسمياً وليس واقعياً ضمن إدارة وسلطة فرنسا، بموجب قرار 30 سبتمبر 1838، إلا أنه لم يخضع فعلياً إلا مع نهاية 1840.

وتذكر بعض الكتابات التاريخية أنه في مارس 1831 تقدّمت شخصيات من عائلات نافذة بالجزائر بولائها للجنرال "Berthezène" من بينهم عبد السلام المقراني، وابن قانة وفرحات بن سعيد وابن يّلس، ومنهم من منطقة الحضنة

¹ - Feraud (CH): "les Mokranis Seigneur de la Medjana" in RSAC, 1871, p274.

² - كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، ميم للنشر، الجزائر، 2013، ص27.

بوضياف بن بوراس¹. كما ساهمت الظروف التي سادت منطقة الحضنة قبيل الاحتلال الفرنسي في سهولة دخول الفرنسيين للمنطقة؛ نذكر منها: علاقات الأتراك مع الأهالي؛ والتي يبدو فيها قهر وظلم الأتراك، وجبايتهم المفرطة للضرائب على الأهالي، إضافة إلى التفرقة بين مشايخ وأعيان منطقة الحضنة وبين بقية السكان؛ مما أدى إلى الانقسام والتطاحن، وظهور مسألة الصفوف واتجهت فئة أصحاب النفوذ والامتيازات إلى الإسراع في تقديم الولاء والخضوع للسلطة الفرنسية قبل وصولها إلى المنطقة، لذلك فإن سهولة التي تمّ بها احتلال منطقة الحضنة لم تكن لقوة فرنسا الحربية فحسب، بل لتعاون بعض القيادات المحلية معها².

بدأت أولى طلعات الجيش الفرنسي نحو منطقة الحضنة منذ بداية 1840؛ حيث أعطى الجنرال سيلاق "Silegue" الأوامر للجيش الفرنسي بالتوجه نحو المسيلة، وبدأت الحملة الأولى التي انطلقت من سطيف يوم 05 فيفري 1840؛ وأدت إلى تراجع مقاومة الأمير عبد القادر بالمنطقة؛ بقيادة القائد بن عمّار، وقام الجنرال سيلاق بتعيين قائد جديد على المنطقة، كما نصّب قادة على عروش كل من المطارفة وأولاد دراج³.

أمّا الحملة الثانية؛ فقد انطلقت في 18 فيفري 1840، وحاول القائد بن عمّار مهاجمة القوة العسكرية الفرنسية، إلا أنه فشل، وتوغّلت القوات الفرنسية بقيادة الجنرال دي نيقري "DeNegrier" وكان هدف الحملة إخضاع كل المناطق التي كانت تحت سلطة المقرانيين، وإقامة مواقع متقدمة للتوسّع نحو الجنوب. وسهّلت الخلافات والانقسامات بين القيادات المحلية التوغّل الفرنسي

¹– Bourdieu Pierre: **Sociologie de L'Algérie**, Presse Universitaire de France, Paris, 1980, P 74.

²– كمال ببيرم: **الاحتلال الفرنسي** المرجع السابق، ص 29.

³– المرجع السابق، ص 35.

في منطقة الحضنة¹. أمّا عروش الحضنة الشرقية فاعترفت بسلطة فرنسا عام 1841. وبعد فترة وجيزة بدأت الانتفاضات الشعبية بمنطقة الحضنة².

الانتفاضات الشعبية بمنطقة الحضنة:

1- مقاومة الأمير عبد القادر بالحضنة:

وصلت مقاومة الأمير عبد القادر إلى سفوح جبال الحضنة عام 1838، وكون الأمير زمالة له بونوغة؛ لتكون محطة انطلاق في مواجهة التوسع الفرنسي القادم من جبال البيان وقسنطينة بعد سقوطها عام 1837.

وكان عام 1837 بداية تنظيم مقاومة الأمير عبد القادر بمنطقة الحضنة والتي أصبحت ضمن المقاطعات الثلاثة في الشرق التابعة للأمير: مقاطعة مجانة التي كانت تحت قيادة محمد بن عبد السلام المقراني، وتضمّ سطيف مجانة والبرج والحضنة (وادي القصب إلى جبال ونوغة). ومقاطعة الزيبان والصحراء الشرقية تحت قيادة فرحات بن سعيد³، وتحولت في عهد الأمير إلى الحسن بن عزوز، وتضمّ الحضنة الشرقية إلى بسكرة والواحات الشرقية. وعيّن الأمير لحسن بن عزوز⁴ عام 1838 الذي لم يستطع التصدي لتوغّل الجيش الفرنسي في منطقة الحضنة.

¹ - المرجع السابق، ص 35. وينظر أيضا: أميدة عيمراوي: من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص120.

² - كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي المرجع السابق، ص115.

³ - عين من طرف فرنسا قائداً لإقليم الزيبان ببسكرة في 17/01/1838.

⁴ - الحسن بن عزوز: ينتمي إلى أسرة ابن عزوز العريقة بطولقة، نشأ وتعلم في زاوية ابن عزوز، عمل كاتباً لفرحات بن سعيد، ثم عاملاً للأمير عبد القادر على منطقة الزيبان، أسر بمنطقة الحضنة في 20 جويلية 1841م، نفي إلى جزيرة "مرغريت" في شهر أوت 1841م، كتب عدة رسائل إلى الملك الفرنسي وغيره من المسؤولين، أعيد إلى الجزائر سنة 1844م وفرضت عليه الإقامة الجبرية في مدينة عنابة حتى توفي بها سنة 1847م، ينظر: يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 47- 53.

ولجأ الحاج أحمد باي هو الآخر لمنطقة الحضنة بعد سقوط قسنطينة عام 1837، عندما احتضنته عروش أولاد دراج أكثر من أربعة أشهر، وتزامنت فترة وجوده بالمنطقة مع قدوم الأمير عبد القادر إلى الحضنة عام 1838، ولم يتفق أحمد باي مع الأمير عبد القادر، حيث كان يرى أحمد باي أنه هو الوريث الشرعي للسلطة العثمانية في الجزائر، ويرى في الأمير داعياً متطاولاً على السلطة؛ مستعملاً الدين كوسيلة للوصول إلى الحكم، ومما زاد من شكّ أحمد باي في الأمير؛ توقيع هذا الأخير معاهدة ديمشال عام 1834 ومعاهدة التافنة 1837¹.

2- ثورة الزعاطشة عام 1849 ومشاركة عروش الحضنة فيها:

شملت ثورة الزعاطشة عام 1849 مناطق كثيرة من الحضنة؛ حيث شارك فيها عرش أولاد سحنون، وهم من أولاد دراج²، كما تعتبر معركة المطاريج 1849 امتداداً لثورة الزعاطشة بالزيبان، واستجابة لزعيمها الشيخ بوزيان؛ والتي بدأت بتمرد أولاد سحنون بالحضنة الشرقية 1849، ثم انتقلت إلى قرية العليق قرب بوسعادة في ربيع 1849، وانتشرت في المنطقة؛ فجهزت فرنسا قوة عسكرية؛ وبمشاركة فرقة من المقرانيين، وفرقة من قوم الآغا يحي بن عيسى قائد المدينة؛ تقدّمت إلى المنطقة في ماي وجوان 1849، وتحصّن الثوار بمنطقة كثيرة الأحراش تدعى المطاريج، قاوم خلالها الثوار ببسالة، وألحقوا هزائم بالجيش الفرنسي، حيث قُتل خلالها ضابط فرنسي، وفي الأخير انتصرت القوات الفرنسية فيها³.

¹- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، ش. و. ن. ت.، الجزائر، 1982، ص96.

²- صالح بن النيبلي فركوس: تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2012، ص207.

³- كمال ببيرم: الاحتلال الفرنسي ... المرجع السابق، ص 46.

3- مقاومة الشريف بن شبيرة بالحضنة وبوسعادة 1849:

مثّلت منطقة الحضنة خلال ثورة الزعاطشة بقيادة بوزيان جانب الدعم القوي لهذا القائد؛ الذي ربط علاقات مع رموز المنطقة؛ مثل الشيخ الشريف بن شبيرة¹، شهدت منطقة الحضنة خلال هذه السنة أوبئة وأمراضاً؛ إضافة إلى تعسّف الجيش الفرنسي، وفي شهرت أوت 1849 عقد الشيخ ابن شبيرة اجتماعاً حضرته قبائل المنطقة تحضيراً للثورة؛ التي أعلنت في 19 أكتوبر 1849؛ حيث تمّ الهجوم على موقع تمركز القوّات الفرنسية ببوسعادة، وجهّزت فرنسا قوّات عسكرية ضخمة، انطلقت من برج بوعريريج بقيادة "بان" "Pein" الحاكم المفوض بمنطقة الحضنة، مدّمة بقوّات قوم المقراني بـ400 فارس وخلال هذه الأيام كانت المعارك ضارية بالزعاطشة، وتعرّزت القوات الفرنسية بقوّات أخرى 1500 فارس، جاءت من سور الغزلان، وحملة الكولونيل دوماس "Daumas" المكوّنة من 1400 فارس، وصلت إلى بوسعادة يوم 13 أكتوبر 1849، وأخذت هذه المقاومة في 30 نوفمبر 1849، وهو اليوم الذي وصلت فيه أخبار انهزام ثورة الزعاطشة، وبذلك دخلت كامل منطقة الحضنة تحت السيطرة الفرنسية².

4- انتفاضة أولاد عمر بقيادة محمد بن بوختناش 1860:

لم يمضِ عام على حركة سي الصادق (1858-1859) بسفوح الأوراس قرب بسكرة؛ حتى اندلعت حركة أخرى بالحضنة الشرقية، وتزعّم هذه الحركة محمّد بن بوختناش³. وخلال مقاومة الحاج أحمد باي بأولاد سلطان عام 1844 عين أحمد بن يحيى من أولاد رحاب خليفة ونائباً للشيخ بركات، فحاول أن يركّز

¹ - ينتمي الشريف محمد بن شبيرة إلى عائلة جمعت بين العلم والجهاد من عرش أولاد سيدي سليمان الذي تتحدّر أصوله من الأشراف الأدارسة الذين جاءوا من الساقية الحمراء، وكان لابن شبيرة مكانة بين أهله في بوسعادة ومنطقة وادي العليق ثم تحول إلى داعية للجهاد ضد الفرنسيين وكانت له مراسلات مع زعيم ثورة الزعاطشة الشيخ بوزيان. ينظر: كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي.... ، المرجع السابق، ص 47.

² - المرجع السابق، ص 50.

³ - محمد بن بوختناش: ينتمي إلى أولاد سيدي رحاب من أشراف أولاد دراج الذين يسمون بالبراكيتية.

نفوذه، ويقوّي مركزه، وظهر رجل آخر من أولاد رحاب؛ وهو محمد بن بوختناش فالتفتّ حوله الناس، وتأثروا بأفكاره¹، ونظرا للوضع العام لمنطقة الحضنة المتمثل في رفض سكان المنطقة للسيطرة الفرنسية، وتأثرهم بحركة سي الصادق وما قبلها من الثورات المسلحة، وتصرفات القائد سي المختار بن دايدة -قائد الحضنة الشرقية- اتّجّاه أحد أفراد عائلته من فرقة المرابطين من أولاد علي بن صابر، وطبيعة سكّان الحضنة خاصة عرش أولاد دراج؛ الذين يمتازون بالصلابة والتعنّت أمام الأجنبي خاصة المحتلّ، إضافة إلى الامتيازات التي كان يتمتّع بها القيّاد الذين قدّموا الولاء لفرنسا على حساب الأهالي؛ كاستغلال الأراضي، وحق المياه في السقي، والتأثيرات الدينية التي لعب من خلالها المشايخ ومقدّمي الطرق الصوفية دورا بارزا، كل ذلك أدّى إلى ثورة أولاد عمر².

انتشرت أخبار دعاية محمّد بن بوختناش بسرعة، وانضم إليه سي العربي باش عدل أولاد سحنون بمدينة بريكة، وسي أحمد باي من أولاد منصور، وسمع الكولونيل قائد باتنة بالأمر، فأرسل ضابط لتقصّي الحقائق مع عضوين من المكتب العربي، وعند عودة الضابط الذي تأكّد من الخبر أمر الكولونيل بإرسال حملة عسكرية بقيادة النقيب بان "Pein" مكوّنة من المجموعة الثامنة لقناصي فرنسا "escadrons" 8^{eme} وعند وصولها إلى بريكة تدعّمت بقوة أخرى متكوّنة من الزواف "Zouavs"³ والمشاة الخفيفة لإفريقيا، ومجموعة من الرماة

¹- يحي بوعزيز: ثروات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص139.

²- كمال ببيرم: الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص52.

³- الزواف: أول قوة عسكرية عميلة بعد الاحتلال مباشرة، وهو جيش من الجزائريين تكون بعد شهر من سقوط الجزائر العاصمة كان يتكون من 15 ألف جندي في البداية، ينحدرون جلهم من قبيلة زواوة، وبذلك اشتقت كلمة زوافا (زوافا= زواوة)، يرتدون الزي العسكري الأحمر تحت قيادة قائد فرنسي بسترّة زرقاء، وتشير الكثير من المصادر الفرنسية للدور الذي قامت به هذه القوة العميلة في إخضاع مختلف مدن ومناطق الجزائر، وارتكاب فضائع الإبادة الجماعية والتصفية العرقية. ينظر: جمعة بن زروال: الحركات

والتّف حول بوختناش أعراش أولاد دراج وأولاد عمر، وأولاد سحنون، وأولاد نجاع وأولاد زميرة، وأولاد منصور. وانطلقت قوّة عسكرية أخرى من سطيف بقيادة ديماراتس "Demarets"، قوامها 800 ألف فارس، كما أطلق التعليمات إلى قيادات مقاطعة المدية وسور الغزلان بالتحرك نحو الحضنة.

إنّ هذه الاستعدادات الكبيرة دليل على أن تحرّك سكّان الحضنة كان خطيرا، وأنّ الثورة ليست ردّ فعل بسيط، بل كانت هيجانا دفع فرنسا لإقامة مخيم عسكري بقوّة هامة بواد النوال¹.

ووقعت المعركة الأولى يوم 23 مارس من سنة 1860 أدت إلى الكثير من القتلى والجرحى في الطرفين، وكانت المعركة الثانية في 25 مارس 1860 وقد شهدت المعركة التحام مجموعة من الثوّار مع فيلق فرنسي، وتحولت المعركة إلى قتال رجل لرجل، وكانت ذات شراسة كبيرة، إلا أنّ قوة وتنظيم الجيش الفرنسي، وقلة الأسلحة وضعف الانتشار لدى الجزائريين ساهم في انتصار القوّات الفرنسية. ورغم ذلك استطاعت الانتفاضة أن تكبّد القوّات الفرنسية خسائر كبيرة، وعدداً من القتلى معظمهم من الزواف والقناصين؛ الذين كانت تستعملهم القوّات الفرنسية كدروع بشرية متقدّمة لحماية الفرنسيين، وتمّ تخريب معسكر بوختناش، وقمع سكّان أولاد عمر وأنصارهم، وقتل سي العربي باش عدل أولاد سحنون، وفرار الشيخ بوختناش. وطبّق الفرنسيون كعادتهم أسلوب القتل والتشريد وتخريب مساكنهم وحقولهم. وقد كتب أحد شعراء الملحون شعرا حول هذه الثورة والحركة، ووقائع معركة خُنق حمام، وما صاحبها من قتل وتشريد لأولاد عمر وغيرهم².

الجزائرية المضادة للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،

قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 20012/2011، ص 200.

¹ - كمال بريم: المرجع السابق، ص 55.

² - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 141.

لقد نتج عن انتفاضة الحضنة 1860 صعوبة كبيرة للسلطات الفرنسية في التحكم والسيطرة على منطقة الحضنة، فاستحدثت المكتب العربي ببريكة¹ وصادرت أراضي عرش أولاد عمر بمقرة، وفرضت عليهم ضرائب كبيرة، وتمّ جمع المشيخات في قيادة جديدة للشيخ بيبي محمّد، كما عيّنت بعد الانتفاضة قائداً جديداً بدل مختار بن داخة؛ وهو إسماعيل ولد الكلسغلي من عرش أولاد علي بن صابر².

وشهدت منطقة بريكة ونقاوس مع مطلع 1860 اضطرابات توسّعت واستمرّت مدة معتبرة؛ بسبب التجاوزات القضائية التي طبعت سياسة الحكومة الرامية إلى توسيع مساحات من الأراضي لصالح الاستيطان على حساب قيادات الأهالي، رغم القانون الإمبراطوري الصادر في 22 أفريل 1863، والذي يؤكّد على أنّ: "القبائل الجزائرية هي صاحبة ملكية الأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة، وبمقتضى العرف السائد"³.

5- انتفاضة أولاد ماضي 1864:

كانت انتفاضة أولاد ماضي، والتي يُطلق عليها انتفاضة الحضنة أيضاً عبارة عن انتفاضة شعبية تزامنت مع ثورة أولاد سيدي الشيخ بالغرب الجزائري كما كانت ثورة جهادية دينية حرّكت وهزت كامل المنطقة، واستدعت تجنيد فرنسا لفيالق عسكرية من جهات مختلفة، لقد تجاوب عرش أولاد ماضي وعرش بوسعادة مع نداء سي الفضيل بن علي؛ وهو تلميذ لزاوية الهامل ببوسعادة كاتب زعيم أولاد سيدي الشيخ الذي جاء إلى المسيلة عام 1864 ودعا إلى

¹ - صالح لميش: "مسألة القيادة بالشرق الجزائري بداية الاحتلال (1830-1870) منطقة الحضنة الشرقية نموذجا" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 22، جوان 2011، ص 142.

² - كمال ببيرم: الاحتلال الفرنسي ...، ص 60.

³ - عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج 1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 162.

لجهد ضدّ الاحتلال، واجتمع بعروش المنطقة بمدينة المسيلة، وانطلقت الثورة في جوان 1864؛ والتي شارك فيها بعض القياد كالباشاغا المقراني، وجهّزت فرنسا قوّة عسكرية للقضاء على الانتفاضة، انطلقت من قسنطينة بقيادة الجنرال دولاكروا "Delacroix" والكولونيل سيروكا "Seroka" وكانت عدّة معارك أهمها معركة 28-30 سبتمبر بدرمل الهامل بالقرب من بوسعادة، وكانت مواجهات عنيفة بين الطرفين، وتكبّدت فرنسا خلالها خسائر في الأرواح، واستمرّت المعركة إلى شهر أكتوبر، واستطاعت القوّة الفرنسية السيطرة على مجريات المعركة وانتصرت فيها، وانهزم فيها الثوار، واستسلم كبار أولاد ماضي وأولاد فرج، وكعادتها فرنسا قامت بعمليات قمع واسعة، مسّت ممتلكات الأهالي وأغراضهم، وفرضت عليهم ضرائب كبيرة. لقد برهنت هذه الانتفاضة مدى نفوذ أعيان المنطقة ومشايخها، ومدى تأثيرهم في جميع السكان، وتوحيد صفوفهم رغم الانقسامات التي كانت قبل الاحتلال¹.

6- انتفاضة المقراني بالحضنة 1871:

تعتبر ثورة المقراني عام 1871 أعنف ثورة، وأكثرها اتّساعاً وشمولية بعد مقاومة الأمير عبد القادر، حيث شملت الجزائر الوسطى والشرقية، وأعلنت عدة عروش من الحضنة الحرب إلى جانب ثورة المقراني؛ مثل أولاد ماضي، أولاد دراج، أولاد عبد الله، أولاد سيدي هجرس، أولاد ضاعن بني يلمان ونوغة، أولاد نجاع بقيادة جنان بن الدرّي، في حين وقفت جماعة محدودة إلى جانب فرنسا مثل صفّ بوضياف بوراس الذي عيّن قائداً على الحضنة من طرف فرنسا منذ 03 سبتمبر 1841 وأولاد سحنون.

¹- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي...، المرجع السابق، ص68.

وعند اندلاع الثورة كلف المقراني السعيد بن بوداود على قيادة المسيلة وبوسعادة، وكلف بومزراق على قيادة منطقة ونوغة؛ حيث الانقسام موجود من قبل صف البيضة المناصرين للمقراني؛ وهم بني يلمان، وصف الكحلة تحت قيادة بوضياف (ملوزة)، واستطاع بومزراق والسعيد بن بوداود بعد هجمات واسعة استرجاع المسيلة من القوات الفرنسية في أوت 1871، لكن السلطات الفرنسية استرجعتها في أكتوبر؛ بعد قدوم قوّة عسكرية بقيادة "سوسي" Saucier من سطيف، وتدعمت فيما بعد بقوّة الجنرال دولاكروا "Delacroix" والتي استطاعت إخماد الثورة بالمسيلة¹، كما كانت مواجهات أخرى عنيفة بين الثوار والقوات الفرنسية بمنطقة الحضنة بجمال بوطالب خلال شهر جويلية،² ممّا أدى إلى تقهقر المقاومة، ودفع بعائلة المقراني اللجوء إلى جبال المعاضيد³، واستطاعت القوّة الفرنسية بفضل ترصد المتعاونين معها إلحاق هزيمة كبيرة بالمقرانيين في موقعة "قبر السلوقي" بسفوح جبال المعاضيد في 08 أكتوبر 1871، وتشتتت عائلة المقراني؛ في ظلّ متابعات أعوان فرنسا من آل بوضياف وبشاغا أولاد نايل إلى أن تمّ إلقاء القبض على بومزراق في جانفي 1872، وصدر حكم في حقّه في 07 مارس 1873.

وكانت منطقة الحضنة عرضة لعمليات انتقام وقهر استعماري؛ تمثل في مصادرة الأملاك والأراضي، وتهجير المقرانيين وقبائل الحشم⁴ إلى منطقة الحضنة، والهجرة القهرية التي مسّت عروش الحضنة وتمثّلت في:

¹ -De Galland: op cit, p 83.

² - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 267.

³ - المنطقة التي ينتسب إليها جد المقرانيين الأول.

⁴ - قبائل الحشم: قبائل من بطون زناتة من بني راشد بن ادريس، استوطنوا بمنطقة أغريس بمعسكر، وينتمي الحشم إلى القبائل الهلالية الذين اختارهم المقرانيين لاسترجاع مدينة وهران 1563م، ومنهم من غادر غريس وسكنوا سهل مجانة وتحولوا إلى فرق حرس المقراني، كما ينتمي جزء منهم إلى قبائل العريب

- مصادرة الأراضي والأملاك، خاصة أملاك الأفراد الذين شاركوا في الثورة إلى جانب المقراني.
- مصادرة جماعية لأراضي العروش الجيدة، ودفع ضريبة جماعية بصفة إلزامية، تصل إلى حالة رهن الأملاك والأثاث؛ فمثلا صادرت أراضي عروش أولاد دراج التي قدرّت بـ 4000 هكتار، وغرامة مالية 3500 فرنك¹.
- استعملت فرنسا علاقاتها القوية بعائلة بوضياف بن بوراس بتعيين عدد من أفراد عائلتها على مختلف القيادات، بحكم دور العائلة في فرض الأمن والاستقرار منذ دخول الاحتلال الفرنسي.
- تهجير وتفقيت حشم المقراني: قامت السلطات الفرنسية بنقلهم وتهجيرهم بالقوة بعد ثورة المقراني 1871 من إقليم مجانة ورج بوعريرج إلى أراضي السوامع وأولاد معوش وأولاد علي بن خالد وأولاد يحي بمنطقة الحضنة².
- كما أدّت ثورة المقراني 1871، وقبلها ثورة بوختناش 1860 إلى هجرة عدد كبير من سكّان أولاد دراج والسوامع إلى مدن الشرق الجزائري؛ كتبسة والشمرّة، قالمة والعلمة ووادي الزناتي وعنابة والشريعة والسّهول القسنطينية وحتى إلى تونس، وهاجر سكان الخرابشة والمعاضيد وونوغة نحو مدن الوسط كالعاصمة وبلاد القبائل³.

التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني لمنطقة حمزة تحت قيادة المقراني، فكانت قبائل الحشم قوة أمن وحماية الطرق والحصون العسكرية خلال الحكم العثماني في بايلك الشرق.

¹- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، المرجع السابق، ص 81.

²- في الملف قوائم إسمية للحشم المهجرين إلى منطقة الحضنة. ACMM, Boite: 94, Dossier Hachem.

³- كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي ...، المرجع السابق ص 97.

وبالتالي؛ كانت عملية مصادرة الأراضي والأملاك التي مسّت العروش التي وقفت إلى جانب المقراني، والتهجير الجماعي لحشم المقراني إلى منطقة الحضنة، وهجرة سكان الحضنة، حققت فرنسا بها هدفا مهماً، وهو التفرقة في إطار سياسة فرق تَسُد.

- التنظيم الإداري للحضنة بعد ثورة المقراني 1871:

إن تغيّر الحكم في فرنسا عام 1870، وما أفرزته ثورة المقراني 1871 من معطيات؛ حدّدت للسلطات الفرنسية بالجزائر رؤية جديدة في إعادة النظر في مسألة رسم الحدود لعروش الحضنة؛ بهدف التمكين النهائي لتجسيد المشروع الاستعماري، وتحقيق الظروف المواتية لحركة الاستيطان بالمنطقة.

فمنذ الاحتلال الفرنسي لمنطقة الحضنة 1840 تعاقبت عليها قيادات تقليدية في أغلبها؛ كانت من عائلة المقراني، وأحياناً من عائلة ابن قانة؛ كما تمدد نفوذهم القديم خلال الحكم العثماني، وقد أرادت فرنسا تجنب عناد المجابهة وتأمين السلم بالمنطقة، ولكنّ الظلم والقهر والامتيازات التي منحتها للعائلات النافذة بالحضنة على حساب الأهالي؛ كانت من العوامل التي أدت إلى أغلب الانتفاضات بمنطقة الحضنة؛ مثل ثورة بوختناش سنة 1860¹.

أقدمت فرنسا على إدخال تعديلات في التنظيم الإداري للحضنة؛ مثل إخضاع عرش السوامع للملحق العسكري ببريكا؛ بقرار جوان 1875، كما أنّ بداية تطبيق النظام المدني بالمنطقة أدى إلى اقتطاع عروش أولاد علي بن صابر وأولاد سالم من ملحق بريكا العسكري؛ لفائدة البلدية المختلطة لنقاوس في 07 مارس 1881، وتحوّلت بريكا إلى بلدية أهلية "Commune Indigène" في 17 جانفي 1885، وتكوّنت بلدية المسيلة المختلطة "Commune Mixte" في

¹- المرجع السابق، ص 138.

جانفي 1885 وأعيد عرش السوامع وأولاد عدي وأولاد دراج إلى بلدية المسيلة المختلطة بقرار سنة 1890¹.

وقد نص قرار 23 مارس 1889 على تحديد الحضنة الشرقية تحت إدارة بلدية بركة الأهلية، وتضمّ ستّة دواوير، وطُبِّقت رسمياً بقرار حكومي في 24 جويلية 1894 والدواوير هي:

- دوار بركة، دوار متعكوك، دوار الجزائر، دوار مقرة، دوار برهوم، دوار عين الكلبة².

أما الحضنة الغربية بعد ثورة المقراني؛ فكانت على النحو التالي:

- قيادة أولاد سيدي إبراهيم، وعلى رأسها الشيخ الطيّب دحدوح -الذي حارب إلى جانب فرنسا في انتفاضة المقراني- وكانت تحت سلطة دائرة بوسعادة العسكرية.

- قيادة أولاد ماضي (صفّ واد المسيلة).

- قيادة أولاد ماضي (صفّ واد الشلال).

- قيادة السوامع.

- قيادة وادي القصب، وضمتّ فرقة الدريعات والخرابشة، ملوزة، بني يلان.

- قيادة المعاضيد.

- قيادة المسيلة³.

ومن جهة أخرى، تمّ تحويل بوسعادة بموجب مرسوم 07 أفريل 1884 إلى بلدية أهلية، ضمتّ إليها عروش العداورة الشراقة والغرابية، أولاد عبد الله أولاد

¹ - ينظر خريطة تبين الحدود بين الحضنة الشرقية والحضنة الغربية، الملحق رقم: 02.

² - صالح لميش: المرجع السابق، ص 149.

³ - كمال بيرم: الاحتلال الفرنسي ...، ص ص 159-162.

سيدي هجرس، السلامة، وأولاد سيدي عيسى، أولاد علي بن داود وأصبحت تتكوّن من مجلس بلدي يتكوّن من 12 عضواً¹.

الأوضاع العامة لمنطقة الحضنة في النصف الأول من القرن 20م:

شهدت منطقة الحضنة هدوءاً نسبياً في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م، كما انتشرت بعض الأمراض والمجاعات²، فمثلا شهدت بلدية المسيلة تناقصا في عدد السكّان؛ حيث كان عددهم سنة 1911؛ 45.803 نسمة، وفي سنة 1921 أصبح 45.483 نسمة³، ومن خلال هذه الإحصائيات؛ نلاحظ أنّه خلال عشر سنوات لم يزد عدد سكان بلدية المسيلة بل تناقص، هذا ما يبيّن الحالة المأساوية التي عاشها سكّان منطقة الحضنة مع بداية القرن 20م، وكان ذلك بسبب السياسة الفرنسية التي رسمها المعمّرون ونفذها القيادة؛ المبنية على أساس الردع، ومصادرة الأراضي، والضرائب؛ إضافة إلى الجفاف والأمراض وغيرها.

كما رضخ أهالي منطقة الحضنة إلى واقع الاحتلال في ظلّ بروز الإدارة الاستعمارية الجديدة؛ المتمثلة في الملحقات العسكرية للمسيلة وبريكة وبوسعادة، وإجراءات التضييق على الحريات والتنقّل، وبعد ذلك جاءت السلطة المدنية الجديدة المدعّمة بالقيادة.

تميّزت منطقة الحضنة في أواخر القرن 19م وبداية القرن 20م بتطبيق سياسة قمعية على السكان، تمثّلت في الردع، ومصادرة أراضيهم، والضرائب

¹ - المرجع السابق، ص 166.

² - BOGGA, Année 1905, N°1771, p 98.

³ - Abdelkrim Badjadja: **Notices sur les communes du Département de Constantine**, services des Archives de la wilaya de Constantine, Boite N°06, Cartothèque mise jour en 1977, p. 01.

التي كانت منذ الاحتلال الفرنسي للمنطقة، وخاصة بعد مشاركة أهالي منطقة الحضنة في ثورة المقراني 1871، وحالة التفكك الذي حلّ بالسكان والعروش واستمرار القطيعة بين الأهالي والأوروبيين، ممّا زاد في ارتفاع مشاعر الحقد والكراهية اتجاه الاحتلال الفرنسي.

كما كانت الأوضاع الثقافية في حالة ركود تامّ؛ نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة؛ فمثلا حالة التعليم؛ إذ اندثرت مراكز التعليم الهامة، وأصبحت فرص دراسة أبناء الأهالي قليلة جدًا في بعض الكنائس والزوايا، وانتقلهم إلى المدن الشمالية خاصة قسنطينة لمواصلة دراساتهم لا يتم إلاّ بشروط، وبتصريح من الإدارة الاستعمارية¹.

وتشير بعض التقارير بأرشيف ولاية المسيلة، إلى أنّ الوضع بمنطقة الحضنة في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20 يتميّز بالتخلف، وحالة الفقر² حالها حال المناطق الأخرى التي خضعت للاحتلال الفرنسي، واستمرت تلك الأوضاع إلى نهاية العشرينات، حتى فكّرت الكثير من عائلات الحضنة الهجرة إلى مناطق أخرى؛ هروبا من الأوضاع المزريّة التي كانت تعيشها، فقد كان الفقر والبؤس، وهو ما دفع بالكثير من الشباب الالتحاق بالجيش الفرنسي من أجل توفير قسط من المال لمعيشة أهلهم.

وفي المقابل رفض الكثير من الشباب الخدمة العسكرية، وفروا خارج المنطقة، إلاّ أنّ السلطات الفرنسية أصدرت قانون التجنيد الإجباري عام 1912 بعد أن فشلت محاولات التجنيد التطوّعي³. ونتيجة لذلك كانت المنطقة امتدادًا

¹ - كمال بريم: الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة، دار الأوطان، 2012، ص13.

² - ACMM, Boite 27, rapport de L'administrateur de la commune mixte de M'sila 1886.

³ - ACMM, Boite 221, rapport des caïds de la de commune mixte de M'sila 23/11/1914.

لانتفاضة الأوراس عام 1916، التي انتشرت في المنطقة، وشاركت فيها الحضنة الشرقية، كبريكة (نقاوس ومقرة، برهوم وعين الكلبة وأولاد عدي لقبالة)¹. وخلال الحرب العالمية الأولى (1914-1918) زادت نسبة الوفيات وتزايدت الأمراض والأوبئة، وبعد نهايتها اصدرت فرنسا قوانين جديدة، وقدمت إصلاحات، ولكنها بقيت شكلية، واستمرت الأوضاع المزرية لأهالي المنطقة شأنها شأن مناطق الوطن الأخرى، رغم مشاركتهم في الحرب بصفة تطوعية أو إجبارية².

وأمام هذه الأوضاع المزرية بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة لتفاعلات الوضع الوطني والدولي، واحتكاك أعيان المنطقة بشيوخ المدارس والنخبة الوطنية، التي بدأت تتبلور بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور الجرائد أسس وجهاء مدينة المسيلة الجمعية الخيرية الإسلامية في جانفي 1927 التي انحصرت عملها في إطار العمل الخيري والتضامني.

وبدأ النشاط الثقافي والإصلاحي بمنطقة الحضنة مع بداية الثلاثينيات من خلال جهود عناصر من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد كان لكثير من شخصيات منطقة الحضنة دور في المجال الصحفي والإصلاحي³، كانت منطقة الحضنة قبلة للكثير من أعضاء جمعية العلماء المسلمين خلال هذه الفترة فقد زارها محمد الشرقي خلال الثلاثينيات، ووصفها بأنها خالية من معالم الدين والعبادة، وقال: "... مررت من مدينة المسيلة إلى مدينة بركة، لم أجد مسجداً ولا مدرسة ولا تلة تأمر بالمعروف وتنتهي عن المنكر⁴. كما زار الشيخ أحمد

¹ - محمد السعيد قاصري: " الطرق الصوفية والزوايا بمنطقة الحضنة وموقفها من الاستعمار الفرنسي (1830 - 1916)", مجلة المعيار، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 39، جوان 2015، ص 615.

² - كمال ببيرم: الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 19.

³ - المرجع نفسه، ص 23.

⁴ - جريدة البصائر: العدد 11، 17 أوت 1939، ص 03.

توفيق المدني مدينة المسيلة عام 1926، وكتب عنوانا لزيارته لها: مدينة المسيلة من مركز حضاري إلى مركز استعماري¹، وقد صُدم من الجور والظلم الذي يمارسه المعمّرون الأوروبيون بمدينة المسيلة على الأهالي، وواقع الأهالي الذي يميّز بالجهل والظلم.

تأسّست في بركة الجمعيات والنوادي الثقافية منذ الثلاثينيات، كجمعية الشفقة التي تأسّست عام 1936، ونادي الإصلاح برئاسة القايد حمو موسى 1938 الذي حُلّ سنة 1939، وتمّ تأسيس شبيبة المؤتمر الإسلامي الجزائري برئاسة حليّتم السعيد².

كما تمّ تأسيس نادي الحضنة بالمسيلة عام 1937³، ونادي الكرام بحمام الضلعة، وكان كلاهما ترتاده نخبة مختلفة الاتجاهات، وتأسّست سنة 1935 جمعية قدماء تلاميذ وأصدقاء مدرسة المسيلة. ورغم ذلك فإنّ مستوى الصحة لم يكن بالمستوى المطلوب خلال هذه الفترة؛ بسبب انتشار الجهل والخرافات والأباطيل.

وشهدت منطقة الحضنة عمليات تجنيد كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية، وفقدت عددا هاما من أبنائها كقتلى ومفقودين، كما حملت هذه الحرب مآسي البؤس الاجتماعي والأمراض والمجاعة؛ التي أدّت إلى وفيات كثيرة في بداية الأربعينات. وفي نفس الوقت استفاد منها الشعب الجزائري في انتشار الوعي الوطني والحماس؛ من أجل طرد الاستعمار، وكان ذلك حتى في أوساط

¹ - أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، طبعة، دار المعارف، القاهرة، 1963، ص

² - كمال بريم: الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 132.

³ - من الأعضاء المؤسسين لنادي الحضنة (1937/05/31) مالك علي رئيسا، بوحجة محمود، بوضياف عمر، بن عبد الرحمن السعيد، كرميش، كبوية مدني، فلوسية علي، مهية عبد القادر، بن التومي بلقاسم، علاهم فوضيل، بن يونس محمد، بوطيبة ساعد، قورة دحمان، خوجة بوبكر، شيكوش عيسى، مهيدي علي، سالم مسعود، بن عيسى عيسى، بوديعة علي، طالب حسين مصطفى.

المهاجرين الجزائريين بفرنسا، وهو ما وجدناه في تقرير الشرطة الفرنسية بالمسيلة حول برقية بعث بها المسمّى؛ العيفة السعيد -المقيم بفرنسا- إلى أخيه العيفة بلقاسم المؤرخة في 20 أفريل 1945، يُعلمه فيها بالوعي الوطني الكبير والروح المعنوية العالية للمهاجرين الجزائريين لطرد الاستعمار من البلاد، وجاء فيها: "...أنتنا جاهزون، والجزائر حيّة في قلوبنا، ولا بدّ من مغادرة الفرنسيين لبلادنا، تحيا الجزائر، العون من الله، النصر قريب، وضرورة تبليغ المسلمين بمنطقة الحضنة بذلك..." واتّخذت إجراءات مراقبة صارمة من طرف الشرطة على تحركات العيفة بلقاسم¹.

واستمرّ نادي الحضنة كمدرسة لتكوين الشباب، وتأطيره، ومكان لحلّ مشاكل السكّان، وفيما بعد تحوّل إلى فضاء سياسي تُعقد فيه الاجتماعات. وخلال 1944 اجتمع فرحات عباس بسكّان المسيلة بنادي الحضنة، وكان حينها يناضل من أجل تأسيس خلايا أحباب البيان والحرية².

وبعد الحرب العالمية الثانية؛ وفي سنة 1946 بعد التغيّرات السياسية التي عرفها حزب الشعب الجزائري؛ الذي أصبح يُعرف بحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، وعلى إثر اجتماع له ببوزريعة بالجزائر العاصمة بحضور كلّ من مصالي الحاج، وأحمد مزغنة؛ يكوننا قد طلبا من حاج حفصي مسعود تأسيس مكتب للحزب بالمسيلة، وتكوّن من الأعضاء الآتية أسماءهم: (لدغم شيكوش محمّد، بوغلام محمّد، حاج حفصي المسعود، النوي مهدي علي عكا المسعود، شيكوش عيسى، بن موسى الطاهر، بن تومي مصطفى، بن عيسى محمّد بن النذير، شاكر حاج المداني)، ترأّس هذا المكتب حاج حفصي

1 -ACMM, Boite 42, Rapport du commissariat de M'sila 24/04/1945.

² -كمال بيرم: الحركة الوطنية....، المرجع السابق، ص64.

مسعود، وتم فتح مقرّه في إحدى البنايات بالطابق الأول شارع بركة سابقا -
ساحة الشهداء حاليا- وللعلم أن هذا المقرّ سبق استخدامه من طرف حزب
الشعب الجزائري (PPA) سنة 1938 إلى غاية حلّه مع بداية الحرب العالمية
الثانية، وبمجرد استئناف نشاطه انخرط فيه مجموعة من المواطنين من بينهم:
مشتي السعيد القبائلي، وبالوريني محمّد، وبرة عبد الرحمان، وابن رحمون قاضي،
وشيكوش عمر بن لدغم، وشيكوش ساعد بن خليل العمري، لخضر حامينا،
لخضر بن العقون، بالحسين لخضر، بن تومي محمّد، وآخرون انظموا إليه في
أكتوبر 1947¹.

وبنادي الحضنة خاطب مصالي الحاج سكان منطقة الحضنة، منتقدا
الإدارة الاستعمارية، وكان ذلك خلال حملته الانتخابية بعد الإفراج عنه بعد
الحرب العالمية الثانية، واجتمع بكبار أعيان ونشطاء الحركة الوطنية بالمسيلة
حضرها أكثر من 1000 شخص في شهر نوفمبر 1946²، وبهذا النادي نشط
وناضل محمّد بوضياف، وكانت له مواقف شجاعة ضد القياد وأعيان الإدارة
الاستعمارية، مع العلم أنّ نادي الحضنة حُلّ مع بداية الحرب العالمية الثانية
بحيث قامت السلطات الفرنسية بحلّ كلّ الجمعيات والنوادي، وأعيد تجديده
بتاريخ 01 أفريل 1944، واستمرّ نادي الحضنة يقوم بأدوار هامّة في بلورة
الحركة الوطنية وتوجيهها بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية³.

وأثناء الانتخابات التي كان مزعم تنظيمها من طرف السلطات
الاستعمارية سنة 1947 لانتخاب مجلس الجزائر أو ميثاق الجزائر حسب ما

¹ - محمد حاج حفصي: من ذكريات الكفاح، مذكرات مجاهد، فيسيرا للنشر، المسيلة، 2010، ص 67.

² - كمال بيرم: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 33.

³ - ACMM, Boite 145, associations Indigènes, Rapport du commissariat de M'sila 29/10/1945.

أعلن عنه وزير الداخلية الفرنسي، يكون حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (MTLD) قد أعلن مشاركته فيها، ومن ملامح النشاط لهذا الحزب بمنطقة الحضنة قدوم وفد من الحزب إلى المسيلة، يتكون من السادة: بودة أحمد، شاذلي مكي، لحوّل حسين، للقيام بالتعبئة التحسيسية لسكان مدينة المسيلة¹. وخلال هذه الفترة كانت الكثير من الاتصالات لشباب من منطقة الحضنة مع شخصيات من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ومن تلك الشخصيات البشير بومعزة؛ الذي كان على اتصال دائم ببعض الشباب من منطقة الحضنة.

وكانت خلية حزب الشعب التي نشط فيها محمد بوضياف؛ والذي كان عنيفا أمام الإدارة المحلية، وكان يجتمع ببعض المناضلين² بمسجد سيدي صالح بحي الكراغلة بالمسيلة، وكانت الشرطة الفرنسية تتابع تحركات هؤلاء الشباب خاصة محمد بوضياف.

وكان لجمعية العلماء المسلمين بعد الحرب العالمية الثانية نشاط إصلاحى توعوي عن طريق شخصيات محلية³، ولعبت دورًا كبيرًا في بلورة الوعي الوطني والعمل الإصلاحي بمنطقة الحضنة؛ حتى 1954، رغم أنه لم يكن لها مكتب بمنطقة الحضنة⁴.

أمّا نشاط الحزب الشيوعي الجزائري بمنطقة الحضنة؛ فكانت له خلية في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، وعملها إلى جانب حركة أحباب البيان

¹ - محمد حاج حفصي: المصدر السابق، ص 69.

² - من هؤلاء الشباب: برة عبد الرحمن، ميلي أحمد، كبوية إبراهيم، مشتى السعيد.

³ - من هذه الشخصيات: موسى الأحمدى نويوات، أبو القاسم الحفناوي، عبد الرحمن الديسي، علي بوديلمي، محمد العدوي، محمود أرسلان.

⁴ - كمال بيزم: الحركة الوطنية...، المرجع السابق ص 38.

والعلماء، وحزب الشعب؛ التي كانت تحمل الانشغالات المحلية، ووحدة الهدف ضد الإدارة الاستعمارية¹.

كما كان لفرحات عباس سمعة طيبة لدى سكان الحضنة، وكان لتياره دور بارز في بلورة الوعي الوطني في منطقة الحضنة؛ حيث استفاد ممثل النواب للحضنة الغربية الدكتور بن سالم عيسى؛ والذي أصبح الشخصية المحورية للأهالي أمام الإدارة في مختلف الانتخابات المحلية والجهوية.

وبعد تولي حكومة الجنرال ديغول السلطة عام 1943، قامت السلطة الاستعمارية بالجزائر بحملة اعتقالات في صفوف رموز الحركة الوطنية؛ كإبعاد مصالي الحاج إلى قصر الشلالة، وكذا الشيخ الإبراهيمي، وأرسلت مجموعة من المناضلين الناشطين في حزب الشعب إلى منطقة الحضنة؛ التي استعملتها السلطة الاستعمارية منطقة إقامة جبرية للكثير من المناضلين، وحتى بعض الشخصيات الفرنسية المعارضة؛ حيث أرسلت نحو 200 مناضل إلى منطقة الحضنة، وبالضبط إلى قرية بهلول (تبعد عن المسيلة بـ25 كلم)². واعتقلت بها حتى بعض عناصر الحزب الدستوري التونسي الجديد³، وكان لذلك نقلة نوعية في النضال السياسي للنخبة؛ خاصة أنصار أحباب البيان وحزب الشعب، وبدأت تظهر الملتصقات الحائضية التي تطالب بتحرير مصالي الحاج، وتتدد بالاحتلال الفرنسي.

¹ - كمال بيرم: المرجع نفسه، ص88.

² - كانت منطقة الحضنة حتى قبل اندلاع الثورة، المنطقة المختارة من طرف السلطات الفرنسية للإقامات الجبرية والاعتقالات.

³ - ACMM, Lettre de L'administrateur de M'sila à Monsieur le Sous-préfet de Sétif (sur les activités de Naimi 20/10/1952).

كما كان لشعبة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين دور بارز في تنشئة جيل واعٍ ومثقفٍ بمنطقة الحضنة، ويعتبر الشيخ نعيم النعيمي¹ من أهم الشخصيات البارزة التي كان لها دور كبير بمنطقة الحضنة، رفقة مجموعة من تلاميذ الجمعية من أهالي الحضنة؛ أمثال الشيخ محمّد العدوي، والشيخ الحاج الطاهر لطرش، وابن عيسى محمّد بن النذير، وكلّ هؤلاء ساهموا بأموالهم ونشاطهم مع بقية نشطاء الحركة الوطنية². وكان للشيخ النعيمي دور في بناء مدرسة الرجاء 1953³. ومن خلال تقارير الشرطة الفرنسية كانت الإدارة الاستعمارية تتابع كلّ تحركات الشيخ النعيمي بمنطقة الحضنة، وترسل التقارير الدورية عن نشاطاته ومضامين خطبه⁴.

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت نشاطات لمختلف التيارات الوطنية بيريكة، وكان من نشطاء حزب الشعب السيد: كواشي الدراجي؛ الذي اعتقلته السلطات الفرنسية بعد سنة من نشاطه⁵.

كما كانت زيارات الشيخ البشير الإبراهيمي متواصلة بين أرياف منطقة الحضنة؛ خاصة برهوم ومقرة؛ حيث زار مقرة، وأقام بها تجمّعاً شعبياً يناشد فيها مساعدة فلسطين بعد نكبة 1948.

¹ - الشيخ نعيم النعيمي: ولد عام 1909 بسيدي خالد بسكرة، درس بزواوية المختار بأولاد جلال، ثم التحق بتونس عام 1923 ليعود إلى الجزائر وأصبح عضواً بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذي عين بالأغواط والمسيلة، تولى مناصب بعد الاستقلال.

² - المرجع السابق، ص 118.

³ - مدرسة أهلية ذات بعد عربي إسلامي تعود فكرة بنائها إلى 1944 من طرف جمعية العلماء المسلمين ورفضت السلطات الفرنسية بنائها إلا أن الشيخ النعيمي أحيى الفكرة وتم بناؤها عام 1953.

⁴ - ACMM, Boite 20, Rapport du commissariat de M'sila 20/10/1952

⁵ - كمال بيرم: الحركة الوطنية...، المرجع السابق، ص 132.

كما زار الدكتور الأمين دباغين بركة في 10 جوان 1949، من أجل دفع الحركة الوطنية في اتجاه النشاط الثوري، وأصبحت نشاطات حركة انتصار الحريات الديمقراطية حقيقية خلال هذه الفترة في باتنة وبريكة ونقاوس وسطيف¹.

¹ - المرجع السابق، ص 136.

الفصل الأول: الثورة التحريرية بمنطقة الحضنة

✓ المبحث الأول: انطلاق الثورة بمنطقة الحضنة.

✓ المبحث الثاني: التنظيم السياسي والعسكري للثورة بمنطقة الحضنة.

✓ المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الحضنة أثناء الثورة.

✓ المبحث الرابع: منطقة الحضنة والحركة المصالية.

جامعة الجزائر
العلوم الإسلامية

المبحث الأول: انطلاق الثورة بمنطقة الحضنة

إن ثورة الفاتح نوفمبر 1954 لم تكن انطلاقة فجائية دون خلفية تاريخية ونظام سياسي وبعد مستقبلي؛ فهي استجابة لرغبة شعب وتراكم تجارب نضالية لأجيال عديدة، وقناعة وطنية بأن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لاسترجاع السيادة الوطنية، فكانت الثورة التحريرية نقلة نوعية في كفاح الشعب الجزائري وصفحة جديدة ومميزة في تاريخ الجزائر، ومن هنا يتبادر إلى الذهن مجموعة من التساؤلات الموضوعية حول هذا الحدث البارز في حياة الشعب الجزائري وهي: هل كانت ثورة التحرير الجزائرية عملاً منظماً محدد الأهداف والغايات؟ وما هي الاستراتيجية التي انتهجتها؟ كيف انتشرت حتى عمّت كل أنحاء الوطن؟ وبما أن الإطار المكاني لبحثنا منطقة الحضنة؛ فكيف وصلت الثورة التحريرية لهذه المنطقة؟ وما هي أهم النشاطات السياسية والعسكرية للثورة التحريرية بمنطقة الحضنة؟ وما دورها في الثورة؟

إن المتتبع للمسيرة النضالية للشعب الجزائري، يلاحظ أنه جرب ضروب الكفاح المسلح، من مقاومات منظمة وانتفاضات شعبية، ومارس النضال السياسي، كتقديم العرائض الاحتجاجية، والتنديد في الصحف الوطنية، وتشكيل أحزاب سياسية معارضة للوضع العام الذي حشره فيه الاستعمار لمدة قرن وربع قرن، حيث اشتد الاستغلال والوحشية وازدادت القمع ووصل الشعب إلى مرحلة شبيهة باليأس. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت مؤامرة مجازر 08 ماي 1945م، التي راح ضحيتها 45 ألف جزائري لا ذنب لهم سوى أنهم استبشروا بانهزام النازية في العالم، وفرحوا مثل بقية العالم بهذا النصر¹.

¹ - الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954 - 1962، ط 03، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.

خلفت هذه المجازر أثراً عميقاً في نفسية الشعب الجزائري، وأكدت لجميع القوى النضالية والشعبية أنه لا فائدة من النضال في ظل السلطة الاستعمارية، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. وكان للجنة الثورية للوحدة والعمل 1954م التي أفرزتها الأزمة الحادة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية الفضل الكبير في إخراج النضال الوطني من الدوامة التي وقع فيها، وتحمل أعضاؤها مسؤولياتهم التاريخية في الإعداد للثورة وإشعال فتيل الكفاح المسلح، الذي بدأ التحضير له منذ 1947م بتأسيس المنظمة السرية، الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وشرعت في التحضير للعمل المسلح بإعداد الرجال عسكرياً واقتناء الأسلحة، وتقسيم الوطن إلى خمس مناطق جغرافية و23 دائرة، وكل دائرة تضم عدداً من الخلايا، وكل خلية تتكون من ثلاثة أعضاء لا يعرف بعضهم بعضاً، ومراعاة السرية التامة في نشاطات هذا التنظيم¹. ورغم اكتشاف هذا التنظيم من طرف السلطات الفرنسية في مارس 1950م إلا أن رجاله كانوا النواة الأولى لجيش التحرير الوطني ليلة الفاتح نوفمبر 1954م.

إن الذين أشعلوا فتيل الثورة كانوا عن دراية على ما هم مقدمون عليه وعلى بيئة من أوضاع شعبيهم ومدركين المصاعب التي تنتظرهم، فمن غير المعقول أن يزوجوا بشعبهم في حرب ضروس دون القيام بالتحضير والإعداد لها ووضع إستراتيجية واضحة ودقيقة تمكنهم من خوض المعركة وتؤمن لهم النصر ونلمس هذه الجوانب في التحضيرات الأولية والاستراتيجيات العسكرية والسياسية التي وضعها هؤلاء القادة لإنجاح الثورة.

¹ - محمد حربي: الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، ت: نجيب عباد وصالح المتولي، الجزائر، 1994، ص 42.

تذكر المصادر أن مصطفى بن بوالعيد تمكّن من تنظيم 85 فوجًا حتى ليلة أول نوفمبر 1954م، وانطلق بها في معركة التحرير الفاصلة ضد الاستعمار الفرنسي، وصنفت هذه الأفواج من حيث العدد والأهمية حسب الأهداف الموجهة لها، وكان لكل فوج جهة موجه إليها وأهدافه محدّدة بدقة لا وعلى رأسه مسؤول واعٍ بالمهمة التي أوكلت إليه¹.

وتضمنت التوجيهات الأولى التي قدمت لرؤساء الفرق والأفواج ما يلي:

- الجهاد في سبيل الله ضد الكفر والكفار.
- من مات دون عرضه وماله مات شهيداً.
- تلبية الراغبين في الالتحاق بالثورة من الذين يملكون السلاح.
- مخاطبة الناس بما يفهمونه بعيداً عن التهريج، فهم ليسوا في حاجة إلى إيديولوجيات جديدة ولا دراسات معمّقة، كل ما في الأمر إيقاظ النائمين وهزّ نفوس الجامدين والمترددین وتزكية الملبّين وقلع جذور الخائنين.
- تقديم ما تيسر من معلومات أولية حول الجهة الموكلة إليهم، من حيث طبيعة أرضها والمراكز العسكرية الفرنسية والأشخاص الذين يمكن الاستعانة بهم.

وهكذا انطلقت الثورة التحريرية، ولم تمض الأشهر الأولى من اندلاعها حتى امتدّت لمناطق واسعة من الوطن.

أما عن انطلاق الثورة بمنطقة الحضنة ففي غياب الكتابات حول تاريخ المنطقة حاولنا الاعتماد على الروايات الشفوية والشهادات المدونة والندوات الولائية والتقارير الجهوية لكتابة تاريخ الثورة.

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص 42.

منطقة الحضنة تتميز بتنوع تضاريسها، ووسطية موقعها الجغرافي للوطن وهو ما تطرقنا له سابقا في الإطار الجغرافي للمنطقة، وبالتالي كانت منطقة إستراتيجية بالنسبة للثورة التحريرية، وبالنسبة للاستعمار.

وفي التقسيم الذي تمّ في الاجتماع التحضيري للثورة التحريرية في شهر أكتوبر 1954م، قُسمت منطقة الحضنة بين المنطقة الأولى (أوراس النمامشة) التي كانت تابعة لها الجهة الجنوبية والشرقية لمنطقة الحضنة، والمنطقة الثالثة (القبائل) التي كانت تابعة لها الجهة الشمالية من الحضنة، والرابعة (الجزائر وضواحيها) وكان تابعا لها جزء من الجهة الشمالية الغربية لمنطقة الحضنة لذلك كانت المنطقة همزة وصل بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب؛ حيث كانت منطقة ربط واتصال بين المناطق (الأولى والثالثة والرابعة). ووصلت الثورة لمنطقة الحضنة من جهات مختلفة خاصة من الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية والتي تمثل جزءا من منطقة الأوراس معقل انطلاق الثورة التحريرية.

1- انطلاق الثورة في الجهة الشمالية الشرقية لمنطقة الحضنة:

عندما نتحدث عن انطلاق الثورة بالحضنة الشرقية، يجب أن نشير هنا بأن المنطقة قد تشكلت فيها خلايا ومكاتب لمختلف التيارات الوطنية من قبل، وكان أعضاء في المنطقة ينشطون في تلك التيارات، خاصة حزب الشعب، وبعده حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ثم اللجنة الثورية للوحدة والعمل؛ بعد تأسيسها في مارس 1954م، وبعد انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954م إلتقت السلطات الفرنسية القبض على الكثير من هؤلاء الذين كانوا ينشطون بتلك التيارات.

وخلال الأشهر الأولى من انطلاق الثورة عُقدت عدة اجتماعات بمنطقة الأوراس بقيادة مصطفى بن بوالعيد، قصد توسيع رقعة الكفاح، ومن تلك

الاجتماعات؛ الاجتماع الذي انعقد بجبل "برقوق أحمر خدو" والذي ضم عدداً من مسؤولي النواحي نذكر منهم: (عباس لغرور، شيحاني بشير، أحمد عزوي، عمر بن بوالعيد، المسعود بلعقون، بلقاسمي محمد بن المسعود وآخرون.) وتمّ خلال هذا الاجتماع تشكيل الأفواج الأولى والانطلاق نحو مختلف الجهات والدعوة للكفاح والجهاد بطريقة بسيطة، تهدف إلى تمكين الجماهير من الالتحاق بالثورة، ومن تلك المناطق التي توجهت إليها بعض تلك الأفواج منطقة الحضنة،

وقبل أن تشرع هذه الأفواج في انجاز المهمة التي أوكلت إليها وقع قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بوالعيد في الأسر أثناء رحلته إلى تونس ونقل إلى سجن الكدية بقسنطينة، وبعد أسر قائد المنطقة، انعقد اجتماع آخر تحت قيادة عباس لغرور في آخر شهر ماي 1955م؛ بمكان يسمى "تالغمت" قرب جبل "أوستيلي" جنوب شرق مدينة باتنة بجبال الأوراس؛ حضر هذا الاجتماع كل من: (عمر بن بوالعيد، والحسين برحاييل، ومدور عزوي، والمسعود بلعقون، والمسعود بن عيسى) حيث اتفقوا على تجديد الأفواج وتكوينها وتوزيعها وإرسالها إلى جهات متعددة؛ ومن بين هذه الأفواج الفوج الأول الذي يتكون من 40 مجاهداً بقيادة عبد الحفيظ طورش ونائبه أحمومة قادري الذي توجه إلى بريكة والمسيلة والحضنة¹.

وتشير مصادر أخرى أن تغلغل الثورة إلى منطقة الحضنة الشرقية كان عن طريق تسلل الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني خلال شهر أوت 1955م، عبر المناطق الشمالية الشرقية من منطقة الحضنة؛ أي: عبر (جبال بوطالب وسيدي سحاب، أولاد حناش، المعاضيد)، وكان يقودها (علي النمر ومحمد

¹ - جمعية أول نوفمبر 1954: مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية 1954، دار الهدى، عين مليلة، 1999، ص 213.

بلخير) ومنها فوج عبر جبال المعاضيد بنحو 17 مجاهدًا متجهًا إلى المنطقة الثالثة (منطقة القبائل) مبعوثًا من طرف مصطفى بن بوالعيد إلى كريم بلقاسم، ونشير هنا أنه قبل توغل هذا الفوج في جبال بوطالب وبعد الاستفسار من طرف قيادة الفوج عن أعيان المنطقة، دَلَّهم أهلها على القايد (موسى كعواش)، الذي ألتقوا به في منطقة الدار البيضاء بالقرب من جبال بوطالب ومقرة، هذا الأخير الذي أظهر صدق نيته وولائه للمجاهدين وقطع صلته بالمستعمر، الشيء الذي أدى إلى تكليفه بمهمة ثورية تتمثل في تعبئة سكان تلك المنطقة لاحتضان الثورة. توجه المجاهدون بعد ذلك نحو بونصرور حيث اتصلوا بسكان أولاد تبان الذين بعد استقبالهم في قرية لخرايف توجهوا إلى قرية البعاطيش ثم سكان بونصرور الذين ذهبوا إلى شيخهم وكبيرهم (الأمين عمر) للاستفسار عن الجهاد والمجاهدين الذين قدموا إليهم، فنفي صفة الجهاد عنهم، وأمر مواطني قريته بإبلاغ السلطات الفرنسية التي توجهت بقوات كبيرة لمباغثة المجاهدين، حيث دخلوا في معركة حاسمة مع قوات الجيش الفرنسي، إلا أن المجاهدين استطاعوا أن يفكوا الحصار الذي ضرب عنهم، وقتلوا عددًا من الجنود الفرنسيين واستشهد مجاهد واحد، وجرح المجاهد عبد القادر يحيياوي¹، الذي نقل إلى قرية لقطاطشة بأولاد نجاع غير البعيدة عن بونصرور للعلاج بمنزل (سي مناد). وواصل هذا الفوج طريقه نحو منطقة القبائل أين اشتبك مع القوات الفرنسية بمنطقة العش (تابعة حاليًا لبرج بوعريريج)، وسقط في هذا الاشتباك المجاهد أحمد ساسي

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة في مراحلها الأولى (1955 - 1956)، المنعقدة في 07 أبريل 1983، بالمسيلة، ص 13. ونفس المعلومات استقينها من الرواية الشفوية للمجاهد محمد عيشوش، من خلال المقابلة التي أجريناها معه يوم 27 مارس 2012، بمنزله الكائن ببلدية مقرة ولاية المسيلة. والمجاهد محمد عيشوش من مواليد 1929 بمقرة، التحق بالثورة مبكرًا، عمل بالناحية الرابعة القسم الثالثة، والولاية السادسة جهة مسيف، وتقلد مناصب بعد الاستقلال، توفي سنة 2013.

شهيداً الذي يسمى أيضاً ب: أحمد البوطالبي¹. وبعد أداء مهمته في منطقة القبائل عاد علي النمر مع رفاقه واستقبله سكان المعاضيد، وألقى خطبة حماسية بها، شرح فيها الخطوط العريضة للثورة ومكث بها ثلاثة أيام قسم خلالها الجيش إلى فرقتين: - الفرقة الأولى بقيادة الشاب محمد أورجال تتولى منطقة برج لغدير وغيلاسة والمناطق المجاورة لها - والفرقة الثانية يرأسها بلقاسم شنوف تتولى منطقة المعاضيد والمناطق المجاورة لها، وعاد علي النمر وبعض من جنوده إلى الأوراس بعد أن أرسى تنظيم الثورة في المنطقة.

وقد أسرع قائد الفرقة الثانية بلقاسم شنوف إلى تكوين فرق من الفدائيين، تتكفل بمختلف المهام، فمنهم من يقوم بدور الاتصال بين المجاهدين، ومنهم من يقوم بالأعمال الصحية ومنهم من يقوم بالأعمال العسكرية، وقام جيش التحرير بأول عملية بمنطقة المعاضيد؛ تمثلت في حرق مركز الفرقة الثانية للجيش الفرنسي بقرية بشارة، وتخريب مكتب القائد الفرنسي وقطع خطوط الهاتف الرابط بين القائد العسكري بالمعاضيد والمسيلة².

2- انطلاق الثورة في الجهة الجنوبية لمنطقة الحضنة:

الجهة الجنوبية من منطقة الحضنة شبه صحراوية، ومفتوحة على الأوراس تتخللها جبال كجبال محارقة وجبال بوكحيل، وقد أدرجت ضمن منطقة الأوراس النمامشة في الاجتماع التحضيري للثورة المشار إليه سابقاً، وبعد مؤتمر الصومام 1956م أصبحت تابعة للولاية السادسة.

¹ - موسى ملايم: مآثر الثورة في منطقة أولاد تبان وما جاورها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2015، ص 97.

² - شهادة مكتوبة ومدونة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة للمجاهد رابح بن عمر بتاريخ: 10 أوت 2007 وهو من مواليد 01 جويلية 1925م، بالمعاضيد، التحق بالثورة سنة 1956م بمنطقة المعاضيد. دُون مذكراته بخط اليد تحصلنا على نسخة منها من مديرية المجاهدين لولاية المسيلة في 19 مارس 2014.

قبل اندلاع الثورة ارتأت لجنة الستة بالاتفاق مع قائد منطقة الأوراس أن تلتزم منطقة الصحراء الهدوء، لتكون نقطة عبور الإمدادات من الشرق¹. وتشير مصادر أخرى أن زيان عاشور قد التقى بعضو لجنة الستة محمد بوضياف بمدينة بسكرة، قبل اندلاع الثورة، وطلب هذا الأخير منه أن ينسق العمل الثوري مع مصطفى بن بوالعيد، وأن يستعد للثورة؛ فأبلغه عاشور زيان² بأن كل شيء جاهز، وأنه ينتظر أمراً مباشراً من مسؤوله العربي بن مهيدي في المنظمة الكشفية والمنظمة الخاصة المحلة³.

ومن خلال الاجتماعات التي نظمها قائد منطقة الأوراس مصطفى بن بوالعيد في بداية الثورة وخلفاؤه من بعده، كما أشرنا لذلك سابقاً، وتشكيل الأفواج الأولى، انطلقت أفواج منها جهة الصحراء، حيث تذكر المصادر أنه في منتصف عام 1955م قدم فوج من المجاهدين على بوابة أولاد سليمان (المحارقة) بقيادة الصادق جغروري، وفوج آخر بقيادة محمد بن أحمد عبدلي والحسين بن عبد الباقي وعمر إدريس، ثم سي الحواس، وكذا العمل الفعال الذي قام به سي علي بن المسعود والذي عجل بنشر الثورة في مناطق عديدة ك: بوسعادة والمامل

1- محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصة، الجزائر، ص 189.

2- عاشور زيان: من مواليد 1919، بقرية البيض التابعة حالياً لبلدية السباس دائرة أولاد جلال ولاية بسكرة، ناضل في حزب الشعب، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، دائم الاحتكاك مع رابح بيطاط ومحمد خيضر والعربي بن مهيدي، سافر إلى فرنسا ونشط سياسياً هناك، عاد سنة 1952م، سجن بعد اندلاع الثورة مباشرة في 08 نوفمبر 1954م، أطلق سراحه في جويلية 1955، انخرط في الثورة وكون جيشاً يصل إلى نحو ألف مجاهد، نشط في المنطقة الصحراوية (بوسعادة وأولاد جلال ومناطق أخرى)، وعين من طرف قائد المنطقة الأولى مصطفى بن بوالعيد بعد خروجه من السجن مسؤولاً للمنطقة الصحراوية، وكان يعقد الاجتماعات في بوسعادة، كان له دور كبير في ارساء دعائم الثورة وتوسعها في الصحراء، أستشهد بجبل بوكحيل في 09 نوفمبر 1956. ينظر: عبد الكريم قذيفة: الشيخ زيان عاشور العالم الزاهد والبطل المجاهد، ط02، دار الوسيط للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 17 - 27.

3- شهادة مكتوبة بخط اليد للمجاهد عيسى بوضياف أخ محمد بوضياف ممضاة من طرفه، يقر فيها بأنه سمع من أخيه: أنه خلال شهر جويلية 1954م ذهب إلى بسكرة واتصل بزيان عاشور وأوصاه بالاستعداد للثورة والتنسيق مع مصطفى بن بوالعيد. وينظر أيضاً: عبد الكريم قذيفة: المرجع السابق، ص 42.

وبن سرور وعين الملح، واستقبلت هذه الأفواج من طرف بعض كبار العروش وعملوا على الاستعداد والتهيئة للثورة وجمع الأسلحة وتسليمها إلى قائد الفوج¹.

كان لعاشور زيان دور فعال في المنطقة؛ حيث قبل اندلاع الثورة اتصل بشيخ الزاوية (سي مصطفى) للتنسيق والعمل الثوري، وبعد خروجه من السجن في جويلية 1955م كان يتردد على المنطقة كثيرا رفقة شيخه ومعلمه سي العيد بن بهاء الدين القوبدي، قصد نشر أفكار الثورة التحريرية، وفي أكتوبر 1955م تمّ تنظيم اجتماع بأحد الكتاتيب يعرف بـ: كُتّاب أولاد جلال ببوسعادة أشرف عليه عاشور زيان، وتمّ تشكيل لجنة من بوسعادة تتولى نشر الثورة في المناطق المجاورة وتوسيع نفوذها بين أعراس المنطقة.

كما كان عاشور زيان يتصل بقائد المنطقة الأولى مصطفى بن بوالعيد واحتضنه بن بوالعيد قائلا: "لقد جاء سي زيان الرجل المحنك الذي نعتمد عليه في الصحراء" وطلب منه مصطفى بن بوالعيد أن يدرّب المجاهدين ويوجههم نحو الأوراس التي كثف عليها الاستعمار عملياته العسكرية بعد انطلاق الثورة بها².

وكان للمنطقة اتصالات بالمناطق الأخرى منها اتصالات بالمنطقة الرابعة وبالذات "باليسترو" (الأخضرية حاليا) خلال ماي - جوان 1955م، بواسطة المناضل عمران بن عبد القادر ومجموعة من المجاهدين الذين ألتحقوا بالثورة في المنطقة الرابعة واستشهدوا جميعهم ماعدا واحدا³. وتقيد الروايات الشفوية والشهادات الأخرى التي أدلى بها العقيد أوعمران والرائد عمر صخري أن مناضلي بوسعادة جاؤوا إلى "باليسترو" (الأخضرية حاليا) طلبا للجهاد والسلاح، فقال لهم أوعمران: "لا يوجد عندنا سلاح خذوا قاذومًا⁴ واقطعوا أعمدة التيليفون".

¹ - الحاج مزارى: الهامل مركز اشعاع ثقافي وقلعة للجهاد الثوري، دار الحكمة، الجزائر، د ت، ص ص 65 - 67.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة في مراحلها الأولى...، المصدر السابق، ص 04.

³ - المصدر السابق، ص 05.

⁴ - القادوم: أداة فلاحية تشبه الفأس وهي صغيرة الحجم.

وبعد عودتهم نفذوا ما قيل لهم، حيث صرح القائد العسكري ببوسعادة قائلاً: "الفلاحة في بوسعادة"¹. والتحقّت منطقة المحارقة بالثورة مبكراً وذلك لقربها من الأوراس، وقد تنبّه قادة الثورة لأهمية المنطقة ودورها في الربط بمناطق شمال الصحراء².

وتذكر بعض المصادر أنّه لم تمض أشهر قليلة على اندلاع الثورة حتى انتشرت في قرى وجبال منطقة شمال الصحراء، والتي ينتمي جزء كبير منها لمنطقة الحضنة منها: أولاد سليمان، أولاد خالد، الشرفة، أولاد فرج، الحوامد، الحملات، السوامع، أولاد عزوز، الضحاوي، حيث انضم سكانها للثورة³.

3- انطلاق الثورة في المنطقة الشمالية الغربية والغربية من الحضنة:

كانت أوضاع المنطقة الغربية من الحضنة كباقي أنحاء الوطن؛ من سوء الأوضاع، حيث قساوة الفقر والجهل والأمراض. كما كان لمختلف التيارات الوطنية نشاطات في المنطقة قبل الثورة كجمعية العلماء المسلمين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وكانت هناك شخصيات محلية لها اتصالات مع التنظيمات السياسية والثقافية منهم (محمد بوشاكر، رابح بوعوييرة، أحمد بوساق، عبد القادر زروتي)، كما عرفت المنطقة اتصالات من طرف مجاهدي المنطقة الثالثة (القبائل)، من بينهم (الربيع مليكشي، محمد الشريف قاسمي، سي لخضر، سي عمران)، وكان لهؤلاء دور كبير في نشر أفكار الثورة التحريرية في المنطقة⁴.

1 - الهادي دروار: المرجع السابق، ص 45.

2 - اسماعيل القطعة: محارقة أرض الذهب وجنود الغضب، دار النشر للمؤسسة الصحفية، المسيلة، 2010، ص 27.

3 - الهادي دروار: المرجع السابق، ص 45.

4- المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى من المنطقة الثانية من الولاية الثالثة، 1954-1962 (ندوة المعارك الكبرى)، المنعقدة بتيزي وزو، في 25-26 نوفمبر 1999، ص 04.

ويذكر المجاهد سعيد سعود المدعو "لوتشيكس" أن العقيد أحمد بوقرة هو الذي أرسلهم من الأخرية في فوج من المجاهدين، والتقوا بالربيع مليكشي بتاملحت، وبعدها دخلوا قرية أولاد سيدي ابراهيم¹ بمحاذاة واد الجنان بسيدي عيسى أين تمّ اجتماع مع أهل القرية وتمّ شرح أفكار وأهداف الثورة والتطرق إلى مصالي الحاج وموقفه المخزي منها، وتكونت لجان ثلاثية مهمتها نشر الثورة في القرى والمداشر المجاورة، ومن هذه المداشر انطلقت الثورة بمنطقة الحضنة الشمالية الغربية².

أما المنطقة الغربية من منطقة الحضنة؛ فقد دخلت إليها الثورة متأخرة؛ حيث يذكر العقيد صايكي في مذكراته (شهادات تائر من قلب الجزائر) أن: "عملية الاتصال بجبهة التحرير الوطني في بداية الثورة التحريرية لم يكن بالأمر الهين؛ لأن المنطقة كانت تعجّ بالمصاليين منها: سور الغزلان، ديرة، شلالة العذاورة، أولاد جلال، عين الحجل، سيدي هجرس، ماجينو، أولاد سيدي ابراهيم (الديس) الأمر الذي حال دون تحقيق ما كنّا نرجوه، وقد بدأنا نشعر بصعوبة العمل الثوري".

وجاءت قيادات للمنطقة وعلى رأسهم العقيد أوعمران، الصادق دهيليس، علي ملاح، والتقوا بعيسى رمضان في بيته، الذي كان محل ثقتهم، لكنهم وقعوا في مكيده دبرها ضدهم بعض الخونة، تم خلالها القبض على عيسى رمضان الذي استشهد، وتمكن القادة الآخرون من الفرار. ومن ثم كانت المنطقة تحت سيطرة المصاليين، ويذكر المجاهد عبد المجيد بورزقأن: "مجموعة من

1 - أولاد سيدي ابراهيم منطقة تقع بالقرب من المهير، تميز لها عن بلدية أولاد سيدي ابراهيم (الديس) التي تقع بالقرب من بوسعادة.

2- سعيد السعود: مذكرات الرائد سعيد السعود المدعو "لوتشيكس"، 2014، ص ص 39-40.

المصاليين تعدادهم نحو 250 مجنداً قدموا من بني يعلا مركز المصاليين نحو برج بوعريريج والقصور والدريعات والقرادشة وتمركزوا بأولاد جلال بالمسيلة، وجندوا مجموعة كبيرة من شباب المنطقة، إلا أن جيش التحرير من المنطقة الثالثة كان لهم بالمرصاد؛ حيث تمكّن من القضاء على عدد كبير منهم، وأبعدوا عبر جبال ونوغة وملوزة والتحقوا بالجنوب، وتوزعوا بالنواحي الغربية والجنوبية من المنطقة والجلفة حتى الأغواط، إلا أنهم تمكنوا من تكوين قوة عسكرية كبيرة وأعلنوا انضمامهم إلى فرنسا التي دعمتهم بالمؤونة والسلاح، وأصبح قائدهم بلونيس ينتقل من منطقة إلى أخرى لنشر الرعب في أوساط السكان، وجندوا من أبناء المنطقة الكثيرين". وكان لهذه الحركة عمليات ونشاطات في المنطقة لذلك خصصنا لها مبحثاً مستقلاً لاحقاً.

وتدخل الثورة التحريرية إلى المناطق التي كانت تحت سيطرة المصاليين من منطقة الحضنة الشمالية الغربية والغربية، وقام جيش التحرير الوطني بعدة عمليات فدائية فيما بين أبريل وماي 1956م منها تخريب أعمدة الهاتف، حرق ثلاث سيارات تابعة لشركة فرنسية، وتخريب وحرق مقرات ومراكز عسكرية فرنسية بماجينو¹.

¹ - عبد القادر ماجن: "لقاء مع المجاهد عبد المجيد بورزق"، مجلة أول نوفمبر، العدد 27، 2008، ص

المبحث الثاني: التنظيم السياسي والعسكري للثورة بمنطقة الحضنة

شكّلت ثورة الفاتح نوفمبر 1954م نقلة نوعية في الكفاح والنضال التحرري في الجزائر، وسجلت انتصارات عديدة وفي مختلف الجبهات التي خاضتها عسكريا وسياسيا، وأثبتت قدرتها على الاستمرارية، واتساع رقعتها، والتحكم في تنظيم قواعدها، ممّا صعّب على السلطات الفرنسية السيطرة على مجريات الأحداث والوقائع التي أفرزتها الأشهر الأولى للثورة، مع ما سخرته من وسائل إعلامية وترسانة عسكرية، ومجهود سياسي لإجهاضها¹.

بعد اندلاع الثورة وانطلاق الأفواج الأولى نحو مختلف جهات الوطن، وبعد اتّفاقهم على تنظيم القاعدة الشعبية وضرورة اختيار الرجال الذين يعوّل عليهم في العمل الثوري -وهي مسيرة شاقة وطويلة- ومن ثمّ تشكّلت الكوكبة الأولى من المناضلين في الحركة الوطنية والأعيان ووجهاء القوم وممّن يتمتّعون بثقة الشعب وأهلهم وذويهم، ومن الجمعيات السياسية الخيرية والمتورين فكريا وثقافيا وممّن يتمتّعون بأخلاق حسنة وكرمان السرّ والمخلصين للوطن. ويمكن اعتبار هذه الطلائع هي نواة اللجان الأولى التي تطوّرت مع الزمن، وصارت مجالس بلدية بكل مقوماتها التنظيمية والقانونية وحددت مهامها وصلاحياتها وحدود تسييرها الإقليمية والإدارية بعد مؤتمر الصومام 1956م، الذي كان وقفة تنظيمية تاريخية حاسمة في الثورة.

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص 59.

اللجان الشعبية:

تشكلت اللجان الشعبية في المدن والقرى والمداشر مع انطلاق الثورة؛ وهي هيكل قاعدي تمثلت مهامه قبل مؤتمر الصومام في:

- تحسيس الناس بالثورة وتوحيد وتقوية الصفوف.
- توفير مستلزمات المعركة من مؤونة ولباس وسلاح.
- اختيار الرجال لدعم صفوف جيش التحرير الوطني.
- الدعم اللوجستيكي لعناصر جيش التحرير الوطني.
- رصد أخبار الاستعمار ومواجهة دعاياته وأعماله الإجرامية.

وكانت المرحلة الأولى هامة جدًا وحساسة، تتطلب يقظة أكثر وعملا مضاعفا، وجاء تنظيم هذه الهياكل حسب تواجد السكان في المدن والأرياف. وتشكلت فروعاً لهذه اللجان فيما بعد حتى في السجون والمحتشدات والمعتقلات¹.

ففي المدينة غالباً ما تكون خلية واحدة تعرف باللجنة الأم، تتفرع عنها عدة خلايا تزداد وتنقص تكبر وتصغر حسب عدد الأحياء وطبيعة السكان وعددهم والمتعارف عليه أن اللجنة تتكوّن من ثلاثة أعضاء إلى خمسة، وكلما يُعرف أشخاص اللجنة الأم الأصلية حفاظاً على السرّ والاستمرارية.

أما في القرى والمداشر فكان نفس التنظيم مع مراعاة الانسجام في القبيلة والعشيرة، وهنا يدخل عامل الشخصية الاعتبارية كلّ عرش أو قبيلة أو ريف من

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج1، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 13.

حيث التقدير والثقة والاحترام، وقد يكون في القرية الواحدة أكثر من لجنة حسب السكان وانتمائهم القبلي¹.

كما سعت هذه اللجان منذ نشأتها إلى الحفاظ على ثوابت وقيم المجتمع الجزائري، ويشترط في أعضائها الكفاءة والنزاهة ويُختارون بدقة وتمحيص. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة استخلاف كل عضو في حالة تمّ القبض عليه أو سجنه أو استشهاده أو عجزه نتيجة مرض أو شيخوخة أو وفاته أو توقيفه لمخالفة ما أو ترقيته أو تكليفه بمهمة أخرى؛ وذلك تجنباً لأيّ فراغ في أيّ مهمة².

وشرعت هذه اللجان في توفير المستلزمات الضرورية لجيش التحرير الوطني ومعالجة متطلباته اليومية والدائمة؛ إضافة إلى عملية التحسيس والتوعية وكانت على النحو التالي:

- **جمع المال والمؤونة:** كانت التبرعات من طرف رؤساء العشائر وكبار القوم وميسوري الحال والتجار بتقديم المال وشراء الألبسة والمؤونة والأدوية كل حسب جهده واستطاعته.
- **شراء السلاح:** تفيد الشهادات التي قدّمها الرعيل الأول للثورة (عمر صخري وإبراهيم خباش والجموعي زميخ... وغيرهم) أنّ عملية التسليح كانت بالتطوّع والشراء وما يؤخذ من العدو، ويعدّ توفير السلاح العقبة الكبيرة التي

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص ص 48 - 49.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 19.

واجهت العناصر الأولى للثورة وأحد مصاعبها، ومع ذلك استطاعوا توفيرها بالقدر الممكن بشتى الوسائل وبمختلف الطرق¹.

انعقد مؤتمر الصومام في أوت 1956م، أول لقاء تاريخي لقادة الثورة ومفجريها، وإن تأخر عن موعد انعقاده (1955) نظراً للصعوبات والأحداث التي عرفتھا الثورة منذ الانطلاق إلى عقد مؤتمر الصومام، ومع أن المؤتمر لم يحضره بعض القادة الأساسيين في الثورة لأسباب متعدّدة؛ منها أن الكثير من هؤلاء القادة استشهدوا مثل: ديدوش مراد، باجي مختار، مصطفى بن بوالعيد، أو سجنوا وأسرّوا مثل: رابح بيطاط ومحمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر حسين آيت أحمد؛ إلا أن المؤتمر انعقد وترأسه محمد العربي بن مهيدي وناقش المؤتمر طوال عشرة أيام تجارب وانجازات الثورة، والصعوبات التي واجهت الثوار خلال اثنين وعشرين شهراً من عمر الثورة، ودراسة مختلف المجالات التنظيمية مستقبلاً؛ والعمل السياسي والعسكري في الداخل والخارج، وغيرها من القضايا التي طُرحت ودُرست ونوقشت، وقد اتُّخذت مجموعة من القرارات الهامة التي ظلّت قائمة حتى استرجاع السيادة الوطنية منها:

- إعادة تنظيم جيش التحرير الوطني وإعطائه الشخصية المعنوية.
- وضع هياكل تنظيمية لجبهة وجيش التحرير الوطني.
- إنشاء المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ.
- وضع ثلاثة مبادئ هامة: هي القيادة الجماعية، أولوية القيادة السياسية على العسكرية، أولوية الداخل على الخارج.

¹- الهادي درواز: المرجع السابق، ص 50.

- إعادة تقسيم الوطن إلى ولايات، وحددت حدود كل ولاية ونشاطاتها الإقليمية¹.

وبعد مؤتمر الصومام تمّ تقسيم التراب الوطني إلى ستّ ولايات، بدل تقسيم المناطق الذي كان معتمداً قبل المؤتمر، وتقسيم الولاية إلى مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والناحية إلى قسامات². وأصبحت منطقة الحضنة مقسّمة بين الولايات الأولى (الأوراس) والولاية الثالثة (القبائل) وجزء قليل من سيدي عيسى وعين لحجل تابع للولاية الرابعة (الجزائر وضواحيها) والولاية السادسة (الصحراء) هذه الأخيرة التي استحدثت بعد مؤتمر الصومام.

فكانت الجهة الشرقية والشمالية الشرقية من منطقة الحضنة (الحضنة الشرقية) تمثل الناحية الرابعة (بريكة) من المنطقة الأولى (باتنة، عين التوتة سطيف، بريكة) من الولاية الأولى (الأوراس)، وما يهمنّا في بحثنا الناحية الرابعة (بريكة) التي قسّمت إلى أربع قسامات وهي كالتالي:

- 1- **القسمة الأولى:** وتضمّ نقاوس، أولاد رحاب، أولاد عوف، أولاد فاطمة أولاد سي سليمان، أولاد بشينة، أولاد علي بن عبدالله.
- 2- **القسمة الثانية:** وتضمّ: بريكة، الجزّار، القصبّات، المتكعوك (بلدية عزيل عبد القادر حالياً).
- 3- **القسمة الثالثة:** وتضمّ: برهوم، مقرة، عين الكلبة (عين الخضراء حالياً) سلمان، الطلبة، الشرفة.

¹- المرجع السابق، ص 60.

²- محمد لحسن أزغيدى: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 124.

4- **القسم الرابع:** وتضمّ: المعاضيد، الزيتون، المطارفة، مزير، المسيلة البراكتية، سعيدة¹.

والمنطقة الشمالية الغربية من الحضنة كانت تابعة للناحية الأولى من المنطقة الثانية من الولاية الثالثة (القبائل)، وتضمّ المناطق التالية: (حمام الضلعة، الدريعات، ملوزة، بني يلان، تارمونت، سيدي هجرس، جزء من سيدي عيسى، جزء من عين لحجل...)²، والجزء المتبقي من سيدي عيسى وعين لحجل تابع للولاية الرابعة كما أشرنا لذلك.

أما المنطقة الجنوبية والغربية من منطقة الحضنة بعد مؤتمر الصومام فأصبحت تابعة للمنطقة الثالثة؛ الناحية الأولى من الولاية السادسة (الصحراء) وتضمّ: القسامات التالية:

- 1- **القسم الأولى:** وكانت تابعة لها كل من: بوسعادة، الحوامد، أولاد سيدي إبراهيم، أولاد عزّوز.
- 2- **القسم الثانية:** وكانت تابعة لها كل من: بن سرور، واد الشعير، الجب الزرزور.
- 3- **القسم الثالثة:** وكانت تابعة لها كل من: عين الملح، سيدي أمحمد.

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، 14 جويلية 1987، ص 07.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى من المنطقة الثانية من الولاية الثالثة، 1954-1962 (ندوة المعمار الكبير)، المنعقدة بتيزي وزو، في 25-26 نوفمبر 1999، ص 25-27.

4- القسمة الرابعة: وكانت تابعة لها كل من: الهامل، جبل امساعد¹.

كما ضمت هذه المنطقة جزءاً من سيدي عيسى، مسيف، الجهة الجنوبية من بركة؛ك: امدوكال...).

وكان التنظيم الهرمي للولاية يبدأ من القاعدة إلى القمة باللجان الشعبية أو اللجان الخماسية وفروعها، ثم القسامات ثم النواحي ثم المناطق ثم الولاية وكان لهذه الهيئات دوراً تنظيمياً هاماً للثورة².

وفي منطقة الحضنة تشكلت اللجان من الرجال الأكفاء والنزهاء في مختلف قرأها ومداشرها، وسنذكر بعضها من مختلف جهات الحضنة بما توفّر لدينا من وثائق ومعلومات، ففي منطقة محارقة (مسيف) في الجهة الجنوبية للحضنة -هذه المنطقة التي أصبحت تابعة للولاية السادسة- اختير السادة: (خلفة العابد رئيس اللجنة، العربي هلاي مكّلف بالإصلاح والقضاء، عائب محمد مسؤول المكتب التجاري، سلطاني بوسعدة مسؤول الشرطة، بشيري عميرة أمين المال) استمرت هذه اللجنة في نشاطها إلى غاية 1960م، حيث اكتُشف أمرها من طرف السلطات الفرنسية، ففرّ أعضاؤها إلى الجبال المجاورة وبقوا يسيرون مهامهم من هناك عن طريق لجنة أخرى تكوّنت من السادة: (عائب جلة، شبيبة المسعود، بعلي محمد بن دهيليس) وعادت اللجنة الأولى لنشاطها في المنطقة بعد خروج المركز العسكري الاستعماري من مسيف سنة 1961م

¹- عبد الحميد عباسي: منطقة بن سرور .. جهاد متصل من الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2015، ص 152.

²- المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، المصدر السابق، ص 03.

إلى غاية الاستقلال¹. وفي بوسعادة تشكّلت من السادة: (عبد القادر بن دلاوي عبد الله السعيد، علي بن كحيوش، بن دقيم عمر، مفتاح الطاهر) وفي الهامل تشكّلت من السادة: (الخليل القاسمي، حسني بو الأنوار، عبد اللطيف بديرة عيسى بن علي، عبد الكريم الحاج لخضر)². وفي مسيلة تشكّلت من السادة: (إبراهيم كابوية، المداني وعواع، إبراهيم بن إبراهيم، علي بن المبروك مقري زلوف الحركاتي، سليتان الدراجي، سلامي جلّول)³.

وفي الحضنة الشرقية تشكّلت نواة اللجان الأولى بمدوكال مثلا من السادة: (محمد الحاج الميهوب، الحاج عبد الحفيظ، دلهوم علي، كريم عمر)⁴. وفي مقرة تكوّنت من السادة: (حساني الشريف الخثير، شالي النوي، إسماعيل بن الداخنة محمّد عيشوش، الشريف ببيي) وأشرف عليها محمد لعموري، وكوّنت هذه اللّجنة فيما بعد مسؤولي المشاتي على سبيل المثال: عيّنت رابح بوعافية على مشنة أولاد منصور، وعمار بن ناصر على مشنة المالح، ويكّور العمري على مشنة أولاد زميرة)، وكانت تعقد الاجتماعات أثناء الليل للرجال والنساء لشرح مبادئ الثورة وأهدافها وبتّ روح الحماس في نفوس المواطنين وجمع التبرعات والمؤونة لصالح الثورة، وفي برهوم والدهاهنة تكوّنت اللّجنة الخماسية من السادة: (عبد

¹ - إسماعيل القطعة: المرجع السابق، ص 33.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: الندوة الولائية لكتابة تاريخ الثورة في مراحلها الأولى...، المصدر السابق، ص ص 61-62.

³ - مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة: ندوة تاريخية حول الشهيد مشتي السعيد، بدار الثقافة قنفود الحملاوي بالمسيلة، 18 فيفري 2008

⁴ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص 76.

العزیز صالحی، بن بادی غرابی، إبراهیم بن زوید، أحمد بن شعبان فلاك، عبد الله حمداوي المدعو سي مناد)¹.

اللجان التي تشكّلت قبل مؤتمر الصومام 1956م تحوّلت إلى مجالس شعبية بلدية؛ من خلال التنظيمات التي أقرّها المؤتمر، فأصبحت بالإضافة للأعمال الثورية التي تقوم بها تحلّ مشاكل المواطنين اليومية؛ وبالتالي استغنى المواطن عن إدارة الاستعمار ومكاتبهم في كل القضايا الادارية والاجتماعية فكان المجلس الشعبي البلدي وحدة متكاملة من حيث التسيير والأعمال، وتوّعت مهامه وتعدّدت مسؤوليات أعضائه، كما يعدّ المجلس مسؤولاً أمام الهياكل العمودية كمجلس القسمة والناحية والمنطقة والولاية.

وتختلف مهام المجالس الشعبية البلدية بين المدن والأرياف، بحيث المجالس الموجودة في المدن تعتمد في نشاطها على جمع المال واقتناء العتاد والأدوية وما يحتاجه الجيش من آلات كتابة وآلات سحب وآلات خياطة والمؤونة بصفة عامة، والدعاية المضادة والجوسسة وكشف نقاط تواجد العدو وتحركاته وتوزيع المنح المقدّمة من طرف جبهة التحرير لعائلات الشهداء والمجاهدين والمساجين والمعتقلين؛ بينما في الأرياف والمناطق المحرّرة؛ إضافة لتلك المهام كانت لها مهام أخرى؛ كحلّ مشاكل المواطنين؛ إذ أغلب المواطنين يعرفون أعضاء مجلسهم ويحكّمونه في كلّ صغيرة وكبيرة، ويرضون بالحكم الصادر عنه، ويمكن أن نوجز أعمال أعضاء المجلس الشعبي البلدي وخصوصيات كلّ مكتب كما يلي:

¹ - رواية محمد عيشوش: المصدر السابق.

1- **رئيس المجلس:** وهو المسؤول العام والناطق الرسمي للمجلس أمام الهياكل العمودية (القسم، الناحية، المنطقة، الولاية) يساعده مستشارون؛ فيهم الواعظ الديني والعارف بالعرف الاجتماعي والمقنع؛ للدعاية والرد على مناورات الاستعمار.

2- **مكتب الإصلاح:** يرأسه عضو من المجلس الشعبي ويساعده أعضاء؛ من مهامه:

- الحالة المدنية؛ أي: تسجيل عقود الزواج والطلاق والمواليد وغيرها.
- ضبط وإحصاء ممتلكات المواطنين
- ضبط وتسجيل قوائم الشهداء وضحايا الاستعمار من منكوبين ومعتقلين وعائلات الشهداء.
- تعيين الأئمة ومعلمي القرآن الكريم.
- ضبط المنازعات والأحكام.
- تسجيل المداولات ومحاضر الاجتماعات للمجلس¹.

3- **المكتب المالي:** يرأسه عضو من المجلس الشعبي ويساعده أعوان، ومن مهامه:

- جمع الزكاة بعد جني المحاصيل الزراعية والمواشي.
- تقدير وجمع الاشتراكات والضرائب، وقبض التبرعات والهبات النقدية والعينية.
- استلام الأموال التي تقدّر على ارتكاب المخالفات الدينية أو الأخلاقية أو الاقتصادية كالغشّ والسرقه... الخ.

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص ص 64 - 65.

- توزيع المنح على مستحقيها؛ كعائلات الشهداء والمعتقلين، والمعوزين والأئمة والمعلمين، وكلّ ذلك يتمّ بوصولات قبض أو تسليم.

4- المكتب التجاري: ويقوم بتأبئة حاجيات جيش التحرير الوطني من مؤونة وعتاد وأقمشة وأدوية.

5- مكتب الشرطة: ويتولّى الأمن العامّ للمواطنين وفكّ النزاعات والتوسّط لحلّ الخلافات، ومعاينة المخالفين ومتابعة الخونة والمجرمين وترصد حركة الاستعمار وأعدائه.

كما توجد تنظيمات أخرى مكّلة للمجالس البلدية منها: هيئات التتوير والمكاتب السريّة والمسبلون ومراكز الاتصال¹.

وكانت هذه التنظيمات موجودة بمنطقة الحضنة يشرف عليها مناضلون أكفاء وتقوم بمهامّها ونشاطاتها حسب القوانين وتعليمات قيادة الثورة كما رأينا سابقا.

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص 67.

المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الحضنة أثناء الثورة.

1- الأهمية الطبيعية لمنطقة الحضنة:

إنّ الطبيعة التضاريسية لمنطقة الحضنة، والموقع الجغرافي الذي تتميز به من خلال موقعها الوسطي بين الشرق والغرب من الجزائر، وكونها منطقة ربط واتّصال بين الشمال والمناطق الصحراوية، جعلها ذات أهمية بالغة، فهي تحيط بها شمالاً سلاسل جبلية تتمثّل في جبال الحضنة؛ وهي سلسلة جبلية تربط سلسلة الأطلس التلي بسلسلة الأطلس الصحراوي، وتتّصل بجبال الأوراس الجنوبية وتمثّل جبال الحضنة الحدود الشمالية لمنطقة الحضنة؛ والتي تمتدّ على شكل سلسلة من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي ممثلة في: جبال ونوغة غربا وجبال المعاضيد؛ مرورا بجبال أولاد حناش وجبال بوطالب، وبلزمة شمالا لتصل لجبال الأوراس شرقا، وهي جبال مرتفعة وذات أشجار متنوعة وكثيفة، وتتحدّر من هذه الجبال أودية أغلبها تصبّ في شطّ الحضنة¹. وجنوباً نجد السلسلة الجبلية الجنوبية؛ والتي تعتبر الحدود الجنوبية لمنطقة الحضنة، كجبال بوكحيل التي تفصلها عن منطقة بسكرة، وأيضا جبال الميمونة وجبال المحارقة وجبال أولاد سليمان التي تربط منطقة الأوراس بجنوب الحضنة، وفي المنطقة الجنوبية الغربية تمتدّ جبال زمرة وجبال أمساعد وجبال سلّيم؛ وهي كلّها سلاسل تربط الأوراس بالأطلس التلي في الجهة الشمالية، والأوراس بالأطلس الصحراوي بالجهة الجنوبية. كما تطرّقنا لذلك في الاطار الجغرافي لمنطقة الحضنة في المدخل التمهيدي.

ويتخلّل هذه الجبال غابات متوسّطة ومتباينة الكثافة في الجهة الشمالية مثل غابات أولاد حناش وسيدي سحاب التي ترتبط بجبال بوطالب والتي تغطيها

¹ - كمال بيرم: مدخل إلى تاريخ مدينة المسيلة، المرجع السابق، ص 15.

شمالاً غابات كثيفة تتمثل في غابات أولاد تبان؛ وهي غابات كثيفة غير متقطعة، وغابات الشموخ الشمالية بجبال المعاضيد، أما المناطق الجنوبية فنجد بها الأحراش وبعض الغابات مثل غابة عين غراب، هذه الغابات ذات أشجار متنوعة مثل شجر البلوط، والتين، والكروم، والتوت، والصنوبر، بالإضافة إلى الأحراش، تخترق هذه الجبال والغابات أودية بعضها دائم الجريان والبعض الآخر متقطع، مثل وادي سوبلة ووادي بريكة والوادي الذي ينبع من السفوح الشمالية الشرقية لجبال المعاضيد (أولاد سيدي منصور) ووادي فرج ووادي القصب والوادي الذي ينبع من السفوح الشمالية لجبال الدريعات. ولارتباط الجبال بالغابات والأودية في أغلب الحالات، فقد نشطت الثورة كثيرا وارتبط النشاط العسكري والثوري في الجبال بالمناطق ذات الغابات الكثيفة؛ التي شكلت حماية واختفاء وتسلل للمجاهدين من منطقة إلى أخرى في الليل وحتى في النهار، مما صعب على العدو اكتشافهم، وكانت مناطق تظل واستراحة في الصيف والأكل من ثمارها.

ومن هنا نستخلص الأهمية الطبيعية لمنطقة الحضنة؛ فالجبال بمنطقة الحضنة ذات أهمية إستراتيجية بسلاسلها المترابطة، وهي تشكل ممرات واختصارات لطرق جيش التحرير الوطني من جهة، ومناطق للاختباء والتجنيد في مغاراتها وقممها الشاهقة، كما أنها مكان للنشاط الزراعي والرعي للسكان الريفيين الذين يتميزون بالتلاحم والتآزر فيما بينهم وإكرام الضيف، هذه الصفات مثلت دعماً أساسياً لجنود جيش التحرير، ومساكنهم الريفية المبنية بطبيعة خاصة توافق بيئتهم -يصعب على الغريب التعرف عليها بسهولة إلا بدليل من المنطقة أو موجه- ساعدت على حماية جنود جيش التحرير ومراكزه.

نستخلص مما سبق أن الخصائص الطبيعية والبشرية لمنطقة الحضنة كانت نقاط قوة لمختلف نشاطات جيش التحرير في المنطقة.

ومن خلال ذلك فإن منطقة الحضنة لعبت دوراً كبيراً في النشاط الثوري، وكانت مسرحاً للكثير من الكمائن والمعارك بين جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي طيلة فترة الثورة التحريرية، وفي كل أنحائها، كما كانت منطقة عبور هامة ومنطقة إستراتيجية لإنشاء الكثير من مراكز التجنيد والتموين لجيش التحرير الوطني، وعبر جبالها تنقلت الأفواج الأولى للثورة من الأوراس إليها وإلى مختلف المناطق الأخرى وإلى شمال البلاد وجنوبها، حيث كانت حلقة ربط واتصال لانتقال الثورة والثوار نحو منطقة الحضنة، ثم تنقل مجرياتها وأحداث الثورة التحريرية بنشاطاتها ومعاركها إلى المناطق المجاورة والولايات الأخرى.

شكّلت الجبال بصفة عامّة؛ وجبال الحضنة بصفة خاصّة ملجأ ومركزاً للكثير من المناضلين الراغبين في التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني خاصة المطاردين من طرف السلطات الاستعمارية في المدن والمداشر، وكانت ملجأً حتى للقادمين من المناطق البعيدة؛ مثلاً: فوج قدم من منطقة سور الغزلان وسيدي عيسى بقيادة محمد صايكي وتمّ تجنيده بجبال بوطالب، وشكّلت المناطق الشمالية من منطقة الحضنة مرور الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني التي كانت تضمّ كبار قادة الثورة والمجاهدين الأوائل؛ كما تطرّقنا لذلك سابقاً؛ والذين كان يزداد عددهم يوماً بعد يوم.

أمّا من الناحية الجنوبية للحضنة؛ فمن جبال أولاد سليمان والمحارقة كان دخول الأفواج الأولى للثورة القادمة من الأوراس وأولاد جلال، حيث احتموا بالجبال ثمّ بدأوا في تشكيل الخلايا العسكرية لتفجير الثورة بالمنطقة، وأصبحت هذه الجبال تضمّ أكثر من 1200 جندي¹، كما كانت قلاعاً حصينة لأفواج

1 - عبد الكريم قذيفة: المرجع السابق، ص 07.

جيش التحرير الوطني؛ لأهمية مسالكها الوعرة وارتفاعاتها الشاهقة التي يصعب على الجيش الفرنسي الوصول إليها بسهولة.

2- إنشاء مراكز جيش التحرير بمنطقة الحضنة:

نظرا لاستراتيجية منطقة الحضنة؛ أقيمت بها العديد من مراكز جيش التحرير الوطني، الخاصة بكتائب جيش التحرير والدوريات، وأخرى خاصة بالتموين والتخزين للألبسة والأغذية والأدوية وبالأخصّ للسلاح والذخيرة والبريد والاتصال، وأخرى خاصة بالمرضى والعجزة.

ومن خلال بحثنا في الموضوع وجدنا أن هذه المراكز كثيرة وكلّ مركز له أهميته، وكانت بمثابة قواعد لجيش التحرير الوطني، وأقيمت هذه المراكز في أماكن محددة ومدروسة، حاولنا إحصائها فوجدنا عدد هذه المراكز نحو 139 مركزاً بمنطقة الحضنة، وأنجز الكثير منها في بيوت المجاهدين ذات التحصين الطبيعي؛ والذين يحضون بثقة كبيرة لدى جيش التحرير الوطني أو في المغارات والكهوف في الجبال، ونذكر بعضها:

- المراكز التابعة للولاية السادسة: (مركز جبل مساعد، ومركز جبل المحارقة مركز جبال نسبية، مركز جبل الميمونة، مركز جبل كحيلية وبوكحيل، مركز جبل الدخان، مركز جبل بوزكرة، مركز جبل الزرقاء، مركز جبل بودنزير، مركز جبل وجه الباطن، مركز اللبنة، مركز الصيفي الكتيلة، مركز خبابة الكرمة، مركز زغوان، مركز معبزة، مركز رمينة الشبكة... وغيرها)، ومعظم جبال هذه المنطقة تحتوي على أكثر من مركز¹.

¹ - منظمة المجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية الثالثة لكتابة تاريخ الثورة التحريرية المجيدة، للفترة الزمنية، 20 أوت 1956-1958، المنعقدة بتاريخ 01 أكتوبر 1984، ص01.

- مراكز تابعة للولاية الأولى: (مركز أولاد سي سليمان، مركز سفيان، تيفران القصبات، بومقر، تكسلانت، حكمة القيقبة، أولاد حناش، بوطالب، الشرفة الطلبة، سيدي سحاب، الزيانتة، المعاضيد، لقطاطشة، الدرافلة، بدران، جبال، بولحية، الدار البيضاء).

- مراكز تابعة للولاية الثالثة والرابعة: (مركز كاف العسل، الغلالة، العابد عبد الله، جبل جدوق، ملوزة، جبل الناظور، جبل أرس)¹.

هذه المراكز كانت إمّا دائمة؛ أي: مستقرة في المناطق التي يسيطر عليها جيش التحرير الوطني سيطرة تامة، حيث تقام بها المكاتب الإدارية وتُعدّ بها الاجتماعات ويُخطط بها للعمليات العسكرية والفدائية، وتتواجد بها منظومة صحية (مستشفيات)، وتقام إمّا تحت الأرض (كازمات) أو فوق الأرض، وتتواجد بها قلاع للحراسة وأماكن للتدريب، وهناك مراكز أخرى غير مستقرة (متقلبة) بسبب احتمال وصول الجيش الفرنسي إليها ومداهمتها أو تعرضها للقصف عن طريق الطائرات ولا يتجاوز البقاء بها بين 15 إلى 20 يوم².

يذكر المجاهد عبد المجيد بورزق: أنّه كانت توجد عدّة مراكز لجيش التحرير الوطني في السفوح الشمالية لجبال الحضنة، مثل مركز لعويين ببلدية المعاضيد، مركز سيدي منصور، مركز أولاد حناش، مركز سيدي العدوي

¹ - المصدر السابق، ص 01. وأيضاً: المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج 01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص ص 84 - 87.

² - الهادي دروار: صقور الصحراء، الحياة اليومية لمجاهدي الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص ص 45-46.

مركزين بمنزل أولاد عيسى، أمّا أولاد تَبَّان فكَلَّها مراكز في جبالها وبيوتها ومركز شمال أولاد عدي لقبالة، ومركز أولاد فاطمة ومركز تسيلا علا¹.

وكانت هذه المراكز خاصّة بالتموين والتخزين وللألبسة والأغذية والأدوية وبالأخصّ للسلاح والذخيرة والبريد والاتّصال، وبحكم منطقة الحضنة الريفية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي، كان سكّانها يزوّدون جيش التحرير الوطني بمختلف مستلزمات الحياة من أغذية ومنتجات زراعية وأسلحة وألبسة صوفية وغيرها. ويقوم أعضاء المكتب المالي بجمع التبرّعات والاشتراكات؛ حيث كانت مساكنهم نقاط تخزين وتموين وتمويل، ولخطورة العملية فقد كانت سرية ومحكمة حيث كان الممّونون يتمّون بصفة تجّار أو موالين يجوبون الأسواق وبييعون ويشترّون، وفي نفس الوقت يوزعون بضاعتهم على الأشخاص المكلفين بتوصيلها إلى جيش التحرير الوطني².

كما يتمّ التموين عن طريق المكتب التجاري، ثمّ القسمة ثمّ إلى الناحية فالمنطقة فالولاية، وتجمع في القسمة أو في أيّ مكان توقّرت فيه مصادر التموين، ثمّ تسلّم إلى مسؤول الناحية الذي يقوم بإيصالها إلى مراكز الجيش.

وكانت تُوكل مهمّة التخزين للمجاهدين الأكثر ثقة، وتُصان في مخابئ مخصّصة تحفر لها في الجبال صعبة المسالك؛ كجبال بوطالب والمعاضيد وجبال الدريعات، وجبال سيدي سحاب، وجبال أولاد حناش في الشمال وجبال

¹ - عبد القادر ماجن: المقال السابق، ص71.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى المنطقة الثانية من الولاية الثالثة المنعقد بولاية تيزي وزو، المصدر السابق، ص06.

بوكحيل ومحارقة في الجنوب؛ وهي مراكز حصينة توقّرت فيها الكثير من المرافق؛ كصيانة الألبسة والأحذية والأسلحة وصناعة الألغام¹.

إنّ مهمة أعضاء المكتب المالي والمكتب التجاري لم تكن سهلة، فخطورتها قد تكون أكثر من العمل في الجبال في بعض الحالات؛ منها عند الالتقاء بجنود الاستعمار وعملائه أو تعرّض بيته أو سلعته للتفتيش واكتشاف أمره، فكان يحرق بيته وتنتهك حرماته، ويؤخذ إلى مراكز التعذيب أين تمارس عليه أشدّ أساليب التعذيب، والكثير منهم استشهدوا تحت التعذيب.

كما أنشئت مراكز صحية متنقلة تتكوّن من ممرّضين وممرضات مع البدايات الأولى للثورة التحريرية؛ والتي لازمت فرق جنود جيش التحرير والأفواج المتنقلة، كانت في البداية قليلة، ومع تنامي الثورة وتوسعها دعت الضرورة إلى إنشاء مراكز صحية ثابتة ومستقرّة؛ وهي عبارة عن مخابئ تحفر تحت الأرض تغطّى بالأشجار؛ أو في الكهوف أو المغارات الجبلية، نذكر منها بمنطقة الحضنة الشمالية: المركز الصحيّ بجبال بوطالب ومركز الطلبة، أولاد تبنّ أولاد سيدي منصور، ومن أهمّ الممرّضين في هذه المنطقة: الحاج بونيلة؛ وهو من قسنطينة، سبق له أن مارس مهنة التمريض، وله تجربة كبيرة في العمليّات الجراحية، والدكتور مصطفى من سطيف. أمّا في المنطقة الجنوبية نجد مركز المحارقة أولاد سليمان، ومن أهمّ المراكز بالولاية السادسة، الفرع الصحيّ الذي أمر بتأسيسه قائد الولاية أحمد بن عبد الرزاق (العقيد سي الحوّاس) وكان تحت قيادة الضابط الأول محمد الشريف خير الدين. ونجد مراكز صحية أخرى بالمنطقة الثالثة (بوسعادة) تحت قيادة الملازم أحمد القبائلي وخيرواني معمر

¹ - منظمة المجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية الثالثة لكتابة تاريخ الثورة 1959-1962، المصدر السابق،

ومسيني موسى، يتولى حراسة هذه المراكز فوج من المجاهدين بالتناوب، تكون الحراسة مباشرة قرب المخابئ، أو من بعيد بواسطة المنظار لكشف الخطر¹.

ومن أهم المراكز الصحية مركز أولاد تبّان الذي كان مستشفى ومركزاً لنظام التكوين الصحي، وكان الدكتور مصطفى من مدينة سطيف يقصد أولاد تبّان وأولاد حناش؛ حيث كوّن هذا المركز 20 شاباً في مهنة التمريض².

واستخدمت الكثير من الأعشاب في مداواة المرضى من الأمراض المختلفة؛ كالعرعار والشيح والزعر والأكليل الجبلي وغيرها؛ وهي أعشاب موجودة بكثرة في المنطقة³.

3- منطقة الحضنة منطقة عبور ودعم لوجستيكي للثورة:

تنوّعت الطبيعة التضاريسية لمنطقة الحضنة وتصنيفها المناخي والنباتي فالمنطقة الشمالية منها تقع ضمن المناطق الجبلية ذات المناخ الجبلي البارد شتاءً، والمعتدل صيفاً، كما تتوفر على كمية معتبرة من المياه الجارية (الأودية) أمّا القسم الجنوبي والغربي؛ فمناخها قاري؛ والذي يميّز بارتفاع درجة الحرارة في الصيف والبرودة الشديدة في الشتاء.

فالمناطق الشمالية الجبلية يكثر بها النشاط الزراعي المتنوع؛ من مزروعات مختلفة وثمار متنوعة وكثيرة، وتربية المواشي، فكانت تمون مراكز جيش التحرير الوطني بكل ما تحتاجه من مؤونة وغذاء؛ حيث كانت تكلف عائلة في الدوار في كلّ ليلة بطهي الطعام، ويُنقل من طرف صاحب البيت في الليل إلى مركز الجيش في الجبل، وتقسم المهمة بين العائلات الأخرى للتداول في أيام الأسبوع

1 - المصدر السابق، ص 23.

2 - عبد القادر ماجن: المقال السابق، ص 57.

3 - الهادي درواز: صقور الصحراء، المرجع السابق، ص 76-77.

إمّا تبرّعاً أو تقدّم الأموال للعائلات للقيام بتلك العملية. وفي هذا الشأن يذكر المجاهد عبد المجيد بورزق ما يلي: "كنا نعرف أنّ منطقة التلّ منطقة فلاحية غنية فكّنا نقصد الأغنياء، ونطلب منهم مساعدة الثورة ونذكر على سبيل المثال ابن حروز؛ الذي دعم الثورة بخمسائة قنطار من القمح، وقدم ما بين مائة ومائتي قنطار من البصل، وما بين مائة وخمسمائة قنطار من البطاطا، وكذلك ما قام به الإخوة أولاد بن زيمش؛ فقد قدّموا للثورة سبعمائة قنطار من القمح وهذا ما جعلنا نموّن الولاية الثانية بأكثر من 600 قنطار من القمح عندما كانت المؤونة بناحية سطيف وسكيكدة وضواحيها ضئيلة جداً، ولإرسال القمح لهم كانوا يبعثون لنا الكتائب فتبقى أحياناً لمدة تزيد عن ثلاثة شهور، أما بالنسبة لنا فكّنا نأخذ ما نتحصّل عليه من السهوب والتلّ والجبال، ونوزّعه على المراكز خاصة سنوات 1956-1959م سنوات الرزق "الصباة"¹.

ويتحدّث الرائد مصطفى مراردة بن النويّ: عن الظروف العامة للمنطقة الأولى لولاية الأوراس التي يدخل ضمنها جزءٌ كبيرٌ من منطقة الحضنة مع بداية 1959م، حين عُيّن من طرف الحاج لخضر ليخلفه كقائد للولاية الأولى قبل سفر هذا الأخير إلى تونس في مهمّة، بقوله: "كان عدد الجنود كافياً؛ حيث كانت كلّ ناحية من النواحي تتوفّر على كتيبتين أو ثلاث كتائب، حيث إنّ العدد الإجمالي كان حوالي 1300 جندي، وكذلك الحال بالنسبة للتأطير؛ فقد كان مغطّى بصورة كاملة في كلّ الرتب العسكرية... وبالنسبة للمؤونة فإنّها كانت تصل بانتظام، حيث سُجّل نقص في الأسلحة والذخيرة؛ إذ حصل خطأ في الذخيرة التي تمّ جلبها من تونس؛ فقد كانت لا تصلح للأسلحة الموجودة؛ ولذلك فإنّ أكثر قطع السلاح كانت مخزّنة وغير مستعملة، وقد وصل الأمر إلى أن

¹ - عبد القادر ماجن: المقال السابق، ص ص 57-58.

يبقى ثلث الجنود بدون أسلحة بسبب ذلك، أمّا في الجانب المالي؛ فقد كانت الوضعية مريحة جدّاً، حيث كانت تكفي لشراء المؤونة واللباس، وأيضاً لدفع المنح العائلية المدنية والعسكرية في كلّ منطقة، وكان الفائض من المداخيل يُخبأ في صندوق الولاية¹.

أمّا المنطقة الجنوبية للحضنة، فكان اقتصادها يعتمد على ما تنتجه الأراضي الزراعية وواحات النخيل وما تدرّه المواشي من مداخيل، وتموين السكان بما يحتاجونه من موادّ غذائية، كانت تتمّ عن طريق الشراء من الأسواق الأسبوعية، وبكميات كبيرة، والاستيراد في فصول معيّنة والتخزين لتباعد المسافة بين المدن والقرى، ومن هنا جاءت عملية الاهتمام بالتمويل للثورة، والمجاهدين الموجودين في السلاسل الجبلية الجنوبية والشرقية من المنطقة، مثل جبال بوكحيل وجبال المحارقة، وجبل ثامر حيث أنشأت قيادة الثورة في كلّ قسمة المكتب التجاري؛ الذي عهد إليه جاب احتياجات الجيش بناء على الطلبات المقدّمة له من طرف المحافظ السياسي للقسمة.

إذا كانت عملية تموين الجيش سهلة في المرحلة الأولى للثورة، حيث كان الشعب يتولى الإطعام وما يستطيع تقديمه من معدّات؛ فإنّ ذلك لم يدم طويلاً لاشتداد لهيب الثورة واتّساع رقعة الكفاح، وزيادة المتطوّعين للجهاد، وزيادة مراكز العدوّ وأبراج مراقبته وحملاته التفتيشية والمناطق المحرّمة والمحتشدات التي فرضت على السكان.

كانت مصادر التموين متنوّعة منها: حقوق الاشتراك، الحبوب؛ كالقمح والشعير، والثمار والتمور، والمواشي. أمّا الحاجات العينيّة فتتمثّل في الأدوية والمعدّات

¹ - مسعود فلوسي: مذكرات الرائد مصطفى مرادة بن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص 115.

الصحية، قِرب¹، براميل، آلات عمل، ألبسة، أغطية، ذخيرة حربية، تضبط كلّها في قوائم تعرّف النوعية وتحدّد ماهيتها (تبرّع - شراء) وترسل كلّها إلى القسمة ثمّ إلى الناحية ثمّ إلى المنطقة؛ فالولاية².

ومن خلال الكثير من المصادر الشفوية ممّن عايشوا الثورة، يتضح لنا أنّ منطقة الحضنة بقراها وأريافها ومداشرها قدّمت دعماً لوجستيكياً كبيراً للثورة التحريرية؛ لأهمية موقع المنطقة وطبيعتها تضاريسها المتنوّعة (جبال ذات الغابات والكهوف والمغارات، الأودية... إلخ، فكانت مناطق تسلّل وعبور نحو المناطق الأخرى، وتنوّع مواردها الزراعية الوفيرة، وطبيعتها سكّانها؛ ممّا جعل الثوّار يستعينون بهم أثناء التنقّل ليلاً ونهاراً، وفي نقل وتخزين السلاح في أماكن آمنة واختيار الأماكن الآمنة لعقد الاجتماعات، وكشف المناطق التي كثيراً ما تعبرها القوات الفرنسية³، وهذا كلّه يدخل في إطار دعم الثورة لوجستيكياً وإعلامياً من طرف سكان المنطقة.

إنّ موقع منطقة الحضنة الوسطي وموقعها المجاور لمنطقة الأوراس التي تركّزت بها الثورة في بدايتها، جعلها ذات أهميّة خاصّة؛ بحيث كان لها حدود مع الكثير من المناطق الأخرى؛ والتي أصبحت بعد مؤتمر الصومام ولايات كما رأينا سابقاً، وبذلك كانت منطقة ربط بين الشرق خاصة الولاية الأولى والوسط (الولاية الرابعة) عبر السلسلة الجبلية الشمالية لمنطقة الحضنة، ومنطقة

¹ - جلود حيوانات الماعز تهيأ بمواد طبيعية ويحفظ فيها الماء كالبراميل.

² - الهادي أحمد درواز: من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص136، 137، 138.

³ - رواية شفوية لجلول زهير: الندوة التاريخية حول تاريخ منطقة الحضنة خلال الثورة التحريرية بمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والخمسون لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، بدار الشباب المقري بمقرة يوم 11 ديسمبر 2011. وجلول زهير ضابط جيش التحرير الوطني بالناحية الرابعة للمنطقة الأولى من الولاية الأولى.

ربط بين الأوراس (الولاية الأولى) ومنطقة القبائل (الولاية الثالثة)، كما تربط الأوراس بالولاية السادسة.

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، اختتقت منطقة الأوراس بسبب محاصرة القوات الفرنسية لها، فكان يجب التوسع والانتشار في باقي المناطق لكسب الدعم الشعبي والمالي واللوجستيكي للثورة، فلم يكن الطريق والمسلك الآمن غير السلاسل الجبلية الوعرة البعيدة عن أنظار الجيش الفرنسي من الناحية الشمالية والجنوبية والغربية لمنطقة الأوراس، وكانت منطقة الحضنة إحدى تلك المسالك لفكّ الحصار على منطقة الأوراس، فكانت منطقة عبور لعدد كبير من قوافل المجاهدين وقادة الثورة سواء في إطار جلب الأسلحة أو القيام بمهام عسكرية وسياسية مختلفة، بداية من مرور فوج عبد الحفيظ طورش وعلي النمر وشتوف بلقاسم ومحمد أورحال في إطار مهمة نشر الثورة متخذين السلسلة الجبلية الشمالية للحضنة مسلكا لهم، كما تطرقنا لذلك سابقا، وعبور والتحاق الفوج المكلف بتغطية الفراغ في شمال الصحراء المكلف من مصطفى بن بولعيد عبر جبال المحارقة وأولاد سليمان بقيادة عبدللي محمّد بن أحمد، والصادق جغوروي، وتتقلّ الفرقة الأولى والثانية المجنّدة من طرف زيّان عاشور القادمة من المناطق الجنوبية (منطقة بوسعادة) المتّجهة نحو المنطقة الثالثة (القبائل) وكان ذلك سنة 1955م عبر منطقة الحضنة الشمالية الغربية وصولا إلى باليسترو (الأخضرية) بالقبائل، إضافة إلى دعم جبهة الأوراس بالمجنّدين من طرف القائد زيّان عاشور وعمر إدريس في الأشهر الأولى من سنة 1955م عابرين منطقة الحضنة الجنوبية عبر جبال محارقة وأولاد سليمان بمنطقة الحضنة¹. كما تطرقنا لذلك سابقا.

¹ - عبد الكريم قذيفة: المرجع السابق، ص ص 36 - 43.

وفي هذا الإطار يذكر المجاهد بن عمر رابح: "أنه بعد انتشار الثورة التحريرية المباركة أصبحت منطقة الحضنة منطقة عبور الدوريات الذاهبة إلى تونس والآتية منها بالأسلحة والذخيرة الحربية، والقيام بالعمليات العسكرية وكان طريقها جبال بوطالب، جبل سيدي سحاب، جبال المعاضيد، كما كانت منطقة تتقل وتمركز ضباط جيش التحرير الوطني أمثال العقيد عميروش، عمر بن بولعيد، عبد القادر عزيل، المعروف باسم عبد القادر البريكي، يوسف اليعلاوي صالح نزار، الحاج لخضر سليمي، أحمد بركات، المكي حيحي، مصطفى مراردة بن النوي، علي النمر، شتوف بلقاسم، محمد حجار...¹."

كما شهدت منطقة الحضنة عدّة لقاءات هامة بين قادة الولايات واجتماعات هامة حضرها قادة الولايات منها: لقاء العقيد عميروش بمصطفى بن بولعيد بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة، في جبال أولاد تبتان، حيث أقيم حفل هناك بحضور حوالي 700 مجاهد، ومسؤولي اللجان الشعبية، فشهد سكان المنطقة ذلك الاحتفال، فأزداد إيمانهم بقوة الثورة وحتمية الانتصار، وكذلك العقيد الحاج لخضر والعقيد أحمد بن الشريف والقائد عمر إدريس، وعدد آخر من قادة الولايات الأخرى، وألتقى العقيد عميروش والعقيد سي الحواس في منزل المجاهد المسمى "بوصاق المكي" وإخوانه في خريف سنة 1957م، وكان اجتماعاً مغلقاً ضمّ العقيدين فقط دام أكثر من ثلاثة أيام، أختتم بحفل بهيج شارك فيه سكان القرية.²

وبعد انتهاء أشغال مؤتمر الصومام، وتكليف كل من إبراهيم مزهودي وزينغود يوسف وبن عودة بالذهاب إلى الولاية الأولى من جهة خنشلة وتبسة

¹ - شهادة المجاهد بن عمر رابح: المصدر السابق، ص ص 06 - 07.

² - محمد عباس: "وثيقة تقرير حول عميروش ومهمته إلى الأوراس"، جريدة الخبر، العدد 4029، الخميس 10 جانفي 2008، ص 24.

لتبليغ مسؤوليها بقرارات مؤتمر الصومام وتصفية الخلافات التي نشبت بين قيادات الولاية، ولفس الغرض كُلف العقيد عميروش بجهة مسيلة وبريكة وبانتة فاتّجه نحوها في أواخر شهر سبتمبر 1956، وفي الطريق ألتقى بجمال المعاضيد في الحدود الشمالية لمنطقة الحضنة بالوفد الذي كان من المفروض أن يحضر أشغال مؤتمر الصومام مكوّنا من: عمر بن بوالعيد والحاج لخضر عبيد، محمد لعموري وأحمد نواورة، علي النمر، ومصطفى مراردة بن النوي وآخرون، فاستقبله، وعاد رفقة العقيد عميروش، وبوصوله إلى جبال بوطالب أعاد تنظيم الأمور بالمنطقة الأولى من الولاية الأولى وعيّن قائداً لها؛ وهو محمد لعموري¹، وعيّن على الناحية الرابعة (ناحية بريكة) عبد الحفيظ طورش².

لقد كان العقيد عميروش كثير الزيارات والاطّلاع والوقوف على أحداث المناطق المجاورة للولاية الثالثة، وكانت زيارته إلى تونس 1957، في سرّية تامّة بعد محاصرة فرنسا للولاية الثالثة؛ قصد القضاء على الثورة بها، وكان هدف الزيارة جلب الأسلحة؛ فبدأت القوافل تعبر الحدود رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتها من طرف جيش الاحتلال، والخطوط والأسلاك الشائكة، وانتقلت عبر السلاسل الجبلية الشمالية لمنطقة الحضنة لتصل للولاية الثالثة والرابعة³.

كما لم تقتصر أهمّية السفوح الشمالية لجبال منطقة الحضنة على كونها منطقة عبور وتنقل فقط؛ بل كانت منطقة لشنّ عمليات عسكرية على طول هذا الخطّ نحو الجنوب والشمال؛ لضرب قوّات العدو وإضعافها، وجلب السلاح

¹ - شوقي عبد الكريم: دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص ص 119-121.

² - مسعود فلوسي: المصدر السابق، ص 63.

³ - يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص

والذخيرة، وتأمين الطرق في كل الأوقات، والعودة إلى مراكزها في الجبال عبر غابات أولاد حناش مثل الهجمات التي شنتها حوالي 50 جندياً على المزارع التابعة للكولون في مدينة رأس الوادي وبرج الغدير، وعلى بعض شاحنات التموين الفرنسية قرب منطقة أولاد خلوف والمعاضيد وأولاد حناش.

وكانت منطقة جنوب سطيف وشمال الحضنة بها حوالي 700 مجاهد مسلح تسليحاً جيداً، أخذت هذه الأسلحة من جنود الاستعمار خلال الاشتباكات والكمائن التي كانت تحدث بالمنطقة، فقد كان على كل فوج أن يؤمن منطقته وينصب كمائن لقوات العدو باستمرار لمنعها من العبور شمالاً أو جنوباً، وبهذا تسلح أفراد جيش التحرير الوطني، وكانوا حماة المنطقة من مباغته جنود الجيش الفرنسي، وهناك مجموعة من الشباب يشهد لهم التاريخ بما قدموه من عمل في هذا المجال، فقد سلحوا الناحية وأمدوها بالمؤونة، وجعلوا بيوتهم مأوى لجنود جيش التحرير الوطني وجبالهم محصنة من جبال بوطالب إلى جبال أولاد تبان إلى أولاد حناش إلى غاية الدريعات، وعبر هذه السلسلة توجد الكثير من مراكز جيش التحرير كما رأينا سابقاً، وبجبال أولاد تبان يوجد مكتب المنطقة ومجلس الناحية¹.

أما عن النشاط العسكري في المنطقة خلال الثورة، فقد شهدت الكثير من العمليات العسكرية المختلفة، ومن خلال ما اطلعنا عليه وجدنا أن المنطقة جرت بها عشرات المعارك وعشرات الكمائن والأعمال الفدائية، وفي كل جهاتها؛ والتي تحتاج لوحدها دراسة خاصة، ولكثرتها اقتصرنا على بعض العمليات التي كانت مشتركة بين كتائب من النواحي التابعة للولايات المجاورة، لنُبين إستراتيجية منطقة الحضنة من حيث التنسيق في العمل الثوري والدعم اللوجستيكي بين

1 - عبد القادر ماجن: المقال السابق، ص 27.

الولايات؛ خاصة بين الولاية الثالثة والولاية الأولى والولاية السادسة، نذكر مثالا على ذلك معركة جبال أولاد حناش في أبريل 1958؛ حيث وقع تجمع كبير لجيش التحرير في المكان المذكور بين قيادتي الولاية الثالثة والأولى، حضرته ستّ كتائب بقيادة العقيدين (عميروش) و(الحاج لخضر عبيد) وكذا النقيب (حيحي المكي) إضافة إلى دوريات أخرى قَدِمَت من تونس، حضر هذا التجمع عدد كبير من الضباط من بينهم مصطفى مراردة بن النوي، وكان جيش التحرير مدعماً بأسلحة حديثة ومتنوعة، وقد كشفت عيون الاستعمار هذا التجمع الكبير بواسطة أحد أعوانها المسمّى (حمنة القرش) المدعو (بلبجوحة) فحشدت قوات ضخمة جنّدت لها كلّ طاقتها من جيوش وطائرات ودبّابات، غير أنّ جيش التحرير علم بتلك التحركات، فتحمّل المسؤول العسكري (محمد حجار) المهمة وأقام مجلساً عسكرياً تحت إشراف العقيدين عميروش والحاج لخضر عبيد والنقيب حيحي المكي، وأتفق الجميع على إخراج القيادة من المكان بسرعة وتكوين فرقة حراسة تتّجه بالعقيدين إلى جبل الدالية قرب قرية صالح باي؛ لأنّ الاستعمار علم بوجود العقيدين بالمنطقة، وفي اليوم الموالي تقدّمت القوات الاستعمارية نحو الجبل وحاصرتّه، وفي نفس الوقت أخذت فرق جيش التحرير الوطني أماكنها لمواجهته، وبدأت طائرات الاستعمار ومدفيعته تقصف الجبل باستمرار مكثّف، دامت المعركة من الصباح إلى المساء، استعمل فيها العدو النابالم والغازات الخانقة، وتمكّن جيش التحرير الوطني من إلحاق الهزيمة بالجيش الفرنسي ومنعه من التقدّم وإحداث الهلع في صفوفه، وعزل وحداته عن بعضها، بلغ عدد القتلى في صفوف القوات الفرنسية العشرات واستشهد حوالي 36 مجاهداً¹. وكان لهذه المعركة صدى كبير في الولاية الأولى والولاية الثالثة

¹ -منظمة المجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة من 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، المنقّدة بتاريخ 01-10-1984، المصدر السابق، ص30.

وسكان المنطقة وقيادة الثورة، فهي قبل كل شيء تتسابق بين المناطق والقيادات لمواجهة العدو وإنجاح الثورة، وهي دليل على أن منطقة الحضنة كان لها دور كبير في الثورة تنظيمًا دعمًا وتنسيقًا بين النواحي والمناطق والولايات وانتشار إلى المناطق الأخرى خاصة بعد انفتاح جبهة الأوراس بعد هجمات 20 أوت 1955، وانتشار الثورة في الولاية السادسة، فكانت لا تنتهي معركة إلا وتبدأ معركة أخرى.

ومن أهم الهجمات على مراكز الاحتلال بمنطقة الحضنة: الهجوم على مركز الحوران¹ في 28 فيفري 1958؛ الذي كان بهدف اغتنام الأسلحة من هذا المركز، خاصة بعد تغيير الثورة لتكتيك الحصول على السلاح، حيث في البداية كانت تعتمد على دوريات تونس التي عادت عليها بالخسائر، بسبب طول مدة الحصول على الأسلحة وكثرة الخسائر البشرية بعد إقامة المستعمر الخطّين المكهربين (خطي شال وموريس)، فاقترح العقيد عميروش سنة 1958م "بان يتم تعويض ذلك بالهجوم على مراكز العدو المتواجدة في المناطق الداخلية، وتطبيقًا لسياسة "اغتنم سلاحك من عدوك"، ومن أهم تلك الهجمات الهجوم على مركز الحوران، وكان هذا المركز يقع بالقسم الثالث الناحية الأولى المنطقة الثانية من الولاية الثالثة، بعد دراسة وتخطيط محكم للهجوم على المركز، وبعد موافقة قيادة الناحية تمّ الهجوم على مركز الحوران مساء يوم 04 فيفري 1958، قائد المعركة

1 - الحوران: منطقة بالدرجات اقام فيها الاستعمار ثكنة عسكرية، تبعد بنحو 30 كم شمال غرب المسيلة، واختير المكان لإقامة مركز عسكري لاستراتيجيته، لأنه نقطة اتصال تلتقي به ثلاث طرق إحداها تصل بالمسيلة والشرق والثانية بونوغة وسيدي عيسى، والثالثة شمالاً بدوار الدرجات ومنطقة القصور باتجاه برج بوعريج يقرب منه حمام معدني (حمام الضلعة)، تراقب منه جبال المنصورة ويشرف على الهضاب العليا والجبال المحيطة بها، وبالتالي على حركات جيش التحرير الوطني من كل النواحي. ينظر المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى المنطقة الثانية من الولاية الثالثة المنعقد بولاية تيزي وزو، المصدر السابق، ص 14.

(بلجرو رابح) شارك فيها نحو 250 مجاهدًا منهم سعيد سعود المدعو (لوتشكيس)، بلقاسم شرفاوي ومحمد واعلي أوخالد وغيرهم، وكانت العملية ناجحة بحيث تمّت السيطرة على المركز، وغنم ذخيرة وأسلحة حربية هامة ومتنوعة حمولة 75 بغلا، وتمّ أسر 18 أسيرا بما في ذلك الحركي وحراس الغابات منهم الضابط (لويس ديبوا) بعد هذه العملية الناجحة كان ردّ فعل السلطات الاستعمارية عنيفا على أهالي المنطقة؛ فقامت بالتكيل بالمواطنين العزل وتعذيبهم بمراكزه العسكرية بالمنطقة، وتمّ تحويل مركز الحوران إلى وسط حمام الضلعة¹.

4- مخطط شال بمنطقة الحضنة (عملية الشرارة: Opération Etincèle)

في إطار مخطط شال للقضاء على الثورة، منها العمليات العسكرية المكثفة على مختلف المناطق الواحدة تلو الأخرى للتمشيط والبحث عن الثوار وكلّ المناضلين، وتفكيك خلايا وتنظيمات جبهة التحرير الوطني، تعرضت منطقة الحضنة لعملية خاصّة سمّيت بعملية الشرارة بالحضنة (Opération Etincèle) في شهر جويلية 1959، والتي قادها الجنرال شال في البداية²، ثمّ الجنرال (جون غراسيو) "Jean Gracieux" قائد اللواء العاشر للمظليين مع جنرالات وضباط آخرين لقيادة مختلف التشكيلات المتمتّلة في اللواء التاسع عشر للمشاة وفرق المغاوير المنقولة جوًّا من مختلف المراكز والتكنات، ووحدات القناصة

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى المنطقة الثانية من الولاية الثالثة المنعقد بولاية تيزي وزو، المصدر السابق، ص 14. وينظر: أيضا: عبد العزيز واعلي: "إخلاء مركز الحوران الاستراتيجي"، مجلة أول نوفمبر، العددان 106، 107، الجزائر، 1986، ص 72.

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج 01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 165.

ومشاة البحرية والوحدات الهندسية والميكانيكية وغيرها، وشاركت في هذه العملية ما بين 20 ألفا إلى 30 ألفا وما بين 30 و 38 مروحية¹، وطائرات بمختلف أنواعها والكثير من الآليات بما في ذلك الدبّابات والمصفّحات ومدفعية الميدان وقد استهدفت هذه العملية أجزاءً من الولايات (الأولى والثالثة والرابعة والسادسة)، وبصفة خاصة مناطق شمال الحضنة؛ كعين ولمان وسوبلة إلى غاية مقرة وضواحيها، والتي تعتبر مناطق عبور تربط جبال بوطالب والأطلس التلي لسلسلة الأوراس بسهول ومنخفضات الحضنة، وجبال المعاضيد وأولاد عدي لقبالة، وبهذا بدأت القوات الفرنسية في تنفيذ هذه العملية الكبرى بتطويق الأماكن المحددة في الرزنامة، والقيام في نفس الوقت بعملية تمشيط واسعة النطاق قصد القضاء على الكتائب المستهدفة أو بالأحرى الدفع بها نحو المناطق التي سوف تستهدفها عملية (المنظار) إلا أنّ هذه القوّات العمليّاتية اصطدمت بمقاومة شديدة من طرف هذه الكتائب جعلتها تتكبّد خسائر كبيرة في المعدّات والأرواح ومن أهمّ الأحداث التي أشارت إليها التقارير الفرنسية:

- في يوم 11 جويلية 1959 حدث اشتباك مع مجموعة من جنود جيش التحرير أسفرت عن استشهاد الضابط عميروشان الطاهر (الذي نُقل إلى الولاية الأولى بعد ما كان كاتباً عاماً للولاية الثالثة).
- يوم 15 جويلية 1959 وقعت اشتباكات بين كتيبة من جيش التحرير وفرقة المغاوير الفرنسية 42 نتج عنها قتل 30 جنديا فرنسيا وفقدان مدفع رشّاش

¹- ANOM: 93703/102. Guerre d'Algérie 1956-1960 Commandement de la région de Bordj Bou Arreridj : Bulletins et Rapports quotidiens émis par le colonel commandant le secteur de Bordj Bou Arreridj et du Hodna Ouest entre le 7 avril et le 31 décembre 1959.

أف.أم، وفي نفس اليوم نصب جنود جيش التحرير كميناً لمجموعة من الفيلق 11 أسفر عن قتل 12 جندياً فرنسياً واستشهد 14 من جنود الكتيبة¹.
- ما بين 16-18 جويلية 1959 اشتباكات مع نفس الكتيبة ومطاردتها ممّا أسفر عن قتلى في الجانبين².

وللإشارة هنا أنّ التقارير الفرنسية لم تذكر ما قامت به القوات الفرنسية ضدّ المواطنين العزل، وما اقترفته من جرائم تتعلّق بالتعذيب والنهب والاعتقالات وغيرها من أساليب القمع والتتكيل، والحقيقة أنّ هذه الوقائع كانت حاضرة في التقرير الجهوي للولاية الأولى وشهادات الكثير ممّن عايشوا الحدث، وحسبها أنّ عملية الشرارة بدأت في 09 جويلية 1959م بجبل قديّل الذي اتخذ منه الجنرال شال مقرّ قيادته لتسيير العملية التي استمرّت حتى 18 جويلية 1959م ضدّ تشكيلات جبهة وجيش التحرير المهيكلة ضمن النواحي والقسمات واللجان الشعبية ومسؤولي القرى والمشاتي بمنطقة الحضنة وما جاورها، إضافة إلى هذه التنظيمات يوجد أكثر من 400 مجاهد مورّعين على الكتيبة 02 للناحية الثالثة بقيادة الملازم أحمد علاوة، والكتيبة 02 للناحية الرابعة بقيادة الملازم الشهيد علي حملة وكتيبتين بقيادة الضابط عميروشان الطاهر الذي استشهد ومعه 150 مجاهداً. بدأت العملية بحشود هائلة للجيش الفرنسي من جبال أولاد حناش ثمّ أولاد شعيب بالمعاضيد، حيث كانت تتواجد عدّة مجموعات من المجاهدين ولاسيما مركز برحال الذي هوجم من طرف الجيش الفرنسي، واشتبك مع نحو 40 مجاهداً كانوا به، لكن لم تشر المعلومات إلى ما ترتّب عنه من خسائر في

¹ - أحمد زديرة: "الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 175، أبريل 2011، ص 48-50.

² - ANOM : 9 SAS Maadid 1-53, 1957-1962 Échelon de liaison du département , rapports mensuels 1959.

الأرواح، وقبل ذلك انتقلت حشود من الجيش الفرنسي نحو الدار البيضاء بالقرب من جبال بوطالب، حيث كانت تتمركز فرقة من جنود جيش التحرير تتكوّن من 45 جندياً بقيادة الملازم بشير ورتان المدعو (سيدي حني) مسؤول الناحية الرابعة للمنطقة الأولى من الولاية الأولى، هذا الأخير الذي أحسّ مع أفراد مجموعته بخطر مداهمة ومحاصرة القوات الفرنسية لهم، أعطى الأوامر لأخذ أماكن محصّنة، إلا أنهم اكتشفوا من طرف الطائرات التي أمطرتهم بوابل من القنابل ولم يسفر ذلك عن أيّة خسائر، ومع حلول الظلام اتّجهوا جنوباً عن طريق خرزة أم عمر نحو قرية المالح ثم قرية لقشايش بمقرة، في طريقهم إلى الولاية السادسة، وفي الطريق انقسموا إلى ثلاثة أفواج، وواصل قائد الناحية بمعية أعضاء الفوج الذي بقي فيه بعد التقسيم طريقهم نحو دوار الضحاوي التابع للقسم 74 من الناحية الثانية للمنطقة الرابعة من الولاية السادسة (وهو عرش من عروش بلدية عين الخضراء حالياً)، وهناك اكتشف أمرهم بعدما حاولوا اللجوء إلى جبال محارقة بالمنطقة الثالثة من الولاية السادسة، حيث حُصروا بالدبابات والآليات العسكرية المتنوعة التي حُمّلت جواً من بريكة وامدوكال، بن سرور وبوسعادة، وبهذا تحمّ على هؤلاء خوض معركة ضارية نتج عنها استشهاد الملازم بشير ورتان قائد الناحية الرابعة و06 مجاهدين معه منهم (الهاشمي قرارشة والطيب دامخي، محند وعراب ومحمد الصغير بوكهلة)¹.

كما شهدت منطقة راس إيسلي بالقرب من جبال بوطالب ورأس الماء في 14 جويلية 1959 والكهف الأحمر بأولاد سلام في 16 جويلية 1959 بالمنطقة الأولى من الولاية الأولى هجمات كاسحة في إطار عملية الشرارة، نتج عنها خسائر كبيرة في صفوف الجيش الفرنسي، حيث أبيدت كتيبة بكاملها من

¹ - أحمد زديرة، المقال السابق، ص 51.

الجيش الفرنسي من بينهم نقيب يسمى (قيو) "Guyot" وإسقاط طائرة وغنم 19 قطعة سلاح واستشهاد 07 مجاهدين، وكرّد فعل من طرف الجيش الفرنسي قام بمداومة مساكن المواطنين العزل والتكيل بهم وقتل 21 مواطنا.

وطوّقت جبال بوهلال بالحامّة بوطالب وألقي القبض على خمس مناضلين وتمّ إعدامهم جميعاً، ومحاصرة قرى الشوافع وأولاد مساهل وأولاد دلاف وأولاد مبارك وأولاد صالح بن أحمد استشهاد خلالها أربعة مجاهدين وحرقت الكثير من مساكن المواطنين، والقيام بعمليات اعتقال واستتطاق واسعة، وذلك بين 12 إلى 18 جويلية 1959¹.

هذه العملية التي وصفت من طرف القوات الفرنسية بالمرداس الضاغط Le "rouleau compresseur" تخلّلتها أحداث ووقائع كثيرة طيلة أيام التمشيط تمثّلت في التقتيل الوحشي لغرض الإخضاع خلال المداهمات والمحاصرات والتطويقات، والتقتيل الوقائي لمنع تعاون الشعب مع الثوار مستقبلا والتصفية الجسدية بعد إلقاء القبض، ورمي البعض من الطائرات، وحرقت وتهديم ونهب المساكن والمداشر الخاصّة؛ التي يشتبه في تعاونها مع جيش وجبهة التحرير الوطني².

وكانت لهذه العملية آثار سلبية حيث أدّت إلى شلّ نشاط جبهة التحرير وحركة جنود جيش التحرير؛ لأنّ عددا كبيرا من المناضلين والجنود تمّ القبض عليهم، وبعد الاشتباكات التي استشهاد فيها الكثير من المناضلين والجنود إضافة إلى مختلف أشكال التعذيب الفوري وسوء المعاملة التي سُلّطت على المواطنين

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 166.

² - أحمد زديرة: المقال السابق، ص 52.

والمناضلين؛ ممّا أدّى بهم إلى البوح وكشف الكثير من مخابئ ومواقع جيش التحرير للقوات الفرنسية¹.

وفي إطار العمليات العسكرية للقضاء على الثورة التي نظمتها السلطات الفرنسية في عهد ديغول وأثناء عملية (المنظار) التي قامت بها القوّات الفرنسية بالولاية الثالثة نذكر أنّ كتيبة كاملة من جيش الولاية الثالثة قدّمت إلى الولاية السادسة عن طريق الولاية الأولى عبر منطقة الحضنة، وهذا بعد مواجهات بطولية متأثرين بهجمات العدو، وفي حاجة ملحة إلى الألبسة والأحذية والذخيرة الحربية، ممّا أدّى بقيادة الولاية السادسة إلى استدعاء كلّ الوحدات القريبة من أماكن تواجد القيادة، وطلب من كلّ مجاهد أن يتخلّى عن بعض ذخيرته لمجاهدي الولاية الثالثة، وقد تمّ ذلك فعلا؛ ليعودوا إلى الولاية الثالثة مدعّمين بالسلاح والذخيرة الممكنة².

وفي إطار التنسيق بين جنود جيش التحرير من مختلف النواحي والمناطق والولايات كما أشرنا لذلك؛ نذكر أيضا تصدّي قوات مشتركة من جيش التحرير الوطني -مكوّنة من كتيبتين تابعتين للناحية الرابعة من المنطقة الأولى من الولاية الأولى بقيادة علي حملة وعلي شرقي، والثانية من الولاية الثالثة قادمة من تونس، بالإضافة إلى فدائيين موجودين بمركز القطاطشة بمنطقة الحضنة- لقوات العدو الفرنسي المدجّجة بأحدث الأسلحة عندما هاجمت بتاريخ 1959 جبال الحضنة الممتدّة من جبال أولاد عدي إلى دوار القصاب (أولاد سيدي منصور) وامتدت غربا إلى جبال المعاضيد، دامت هذه المعركة من الفجر حتّى منتصف النهار، وبسبب تغيير جيش التحرير الوطني لأماكن تواجده وكثرة

¹ - مسعود فلوسي: المصدر السابق، 137.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين بالمسيلة: التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية، المصدر السابق، ص14.

أعداده غير العدو الإستراتيجية القتالية؛ فاستعمل الطائرات المقبلة بالنابالم، نتج عن هذه المعركة خسائر من الطرفين.

وخلاصة القول من سرد هذه العمليات وهي (نماذج فقط من الكثير من المعارك التي لم نذكرها لكثرتها)¹ أن قوات جيش التحرير الوطني كانت لا تتفصل عن بعضها في إطار المشاركة والتنسيق والدعم اللوجستيكي في العمليات العسكرية، خاصة في المناطق المجاورة من الولايات². وبالتالي بحكم موقع منطقة الحضنة الوسطي بين مختلف الولايات كانت مسرحاً للكثير من المعارك المنسقة بين مختلف الكتائب التابعة لمختلف النواحي والمناطق والولايات.

5- دور منطقة الحضنة في تزويد الثورة بالسلاح:

إذا كانت المناطق الشمالية للحضنة مناطق ربط بين الولايات، وتنسيق ودعم العمليات العسكرية ضد الاستعمار، كما كانت مسلحاً هاماً أيضاً للتزود بالسلاح الآتي من تونس ثم الأوراس مرورا بالسفوح الشمالية لمنطقة الحضنة نحو الولاية الثالثة والرابعة في السنوات الأولى للثورة؛ فإن المناطق الجنوبية للحضنة ونعني بها جبال المحارقة أولاد سليمان شرقاً، امجدل وسيدي عامر غرباً، إلى عين الملح وجبال بوكحيل جنوباً، كانت بمثابة الرئة التي تتنفس منها الثورة بمناطقها الشمالية والجنوبية منذ السنوات الأولى للثورة إلى غاية الاستقلال، رغم الحادثة الأليمة التي شهدتها المنطقة؛ وهي استشهاد العقيد عميروش بالمنطقة جنوب بوسعادة، وهو خير دليل على الأهمية الإستراتيجية للمنطقة أثناء الثورة، لكن مهمته لم تتم حيث استشهد رفقة القائد سي الحواس بجبل ثامر بعين الملح في يوم 29 مارس 1959م.

¹- ANOM: 9 sas 104 Bordj Ghdj 1956-1962 Documentation sur les douars de la commune mixte de Maadid.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين بالمسيلة: الندوة الولائية الثالثة لكتابة تاريخ ثورة التحرير المجيدة، الفترة 1959-1962، المصدر السابق، ص 179.

تعود الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الجنوبية من الحضنة إلى التزوّد بالسلح لما لها من طبيعة جغرافية (جبال بوكحيل، جبال ثامر، جبال لمحارقة) ومنطقة (بوسعادة، عين الملح، لمحارقة) تشكّل مثلثا ذا موقع إستراتيجي هامّ في تزويد الثورة بالسلح والمؤونة، وشكّلت خطرا على فرنسا؛ لذلك حاولت القوّات الفرنسية تصفية الثورة قبل امتدادها لهذه المناطق؛ بالقيام بعمليات عسكرية واسعة، وعمليات تمشيط جندت لها حشودا وصل تعدادها في بعض الأحيان إلى 30 ألف؛ مدعّمة بمختلف الطائرات الحربية والاستكشافية¹.

ونظر لأهمية المنطقة جاء في تقرير التقسيم الجديد أثناء انعقاد مؤتمر الصومام 1956م، حول بعض المناطق منها بوسعادة: "مدينة بوسعادة تنتسب إلى الولاية السادسة ولكن على مناضلي هذه المنطقة أن يبذلوا جهودهم لتسهيل العمل ومدّ يد المساعدة للولايات الأخرى خاصة الأولى والثالثة"².

وبعد انتشار الثورة وتوسّعها في الولايات الأخرى أضحي مشكل السلح والتزوّد بالذخيرة أكبر المشاكل التي تعيق نجاحها، فكان لابد من استعمال كلّ الطرق والأساليب للتزوّد بها؛ كجلب السلح من تونس والقاعدة الشرقية مرورا بالأوراس والسفوح الشمالية لجبال الحضنة؛ حيث كانت قوافل الإمداد بالسلح لا تنقطع، ونذكر من ذلك ما كان يرسله القائد عميروش من فرق لجلب السلح من الشرق لتزويد الولاية الثالثة، لكنّ ذلك لم يدم طويلا بسبب إنشاء الخطّين المكهربين (خطّي شال وموريس). أمّا المنطقة الجنوبية من الحضنة بحكم موقعها الوسطي بين الصحراء والأوراس، وبين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب؛ فكانت قبائل البدو من الحضنة تمارس تجارة الأسلحة، حيث كانت كلّ عائلة تتوفّر على سلح، وفي الكثير من العائلات كلّ فرد بالغ منها يملك سلحا

1 - إسماعيل القطعة: المرجع السابق، ص93.

2 - محفوظ اليزيدي: مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادات ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ص144.

خاصًا، هذا لضمان أمن العائلة. أمّا عن نوعية الأسلحة التي كانت في المنطقة فتتراوح بين البندقية الحربية الإيطالية؛ إلى بندقية الصيد، وقد تمّ انتشارها في السوق السوداء خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في عين الملح، سليم، بحكم الموقع الجغرافي لمنطقة واد سوف التي كانت قوافل مهربي الأسلحة تمرّ عبرها قادمة من طرابلس بلبيبا، فكانت عملية تهريب الأسلحة منتشرة جدا، وبكميات معتبرة، والبدو الرّحل هم الذين يمارسونها، وتطورت حتّى أصبحت تتمّ عن طريق قوافل كبيرة محمّلة بالأسلحة، واختيرت عين الملح سوقا حرّة لتجارة الأسلحة وكانت مناطق أولاد نايل ووادي سوف خطّا لجلبها¹، ويعود اختيار عين الملح كمنطقة لتجارة الأسلحة في اعتقادنا إلى:

- موقعها في مفترق طرق قبائل أولاد زكري (أولاد جلال) وأولاد نايل (بوسعادة والجلفة) وقبائل الزاب (طولقة وبسكرة، سيدي عقبة).
 - كما أنّها لا تبعد كثيرا عن أعراس أولاد دراج وبريكة والمسيلة وونوغة.
- إنّ قضية التسليح كانت المعضلة الكبرى بالنسبة للثورة منذ إنشاء التنظيم السري المعروف بالمنظمة الخاصّة سنة 1947م إلى صائفة 1954م، وحتّى ما بعدها، وأنشأت عدّة خلايا راحت تعمل على تهريب الأسلحة من غدامس إلى بوسعادة إلى الصحراء عبر نقطتي عبور هما واد سوف وزريبة الواد في الصحراء الشرقية².

كما ساهمت هذه العملية بمنطقة الحضنة الجنوبية مع بداية الثورة في تجنيد البدو الرّحل في صفوف جيش التحرير الوطني، وساعدت كثيرا على حلّ

¹- مسعود عثمانى: مصطفى بن بوالعيد مواقف وأحداث، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2009، ص 143.

²- المرجع السابق، ص 144.

مشكلة التسليح كون هؤلاء التحقوا بسلاحهم بالثورة، والكثير من أرباب العائلات سلّموا أسلحتهم للتوّار حتّى وإن لم يلتحقوا بالجبال.

ونظراً للشحنات الكبيرة التي تحملها هذه القوافل، تأخذ هذه الحمولة طريقها نحو الشمال متّجهة نحو الأطلس الصحراوي والهضاب العليا والأوراس. هذه الأسلحة هي بقايا أسلحة الجيوش الألمانية والإيطالية المنهزمة في الأرض الليبية خلال الحرب العالمية الثانية، هذه الأسلحة كانت مصدراً أساسياً للسلاح الذي أستعمل في تفجير الثورة التحريرية، استمرت هذه العملية إلى غاية 1956 و1957 و1958م.

ونظراً لنشاط الحركة المصالية في جزء كبير من منطقة الحضنة - لذلك خصّصنا مبحثاً خاصاً بنشاط الحركة المصالية بالمنطقة - فقد أستحوذ جنود جيش التحرير على الأسلحة منها، عن طريق القتال أو الكمين¹.

كما كانت منطقة الحضنة ميداناً لاستخدام سلاح الإشارة، هذا السلاح الذي منذ اندلاع الثورة واهتمام القادة به يتزايد؛ لجلب وتزويد جيش التحرير بالأسلحة المتطورة منها؛ سلاح الإشارة، ليصبح جيشاً عصرياً قادراً على مواجهة الجيش الفرنسي بصفة فعّالة، وتجلّى هذا الاهتمام في قرارات مؤتمر الصومام 1956م، وتمكّن جيش التحرير من اكتساب سلاح الإشارة أو اللاسلكي خاصّة بعد توحيد القيادة، وتأمين الاتّصال الدائم بين المسؤولين، وفكّ العزلة وتبليغ المعلومات والتوجيهات بكيفية سريعة ومضمونة، وتمّ الحصول على هذه الأسلحة عن طريق اغتنامها من قوات الاستعمار، واستيرادها من الخارج خاصّة تونس وليبيا، وكانت الولاية السادسة مثلاً تحوي في البداية على جهاز واحد للإشارة

¹ - عمار حشية: الثورة في الأطلس الصحراوي، أمين سر سابق للولاية السادسة من 22 أكتوبر 1956 إلى 19 مارس 1962، دار إفريقيا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص ص 11 - 12.

والتصّت، لكن بعد ذلك تمّ تجهيز كلّ المناطق الأربعة التابعة لها بجهاز من نوع (س9) ثمّ تزويد بقية الولايات¹.

لقد ساعدت الطبيعة التضاريسية لمنطقة الحضنة الثورة التحريرية لإحاطتها بالجبال من عدة جهات، جبال بوطالب والأوراس شرقاً، والسلسلة الجبلية الشمالية التي تربط الأطلس التلي (جبال البيبان) والجبال الغربية والجنوبية فكانت ممّرات ومناطق عبور لجيش التحرير الوطني؛ عبرها لجلب السلاح من تونس نحو الولاية الثالثة والولاية الرابعة، وما فتئت أن تشكّلت بها مراكز كثيرة لجيش التحرير الوطني الخاصّة بالتدريب وتمركز الجيش؛ كما أشرنا لذلك والقيام بعمليات عسكرية وخوض معارك وكمان كثيرة ضد الاحتلال الفرنسي.

إنّ وقوع منطقة الحضنة بين الولايات الأربعة المذكورة (الأولى والثالثة والرابعة والسادسة) جعلها مكاناً إستراتيجياً للتنسيق السياسي والإداري بين قادة الثورة؛ حيث عُقدت الكثير من الاجتماعات الهامة على ترابها للقيام بمهمّات مصيرية، وتسوية خلافات، وتقييم مسارات الثورة، والقيام بتنسيق وشنّ عمليات عسكرية مشتركة بين النواحي والولايات. فكانت منطقة شمال الحضنة العمود الفقري الذي ترتكز عليه الثورة، أمّا المنطقة الجنوبية؛ فكانت بمثابة الرئة التي تتنفس منها الثورة، حيث تزوّدها بالمؤونة والسلاح والذخيرة، من خلال فتح جبهة جنوبية عند إنشاء خطّي شال وموريس، حيث كادت الثورة تختنق فقال أحد الجنرالات الفرنسية: "حين أغلقنا كل الجبهات وجدنا جبهة أخرى تفتتح من حيث لا نعلم ولم تكن في الحسبان".

¹ - المنظمة الوطنية للمجاهدين بالمسيلة: التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية 1959-1962، المصدر السابق، ص ص21-22.

المبحث الرابع: منطقة الحضنة والحركة المصالية.

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، حاولت فرنسا القضاء عليها في المهد باستعمال كل الطرق والأساليب العسكرية والسياسية منها إلقاء القبض واعتقال قيادات الحركة الوطنية، خاصة مناظلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما لجأت إلى تشجيع ودعم الحركات المناوئة للثورة أهمها؛ الحركة المصالية خاصة الجناح العسكري لها (حركة بلونيس) هذه الحركة التي كانت لها مواجهات عديدة مع جيش التحرير الوطني خاصة بمنطقة الحضنة، وقبل أن نتطرق لتلك المواجهات والجرائم التي ارتكبت بمنطقة الحضنة ومآل هذه الحركة يجب أن نتعرف عن هذه الحركة ومتى وكيف نشأت؟

1- نشأة الحركة وانتقالها إلى منطقة الحضنة:

ظهرت الحركة المصالية على إثر الخلافات والانشقاقات التي عرفتتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية، حيث عرفت أزمة انقسام حادة بين مناظليها قبيل اندلاع الثورة التحريرية، ونتيجة لذلك؛ وبعد اندلاع الثورة مباشرة أنشأ مصالي الحاج ما يعرف بـ(الحركة الوطنية الجزائرية) (MNA) سياسيا المناهضة لجهة التحرير الوطني؛ والتي سعت في عدة عواصم من العالم وحتى في الأمم المتحدة أن تحد من الانتصارات التي حققتها جبهة التحرير الوطني على الصعيد الأممي، كما أنشأ نقابة عمالية سميت بـ(اتحاد نقابات العمال الجزائريين) لمناهضة الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، أمّا في الميدان العسكري؛ فكوّن مصالي الحاج جيشا سمّاه (جيش الشعب الجزائري)، وعلى

رأسه الجنرال بلونيس¹، وأوكل إليه مهمة انتزاع راية الكفاح من جيش التحرير الوطني لمصلحة جيش الاحتلال².

ولما توسّعت الثورة وحققت انتصارات كبيرة، لجأت السلطات الفرنسية ضمن خططها للقضاء على الثورة إلى تشجيع ودعم الحركات المناوئة للثورة أهمها الحركة المصالية، خاصة حركة بلونيس (الجناح العسكري لحركة بلونيس) هذه الحركة التي واجهت جيش التحرير الوطني ميدانيا، والكثير من تلك المواجهات والجرائم كانت بمنطقة الحضنة.

نشأت حركة بلونيس بعد اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة القبائل، وكان على رأسها الجنرال بلونيس، وشهدت هذه المنطقة احتكاكات عنيفة مبكرة بين أنصار جبهة التحرير الوطني وأنصار الحركة الوطنية الجزائرية، وحدث ذلك بنواحي "قنزات" شرقا و"ذراع الميزان" غربا. وبسبب تضيق الخناق على عناصر الحركة

¹ - بلونيس: محمد بلونيس من مواليد برج منايل، ولد سنة 1912، بدأ مساره السياسي بالتحاقه بحزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، تحت لواء مصالي الحاج، وبقي وفيًا له بعد اندلاع الثورة، وقبل ذلك ترشح لانتخابات المجالس البلدية في 1947 شارك في مظاهرات 08 ماي 1945، واعتقل بعدها مرتين، وضع في الحبس إلى جانب أحمد بن بلة ومحمد محساس، وانضم إلى الحركة الوطنية الجزائرية التي أسسها مصالي بعد الثورة، لما أدخل سنة 1947 السجن كانت له علاقة وطيدة برئيس البلدية الفرنسي الذي كان يتردد عليه كثيرا، وعندما اطلق سراحه ذهب إلى فرنسا ومكث بها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية التي لم يكن له علم بها كما تقول زوجته، بينما كان نائبا لرئيس بلدية برج منايل كلفه مصالي الحاج بقيادة المجموعات المسلحة المشكلة لجيش تحرير الشعب الجزائري، اتصل به قيادي جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة مباشرة وطلبوا منه الانضمام للثورة فرفض ليكوّن بعد ذلك جيشا مسلحا قرب البويرة، وكان تارة يقوم بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية، ليفر من هناك إلى المناطق الداخلية ثم الغربية من الحضنة كبني يلماح لتدخل حركته مرحلة جديدة وهي التحالف مع فرنسا ليحوز المناطق الجنوبية والغربية مثل بوسعادة، أمجدل، سيدي عامر، ويدخل في الصراع الساخن مع الجبهة إلى أن قتل سنة 1958. ينظر: جريدة المحور: حوار مع زوجة بلونيس، العدد 84، من 22 إلى 24 فيفري 2012، ص 4-5.

² - يحي بوعزيز: الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 - 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 110.

بهذه الناحية، فكانت البدايات الأولى للمواجهة بينهم وبين جيش التحرير حين أعطى كريم بلقاسم أمراً لمساعدته سي الصادق (سليمان دهيليس) بأن يهاجم ويقضي على عناصر هذه الحركة، فجنّد معه 25 رجلاً مسلحاً واستقصى على أماكن تواجدهم، وعلم أنّهم متمركزون بين البويرة وبنى سيف في (بنى بوعدو)، فباغتوهم وهاجموهم وقتلوا اثنين منهم وانتزعوا أسلحتهم واعتقلوا الباقين؛ ليطلق سراحهم بعد ذلك. وعلى إثر هذه الهزيمة اتّجه المصاليون المتبقون إلى منطقة (بنى يعلا) بقيادة بلّونيس، اتّجه إليهم القائد عميروش وسي حميمي وآخرون وبذلوا معهم جهوداً لإصلاح ذات البين، إلّا أنّ المصاليين رفضوا ذلك، وعملوا على تجنيد الكثير من الناس بالإقناع والقهر. وبعد مواجهتهم بالقوة في أفريل 1956، هذه المواجهة التي انتهت بمقتل الكثير منهم، وانسحاب الباقي جنوباً إلى جبال البيبان وجهات من الحضنة، واختار بلّونيس "بنى يلان" بمنطقة الحضنة لتمركز قوّاته¹.

لم يكن اختيار بلّونيس لبنى يلان كمنطقة لتمركز قوّاته اختياراً عشوائياً أو اعتباطياً ولكن كان لعدة اعتبارات منها:

- 1- موقع دوار بنى يلان على بعد 40 كلم من سيدي عيسى، وحوالي 60 كلم شرق المسيلة، وهو يتكوّن من 13 مشنة أهمها: العيون، تافوست، الحزب القصبة؛ التي اتّخذ منها بلّونيس مركزاً لقيادته.
- 2- لهذا الدوّار موقع متميّز، لوقوعه جنوب الولاية الثالثة غير بعيد عن تقاطعها مع الولاية الرابعة غرباً والسادسة جنوباً، فضلاً عن كونه أحد المعابر الرئيسية اتّجاه الولاية الأولى شرقاً.

¹ يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة، المصدر السابق، ص 48 - 49.

3- في الوقت الذي وصلت فيه عناصر بلونيس إلى المنطقة كانت الثورة وصفوف جيش التحرير الوطني لم تنتشر بعد في منطقة بني يلان إلا بعد حين، حيث وجد عناصر بلونيس فراغاً ومكاناً آمناً لهم¹.

4- موقع المنطقة الجبلي الحصين الذي يساعد على التمرکز والتوجّه جنوباً.

5- وجود خلافات قديمة بين عرشي ملوزة وعرش بني يلان هذه الخلافات تعود للقرن 18م، أي: خلال العهد العثماني، واستمرت خلال الاحتلال الفرنسي خاصة أثناء انتفاضة المقراني 1871م؛ حيث انقسمت منطقة وتوغّة إلى صقّين: (الكحلة والبيضة) وتطرّقنا لهذا الخلاف وأسبابه في المدخل التمهيدي. وعاد هذا الخلاف من جديد بعد اندلاع الثورة التحريرية، فانضوى طرف تحت راية جبهة التحرير، والطرف الآخر تحت لواء الحركة المصالية، وكان الطرفان يتراشقان فيما بينهما برسائل التهديد؛ هذا يلوّح بالجبهة والآخر بالحركة المصالية.

وفي خريف سنة 1956م، بدأت أخبار يتناقلها بعض الناس بأنّ هناك تنظيمًا مضاداً لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية (حزب مصالي الحاج) يسمّى جبهة التحرير الوطني، وأنّ اشتباكات تحدث بين الطرفين (التنظيمين) وسقوط ضحايا من الطرفين².

وسعى قائد هذه الحركة لاستمالة أشخاص مؤثرين في المنطقة، وأول شخصية أظهرت نيّتها في التعاون مع بلونيس هو (بن سديرة) منذ شهر جانفي 1957م بعين بوسيف، كما تمّ الاتّصال بمدير مدرسة عين الحجل بين أومال (سور الغزلان حالياً) وشمال بوسعادة. وأمر بلونيس بمهاجمة جنود جيش

¹ - محمد عباس: فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص210.

² - المرجع نفسه، ص221.

التحرير الوطني في 19 أبريل 1957م بسيدي هجرس في حدود بني يلماح وكان الكثير من الناس إلى جانبه، مصحوبا بالضابط (الغربي الباريسي) ورغم ذلك خسروا المعركة أمام جنود جيش التحرير، وكعادته بعد كل خسارة يتجه نحو الجنوب، ولعب مساعده (عمار الوهراني) دورا بارزا خلال هذه الفترة، وهو الذي انضم لجيش بلونيس، وكان هذا الأخير يريد أن يلعب دوراً ليظهر نية صدقه لقائده قبل أن يستلم الأسلحة¹.

2- أحداث بني يلماح² والدعم الفرنسي لحركة بلونيس:

بعد أن بسطت حركة بلونيس نفوذها على منطقة بني يلماح، قامت بعدة استفزازات ضد عناصر جيش التحرير الوطني غرباً باتجاه الولايتين الرابعة والسادسة، مثل: اختطاف واغتيال عدد من عناصر جبهة التحرير الوطني أمثال الرقيب الأول (سي مزيان) و (سي لحو) واعتراض سبيل فوج من جيش التحرير الوطني بقيادة (سي المداني) المدعو (الروجي) الذي كان ينقل كمية من الملابس إلى ناحية جبل ديرة بالولاية الرابعة، وقد نجا قائد الفوج وبعض عناصره بأعجوبة من عناصر بلونيس الذين استحوذوا على حمولة الملابس.

وقوع عدة اشتباكات بين الطرفين بناحية "تيحمامين" أدت إلى مقتل 10 مجاهدين من جيش التحرير الوطني، كانت هذه الأحداث تسجل وترسل في تقارير شهرية إلى قيادة المنطقة الثانية، ومنها إلى مجلس الولاية الثالثة؛

¹-Philippe Gaillard: L'Alliance: La guerre d'Algérie du général Bellounis (1957 – 1958), L'Harmattan, 2009, P 58.

²- أحداث بني يلماح: معروفة بأحداث ملوزة كما تشير لها التسمية في الكثير من الكتب التاريخية وهو خطأ شائع وقعت فيه أو تعمدته الدعاية الاستعمارية، لأن الأحداث وقعت بدوار بني يلماح في حين كان رد فعل جيش الاحتلال وانتقام عناصر بلونيس من دوار ملوزة شمال شرق دوار بني يلماح، والمنطقة كانت تابعة للولاية التاريخية الثالثة وحاليا تابعة لولاية المسيلة.

للاطلاع والاستشارة، وبعد فترة من الدراسة على مستوى قيادة الولاية، كلف قائد الولاية محمدي السعيد مسؤول المنطقة الثانية (أعراب) بأمر كتابي بتأديب دوار بني يلمان تأديباً جماعياً.

جمع قائد المنطقة مسؤولي الناحية الأولى المعنية، وكان على رأسها الملازم الأول عبد القادر عزيز الملقب بـ(البريكي) انتهوا إلى أمر وقرار بتنفيذ إعدام جماعي لرجال الدوار الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و60 سنة، وتم تجنيد 09 فصائل؛ أي: أكثر من 250 جندياً لتنفيذ العملية، وأمام خطورة الموقف طلب البريكي بصفته المسؤول المباشر على العملية أمراً مكتوباً من النقيب أعراب فقبل، وفي ليلة 28 ماي 1957م اجتمعت الفصائل بـ"العشيشات" غرب ملوزة، وأعطى الأمر بالزحف جنوباً نحو دوار بني يلمان، ومع الصباح من اليوم المذكور أشاع جنود جيش التحرير وأوهموا السكان بتنظيم اجتماع سيحضره بلونيس شخصياً، واتجه الرجال نحو مسجد القصبة، وبدأ تنفيذ العملية ذبحاً ثم رمياً بالرصاص، ابتداءً من الساعة السادسة مساءً، إلى غاية الساعة الحادية عشرة ليلاً، بالمكان المسمى القصبة، وحسب رواية مجاهدي ملوزة أن عدد الضحايا 248 قتيلًا، بينما قدرت المصادر الفرنسية حصيلة القتلى بـ300 شخص¹.

بعد هذه الواقعة الأليمة أعدت المنطقة الثانية منشوراً لتبنيها العملية، لكن قيادة الولاية الثالثة سارعت بالتدخل مطالبة بإتلاف هذا المنشور فوراً، عند صبيحة 29 ماي 1957م سارعت قوات الاحتلال مصحوبة بالصحافة الدولية المعتمدة في الجزائر قصد التشهير بأعمال "الفلاحة" السفاحين الذين لا حوار ولا تفاوض معهم إلا بلغة الحديد والنار. كما قامت بوقف بعض من يشتبه في

¹ - محمد عباس: المرجع السابق، ص 223.

انتمائهم لجهة التحرير الوطني من دوار ملوزة، وقتلهم بتهمة المشاركة في المذبحة، وهي بداية لعملية انتقام واسعة ولعلها امتداد للعملية الأولى من نفس الدوار من 2 إلى 6 جوان 1957م، وذهب ضحيتها 200 شخص، ولجأت فرنسا أيضاً إلى منبر الأمم المتحدة بنيويورك لتظهر للعالم: "أن مناقشة القضية الجزائرية بطلب من الجهة خطأ؛ لأنه لا يحق لها أن تمثل شعباً تقوم بذبحه وبالإضافة إلى هذا الاستغلال الدبلوماسي حاولت فرنسا استغلال العملية من الناحية العسكرية وذلك بـ:

- تجنيد عناصر من بني يلمان في صفوف الحركي، حتى تتأثر لذويها من جهة التحرير.
- دفعهم للانضمام إلى قوات بلونيس لنفس الغرض لمساعدة جيش الاحتلال في محاربة جيش الثورة.
- محاولة إثارة النعرات الجهوية، من خلال إشاعة أن قبائل الشمال ذبحوا عرب الجنوب.

غير أن نجاح المساعي الفرنسية ظل محدوداً، بفضل رد فعل جبهة التحرير الحازم والسريع، فقد جاء رد فعل البعثة الجزائرية بنيويورك على لسان محمد يزيد: المطالبة من هيئة الأمم المتحدة بتكوين لجنة لتقصي الحقائق وإدانة المتسبب فيها، وكانت البعثة تقدر سلفاً أن فرنسا لا تقبل ذلك؛ لأنه يتضمن نوعاً من الاعتراف الدولي بالقضية الجزائرية، وهو ما تم فعلاً، فرفضت باريس ذلك رفضاً قاطعاً.

وهناك شهادة لزوجة بلونيس تقول فيها: " إن كل الأحداث التي جرت خلال هذه الفترة لم يكن مصالي الحاج على علم بها؛ لكونه كان في السجن ولم يكن على اتصال به... وأن هذه الأحداث كانت ضعيفة قبل انتقالها نحو

المناطق الداخلية والجنوبية... وأنّ الأسلحة التي كان يستعملها جيش بلونيس فرنسية الصنع، فيما أسلحة جيش التحرير الوطني ألمانية الصنع أو روسية، وأنّ الكثير كان يدعم جيش بلونيس؛ لأنّ الحركة كان لها أتباع يعملون في فرنسا وقد أخذوا الأسلحة الفرنسية، وقاموا بإخفائها وإيصالها إلى جيش بلونيس¹.

وتذكر كذلك أنّ مصالي الحاج تبرأ من بلونيس وتقول: " أنّ مصالي كان مخدوعاً، فبعد حادثة ملوزة أو بني يلماح بالصحيح، فرنسا طلبت من بلونيس أن يوقع معها اتفاقاً، فقبل بشرط الاعتراف بالشخصية الجزائرية، وطلب بلونيس منها أن تمنحه السلاح، وفعلاً منحه السلاح، ودارت معارك بينه وبين عمر إدريس في منطقة قعيق وفي دار الشيوخ².

دعم الفرنسيون حركة بلونيس ومدّوها بكلّ ما تحتاج، من سلاح وعتاد وتأطير وحماية، مقابل محاربة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، وكشف خلاياها وتنظيماتها وطرق تمويلها؛ حيث بعد الاجتماع الذي جمع بلونيس وضابط المخابرات الفرنسية في 31 ماي 1957 دخلت الحركة تحت تصرّف رجل المخابرات الفرنسية "ريكول" وفرقة من الكوماندوس إلى جانب عدد كبير من الجزائريين المدربين على التعامل مع المخابرات، ممثلين في "الزرق" من العاصمة وأعوانه القدماء أمثال (الوهراني، رابح القبائلي، رابح البرادي) وتجنيد العناصر المصالية من مختلف أنحاء الوطن، كما سمح له بفرض التجنيد الإجباري على الأعراش بمعدل 60 فرداً لكلّ عرش، وفرض الضرائب واختارت له بلدة "حوش النعاس" كمركز لقيادته، قرب المطار العسكري بالديس غير البعيد

¹-ANOM: SLNA: 93/4526, synthèse de presse internationales, affaire Melouza, 1957.

² - جريدة المحور: حوار مع زوجة محمد بلونيس، المرجع السابق ص ص 04-05.

على مدينة بوسعادة الذي يضمن له التغطية بالطائرات والمظليين، واختيار ضباط مختصين ومعروفين بتجربتهم في حرب العصابات، ويعمل الجميع تحت إشراف الجنرال "سالان" و"لاكوست"، وخلال هذه الفترة أصبح بلونيس جنرالاً يقود جيشاً قوامه 12 ألف جندي، وأوهم من طرف السلطات الفرنسية أن الجزائر أخذت استقلالها الداخلي، وما بقي إلا محاربة جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني¹.

وتذكر بعض المصادر أن أقصى مرحلة تواطؤ بلونيس مع الجيش الفرنسي منذ قيامه بالتوقيع على اتفاقية تعاون في 31 ماي 1957م كانت بعد اللقاء الذي جمعه ببني يلان مع ضباط المخابرات الفرنسية الذي نص على: "محاربة جبهة التحرير الوطني والعمل على كشف خلاياها وطرق تمويلها، وإنشاء شبكة مخابرات، ومندسين تتولى تزويد السلطات الاستعمارية بالمعلومات المطلوبة عن تنظيم جبهة التحرير بالمنطقة." إلا أن العلاقات الحميمة التي ولدت بين بلونيس والجيش الفرنسي لم تدم طويلاً؛ إذ سرعان ما انقلبت عليه القوات الفرنسية دون أسباب واضحة، والبعض يرجعها إلى حماقات بلونيس التي تسببت في مغادرة الكثير من الجنود لجيشه.

وتذكر بعض المصادر أن مصالي الحاج بعد أن علم بهذه الاتصالات العلنية بين بلونيس والسلطات العسكرية الفرنسية، أرسل مبعوثاً في نهاية 1957م ليحقق في أمر هذه الاتصالات، وبعد أن طال الرد كتب يقول: "إن بلونيس كان ضحية

¹ – ANOM: 9 SAS 262, Correspondances, affaire Melouza ,1957, au lendemain de la tuerie in le Monde 3/6/1957.

تلاعب مصالح المكتب العربي للحكومة العامة بالجزائر... "وبالتالي فإنّ مصالي الحاج كان عاجزاً على إعلان موقف واضح وصريح في هذه القضية¹.

مثلت حركة بلونيس مشكلاً عويصاً للثورة التحريرية منذ إنشائها، وانتشرت خاصّة في الولاية الثالثة ثمّ الولاية السادسة، وكانت منطقة الحضنة ميداناً لها²، واستمرت في مؤامرتها ثمّ تواطؤها وتعاونها مع الاستعمار ضدّ جبهة وجيش التحرير الوطني، إلاّ أنّ قيادة الثورة وضعت خطة إستراتيجية ذات شقين؛ سياسي وعسكري لمحاربتها.

- **العمل السياسي:** عمل قادة الثورة على تطويق حركة بلونيس لمنع نفوذها وامتدادها نحو المناطق الأخرى، وكشف خباياها للشعب لكيلا يلتحقوا بهذه الحركة المعادية لجبهة التحرير الوطني منها:

- رفع معنويات الشعب والإكثار من حملات التوعية للأعراش، وإشاعة روح التنافس للقبائل للتصدي لهذه الحركة.

- تحديد خلايا وإنشاء عناصر مناضلة جديدة وغير معروفة لدى الحركة³.

- تغيير مواقع وطرق التموين بإحداث شبكة جديدة (مناضلين) برجالها ومواقعها لدعم الثورة.

- اختراق صفوف الحركة عن طريق الاتّصال ومراسلة رؤساء الأعراش ومن لهم نفوذ في أهاليهم لاستمالتهم ودعوتهم للعودة إلى جادة الصواب.

¹ - أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 49-50.

² - ANOM: 9 SAS 262 SAS de Béni-Ilmane 1957/1962, Action économique et sociale: correspondances, renseignements, statistiques (1958/1962).

³ - محمد عباس: "ملوزة بعد 45 سنة قصة لمحنة كما يرويها شهود عيان"، جريدة الفجر، 27 ماي 2002، ص 18.

- الإكثار من الحملات الإعلامية المكتوبة المناشير¹ لفضح المؤامرات ومدبريها وأهدافها.
- استغلال انتصارات جيش التحرير الوطني على عناصر الحركة وإذاعتها في إذاعة الجزائر الحرة، وكان لمعركة "الزرقاء"² يوم 25 جانفي 1958م التي انتصر فيها جيش التحرير الوطني على عناصر بلونيس والجيش الفرنسي أثر بالغ في نفوس المواطنين، حيث أذيع مقتل الضابط "ريكول".
- زعزعة ثقة الفرنسيين في جدوى هذه الحركة الفاشلة، وفي جيشها المهزوم في كل معركة يخوضها.
- زيادة على استفادة جبهة التحرير من الأسلحة الأمريكية التي غنموها من هذه الحركة الفاشلة.

- العمل العسكري: تمثّل في الحرب دون هوادة على أعداء الأمة والخونة، حيث حدّدت قيادة الولاية السادسة منطقتين؛ الثانية والثالثة للقضاء على حركة بلونيس ورسمت لذلك خططا وكثّفت عليهم الهجمات دون انقطاع، فبعد عودة القائد عمر إدريس من المغرب في أواخر 1957م مزوّداً بكتيبتين من الولاية الخامسة أصبح بلونيس بين شِقَي رحى، فحوصر من الغرب بقوَّات عمر إدريس؛ ومن الجنوب والشرق بقوَّات سي الحواس، وأعطت هذه الخطة ثمارها بإلحاق الهزيمة بحركته بـجبال (مناعة، وبوكحيل، النسنيسة، ميمونة، لكحيلة، قرن الكبش، جبل مساعد) وبذلك تفهقرت فلول تلك الحركة، وانسحبت من الجبال إلى الأراضي المنبسطة القريبة من مراكز الاستعمار، وبهذا التكتيك العسكري والعمل السياسي ازداد

¹ - ومن تلك المناشير صدور منشور من قيادة المنطقة الثالثة من الولاية السادسة من طرف العقيد محمد شعباني يخص العفو عن التائبين.

² - معركة الزرقاء: من المعارك الكبرى التي انتصرت فيها الثورة جرت بمنطقة الزرقاء بالولاية السادسة.

شعور المواطنين بثقتهم بجهة التحرير الوطني، وظهرت حركة بلونيس على حقيقتها، وتنامى شعورهم بنصرة جبهة التحرير الوطني؛ فبدأوا بقطع الدعم عن الحركة الخائنة، وتوالت الهزائم على بلونيس في كل المناطق التي كان يتواجد بها (عين الجبل، سيدي عيسى، بوسعادة، عين الملح، أولاد جلال، سيدي عامر، تامسة، الزارقة، عين الكحلة، شلالة العذاورة) وتراجعت قوتهم بعدما كانت أكثر من 12 ألف جندي إلى 800 جندي، وسلّم السلاح إلى فرنسا.

وبعد أن تأكد الفرنسيون من فشل بلونيس وجيشه، أصبحوا يبحثون عن أسلحتهم التي زودوه بها قصد استرجاعها، ودبّ التمرد والعصيان في صفوف الحركة، وأخذ كل واحد يبحث عن مخرج، فمنهم من دخل إلى المراكز العسكرية للاستعمار للاحتماء بها، وفيهم من هاجم في الصحاري بين القبائل بأسماء متكبرة ومنهم من رجع إلى جادة الصواب والتحق بصفوف جبهة التحرير الوطني بواسطة وجهاء قومه¹ الذين شفّعوا له وضمنوا توبته.

دبّ الفشل في صفوف الحركة وشعر بلونيس باليأس بعد الهزائم المتتالية، فعاث في الأرض فساداً، نهباً واضطهاداً وقتلاً جماعياً وسلباً للأموال وهتكاً للأعراض والتعذيب اللإنساني للمواطنين، وبعد محاصرته بدار الشيوخ قرب الجلفة وانهزامه بالمعركة هناك فرّ نحو سيدي عامر حيث قُتل، واختلفت الآراء في قضية اغتياله، فهناك من يقول من طرف جبهة التحرير الوطني، وهناك من يقول من طرف الجيش الفرنسي لرفضه دعوة الجنرال "سالان" للانضمام إلى حركتهم الانقلابية التي قاموا بها في 13 ماي 1958م ضد الجنرال ديغول وهناك من يقول: قتل من طرف حارسه الشخصي المسمى "مهديد عمر" المدعو

¹ - الهادي درواز: المرجع السابق، ص ص 124، 125.

(عمر بن رمضان) بسيدي عامر حوش النعاس وهو الأرجح؛ لأنه الأكثر تداولاً في معظم المصادر؛ خاصة ممّن عايشوا الحدث، وتمّ بعد ذلك وقف القتال مع قوّاته المتبقية في أبريل 1962م خلال الفترة الانتقالية بعد إعلان وقف إطلاق النار في عهد اللجنة التنفيذية للمرحلة الانتقالية برئاسة عبد الرحمان فارس بوساطة من محمد علاّم بمطار الديس ببوسعادة¹.

¹ - أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المرجع السابق، ص 44-47.

الفصل الثاني: سياسة فرنسا القمعية بعد اندلاع

الثورة.

✓ المبحث الأول: التعزيزات العسكرية وإصدار القوانين الاستثنائية.

✓ المبحث الثاني: إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات.

✓ المبحث الثالث: إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب.

✓ المبحث الرابع: سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة.

المبحث الأول: التعزيزات العسكرية وإصدار القوانين الاستثنائية.

إنّ طابع المباغنة وشحّ المعلومات عن الثورة التحريرية في بدايتها، رغم بعض التقارير السريّة الأمنية التي أشارت إلى أنّ هناك أمر يحضر في الخفاء لم تتوصّل إلى معرفة ماهيته وطبيعته¹، جعل ردود فعل السلطات الفرنسية الرسمية وغير الرسمية متباينة؛ فقد تراوحت بين اتهام قوى خارجية، إلى ردّ فعل الأهالي على الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردّية، إلى العمل الإجرامي المعزول، حيث صرّح رئيس الحكومة الفرنسية بيار مانديس فرانس "Pierre Mendès France"² في 12 نوفمبر 1954 قائلاً: "لن نرحم المتمرّدين، فلن يكون هناك تساهل عندما تكون وحدة الجمهورية والسلم الداخلي للأمة معرّضين للخطر، ذلك أنّ العملات الجزائرية، جزء من فرنسا منذ زمن طويل، وسكّانها يتمتّعون بالجنسية الفرنسية، ولهم تمثيلهم البرلماني وقد برهنوا على تعلّقهم بفرنسا، بحيث لا يمكن أن تسمح فرنسا بأن تعرّض وحدتها للخطر..."³. وفي تصريح آخر يتحامل رئيس الحكومة الفرنسية على دول أجنبية متّهما الكتلة الشرقية ومصر قائلاً: "...وقد كان الجوّ هادئاً، وكلّ شيء جاء فجأة من إذاعتي بودابست والقاهرة...". وفي تصريح آخر يقزّم الثورة ويحصرها في الظروف

¹ الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 335.

² بيار مانديس فرانس: ولد بمدينة باريس في 01 نوفمبر 1907م، من أسرة يهودية، ذات أصول برتغالية، درس حتى تحصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة باريس. مارس مهنة المحاماة، وأنتخب نائبا عن الحزب الراديكالي الاشتراكي، ثم رئيس بلدية عام 1935. أشرف على الخزينة في حكومة بلوم، وفي سنة 1944 استلم حقيبة الاقتصاد في الحكومة الفرنسية المؤقتة، واستلم رئاسة المجلس الفرنسي ووزيرا للخارجية، وهو الذي أبرم اتفاقية السلام مع هوشي منه في الحرب الفتنامية سنة 1954، وكذلك منح الاستقلال الداخلي لتونس، وتميز بالشدّة والصرامة اتجاه الثورة الجزائرية، وفشل في القضاء عليها مما أدى إلى سقوط حكومته في 06 فيفري 1956م، ينظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص 242.

³ مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984،

الاقتصادية والاجتماعية حيث قال: "... وبعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا وفي الجزائر، فالمشكل هو قبل كل شيء اقتصادي واجتماعي..."¹.

ولجأت فرنسا إلى استعمال كل الوسائل العسكرية والسياسية والإعلامية والاقتصادية للقضاء على الثورة، وراهنّت على التفوق العسكري عدّة وعتاداً واعتقدت أنه العامل الرئيسي الذي سيحبط كل محاولات الثوار ويشلّ عزائم كل من يريد الالتحاق بالثورة من أفراد الشعب الجزائري. وأصدرت عدّة قوانين استثنائية لتسيير المرحلة وإعطاء الصبغة القانونية لنشاطاتها للقضاء على الثورة.

1- التعزيزات العسكرية:

كانت مهمّة الجيش الفرنسي في الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية محدّدة في المحافظة على الأمن الداخلي، والإشراف على توفير مستلزمات واحتياجات الجيش الفرنسي في الشرق الأقصى، وتدريب الوحدات المتّجهة إلى الهند الصينية. وعند اندلاع الثورة وجد هذا الجيش نفسه منهكاً وعاجزاً على مواجهة العمليات المسلّحة السريعة والمفاجئة التي شنّتها وحدات جيش التحرير الوطني عبر العديد من مناطق الجزائر؛ في وقت كان الجيش في حاجة إلى استعادة أنفاسه وترتيب أوضاعه وجاهزته القتالية بعد حرب الفيتنام، وهذا ما استغلّه مفجرو الثورة وقادتها لصالحهم، ممّا جعل تعاطي القيادة العسكرية الفرنسية مع الثورة التحريرية، يتميّز بالارتباك والتخبّط من خلال تجربة العديد من الخطط والاستراتيجيات العسكرية لوضع حدّ لها².

من ردود الفعل السريعة للسلطات الفرنسية عقب اندلاع الثورة التحريرية؛ طلب الدعم العسكري، واستنفر الفرقة الخامسة والعشرين للنقل الجوي العسكري

¹ - مولود قاسم نايت بلقاسم: ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، المرجع السابق، ص 108.

² - الغالي غزبي: المرجع السابق، ص 333.

للتدخل السريع، وقد صرّح جاك شوفالي "Jaques Chevalier" كاتب الدولة للقوات الحربية آنذاك غداة اندلاع الثورة، وإثر دورة استطلاعية قام بها في الأوراس قائلًا: "يلزمننا الكثير من العنصر البشري والكثير من الوقت حتى نقضي على هذا التمرد..."¹.

إنّ السلطات الفرنسية قد أولت اهتماما خاصا بتكوين الجيوش المدربة على أحدث الأسلحة والطرق الحربية المتطورة في ذلك الوقت، ودعمتها بفرق مختلفة من المسلّحين. ولكن يبقى للجنود والضباط العسكريين الريادة في رح المعركة أو خسرانها².

تطوّرت الجيوش والأسلحة الفرنسية التي كانت في الجزائر بعد اندلاع الثورة تبعًا لتطور الثورة وتصاعد الأحداث في مختلف أنحاء الوطن، فكان عدد جنود الجيوش البرية عند اندلاع الثورة في الجزائر حوالي 60 ألف جندي، وارتفع العدد إلى 190 ألف جندي في مارس 1956م، وقد تشكّلت أغلب هذه التعزيزات من الوحدات العائدة من الهند الصينية؛ مثل الفيلق الأجنبي الثالث للمشاة ونصف الزمرة الثالثة عشر للّيف الأجنبي، والكتيبة الأولى الأجنبية للمظليين والفرقة الاستعمارية المغربية للمشاة؛ التي نزلت بوهران في أبريل 1956م ودُعمت أيضا بالفرق العسكرية الفرنسية المتواجدة بالأراضي الألمانية وبشرق فرنسا³.

¹ - Charles Robert Ageron : **Histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1979)**, 7eme édition, p.u.f , Paris, 1980, p 97.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، (1954-1962)، مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، 1998، ص 33.

³ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 338.

هذا عدا وحدات الدفاع الذاتي (GAD)¹ في كلّ جهة؛ والتي انخرط فيها أغلب المدنيين الفرنسيين المقيمين بالجزائر.²

الدعم العسكري كان ابتداءً من فيفري 1955م، حيث ارتفع عدد الجنود إلى (83400) جندي³، ليصل في جوان 1956 إلى (373000) وفي أواخر 1957 وصل العدد إلى حوالي 800 ألف جندي بما فيها الشرطة والجندرية والحركى والدفاع الذاتي وغيرها، مدعّمين بضباط متخصصين في حرب العصابات. وذلك بعد أن سحبت فرنسا قوّاتها الموجودة في الحلف الأطلسي، ونقلتها إلى الجزائر. وقد بلغ عدد الضباط المؤطّرين للجيش الفرنسي في الجزائر حوالي ستين (60) عميداً "Général"، وما بين (600-700) عقيدا "Colonel" "ومقدّمًا" "Colonel" "Lieutenant" وما بين (1300-1500) رائد "Commandant".

وينقسم الجيش الفرنسي الموجود بالجزائر إلى وحدات مختلفة العدد وهي: الفيلق، الكتيبة، الفوج، الفرقة، كما ينقسم إلى وحدات متخصصة في مختلف الأسلحة وهي: فرقة المشاة، فرقة المدرعات، فرقة البحرية، فرقة الصاعقة، فرقة سلاح المدفعية، فرقة سلاح الدبّابات، فرقة سلاح الإشارة، فرقة سلاح الهندسة العسكرية، فرقة المرتزقة، فرقة المظليين⁴.

¹ - وحدات الدفاع الذاتي: وهي عناصر مكونة من جزائريين وأوروبيين مستوطنين مضادة لجيش وجبهة التحرير الوطني لا تتقاضى أجراً عن عملها، كونها تنظم نفسها للدفاع عن البلدة والتصدي لكل هجوم مفاجئ، ظهر أول فوج لها رسمياً في 10 نوفمبر 1954 بتاغت (مشونش). ينظر: ليلي تيبّة: تطور الرأي العام الجزائري ازاء الثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2012/2013، ص 70.

² - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ص 412.

³ - لخضر شريط وآخرون: استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 174.

⁴ - عمار قليل: المرجع السابق، ص 412.

بعد إقحام عدد ضخم من القوات العسكرية بعد اندلاع الثورة، ونتيجة لعدم تحسّن الوضع العسكري؛ لجأت الحكومة الفرنسية في عهد إدغار فور Edgar Faure" إلى إصدار مرسوم 24 فيفري 1955م ومرسوم 08 ماي 1956م لاستدعاء الاحتياطي العام بالنسبة للدفعات: 1953/2 - 1952/2 - 1953/1م وكان المجنّدون الاحتياطيون المحليّون قد أقموا في العمليّات العسكرية مع انطلاق الثورة مباشرة. أمّا حكومة غي مولي "Guy Mollet" فقرّرت استدعاء حوالي 200 ألف جندي مسرّح مع تمديد الخدمة العسكرية الإلزامية. هذه الإجراءات مكّنت الحكومة الفرنسية من رفع تعداد الجيش الفرنسي إلى 360 ألف جندي في نهاية شهر جوان 1956م، وباستدعاء وحدات الجيش الفرنسي في كلّ من تونس والمغرب وعودة القوّات الفرنسية المشاركة في حرب السويس وصل العدد الاجماليّ للجيش الفرنسي بالجزائر إلى 396 ألف جندي في صيف 1957م، وما كادت هذه السنة تنتهي حتّى وصل العدد إلى نحو 500 ألف جندي دون الشرطة والجنדרمة والحركى والدفاع الذاتي والمقاطعات؛ موزعة كالتالي: 50.000 رجل فرق التدخل السريع، 163.000 رجل فرق حماية الإقليم 6500 رجل في المدارس والمعاهد العسكرية، 10.000 رجل في قيادة الأركان 20.000 رجل للمراقبة، 50.000 رجل مرضى وفي عطل 100.000 رجل في المنشآت والخدمات¹.

كما دعمت السلطات الاستعمارية في إطار إستراتيجيتها العسكرية قوّاتها بتجنيد الجزائريين وتنظيمهم في وحدات قتالية ويتسميات مختلفة مثل؛

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 340.

المخازنية والحركي¹ وفرق الدفاع الذاتي، وفي هذه الأخيرة انخرط المدنيون الفرنسيون؛ كما أشرنا لذلك سابقا، وقد ارتفع عدد هذه القوات من (91.124 عنصرًا) في أكتوبر 1957م؛ ليصل إلى حوالي (182.960 عنصرًا). وقد لعبت القوات الإضافية هذه -بما فيها الوحدات الإقليمية للمستوطنين- دورا بارزا في دعم الجيش الفرنسي؛ وذلك لمعرفتها الجيدة للواقع الجزائري، وتكيفها مع ظروف حرب العصابات، ومعطيات التضاريس والطبيعة المحلية. وقامت بأبشع الجرائم من تعذيب الجزائريين ونهب أموالهم، وحاربت الثورة بجميع الوسائل معتمدة على خبرة عناصرها، ومعرفتهم بأحوال الشعب الجزائري وطبيعة أرضه. كانت هذه القوات مؤطرة من قبل قيادة عسكرية؛ تضم عددًا معتبرًا من الضباط المحترفين من قداماء الحرب الفيتنامية ذوي الخبرة والتجربة في فنون ونظريات الحرب².

ساهم المستوطنون جنبًا إلى جنب مع باقي تشكيلات الجيش الفرنسي وقد لعبت جمعية محاربي الاتحاد الفرنسي دورًا كبيرًا في إقناع المستوطنين على التطوع في الميليشيات التي أسستها السلطات العسكرية؛ تحت تسميات متعددة مثل؛ المجموعات المسلحة للحماية المدنية، والوحدات الإقليمية المدرعة والمكاتب الريفية، وكان عددها في شهر نوفمبر 1955م حوالي 20 ألف رجل؛ ليرتفع إلى حوالي 70 ألف رجل، وقد استعانت القوات النظامية الفرنسية بهذه القوات لتأدية مهامها في حماية المزارع الكولونiale والمراكز الاستيطانية، والمشاركة في العمليات التي تقوم بها قيادة الإقليم أو المنطقة التي تتمركز بها هذه القوات

¹ - الحركي: لفظ شعبي جزائري يطلق على كل شخص التحق بصفوف القوات الفرنسية، نسبة إلى الحركة أو رجال الحركة، كانت تطلق على الذين يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين لملاحقة الوطنيين واضطهادهم. والحركي خائن من الدرجة القصوى، كانت الثورة تحكم عليه بالإعدام. والهدف من إنشاء هذا السلك من الخونة الجزائريين هو إزجاج الثورة ومحاربتها بالجزائريين، ينظر: عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 58.

² - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 341.

وتشارك مع قوّات الجندرمة والأجهزة الأمنية والبوليسية في عمليات التحقيق والاستتطاق وممارسة التعذيب على الموقوفين والمعتقلين¹.

وبالتالي فتطوّر الثورة وتساعد الأحداث أجبر الحكومات الفرنسية على زيادة عدد جيوشها في الجزائر².

سخرت الحكومة الفرنسية في حربها ضدّ الجزائر كلّ ما تملك من دبّابات ومدرّعات وشاحنات ومصقّحات ومجنزرات وسيارات عسكرية³. وطوّرت صناعتها العسكرية؛ مع الإنفاق بسخاء للرفع من القدرة القتالية لدى جيشها.

ويمكن تقسيم الأسلحة التي استعملها الاستعمار الفرنسيّ ضدّ الثوّار منذ

بداية الثورة إلى:

- أسلحة القوّات البريّة:

كان الجيش الفرنسي في الجزائر، أو ما كان يعرف بالناحية العسكرية العاشرة يتوفّر على 50 ألف آليّة متعدّدة الأحجام والمهامّ؛ منها سيارات جيب "Jeep" والشاحنات من نوع "Simca" و "Renault" و "Citroën" وشاحنات الاستطلاع الأمريكية من نوع "Ford" والسيارات المجهّزة بالمدافع والرشّاشات الثقيلة والخفيفة من مختلف الأحجام والأشكال، وقاذفات الصواريخ، وعدد هامّ من المصقّحات والدبّابات من نوع "Char D'assaut" والمدافع الرشّاشة من نوع 29/24. ونشير هنا إلى أنّ الجيش الفرنسي ابتداءً من سنة 1956م بدأ يتخلّى عن السلاح القديم الذي يعود إلى الحرب العالمية الثانية، وتعويضه بسلاح جديد، فقد تخلّى مثلاً عن استخدام البنادق من عيار 08 مم، والرشّاش "38

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 342.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 34.

³ - المرجع نفسه، ص 41.

"MAS"، وتمّ تسليح القوّات البرية بأسلحة فردية متطوّرة مثل: المسدّس الرشاش "MAT49" والبنديقية الأمريكية "Gara" النصف آليّة. وتمّ تسليح أفراد فرق القتال الليلي ببنادق أمريكية من نوع "Carabine" المزوّدة بالمناظير؛ تستخدم الأشعة ما فوق الحمراء¹.

-أسلحة القوّات الجوية:

أولت القيادة الفرنسية اهتماماً كبيراً بتطوير سلاح الطيران؛ لما له من أهميّة في مواجهة حرب العصابات التي طبّقها جيش التحرير الوطني. فسلاح الطيران وحده كفيل بتحديد وتدمير مواقع جيش التحرير، ونقل القوّات جواً وإنزالها في أماكن العمليات، زيادةً على حماية القوّات العسكرية على الطرقات، وهو سلاح فعّال في المناطق الجبلية والوعرة؛ إذ في إمكان الطيّارين توجيهه وإرشاد القوّات البرية على الأرض نحو نقاط تمركز القوّات المعادية؛ لذلك ظهرت أهميّة استخدام سلاح الحوّمات "Les Hélicoptères"، واكتشف الفرنسيون أهميّة هذا النوع من السلاح؛ فراحوا يعقدون الصفقات مع حلفائهم لشراء هذا النوع من الطائرات؛ فقد ارتفع عدد الحوّمات المستخدمة في العمليات العسكرية من 67 في شهر نوفمبر 1956م إلى 160 في شهر جوان 1957م، واشترت الحكومة الفرنسية هذا النوع من الطائرات من حلفائها الغربيين؛ الولايات المتّحدة الأمريكية وبريطانيا، واستعمل هذا النوع من الطائرات في نقل الجنود والدعم التكتيكي للوحدات القتالية على الأرض، كما استعمل كسلاح فعّال في المراقبة والإغارة والقنبلة، وخاصّة بعد أن سُمح للقوّات الجويّة الفرنسية باستعمال قنابل النابالم

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 343.

وهو ما صرّح به الجنرال رؤول سالان "Raoul Salan"¹ القائد العام للجيش الفرنسي بتاريخ 13 ديسمبر 1956م قائلاً: " يجب علينا من الآن وصاعداً أن نبحث عن تفوّقنا من خلال استخدامنا للمدفعية من عيار 105مم، و155مم، في بعض المناطق، وعمّا قريب استعمال النابالم"².

وقد استحوذت الجزائر على 40% من تعداد سلاح الجوّ الفرنسي؛ الذي قدر بـ135 ألف رجل؛ لمواجهة الثورة الجزائرية، وهذا ما أكّده القائد الأعلى لسلاح الطيران الفرنسيّ في تصريح بتاريخ 13 أبريل 1956م، جاء فيه: " يوجد الآن في الجزائر 55 ألفاً من الجنود التابعين لسلاح الطيران، و750 طائرة وسيرتفع عدد هؤلاء الجنود إلى 64 ألفاً، وهذا في أكتوبر القادم، وسنواصل جهودنا في هذا الميدان إلى أن نتحصّل على 1400 طائرة في الأشهر القادمة وذلك بفضل الإعانة الأمريكية التي بفضلها سوف نتحصّل على 300 طائرة من نوع "T6" و60 طائرة حاملة القنابل من نوع "B26" وأنواع أخرى".

وهذا ما يبيّن الأهميّة التي أولتها القيادة العسكرية الفرنسية لسلاح الطيران في حربها ضدّ الجزائريين، وازدادت أهميته في العمليات العسكرية خلال 1956

¹ - رؤول سالان: ولد في 01 جوان 1898، دخل المدرسة العسكرية وتخرج منها كضابط استعلامات، عمل بالهند الصينية عام 1934، ثم بداركار بالسنگال عام 1938 في مهمة استخبارية برتبة Commandant ثم lieutenant-colonel، عاد إلى الهند الصينية عام 1953، ثم التحق بالجزائر عام 1956م حيث عين قائداً عاماً للجيش الفرنسي في الجزائر، وبقي في نفس المنصب إلى غاية ديسمبر 1958 حيث عُوض بموريس شال. أعطيت له كافة الصلاحيات المدنية والعسكرية من أجل استرجاع الأمن والهدوء وإنقاذ الجزائر، ولعب سالان دوراً كبيراً في المطالبة بعودة الجنرال ديغول للحكم في ماي 1958 في إطار لجنة إنقاذ الجزائر، إلا أنه تحول إلى أشد المعارضين لسياسة ديغول في قضية الجزائر، بعد تزعمه لمنظمة الجيش السري في 22 أبريل 1961، فشل رفقة كل من شال، زيلر، جوهر، في المحاولة الانقلابية ضده، أُلقي عليه القبض وحكم عليه بالإقامة الجبرية المؤبدّة، أطلق سراحه في 15 جوان 1968، وتوفي في 03 جويلية 1984 بباريس. ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 384.

² - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 344.

و1957م، خاصّة بعد مؤتمر الصومام؛ إذ وصلت إلى 8300 عملية بعد ما قامت بـ1500 عملية في مطلع سنة 1956م¹.

وكانت أشهر الطائرات التي ساهمت في العمليات "Mistral" و"Vanneaux" و"Alouette" و"Sykorsky" وهي حوامة مجهزة بأحدث الأجهزة، وأسلحة جدّ متطورة.

قامت الحكومة الفرنسية ببناء مطارات جديدة قادرة على استقبال الطائرات الحربية المتطورة، وتطوير شبكة الكشف الكهرومغناطيسي وقاعات العمليات العسكرية والتوجيه والمراقبة². واشتهرت بعض القواعد الجوية منها قاعدة السانية بوهران وقاعدة عنابة، قاعدة عين أرنات بسطيف وقاعدة البليدة، قاعدة ورقلة وقاعدة حاسي مسعود، قاعدة الدار البيضاء وقاعدة بوفاريك، وقد مكّنت هذه الشبكة الواسعة من القواعد الجوية في الغرب والشرق والوسط والجنوب الجزائري من التدخّل السريع، وضرب الأهداف بأيّ نقطة في الجزائر؛ وفي وقت قصير³.

وقد استعانت الحكومة الفرنسية في هذا المجال بعتاد الحلف الأطلسي الذي أصدر بلاغاً في 27 مارس 1956م أيّد فيه استعمال فرنسا لهذا العتاد ممّا سمح لفرنسا بأن تزوّد جيشها مثلاً بالمدافع الثقيلة الموجهة بالرادار⁴.

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 345.

² - نفسه، ص 346.

³ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 42.

⁴ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 347.

-أسلحة القوّات البحرية:

كان للقوّات البحرية دور حربي يتمثل في مراقبة السفن وتفتيشها والمشاركة في العمليات البرية، وكان التراب الجزائريّ محاطاً من جميع سواحلّه بقواعد بحرية؛ حيث مع بداية الثورة تمّ تعزيز القوّات البحرية العاملة بالجزائر بوحدة من البوارج الحربية¹. حيث أنشأت السلطات الفرنسية قواعد بحرية جديدة، وعزّزت الحراسة البحرية على طول الساحل الجزائري بالآليات العسكرية؛ من بوخر وغوّاصات ليلاً ونهاراً؛ بالإضافة إلى زوارق الصيادين المسلحة التي تساهم في المراقبة والحراسة العسكرية عبر الشواطئ الجزائرية. وكانت القوّات البحرية تقوم بمراقبة السفن وتفتيشها والمشاركة في العمليات البرية؛ مثل القيام بعمليات الإنزال بالسواحل، واستخدام سلاح المدفعية لقتل الأهلّة بالثوار، والقرى والمداشر المشبوهة، ومن أشهر الموانئ التي استُخدمت لهذا الغرض: ميناء بجاية وسكيدة والمرسى الكبير².

وما قامت به السلطات الفرنسية بالإضافة إلى الدعم العسكري تعيين مسؤولين جدد منهم جاك سوستال "Jacques Soustelle"³ الذي عين حاكماً عامّاً في الجزائر من طرف حكومة مانديس فرانس "Mendes France" في 25 جانفي 1955م، هذا اليوم الذي أعلن فيه قائلاً: "إنّ الجزائر تؤلّف جزءاً لا

¹ - محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص 126.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 47.

³ - جاك سوستال: من أصول يهودية، ولد سنة 1912 بمونبيليه، تابع تكويننا جامعياً في الفلسفة وعلم الأجناس بدأ مساره السياسي بانضمامه إلى لجنة المثقفين المناهضين للنازية، ألتحق بلندن وأنضم إلى القوى الفرنسية الحرة عام 1940 وأثناء ثورة التحرير الجزائرية عين حاكماً عاماً في الجزائر ما بين 1955-1956 اعتمد سياسة ذات وجهتين الأولى القضاء على الثورة والثانية التهذئة بهدف فصل الشعب عن الثورة. ينظر: عبد القادر بخليلي: مذكرات عبد القادر بخليلي، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2012، ص 94.

يتجزأ من فرنسا، وأنّ فرنسا لن تترك الجزائر، وأنّه لا بدّ من العمل كلّ يوم أكثر لإدماج الجزائر في فرنسا.¹

2- إصدار القوانين الاستثنائية:

بعد اندلاع الثورة التحريرية سارعت السلطات الفرنسية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المختلفة؛ والتي رأينا جزءاً منها سابقاً، والتي تصبّ كلّها في خانة واحدة ألا وهي عزل الثورة عن قاعدتها الشعبية؛ بهدف القضاء عليها؛ حيث لجأت إلى إصدار عدّة قوانين استثنائية ومراسيم؛ من أهمّها:

- قانون حالة الطوارئ:

تمّ تحضير مشروع قانون حالة الطوارئ من طرف حكومة مانديس فرانس "Mendes France". وبعد سقوطها قدّم للبرلمان الذي صادق عليه في 31 مارس 1955م؛ بعد تصيب حكومة ادغارفور "Edgar Faure"² في 15 فيفري 1955م، والتي أعادت تعيين جاك سوستال "Jacques Soustelle" حاكماً عامّاً بالجزائر؛ وسارعت لتنفيذ قانون حالة الطوارئ الذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 03 أفريل 1955م³، وهو عبارة عن جملة من الإجراءات القانونية التعسّفية كُيفت بمهارة؛ لخنق الثورة والقضاء عليها في مهدها. ويُعتبر نسخة من قانون الحصار الذي أصدرته الجمهورية الفرنسية الثانية عام 1849م وقامت وزارة الحربية بتنقيحه وتحضيره ليتلاءم مع متطلّبات المرحلة، ثمّ قدّم للحكومة

¹ - أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1999، ص 160.

² - إدغار فور: ولد في 18 أوت 1908 بمدينة بيزيار "Béziers" الفرنسية مارس مهنة المحاماة، وأثناء الاحتلال الألماني لفرنسا التحق بصفوف المقاومة الفرنسية، وفي عام 1946 أنتخب نائبا في البرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي. كان من المدافعين على حزب الجنرال ديغول. تقلد عدة مناصب حكومية ووزيرا للمالية سنة 1950، ووزيرا أول سنة 1952 ثم وزيرا للخارجية سنة 1955 ثم عين وزيرا أول مرة ثانية في نفس السنة ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية حتى سنة 1979، توفي في 30 مارس 1988. ينظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص 245.

³ - Benjamin Stora: **Algérie, Histoire Contemporaine (1830-1988)**, édition Casbah, Alger, 2004, p 133.

قصد دراسته. وفي تبريرها لإصدار هذا القانون جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية: " أن حالة الطوارئ تشكّل حلاً وسطاً بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتماً إلى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية؛ لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية؛ ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم؛ ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه؛ ليصبح أكثر ملاءمة مع أحداث تعدّ كارثة عمومية من شأنها أن تعرّض الأمن العام للخطر، وأن تمسّ بالسيادة الوطنية.¹" وقد أثار مشروع القانون نقاشاً حاداً بين مختلف الكتل السياسية في المجلس الوطني الفرنسي دامت نحو 15 يوماً، وانتهت بالمصادقة عليه بـ379 صوتاً مقابل 219 صوتاً في 01 أبريل 1955م، وأصبح ساري المفعول ابتداءً من 03 أبريل 1955م بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية.²

وبموجب هذا القانون القمعي والردعي تحصّلت الحكومة الفرنسية على سلاح وأداة قانونية تستطيع بواسطتها وبسرعة استرجاع الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل أول نوفمبر 1954م، وإعادة الأمن والهدوء إلى الجهات التي تقع فيها أعمال الاعتداء، وقد خوّل للسلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات التالية:

- النفي والإقامة الجبرية.
- تحديد تحرّك الأشخاص ووسائل النقل في أماكن وأوقات معينة.
- مدهمة المنازل في كلّ الأوقات وتفقيشها.
- تشديد الرقابة على الصحافة والمنشورات ومختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

¹ - محمد العربي الزبيدي: المرجع السابق، ص 106.

² - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 268.

- محاكمة الأشخاص المدنيين من قبل المحاكم العسكرية والاستثنائية دون مراجعة أحكامها¹.

وحددت مدة تطبيق حالة الطوارئ بستة أشهر قابلة للتجديد، وفي شهر جويلية من نفس السنة، مُدّد القانون ستة أشهر إضافية، وترك للحكومة حرية اختيار المناطق والجهات التي يسري فيها هذا القانون، وطبقته الحكومة في البداية في المناطق الأكثر اضطراباً، وهي عمالات باتنة، تبسة، تيزي وزو، لكنّه توسّع ليشمل كلّ الشرق الجزائري في خريف 1955م، ثمّ عمّم على كامل التراب الجزائري بموجب مرسوم 28 أوت 1955م، بعد هجمات الشمال القسنطيني وتوسّع العمل الثوري². وقد كان الهدف من تعميم قانون حالة الطوارئ على كلّ التراب الجزائري هو مضاعفة القمع، وكسب الشرعية القانونية لتلك الأعمال الإجرامية³. وارتكبت السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية بموجب هذا القانون تجاوزات كبيرة في حقّ الشعب الجزائري؛ بحيث فتح المجال واسعاً أمام المؤسسة العسكرية للتكفّل بكلّ الإجراءات القمعية والردعية والبوليسية ذات الطابع السياسي والجنائي ضدّ الجزائريين، والتي كانت من المفروض أن تكون من اختصاص المحاكم المدنية؛ وذلك بعد صدور مرسوم 15 جوان 1955م الذي يحيل كلّ القضايا على المحاكم العسكرية. ودعم هذا التوجّه وزير الداخلية بورجيس مونوري "Bourges Monory" عندما قال: "بأنّ القمع سيستخدم بدون هوادة ولا رحمة، وأنّ الظرف الحالي غير موالي للإصلاحات."

وعلّقت السلطات الفرنسية آمالاً كبيرة على هذا القانون للقضاء على الثورة وكانت القيادة العامة للجيش الفرنسي مقتنعة من قدرتها على سحق الثورة خاصّة

¹ - المرجع السابق، ص 269.

² - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 271.

³ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 52.

بعد وصول النجندات العسكرية المزودة بأخر ما ابتكرته المصانع الحربية الأوروبية والأمريكية من أسلحة. إلا أنّ إستراتيجية هذه القيادة فشلت فشلا ذريعا في تحقيق ما كانت تصبو إليه، وهذا ما تؤكده رسالة وجّهت من طرف القيادة العامة في الجزائر إلى رئيس الحكومة "مانديس فرانس" جاء فيها: " إنّ الوضع في الجزائر خطير جدّا، والمعلومات الأخيرة التي وصلتنا تتبئ بأننا نسير نحو انتفاضة معمّمة تحت لواء الجهاد..."¹.

- قانون السلطات الخاصّة:

تمّ تنصيب حكومة غي مولي "Guy Mollet"²، في أوّل فيفري 1956م بعد الانتخابات التي أُجريت في جانفي 1956م؛ والتي فاز فيها الاشتراكيون. ومباشرة بعد تنصيب الحكومة الجديدة تمّ تعيين روبر لاکوست "Robert Lacoste"³ في منصب وزير مقيم بالجزائر في 09 فيفري 1956م⁴. حيث بعد فشل سياسة "جاك سوستيل" الذي لم يكن مرغوبا فيه من طرف الأوربيين بالجزائر عيّن "روبار لاکوست" و أعطته الحكومة الجديدة الضوء الأخضر لتبني سياسة عسكرية ساحقة⁵. ووافق أعضاء المجلس الفرنسي بما في ذلك الاشتراكيون بالإجماع على قانون السلطات الخاصّة الذي يمنح

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 271.

² - غي مولي: (1905 - 1975) تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي، مارس مهنة التدريس بالتعليم الثانوي، انضم إلى الحزب الاشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية ووقع أسيرا في يد الألمان مرتين شغل منصب رئيس بلدية، أمينا عاما للحزب الاشتراكي تقلد منصب وزاري في عدة حكومات فرنسية في الجمهورية الرابعة، عين رئيسا للحكومة سنة 1956، ولعب دورا كبيرا في الحرب ضد الجزائريين. توفي في 03 أكتوبر 1975. ينظر: الغالي غربي، المرجع السابق، ص 252.

³ - روبر لاکوست: (1898-1989) مناضل اشتراكي، شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة، عين من طرف غي مولي وزيرا مقيما بالجزائر من 09 فيفري 1956 إلى 15 أفريل 1958. توفي في 09 مارس 1989، ينظر: سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 110.

⁴ - Benjamin Stora: op cit, p 138.

⁵ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق ص 52.

للاكوست صلاحية اتخاذ أي قرار مهما كان نوعه، من أجل إعادة النظام في الجزائر، وذلك بموجب المرسوم رقم 274-56 المؤرخ في 17 مارس 1956م. ركّز "لاكوست" على المسألة العسكرية دون إهمال الاستراتيجيات الأخرى: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. واعتمد في استراتيجيته العسكرية على توظيف كل ما تملكه فرنسا من قوى عسكرية مادية وبشرية وفق خطط مدروسة. ويطلب منه لحكومة "غي مولي" تمّ استدعاء دفعتي (1953-1952) من الجنود الاحتياطيين للخدمة العسكرية، وإعطاء قيادة الجيش حقّ التصرف في الجزائر¹.

كما تمّ تمديد الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا، الأمر الذي سمح بمضاعفة عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر؛ كما سبق ذكره، وأهمّ ما قام به لاكوست:

- وضع الجزائر داخل إطار عازل لما عرف بخطّي "شال وموريس"² لمنع جبهة التحرير الوطني وجيشها من كلّ الاتّصالات والإمدادات؛ كالإمدادات البشرية من الجنود الذين تمّ تدريبهم خارج الحدود الوطنية، أو إمدادات مادية كالأسلحة والذخيرة والمواد الغذائية والأدوية، حيث قام بوضع حواجز ضخمة من الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول خطّي الحدود الجزائرية المغربية والجزائرية التونسية مع زرعها بالأغام متنوعة.

¹ - Charles Robert Ageron: op cit, p 100.

² - امتد خط موريس "Ligne Maurice" على طول الحدود الجزائرية المغربية من باب العسة إلى مدينة بشار وعلى الحدود الجزائرية التونسية من عنابة إلى سوق أهراس، ليدعم فيما بعد ويوصل بخطّ شال "Ligne de Challe" ويمتد من سوق أهراس إلى مدينة تبسة ليتمّ تمديده بخطّ موريس آخر وذلك من تبسة إلى جزء من الصحراء، وهي عبارة عن أسلاك شائكة يصل عرضها إلى 06 أمتار ويصل ارتفاعها إلى مترين، مزروعة بالأغام مضادة للأفراد عند المرور عليها يقفز اللغم إلى علو متر واحد ثمّ ينشط حتى يحدث أكبر عدد من الإصابات. أما الأسلاك المكهربة فطاقتها 5000 فولت مدعمة بجهاز إنذار. ينظر: لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 183.

- تمشيط الجبال ومطاردة الثوار بواسطة مظليّين وجنود اللّيف الأجنبي وكوماندوس جوّي وبحري مسلّحين بأسلحة خاصّة مدريّن تدريباً خاصّاً يتلاءم وحرب العصابات.

- تفتيش كلّ السفن الأجنبية خاصّة منها القادمة نحو الموانئ الجزائرية أو المازّة بقربها حتّى لا تترك أيّة فرصة لأيّ جهة كانت لمسؤولي جبهة وجيش التحرير الوطني أن يمدّوا الكتائب الموجودة داخل التراب الوطني بأيّة أسلحة أو ذخائر.

- أمّا على مستوى الإقليم الجوّي؛ فقد قام الطيران العسكري الفرنسي بتحويل الطائرة المغربية التي كانت تحمل على متنها قادة البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني وهم:

أحمد بن بلة، محمّد بوضياف، محمّد خيضر، حسين آيت أحمد، والإعلامي مصطفى الأشرف، وذلك في 22 أكتوبر 1956.

- عزل الثوار في الداخل عن طريق قطع الإمدادات والمساعدات التي كانوا يتلقونها من طرف الشعب، وذلك بإقامة محتشدات وترحيل السكّان القصري لهذه المحتشدات، وجعلهم تحت المراقبة المستمرة، ولا يسمح لأحد بالتنقل إلاّ بموافقة السلطات الفرنسية؛ أي: بالحصول على رخصة مرور (إذن بالمرور) "Laisser- passer".

- إنشاء مراكز استنطاق وتعذيب خاصّة بعد معركة الجزائر بداية 1957 أطلق عليها مراكز الفرز والعبور "Centre de Triage et de Transit"¹ والتي سنتعرّف عليها أكثر لاحقاً.

- قانون المسؤولية الجماعية:

ويقضي هذا القانون بتحمّل مسؤوليات التخريب، الذي يلحق بالمؤسسات الحكومية والعسكرية الفرنسية على يد الفدائيّين لكامل سكّان الدشرة أو الدوّار أو

¹ - لخضر شريط وآخرون: المرجع السابق، ص 183.

القرية التي حدث بها أو بالقرب منها، وتحملها هذه المسؤولية؛ يعني أنها بالإضافة إلى العقوبات التي يتعرّض لها الأفراد، مطالبة بالغرم المالي الذي تحدده الإدارة الفرنسية، وبإصلاح ما خُرب، بواسطة اليد العاملة من تلك القرية أو الدوّار.¹ وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات مستمدة من قانون الأهالي الصادر سنة 1881م الذي تضمّن 41 عقوبة رديعة ظلّت تتجدد حتّى سنة 1927م. واندلاع الثورة التحريرية طبقت هذه الإجراءات، رغم أنّها تشكّل خرقاً لمبدأ القانون الدولي الذي يقرّ بأنّ المسؤولية فردية.² وحتّى القانون الفرنسي الذي يعتبر بأنّ الخطأ شخصي، ورغم رفض البرلمان الفرنسي التصويت على العقوبة الجماعية بـ370 صوتاً مقابل 246 صوتاً، إلّا أنّ القوّات العسكرية الفرنسية؛ وكذا المعمرين استمروا في ممارستها وبشراسة طويلة فترة الثورة التحريرية، رغم أنّ هذه الأفعال مخالفة لمبادئ القانون الدولي والقانون الفرنسي.³ ويقول بيار هنري سيمون "Pierre Henry Simon" عن هذه الأفعال الإجرامية: " هي أساليب ومبادئ هتلرية؛ لذا فعلياً أن نقدّم اعتذارنا للألمان لأنّنا وصفناهم بالمجرمين، ولكن إذا أردنا أن نبقى على هذا الوصف علينا أن نكفّ عن هذه الأفعال."⁴

¹ - عبدالله شريط ومبارك الميلي: مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 305.

² - أحسن بومالي: المرجع السابق، ص ص 172 - 173.

³ - رشيد زبير: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956 - 1962)، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 243. وينظر أيضاً أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 174.

⁴ - Pierre Henry Simon: **Contre La Torture**, Editions Le Seul, Paris, 1957, p 89.

- قانون الإطار:

مشروع هذا القانون جاءت به حكومة بورجيس مونوري، ويهدف إلى إقامة نظام سياسي وإداري في الجزائر، ونصّ على تقسيم الجزائر إلى عدّة أقاليم من ثمانية إلى عشرة أقاليم، كلّ إقليم تسيّره جمعية منتخبة، وهذه الجمعية تنتخب مجلس الحكومة ويرأسها ممثّل في الجمهورية الفرنسية، وينشئ برلمان فدرالي له صلاحيّات التنسيق بين مختلف الأقاليم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمالية وتحفظ الجمهورية الفرنسية بمجالات الدفاع والقضاء،¹ وتضمّن مجموعة من المواد منها:

- تقسيم الجزائر إلى عدّة مقاطعات وأقاليم ترابية، تتمتع بإدارة ذاتية وتضمن الحكومة الفرنسية الشخصية الجزائرية وتعتبرها متميزة وقائمة بذاتها.
 - فرض تمثيل الأقليات في مختلف المجالس الإقليمية.
 - يمكن بعد سنتين من تطبيق قانون الإطار أن تُنشأ في الجزائر أجهزة فدرالية دون المساس بالاستقلال الذاتي للأقاليم إذا ما اتخذت الجمعيات الإقليمية قرارات بذلك.
 - ضمان الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكلّ المواطنين والمواطنات دون تفرقة في الجنس أو الدين أو الأصل.
- وأثار هذا المشروع غضب الجزائريين، وقلق اليمين الفرنسي، ورفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليه بتاريخ 30 سبتمبر 1957، ممّا أدّى إلى استقالة حكومة "بورجيس مونوري" واختير فيليكس غيار "Filex Giallard" لتشكيل حكومة جديدة، واضطرّ "لاكوست" إلى إرضاء معارضيّه بإدخال

¹ - محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 75.

تعديلات على المشروع؛ فنال الموافقة في 29 نوفمبر 1957، ورغم تزكيته إلا أنه قد عُرقِل من طرف المعمّرين¹.

- قوانين ومراسيم أخرى: منها:

- قانون حضر التجوّل: وطبّقته السلطات الفرنسية في الجزائر، مع بداية الثورة التحريرية وبقي هذا الإجراء ساري المفعول إلى غاية الاستقلال؛ حيث أصبح حظر التجوّل الذي كان مطبّقاً قبل الثورة مؤقتاً، وعلى إثر العمليات الفدائية وإجراءات التفتيش الدقيقة، أصبح خلال الثورة مستمراً، ويبدأ من قبيل غروب الشمس إلى مطلعها؛ في القرى والمدن والطرق الرئيسية، فكان كلّ مواطن يضطرّ إلى المرور خلال مدّة حظر التجوّل يتعرّض للموت أو إلى مراكز التعذيب والاستنطاق، أمّا الطرق الثانويّة؛ فلا يجوز استعمالها إلاّ بترخيص من قبل المصلحة الإدارية المختصّة (SAS)². وطبّق هذا القانون على الجزائريين المهاجرين في باريس، في مطلع شهر أكتوبر 1961، ويبدأ من الساعة الثامنة والنصف مساءً إلى الخامسة والنصف صباحاً³.
- مرسوم 11 أفريل 1957م جاء كتتظيم جديد خاصّ بالإحالة على الحجز وترسيم المراكز السريّة، وتحويلها بكيفية قانونية إلى مراكز الفرز والعبور (CTT)⁴.

¹ - صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 26.

² - أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"، مجلة المصادر، العدد 08، ماي 2003، ص 37.

³ - سعدي بزيان: جرائم موريس بابون ضد الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، منشورات تالة، الجزائر، 2003، ص 46.

⁴ - رافائلا برانتش: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، دار امدوكال للنشر، 2010، ص 140.

- مرسوم 12 أفريل 1960م الذي يلغي بعض الضمانات في مجال حماية المتهَمين؛ حتّى الأطفال صاروا قابلين للحكم بالإعدام عليهم ابتداءً من عمر 16 سنة¹.
 - قانون قمعيّ آخر صدر في أواخر 1956م، يمنع بمقتضاه معالجة الجرحى إلاّ بعد التصريح لهم، بالرغم من أنّ الطبيب عندما يتخرّج لا تسلّم له الشهادة النهائيّة إلاّ بعد أن يقسم باليمين بأن يعالج كلّ إنسان يحتاج إلى ذلك، مهما كان، بغضّ النظر عن جنسه وماله وانتمائه الاجتماعي².
- هذه بعض القوانين الاستثنائية والإجراءات التعسفية التي طبقتها السلطات الفرنسية في الجزائر، والتي تدخل في إطار سياستها القمعية التعسفية للقضاء على الثورة التحريرية.

¹ - المرجع نفسه، ص 140.

² - أحسن يومالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص 56.

المبحث الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات:

1-المناطق المحرمة:

في إطار سياسة فرنسا القمعية، ومن نماذج تطويق الثورة، وشدّ الخناق عليها قامت بإنشاء ما يسمّى بالمناطق المحرمة " Les Zones interdites"، وقد شاع استعمال هذا المصطلح من طرف جيوش العالم في الفترة المعاصرة؛ لتحديد الأماكن التي لا يجوز للمدنيين دخولها وعبورها لمراقبة تحركات الشعب؛ فهي ذلك النطاق الجغرافي الواسع المحرّم من أيّ نشاط إنساني، وذلك من خلال فرض حصار على المناطق الإستراتيجية. ومع بداية الثورة أصدرت السلطات الفرنسية قرارًا في 12 نوفمبر 1954 بوجود منطقة محرّمة في الأوراس البالغ عدد سكانها 200 ألف نسمة، لقد حلّقت يوم ذاك الطائرات الفرنسية على جبال الأوراس ورمت مناشير تأمر فيها سكّان هذه المنطقة باللّجوء إلى مناطق معيّنة، وذلك في أجل لا يتجاوز ثلاثة أيام، وجاء في خاتمة تلك المناشير: " عن قريب سيسلّط على هذه الجهات شرّ مفرع، وسيستتبّ بعده السلام الفرنسي إلى الأبد." ولكنّ عددا ضئيلا فقط من سكّان المنطقة استجابوا للنداء، وأغلبهم نساء وعجزة. ومدّدت المدّة ثلاثة أيام أخرى؛ ولكن دون جدوى. وبعد ذلك بدأت الطائرات ترمي القنابل وفتحت بذلك حرب الإبادة في الجزائر. وقدمّ الجندي الفرنسي جاك بيشو "Jacques Bichou" شهادة عن عمليات قمع سكّان الأوراس في مقال نشر تحت عنوان " عام في الأوراس": " بأنّ الجنود الفرنسيين صاروا يطلقون الرصاص على كلّ إنسان يشاهدونه دون أدنى تمييز كما أكّد " بأنّه شاهد قوافل كاملة من الرجال أبادها الطيران بدعوى أنّها تمون الثوار.¹

وتوسّعت العملية بعد موافقة مجلس الوزراء الفرنسي على ذلك في 29 فيفري 1955 وإصدار مرسوم لإعطاء هذا الإجراء القمعيّ الصبغة القانونية

¹ - أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى...، المرجع، السابق، ص 178.

وانتقلت العمالية من الأوراس إلى الشمال القسنطيني، ثم بلاد القبائل وجبال الونشريس في ربيع 1955م، ومناطق من الولاية الخامسة في خريف 1955 وإلى الصحراء في خريف 1957م¹. وأصبحت هذه المناطق نطاقاً جغرافياً يحرم أي نشاط للإنسان فيه، وهدفا للقصف المدفعي والجوي والبحري المتواصل والمركز؛ حتى لا يتاح لوحدات جيش التحرير الوطني اللجوء إليها عند الضرورة.

أمّا عن ترحيل السكان فقد كان يتمّ ترحيلهم بالقوة، ودون منحهم الفرصة لأخذ حاجاتهم وممتلكاتهم، ولمنعهم من العودة إلى مناطقهم مرّة أخرى يسارع الجيش الفرنسي إلى إستراتيجية الإبادة والتدمير الكلي لمساكنهم وممتلكاتهم ومحاصيلهم وحيواناتهم، وحرقت الغابات². وتحوّل هذه المناطق إلى حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرّمة دولياً، كقذائف النابالم الغازات الخانقة، وتتعرّض هذه المناطق لهجومات يومية تشارك فيها الطائرات المجهزة بالمدافع، والطائرات النفاثة من نوع B26 و B46 مثل الهجوم الذي تعرّضت له دواوير القل عام 1957 والذي شاركت فيه 206 طائرة حربية³.

وطبقت العملية على الحدود الجزائرية التونسية؛ نتيجة لفشل السلطات الفرنسية في وضع قوّات دولية بمنطقة الحدود، وفشل خطّ "موريس" المكهرب في عزل الثورة، عمدت إلى إخلاء المناطق الحدودية من السكان، وراء خطّ موريس من البحر إلى مشارف الصحراء، وجعل تلك المناطق كلّها منطقة محرّمة ابتداء من تاريخ 19 فيفري 1958م، في محاولة لغلق الحدود، وبلغ طول هذه المنطقة من الشمال إلى الجنوب نحو 400 كلم، ويتراوح عرضها من 30 إلى 40 كلم وتبلغ مساحتها نحو 10 آلاف كلم²، وبلغ عدد السكان الذين أجلتهم السلطات الاستعمارية نحو 70 ألف شخص في مدّة ثمانية أيّام، وسط التهريب والقهر التتكيل والحرق، وأمر وزير الدفاع الفرنسي آنذاك في حكومة فيليكس

¹ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 54.

² - الغالي غربي: المرجع نفسه، ص 272.

³ - المرجع نفسه، ص 273.

غايارد "Félix Gaillard" بسياسة الأرض المحروقة لكي لا يستطيع جيش التحرير أن يستغلها للإقامة أو التموين¹.

وإلى جانب خطّ موريس المكهرب والمنطقة المحرمة، أقامت السلطات الاستعمارية خطّاً آخر بينهما والذي سمّي بخطّ الموت؛ وهو عبارة عن طريق طويل واسع معبّد وملغم بحيث لا ينجو أحد يعبره، إضافة إلى ذلك المراكز العسكرية المنتشرة على طول هذه الخطوط، وسلاح الطيران الذي يلعب دوراً هاماً في المراقبة نهاراً، وبالتالي فإنّ السلطات الفرنسية استعملت وسائل وأجهزة ضخمة جدّاً على مناطق الحدود كلّ ذلك من أجل عزل الثورة عن الخارج².

غير أنّ المناطق المحرّمة أصبحت عكس ما كان يهدف إليه الاستعمار الفرنسي، فجعل منها جيش التحرير الوطني مراكزاً لإقامته، وأنشأ بها مخابئ لإيداع عدّته وعتاده ومستشفيات لعلاج المرضى والجرحى، وأنشأ فيها حتّى معامل لصناعة القنابل، فصارت مناطق محرّرة، ممّا جعل سلطات الاستعمار تعترف بأنّها أصبحت محرّمة على جيشها، لا على الثوار والشعب؛ لأنّه كان لا يدخل هذه المناطق إلّا في عمليات واسعة النطاق، وبجيوش كثيرة العدد³. وبذلك فشلت القيادة العسكرية الفرنسية في ما كانت ترمي إليه من خلال إقامتها للمناطق المحرّمة؛ إلّا أنّه بعد الاستقلال عانى منها الجزائريون؛ حيث رغم مرور عشرات السنين لازالت هذه المناطق المحرّمة -خاصّة على الحدود- فيها خطر الألغام والقذائف المدفعية، من العهد الاستعماري وراح ضحيّتها الكثير من الجزائريين بعد الاستقلال.

¹ - يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 226.

² - المرجع السابق، ص 226.

³ - لخضر بوطمين: " المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية " مجلة أول نوفمبر، العدد 136-137، ص 23.

2- المحتشدات:

جاءت كلمة المحتشد من حشد؛ أي: تجمهر، تجمع، حشد السكّان في مدينة وجمعها حشوداً؛ أي: جمع الناس في مكان محدود نسبياً، ومنها جاءت كلمة محتشد التي تعني مجتمع ومحفل¹.

والمحتشد عبارة عن مستوطنة أقيمت حديثاً تظمّ مواطنين غير محكوم عليهم قضائياً، تحيط بها أسلاك شائكة ويحرسها الجنود². وبالتالي فهو مركز لتجميع السكّان، حيث أنّ السلطات الفرنسية حاولت إقامة مراكز تجمع مع بداية الثورة للسكّان أطلق عليها في غالب الأحيان اسم المحتشدات وحشّدت فيها عائلات بكاملها تمّ ترحيلها من قراها الأصلية إلى أماكن مختارة، وبراغى في ذلك قريها من الثكنات العسكرية والطرق الرئيسية، حيث يمكن مراقبتهم وإخضاعهم للعمل البسيكولوجي، والهدف الحقيقي من هذه المحتشدات هو عزلهم عن الثورة وحرمانها من الدعم اللوجستيكي³.

بعد أن تيقّنت السلطات الاستعمارية بأنّ المجهود الحربي والإستراتيجية القائمة على العامل العسكري لوحده أصبحت غير مجدية أمام الانتصارات التي تحقّقها الثورة على مختلف الأصعدة، وتأكّدت أنّ هذه الأخيرة تستمدّ قوّتها من القاعدة الشعبية التي تمدّها بالطاقات البشرية والدعم اللوجستيكي بكلّ أشكاله؛ بما في ذلك الأخبار والمعلومات، ولذلك أصبحت القاعدة الشعبية موضع اهتمام واستهداف من طرف السلطات الاستعمارية، وفكّرت في طرق جديدة تحرم من خلالها الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها واهتدت إلى هذا الأسلوب القمعي، وكان النازيون قد جرّبوه على الشعوب التي احتلوها، والمتمثّل في إقامة المحتشدات أو المعسكرات؛ والتي أُطلق عليها تمويهاً

¹ المنجد في اللغة العربية المعاصرة، مادة حشد، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001، ص 288.

² - عبد المالك مرتاض: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 106.

³ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 53.

"مناطق الأمان"¹. والواقع أنّ سياسة الترحيل القصري كانت منذ بداية الحقبة الاستعمارية؛ حيث قامت إدارة الاحتلال بتطبيق مشاريع تهدف إلى حصر السكّان الجزائريين في رقعة ضيقة حتّى يمكن مراقبتهم والتحكّم فيهم، وأعطت لهذه المشاريع عدّة تسميات منها الزمالة "Smalas" والقرى الفلاحية وشكل آخر يعرف بالحصر². وكان ذلك في إطار التوسع والاستيلاء على المزيد من الأراضي، وتولّت المهمة في هذه المرحلة المكاتب العربية³، والهدف كان تفتيت وحدة القبائل وإضعاف قدرتها على المقاومة⁴.

أما خلال الثورة طبقت سياسة تجميع السكّان في بدايتها، حيث تمّ تهجير سكّان منطقة الأوراس، وجمعهم في محتشدات خاصّة؛ من خلال المناطق المحرّمة كما ذكرنا سابقا. واستمرّت المناطق المحرّمة بسبب تصاعد عمليات جيش التحرير الوطني ضدّ قوات المراكز الفرنسية. وكانت أولى مراكز التجمّع هي: مركز مشونش، مركز تكوت، مركز بوحمامة بالأوراس خلال 1955⁵. وعرفت المحتشدات في الجزائر خلال الثورة أنواع عديدة أهمها:

- القرى المجمّعة "Villages regroupés": ويقصد بها القرى المنشأة في إطار تحسين السكن الريفي.

¹ - الغالي غربي: المرجع السابق، ص 274.

² - خميسي سعدي: معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954 - 1962)، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013، ص 33.

³ - المكاتب العربية: أنشأها الجنرال تروزال "Trezel" في أبريل 1833، و دورها الإدارة المحلية والوساطة مع الأهالي ومراقبتهم واعتمدت رسميا في 1844/02/01، هدفها الحقيقي هو تفتيت وحدة القبائل وإضعاف قدرتها على المقاومة. وللتفصيل أكثر حول المكاتب العربية ينظر: صالح فركوس: ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

⁴ - Colette et Francis Jeanson: **L'Algérie hors la Loi**, éditions A N E P, 2006, p 42.

⁵ - Michel Cornaton: **Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie**, l'Harmattan, Paris, 1998, pp 64-65.

- مراكز إعادة التوطين "Recasement": تشبه تقريبا النوع السابق، ولكن السكّان لا يُجمعون إلاّ بعد توفير حدّ أدنى من ضروريات الحياة.
- مراكز التجميع والحصر: ويقصد بها تجميع سكّان المناطق الجبلية البعيدين عن كلّ مراقبة، وحصرهم في منطقة ضيّقة تسمح بمراقبتهم¹.

أخذت فكرة تجميع السكّان تأخذ طابع الخطة المنظمة بعد 1956، وتوسّعت إلى مناطق أخرى في الشمال القسنطيني؛ مثلا أقدمت السلطات الفرنسية في 03 جوان 1957م على ترحيل قصري ل17 مشتة قدر عدد سكّانها بـ 09 آلاف جزائري، رحّلوا بالقوة والتهديد نحو المحتشدات في مدّة 14 يوما فقط². وبهدف إعطاء الشرعية لهذه العملية أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا بتاريخ 17 سبتمبر 1957م يقضي بترحيل سكّان الجبال بمختلف الطرق وأسرع ما يمكن³، وبتطبيق هذه الخطة التهجيرية أصبحت عدّة مناطق كبيرة وواسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان وغيرها مناطق محرّمة منذ 1957م⁴.

فهي أماكن يجمع فيها السكّان بعد ترحيلهم من قراهم ومداشرهم، تحاط بأسلاك شائكة وتقام حولها أبراج للمراقبة ويسهر على مراقبتها الحركة والقومية والمصالح الإدارية المختصّة⁵. وكانت فرنسا تطلق عليها مراكز التجمع "Centres de regroupements" أمّا عند الأهالي؛ فيطلق عليها اسم المحتشدات "les camps".

¹ - خميسي سعدي: المرجع السابق، ص 34.

² - جريدة المجاهد: "فضيحة الإنسانية تدمير المدن والمشاتي"، العدد 55، 16 نوفمبر 1959، منشورات وزارة الإعلام، 1984، ص 08.

³ - أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء"، المقال السابق، ص 41.

⁴ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 54.

⁵ - المرجع نفسه، ص 147.

كانت السلطات الاستعمارية تتظاهر في عملية تجميع السكّان خلال الثورة بكون ذلك يرجع لأسباب إنسانية وظروف أمنية، والهدف منها هو تحرير السكّان من إرهاب الثوّار وحمائيتهم بشكل فعّال، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية ولكنّ الواقع عكس ذلك تماماً.¹ فكانت السلطات الفرنسية تهدف من وراء إجلاء السكّان وحشدهم داخل مراكز التجمّع إلى منع جيش التحرير الوطني من الاتّصال بالسكّان²، وهناك أهداف أخرى من هذه العملية بالإضافة إلى الهدف المذكور منها:

- قرب المراكز المستحدثة من الثكنات العسكرية كي تجعل منها دروعاً بشرية لصدّ العمليات العسكرية للثوّار، وتحقق بذلك الأمن لجنودها.
- فكّ الروابط الأسرية للعائلات الثورية وعزلها عن بعضها.
- تفجير المرحّلين بعد حرمانهم من أراضيهم ومواشيهم.
- خلق الحواجز النفسية بين المقيمين في المحتشدات وباقي السكّان وصعوبة الاتّصال فيما بينهم.
- إنشاء فرق الحركى وفرق الدفاع الذاتي؛ نتيجة وجود السكّان في متناول الجيش الفرنسي داخل المحتشدات.
- الانحياز التامّ إلى جانب فرنسا؛ من خلال استعمال السكّان في عمليات الانتخاب؛ لأنّ حشد السكّان هو عبارة عن خطّة حربية كاملة؛ بحيث يخضعون لرقابة مشدّدة يصبح في الإمكان إجبارهم على التصويت على أي انتخاب أو بيان لصالح فرنسا³.

¹ - أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص 37.

² - أحسن بومالي: استراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى...، المرجع السابق، ص 179.

³ - أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص 37-40.

ويمكن أن نميز ثلاث مراحل تخصّ سياسة الترحيل وتجميع السكّان خلال الثورة التحريرية وهي:

- المرحلة الأولى؛ وتمتدّ من 1955 إلى 1959: في هذه المرحلة كانت العملية خاضعة لظروف عسكرية آنية، وغالبا ما يتمّ تجميع السكّان دون تحضير مسبق، ويأتي على إثر حصار وعملية تمشيط تمسّ منطقة ضمن المناطق الخطرة، ويخضع السكّان المرحلون للإشراف المباشر للقطاع العسكري للناحية التي تنتمي إليها تلك المنطقة ومكاتب لَصاص (SAS)¹. ووصل عدد المحتشدات في هذه المرحلة إلى غاية جانفي 1959 إلى 936 محتشدا².

- المرحلة الثانية؛ وامتدّت من 1959 إلى 1961م: وفي هذه المرحلة أصبحت عملية الترحيل تتمّ وفق سياسة شاملة ورسمية، تنتهجها السلطات العسكرية والمدنية على السواء، وأصبح لا يحدّ من انتشارها سوى التأطير البشري، ووصل عدد المحتشدات في أواخر 1959م إلى 1033 محتشدا وتسارعت العملية بعد إدراجها ضمن برنامج (1000 قرية) المنبثق عن مشروع قسنطينة المعلن عنه في أكتوبر 1958³. ولاحظ المندوب السامي المشرف على محافظة البناء والسكن الريفي الخاص بمشروع قسنطينة إقامة المزيد من المحتشدات دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية الواجب توفّرها، وأصدر منشورا في 31 مارس 1958م، يقضي بمنع إنشاء مراكز جديدة إلاّ بموافقته، إلا أنّ الجنرال شال في تنفيذ خطّته الرامية إلى القضاء على الثورة

¹– Michel Cornaton: op cit, p 110.

²– Michel Rocard: **Rapport sur Les Camps de regroupements et autres Textes sur la guerre d'Algérie**, édition Fayard, 2003, p 107.

³– Gregor Mathias: **Les Sections Administratives Spéciales en Algérie entre idéal et réalité(1955 – 1962)**, L'Harmattan, 1998, p 88.

ضرب بذلك المنشور عرض الحائط ولم يعمل به¹. ونظرا للظروف المزية التي كان يعيشها سكان المحتشدات، والانتقادات التي وُجّهت لها حاولت السلطات الفرنسية وضع هذه المراكز تحت إشراف إدارة مدنية، وتراقب المؤسسات العسكرية صاحبة المبادرة بإنشاء المحتشدات وتسييرها، إلا أنّ الأوضاع بقيت على حالها².

• المرحلة الثالثة؛ وتبدأ منذ ربيع 1961 إلى غاية الاستقلال: وفيها شرعت السلطات الفرنسية تتراجع عن المحتشدات وتركّز عملها وفق محاور ثلاث: الأول يخصّ المراكز التي لا تتوفّر على مصادر دائمة تكفي لإعالة السكان؛ يتمّ تخفيض عددها تدريجيا وتفكيكها. والثاني يخصّ المراكز التي تتوفّر على إمكانيات محدودة يمكن تميمتها وتشجيع سكانها على الاستقرار بها. والثالث يخصّ المراكز التي تتوفّر على كلّ مقومات الحياة؛ يُشجّع قاطنوها على الاستقرار بها³. وبلغ عدد المحتشدات على المستوى الوطني نحو 2600 محتشد. أمّا السكان الذين رحّلوا إلى هذه المحتشدات؛ فتشير الإحصائيات إلى 740908 فرد في شهر أكتوبر عام 1958م⁴. وفي عام 1960م بلغ عدد المرحّلين 2157000 نسمة؛ أي: تقريبا ربع مجموع السكان. وإذا أضفنا النازحين من المدن إلى الأحياء القصديرية على حوافّ المدن؛ فيصل العدد إلى ثلاثة ملايين نسمة؛ أي: ما يعادل نصف سكان الريف الجزائري آنذاك⁵.

¹– Michel Rocard: op cit, p 234.

²– ibid: p 234.

³– Michel Cornaton: op cit, p 127.

⁴ – Pierre Vidal Naquet: **Les Crimes de L'Armée Française**, Maspéro, Paris, 1975, p 141.

⁵ – Michel Rocard: op cit, p 113.

الحياة داخل المحتشدات:

كان سكّان المحتشدات يسكنون أكواخا حقيرة، ويعيشون حياة تعيسة ويخضعون على الدوام لإجراءات قاسية كلّها إهانات ودوس للكرامة الإنسانية وانتهاك للحرّيات؛ وذلك من خلال:

- الرقابة والتفتيش:

كانت السلطات العسكرية تقوم بمراقبة سكّان المحتشدات فردًا فردًا؛ بواسطة ترقيم المنازل، وإحصاء عدد سكّان كلّ منزل، وبالنسبة للبدو الرّحل فقد كانت تقوم بترقيم الخيم والخيول. وبعد ذلك تتفرّغ السلطات العسكرية للرقابة الشديدة والتفتيش الدقيق بالليل والنهار. ومن جهة أخرى تقوم السلطات العسكرية بضبط تحرّكات سكّان المحتشدات، من حيث تنقلاتهم وإيواء القادمين إليهم بمنحهم رخصا للخروج والدخول، ويتمّ التفتيش بمساعدة فرق الحركى والقومية¹.

وفي حالة دخول زائر قادم لأهله؛ فإنّه يُسجّل اسم العائلة التي سيقيم عندها وعنوان مسكنها؛ لأنّه يمنع منعاً باتاً استضافة فرد دون علم المصالح الإدارية المختصّة (SAS)، وعدم إشعار هذه الأخيرة بذلك يعرّض صاحب الأسرة إلى ما لا يُحمد عقباه.

كما قامت السلطات العسكرية -إلى جانب تطويق مراكز التجمّع داخل القرى والمدن بالأسلاك الشائكة، والقيام بإجراءات ضدّ السكّان في منتهى الوحشية والتعسف- بتطويق الأحياء والشوارع داخل المدن، ومن تلك الإجراءات؛ ترك مدخل واحد، وغلق جميع المنافذ بالأبواب الحديدية والأسلاك الشائكة وبذلك أصبحت تشبه السجون تماماً².

¹ - احسن بو مالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص 54.

² - المقال نفسه، ص 54 - 55.

-حرمان السكان من المواد الغذائية:

لقد كان لعملية تجميع السكان انعكاسات خطيرة على موارد المعيشة، حيث فقد السكان موارد عيشهم المتمثلة بالخصوص في المواشي والخيول والأراضي الفلاحية، وقد تسبب ذلك في انعدام المواد الغذائية كالحليب والبيض واللحوم من نظام الأكل لسكان هذه المراكز. ومما زاد من خطورة الوضعية المعيشية للسكان عدم حصولهم على المواد الغذائية بكميات كافية؛ إذ أن المصالح المختصة توزع عليهم المواد الغذائية بكميات ضئيلة جداً؛ بحيث لا تتجاوز في بعض الأحيان 11 كغ من الشعير شهرياً لصاحب العائلة المطالب بإعالة عدد من أفراد عائلته؛ بالإضافة إلى عدم انتظامها، بحيث كانت تتوقف من حين لآخر ولمدة غير محدّدة، بالرغم أنّها المورد الوحيد للكثير من عائلات المراكز¹.

وجاء في كراس ملاحظات الأسقف "جاك بومون" بتاريخ 14 - 29 أكتوبر 1959: "... وبالقرب من مدينة الأصنام (الشاف حالياً)، رأيت تسع عائلات جمعت في إسطل كبير، وعائلة تتكوّن من ثلاثة أشخاص استلمت في مدة شهرين 06 كغ من القمح و12 كغ من الشعير...". وقد أدى الأمر بالسكان في بعض الجهات التي انقطعت عنهم المادة الوحيدة التي كانوا يعيشون بها - وهي مادة الشعير أو السميد - إلى تعويضها بمادة العشب؛ أي الحشائش. وفي هذا الإطار أشار "الكاردينال جيرلي" من خلال النداء الذي وجهه للمسؤولين الفرنسيين ونشرته جريدة "Le Monde" الفرنسية، بتاريخ 19 مارس 1959، يقول: " في وادي العشب على بُعد أربعة كيلومترات من مدينة قسنطينة، قيل لي أنّ الجيش الفرنسي كان يوزع السميد على السكان ثمّ توقّف عن التوزيع، وعندما سألت لماذا؟ أجابني أحد الممرضين بصوت منخفض، أنّ الناس هنا قد بدأوا

¹ - المقال السابق، ص 58.

يأكلون العشب أو الحشائش" ويضيف "الكاردينال جيرلي": "...هل تعلمون أنّ عددا كبيرا من هؤلاء الناس البؤساء لم يبقَ لهم سوى أكل العشب والحشائش لأنّ المواد الغذائية الأخرى تضاءلت إلى أبعد الحدود...".¹

- سلب حرية وإرادة المواطنين:

أصبح سكّان المحتشدات يعيشون تحت رحمة الجيش الفرنسي، المدعّم بفرق الحركى والقومية، وكانت فرق "الاصاص" (SAS) حريصة كلّ الحرص على التصديّ لكلّ فرد يُشكّ فيه أنّ له اتّصالا بجهة أو جيش التحرير الوطني فكانت هذه الفرقة تقوم بإهانته وتعذيبه أمام جمع غير من المواطنين؛ حتّى يكون عبرة لهم. وكان المسؤولون العسكريون يأمرّون الجنود والحركى والقومية بحمل جثث الشهداء فوق البغال ويطوفون بها داخل مراكز التجمّع، وكان في غالب الأحيان يقوم بهذه المهمّة الحركى والقومية والذين يقومون بأدوار كثيرة داخل مراكز التجمّع، حيث يقومون بعملية الترجمة وعمليات التعذيب، وعمليات المتابعة، والاعتداء على الحرمات، خاصّة وأنهم كانوا مزودين بخيول للقيام بهذه المهام.²

وبذلك فقد سكّان المحتشدات حرّيتهم وإرادتهم من خلال إهانتهم والدوس على كرامتهم باستمرار؛ إذ أنّهم أصبحوا مجبرين على الخضوع والتبعية المطلقة

¹ - احسن بو مالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص 58 - 59.

² - الجنيدى خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986، ص 440.

للمسؤول العسكري أو لضباط الشؤون الأهلية وإذلالهم، ولم يعد من حقهم اتخاذ أية مبادرة شخصية في أي ميدان من الميادين¹.

-تدهور الوضع الصحي للسكان:

لقد ترتب عن الوضع المأساوي الذي كان يعيشه سكان المحتشدات، بسبب نقص المواد الغذائية والألبسة والأدوية وانقطاع توزيع الكميات الضئيلة من الشعير أو السميد، تدهور الحالة الصحية لسكان المحتشدات، وأصبح أولئك السكان يتعرضون للموت البطيء. وجاء في كراس ملاحظات الأسقف "جاك بومون" سالف الذكر؛ بتاريخ 14-16 أكتوبر 1959م: "رأيت أطفالا يموتون من الجوع، إنهم أطفال برزت عظامهم من تحت البشرة، وأصابتهم الأمراض والحمى المختلفة؛ ولم يجدوا أي علاج..."².

وتدهورت الحالة الصحية للسكان، وتفشّت الأمراض المختلفة في أوساط سكان المحتشدات، من بينها مرض السلّ؛ الذي انتشر بشكل رهيب، والأمراض العقلية، والأمراض المعدية³. وأدّى كل ذلك إلى ارتفاع نسبة الوفيات بهذه المراكز -خاصة الأطفال- بشكل ملفت للانتباه حسب إحصائيات 1959م⁴؛ وذلك بسبب مرض السلّ القاتل. وقد ورد في تقرير طبي رسمي أذيع ونشرته جريدة لوموند "Le Monde" الفرنسية: "رغم أنّ الإحصاءات المدققة لم يقع

¹- Michel Cornaton: **Les regroupements de la décolonisation en Algérie**, Les éditions ouvrières, Paris, 1967, p 99.

²- أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء... المقال السابق، ص 62.

³- المرجع نفسه، ص 64.

⁴- محمد شمبازي: **المحتشدات بولاية سطيف "محتشد بازر سكرة رقم 5" نموذجا 1954-1962**، مذكرة ماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2027، ص 103.

ضبطها فيما يخص الوفيات، فمن الملاحظ أنه يموت طفل كل يومين في المراكز التي يبلغ عدد سكانها 1000 شخص¹.

وقد اعتبر مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد بين 29 إلى 31 ماي سنة 1959م أنّ عملية ترحيل المواطنين من إقامتهم الأصلية ووضعهم في مراكز التجمّع جريمة في حقّ الإنسانية، حيث ورد فيه بالخصوص: " نظرا إلى أنّ هذه الحرب الدامية قد تسببت في نقل جماعي للمدنيين الجزائريين إلى المحتشدات، استهدف فيه أكثر من مليونين من السكّان أغلبهم نساء وأطفال وشيوخ، وهو ما يساوي خمس مجموع سكّان القطر الجزائري، وفي هذه الأثناء يتعرّض للموت 300 في الألف من المدنيين، وهي نسبة قد اعترف بها المحقّقون الفرنسيون أنفسهم، بحيث تجعلنا نطلق عليها اسم جريمة إبادة الشعوب"². فكان الجزائريون في هذه المراكز يعيشون حياة البؤس والعذاب، وهو الذي أودى بحياة الكثيرين بسبب الجوع والمرض. وفوق كلّ ذلك فقد كان عملهم هو جمع الأخشاب وحرث الأراضي للمعمّرين، وتحت سيطرتهم، وهي الأراضي التي سلبت منهم³.

وبذلك تكون فرنسا قد قامت بعمل إجرامي آخر في حقّ الشعب الجزائري من خلال إقامتها لهذه المحتشدات.

¹ - المرجع نفسه، ص 63.

² - نفسه، ص 65.

³ - نفسه، ص 70.

المبحث الثالث: إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب

1- المعتقلات:

قبل أن نخوض في المعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، يجب أن نفرّق بين المعتقلات والمحتشدات والسجون حيث أنّ الكثير يخطئون بينها، فبعد أن تعرّفنا على المحتشدات، نتعرّف عن المعتقلات في هذا المبحث ونفرّق بينها وبين المحتشدات والسجون.

المعتقل: لغة: جاء في بعض قواميس اللغة العربية ومعجمها مفردة "معتقل" من فعل "اعتقل" بتسكين العين وفتح ما بعدها، وتعني ألقى القبض وحبس. والاعتقال وردت بمعنى قبض على شخص وسجنه¹. و"المُعْتَقَلُ" اسم مفعول جمعه المُعْتَقَلُونَ هو الموقوف، أو المحجوز عليه. و"المُعْتَقَلُ" اسم مكان؛ وهو والمكان المخصّص للاعتقال؛ حيث يجز فيه أسرى الحرب المدنيين والموقوفون والمبعدون السياسيون والمنفيون والمشبهون².

أمّا اصطلاحاً: "المعتقل" هو الفرد الذي يُعتقل وفق تدابير أمنية، بهدف حرمانه من حريته والعمل على تغيير سلوكه بأساليب مختلفة، والزجّ به في معسكر تقررره السلطة الإدارية؛ لأنّه يمثل خطراً على الأمن والنظام. ولم يستعمل عند العرب القدماء كثيراً، إذ كانوا يستعملون الأسر والسجن والحبس، أمّا لفظ اعتقل فقد أستعمل كالتالي: عقله عن حاجته؛ أي حبسه.

وخلال الثورة التحريرية عادت مكانة المعتقل كمصطلح تاريخي، إذ يعني الحبس أو السجن. ويطلق على كلّ مكان يجمع فيه الناس وتقيّد حريتهم فيه ويساقون إليه نتيجة لفوضى طارئة أو لثورة قائمة. وفي الغالب لا يتعرّض من في المعتقل للمحاكمة. ويتعرض المعتقلون للتعذيب، وتختلف حياتهم في المعتقل باختلاف الإدارة التي تسيّرهم، ولا يخضعون للباس معيّن، ويتمتعون

¹-المنجد في اللغة والأعلام: مادة (عقل)، ط2، دار المشرق، بيروت 1973، ص 521.

²-المنجد في اللغة العربية المعاصرة: مادة (عقل)، المرجع السابق، ص 1003.

ببعض الحريات داخل المعتقل؛ كالأطلاع على الصحف والسماع للإذاعة، التنقل بين المراقد والحركة في الفناء، ممارسة الرياضة والتعليم الفردي والجماعي¹.

الفرق بين المعتقلات والمحتشدات:

يكمن الفرق بينهما في طبيعة الأفراد، ففي المعتقلات يتم اعتقال أشخاص بمفردهم، أما في المحتشدات يتم حشد عائلات بكاملها، وحتى قبائل وأعراش، وهو ما رأيناه في المبحث السابق حول المحتشدات، بالإضافة إلى أنهما يختلفان في طريقة التسيير والتنظيم الإداري، فالمعتقلات لها نظامها الخاص بها والمحتشدات كذلك، يشتركان في نقطة رئيسية؛ وهي أن الأشخاص الموجودين فيهما ممنوعين من حرية التنقل بين الداخل والخارج، وإجراء الاتصالات، وهم تحت الرقابة والمتابعة، وتحت طائلة التهديد بممارسة التعذيب.

أما السجن: فهو بناء مخصّص للانحرافين، يتميز بهندسة معمارية معينة يقام لحجز المعاقبين من أفراد المجتمع، ويبنى عادة بالإسمنت المسلّح، وتوضع على نوافذه شبابيك حديدية، وأبوابه صفائح من الحديد السميك، ويسجن فيه من ارتكب جرماً أخلاقياً أو مخالفة لقانون المجتمع، بناء على مواد قانونية معينة. والمسجون لا يتمتع بأيّ حق من حقوقه المدنية عقاباً له. فالسجن قديم قدم الحضارات بينما المعتقل والمحتشد لا يظهران إلا في الحروب والصراعات بين الدول. وفي المعتقل يحشر ذوو الأفكار الحرّة والاتجاهات السياسية المختلفة وإذا زالت الحروب وانتهت زالت المعتقلات والمحتشدات، ولا يبقى إلا السجن وهو مستمرّ ما استمرت الحياة المدنية والاجتماعية المنظمة².

أمّا السجنون خلال العهد الاستعماري في الجزائر؛ فشرعت فرنسا في بنائها منذ البدايات الأولى لاحتلالها للجزائر عام 1830، وانتشرت أكثر بعد اندلاع الثورة، فنذكر سجن القصبية، سجن سركاغي، سجن لامبيز وغيرها؛ والتي

¹ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 13.

² - نفسه، ص ص 11 - 13.

شهدت هي الأخرى جرائم في حقّ الجزائريين من خلال التعذيب الذي كانت تمارسه الأجهزة الأمنية على المساجين، وقد انتقد ميرى J. Mairey (المدير العام للأمن في الجزائر) أسلوب تنظيم وتسيير السجون في الجزائر؛ حيث كتب تقريراً في 13 ديسمبر 1955م يقول فيه: "من إحدى سلبيات التنظيم الإداري السابق أنّ مصالح السجون وإعادة التربية خاضعة لمدير الأمن العام (البوليس) وهذا معاكس لتقاليد الوطن الأم؛ طبقاً للمرسوم 513/48 الصادر بتاريخ 24 مارس 1948م الذي منح للعدالة سلطة تسيير السجون وإعادة التربية. فمناخ جزائر اليوم (خلال الثورة) يستحيل أن نترك نظاماً؛ حيث المتهّم يلقى عليه القبض من طرف البوليس ليُحال على العدالة، ثمّ يسلم مرة أخرى إلى مصالح مسيرة من طرف البوليس"¹. فالكثير من السجناء يعودون مرة أخرى للاستتطاق والتعذيب في مخابر التعذيب، وهو خرق للقانون الفرنسي نفسه.

الفرق بين الأسير والمعتقل:

الفرق بين المعتقل والأسير ليس واضحاً بكيفية جلية، فكثيراً ما كان يعبر الجزائريون أثناء الثورة التحريرية بلفظ المسجون للدلالة على كلّ من قامت إدارة الاحتلال بتوقيفه في مختلف الأماكن السجن أو المعتقل².

وحيثما نرجع إلى المواثيق الدولية الخاصة بهذا الشأن لاسيما اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة، نجد أنّهما فرقنا بين الأسير والمعتقل، فاتفاقية جنيف الثالثة قد حددت تعريف الأسير، وحددت أصناف المقاتلين والعسكريين والشبه العسكريين والعاملين في مختلف المصالح الذين يدخلون تحت مسمى الأسير. واتفاقية جنيف الرابعة لم تعطِ تعريفاً واضحاً ومفصلاً للشخص المعتقل مثل الأسير، وإنّما أدرجت المعتقل ضمن الأشخاص المدنيين المعنيين بالحماية وقت الحرب. وتمت صيانة المعتقل وفق إجراءات منصوص عليها في القانون الدولي

¹ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص145.

² - عبد المالك مرتاض: المرجع السابق، ص 112.

" المادة 07 في بيان حقوق الإنسان " إلا أنّ السلطات الفرنسية لم تحترم هذه الإجراءات وحتى تشريعاتها التي سنّتها في هذا الشأن¹.

والأسير والمعتقل يشتركان في أنّهما فاقدان للحرية، ويختلفان في سبب فقدان الحرية، فبالنسبة للأسير هو انتمائه للمقاتلين أو الفئات المحددة في نص المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة الصادرة في 12 أوت 1949م². وبالنسبة للمعتقل هو ارتكابه لمخالفة بقصد إلحاق الضرر بدولة الاحتلال؛ ولكن لا ترقى للعمل العدائي، ويكون ذلك في فترات النزاعات المسلحة بين الدول وأثناء الحروب أو نتيجة لاضطرابات داخلية في دولة ما، والفترة غير محددة فهي مرتبطة بنهاية الحرب أو الاضطرابات³.

بعدما رأينا الفرق بين السجن والمعتقل والمحتشد؛ وكذا الفرق بين الأسير والمعتقل، ورأينا سياسة فرنسا فيما يخص المحتشدات، سنتطرق للمعتقلات، حيث ارتأت السلطات الفرنسية بعد اندلاع الكفاح المسلح أن تقوم بحملات الانتقاء ممن يتعاطفون مع الثورة أو ممن كانوا ينشطون في الحركة الوطنية سابقا. فأخذت تجمع كل من شكت فيه، أو قام بعمل ما لصالح الثورة من كل

¹ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 210.

² - تحدد المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة، الفئات التي تعد من الأسرى وهي:
- أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع، والميليشيات أو الوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة.

- أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى، بما فيهم أعضاء حركة المقاومة المنظمة، الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم حتى لو كان هذا الإقليم محتلا. على أن تتوفر فيهم الشروط التالية:

أ - أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه.
ب - أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها عن بعد.
ج - أن تحمل الأسلحة جهرا. وأن تلتزم بعملياتها بقوانين الحرب وعاداتها. وهناك فئات أخرى تدخل ضمن أسير حرب. ينظر: خميسي سعدي: المرجع السابق، ص 37.

³ - خميسي سعدي: المرجع السابق، ص 37.

المناطق التي امتدت إليها الثورة¹؛ ولذلك فتحت المعتقلات. وفي اعتقادنا وحسب ما توصلنا إليه في هذا الموضوع يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

1- المعتقلات السياسية:

هذا النوع من المعتقلات سمّتها السلطات الفرنسية مراكز الإيواء "LesCentres d'hébergements"، وسمّت المعتقلين بها بالمقيمين أو المحتجزين. وقد لجأت إلى استخدام هذه التسمية المهذبة تفاديا لضغوطات الرأي العام الفرنسي، والبرلمان والاحتجاجات المحتملة عند سماع كلمة محتشد أو معتقل اللذين لهما وقع سيئ في نفوس الفرنسيين الذين اعتقلوا بالمعتقلات النازية². والحكومة الفرنسية التي قدّمت مشروع قانون حالة الطوارئ التزمت وتعهدت أمام النواب أنّه لا يمكن أن تكون هناك معسكرات اعتقال في الجزائر. كما أكّد ذلك "جاك سوستال" الحاكم العام للجزائر الذي كان من أبطال المقاومة الفرنسية، وذاق تحت نيران الألمان طعم الظلم والاستبداد؛ فقال بأنّه لن يسمح بأن يقع في القطر الجزائري تحت سلطته وأيام ولايته شيء ما قد ثار ضده وحمل بنفسه السلاح لمقاومته في بلاده³. ولكن الواقع فيما بعد حدث العكس، وذلك من خلال إنشاء معتقلات ابتداءً من سنة 1955م؛ التي سمّيت تظليلاً بمراكز الإيواء؛ حيث فتحت السلطات الفرنسية أوّل معتقل في نهاية شهر أفريل 1955م في منطقة خنشلة، تمّ اعتقال أكثر من 160 شخص فيه، ثمّ أعقبته بأربعة معتقلات أخرى ابتداءً من شهر ماي 1955، فأنشأت معتقل آفلو بعمالة وهران، ومعتقل قلّة السطل بعمالة الجزائر، ومعتقل الشلال بعمالة قسنطينة، ومعتقل عين لعمارة بإقليم الجنوب. وهي تحت مسؤولية السلطات

¹ - محمد الطاهر عزوي: "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية و دور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات"، مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة، العدد 03، 1988، ص 77.

² - جريدة البصائر: "كلا. بل هي محتشدات"، العدد 324، 25 جوان 1955، ص 01.

³ - جريدة البصائر: "ظلمات بعضها فوق بعض"، العدد 321، 03 جوان 1955م، ص 01.

المدنية؛ أي تسير من طرف العمالات، حيث يبقى المعتقلون مدة غير محدودة لأشهر وربما لسنوات. ويعتبر معتقل الشلال من أوائل المعتقلات التي أنشأها الاستعمار في الجزائر وذلك في 1955/05/04.

أما عن المعتقلين أو المحتجزين في هذه المعتقلات فهم من السياسيين والإطارات القيادية في الحركة الوطنية والطلبة والمشبهين الذين تريد السلطات الفرنسية إبعادهم والتخلص منهم. ولما انتشرت الثورة أصبحت تعتقل كل من حامت حوله الشبهة أو خرج من السجن¹. ووصل عدد المعتقلات إلى ستة مع نهاية 1955م وهي: معتقلا لودي والبرواقية بعمالة الجزائر، معتقلا آفلو وبوسوي، ومعتقل سان لو بعمالة وهران، ومعتقل الجرف بعمالة قسنطينة، ووصلت إلى أحد عشر عاما 1960².

وقد اختيرت المناطق الجرداء والقاحلة في أماكن إقامة المعتقلات والتي تتميز بشدة حرارتها صيفاً والبرودة القاسية شتاءً، والأماكن النائية والخالية من السكان³. وأنشأت أغلب المعتقلات في البداية في المناطق الجنوبية من كل عمالة بعيدا عن العمران والمواصلات حتى تكون الطبيعة إحدى وسائل التعذيب⁴.

ومن المعتقلات السياسية نذكر:

- معتقل لودي:

يقع غرب مدينة المدية، كان عبارة عن مخيم صيفي لأبناء عمالة السكة الحديدية، ثم حوّل إلى معتقل. وهو يشكّل استثناء واضحا بين كل المعتقلات وكل المحتشدات والسجون التي أقيمت في الجزائر، فهو مخصص

¹ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 20.

² - صالح بن القبي: عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 164.

³ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 15.

⁴ - Yves Courrière: *La guerre d'Algérie les Temps des l'Eopars*, édition Rahma, Alger, 1993, p103.

للسيوعيين المنتمين للحزب الشيوعي الجزائري المنحلّ، نظام الاعتقال به مثل نظام الداخلية بالثانوي، يتمتع فيه المعتقلون بأغطية جديدة وأسرة وعيادة ومكتبة. وزيارة الأقارب والأصدقاء غير ممنوعة والرسائل لا تحجز، والدروس تنظم من طرف المعتقلين الذين يقضون بعضا من وقتهم في أمسيات ترفيهية، ولا يعانون من سوء المعاملة¹.

- معتقل بول كازيل (عين وسارة):

افتتح بتاريخ 06 فيفري 1957، يقع على بعد 60 كلم من مدينة الجلفة². نصبت الخيام للمعتقلين وأحيطت بها الأسلاك الشائكة وأبراج للمراقبة، يتميز برداءة الطقس ووحشة المكان، أما عن المعتقلين بهذا المعتقل أغلبهم يأتون من مراكز الفرز والعبور والتي سنتطرق لها لاحقا (بني مسوس والأبيار)، وبعد وصولهم يقضون يوما كاملا في الشاحنات، يتم إدخالهم للمعتقل جثوا (مشياً على الركبتين). أما عن الحياة داخل المعتقل فكان التجمع ممنوعا لأكثر من ثلاثة أشخاص، حظر التجوال من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة صباحا والوضع الصحي رديء جدا، لامبالاة الإدارة، انتشار القمل، انتشار الأمراض خاصة مرض السل³. يستيقظون على الساعة السابعة صباحا ويجبرون على العمل الشاقّ طول النهار حتى السادسة مساء، ويعملون بصورة دائمة حتى في

¹ - هنري علاق: مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال، ت: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007، ص 247. ينظر أيضا: محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 18-19.

²- Pierre Vidal Naquet: **La Raison d'Etat**, Texte publiés, par le comité Maurice Audin, Les édition de Minuit, Paris,(S.D), p p 123-124.

³ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 121.

أيام الأعياد. بلغ عدد المعتقلين فيه 2400 في شهر أفريل سنة 1957، منهم التجار والعمال والأطباء والمدرّسون¹.

- معتقل البرواقية:

هو عبارة عن بناية كبيرة إلى جانب السجن، كانت في السابق عبارة عن مصحة عسكرية ثم حوّلت إلى معتقل. يتميز بالمعاملة السيئة للمعتقلين، وإذا فرّ أحدهم تزداد المعاملة سوءاً، ويعاقبون بالتقتير في التموين².

- معتقل الدويرة:

يقع غرب الجزائر العاصمة بحوالي 30 كلم، أنشئ سنة 1958م للمتفقين والذين سرّحوا من المعتقلات والسجون، وألقي عليهم القبض مرة أخرى. وأول ما يصادف المعتقلين عند دخولهم العبارة التالية: "الفم المغلوق والقبر المفتوح" مكتوبة بأحرف بارزة وبلون أحمر في عدّة جهات وخاصة على أبواب الحجز المعدة للبحث والاستنطاق³.

-- معتقل تافشون:

يقع على مقربة من مدينة بوسماعيل بتييازة غرب الجزائر العاصمة، يتكون هذا المعتقل من جناحين: الأول خصّص للإدارة ومراقدة الجنود العاملين به ومطعم، والجناح الثاني مخصص للمعتقلين الجزائريين حيث يتكون من 15 بناية كبيرة من بقايا الحلفاء عند نزولهم بالجزائر خلال الحرب العالمية الثانية في نوفمبر 1942. به غرفتان كبيرتان خصّصتا للنساء والشابات المعتقلات الأقل من 18 سنة⁴، كل واحدة تضم 100 سرير.

¹ - جريدة المجاهد: " قصة سجين عائد من محتشد كازيل " العدد 14، بتاريخ 15/12/1957، ج01، ص 05.

² - محمد الصالح بن عتيق: أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1990، ص 129.

³ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 19. ينظر أيضا: محمد الصالح بن عتيق: المرجع

السابق، ص 141

⁴ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 113.

وتافشون هو المعتقل الوحيد من المعتقلات السياسية الذي ضمّ معتقلات من النساء محاط بسياج وأربعة مراكز للحراسة. ومن التجاوزات التي عرفها هذا المعتقل محاولة اقتحام عدد من العسكريين في ليلة 22/23 أكتوبر 1960 الجناح الخاصّ بالشابات إلا أنّ المحاولة باءت بالفشل بسبب التظاهر الجماعي للمعتقلات¹.

- معتقل آفلو:

يقع في ولاية الأغواط حالياً، كان عبارة عن ثكنة عسكرية، حوّلت إلى معتقل بتاريخ 01 جوان 1955. وقد خصّصته السلطات الفرنسية في البداية لقادة الحركات السياسية والإصلاحية، ونقلت إليه بعضاً من معتقل الجرف وكان يضمّ عناصر لا تجمعهم فكرة واحدة؛ أي أنّهم كانوا ينتمون إلى تيارات مختلفة؛ ممّا أدى إلى متاعب ومصاعب حالت دون تفاهم المعتقلين واتّحادهم للقيام بعمليات احتجاجية خاصة؛ كما أن الإدارة الفرنسية دسّت بينهم مخبرين².

- معتقل بوسوي (الضاية):

يقع جنوب سيدي بلعباس على مسافة 57 كلم، بدائرة تلاغ بمرتفعات الضاية، وهو عبارة عن حصن عسكري قديم، افتتحته الإدارة الفرنسية كمعتقل بتاريخ 16 أوت 1955، وتزايدت أعداد المعتقلين به؛ لذلك تمّ إنشاء معتقل بجانبه وأغلب المعتقلين به جاءوا من الأوراس والشرق الجزائري³.

¹ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 121.

² - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 19.

³ - المصدر نفسه، ص 16، ينظر أيضاً: محمد الصالح بن عتيق: المرجع السابق، ص 87.

تعرض فيه المعتقلون للمداهمات والتعذيب، وكان فيه علي يحيى عبد النور،¹ الذي شارف على الموت من شدة التعذيب. والكثير من المعتقلين من شوّهت أجسادهم².

- معتقل سيدي الشحمي:

يقع هذا المعتقل جنوب شرق وهران، فتح صيف 1957م لاستقبال المحوّلين إليه من معتقلي بوسوي والجرف. لا يتمتع فيه المعتقلون بأيّ استقرار ولو أنّ التعذيب والاضطهاد به أقل من معتقل آر كول³.

- معتقل آر كول:

يقع هذا المعتقل شرق مدينة وهران. يعدّ من أشد المعتقلات؛ فهو معتقل التعذيب البدني والنفسي. وأغلب العاملين فيه من الإسبان⁴.

- معتقل الشلال:

أنشئ جنوب مدينة المسيلة بنحو 37 كلم، لم يدم طويلا وأغلق بعد العاصفة التي اجتاحتها في شهر أوت 1955.

¹ - علي يحيى عبد النور: ولد عام 1921 بعين الحمام ولاية تيزيوزو، ناضل ميكرًا في صفوف حزب الشعب وح.إ.ح.د، وساهم في تعبئة العمال الجزائريين للدفاع عن حقوقهم، والتحق بـج.ت.و، أنتخب عضواً في الاتحاد العام للعمال الجزائريين في فيفري 1956. أعتقل بمعتقل البرواقية وبوسوي، وأطلق سراحه سنة 1961. وواصل نضاله في صفوف إ.ع.ع.ج. وبعد الاستقلال تولى عدة مسؤوليات منها وزيراً سنة 1965. ومنذ سنة 1972 دخل ميدان المحاماة والدفاع عن حقوق الإنسان. ينظر: عبدالله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مطبعة بلوتو، الجزائر، 2009، ص 379.

² - أحمد بلغيث: " ذكريات مناضل في المحتشدات "، مجلة أول نوفمبر، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 26، سنة 1978، ص 26.

³ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 18.

⁴ - المصدر نفسه، ص 17.

- معتقل الجرف:

يقع معتقل الجرف شرق مدينة المسيلة على بعد 18 كلم¹، نُقل إليه المعتقلون في شهر أوت 1955². وبما أنّ الإطار المكاني لبحثنا هو منطقة الحضنة سيكون هناك المزيد من التفصيل لاحقاً حول المعتقلين الآخرين.

2. معتقلات الانتظار:

وتسمّى السلطات الفرنسية هذا النوع من المعتقلات بمراكز الفرز والعبور "Centres de Transit et de Triage" (C.T.T) وهي تحت مسؤولية الجيش، يُحتَجَز فيها الموقوف المدة التي يستغرقها التحقيق، أنشئت بعد معركة الجزائر 1957، وانتشر هذا النوع من المراكز في كلّ القطر الجزائري؛ إذ أصبح لكلّ قطاع عسكري تقريباً معتقله الخاص الذي يمارس فيه تعذيب المشتبه بهم ثم تصنيفهم، ففيهم من يقدّم للمحاكمة، وفيهم من يرسل للمعتقلات السياسية وفيهم من يسرّح بعد فترة التعذيب، وفيهم من يُقتل³.

وبلغ عدد هذه المعتقلات 86 معتقلاً بحلول سنة 1960، يوجد بها 10 آلاف معتقل، وهي تدخل ضمن صلاحيات الجيش الذي يقوم باعتقالهم بتغطية قانونية من أجل أهداف عسكرية⁴. ويشير تقرير بعثة الصليب الأحمر الدولية المتكوّنة من خمسة مندوبين أنّهم زاروا الجزائر في الفترة ما بين 12 ماي إلى 28 جوان 1956م، ولم يتمكنوا من زيارة هذه المعسكرات بسبب العراقيل

¹ - نورالدين مقدر: المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010/2011، ص 50.

² - المرجع نفسه، ص 51.

³ - محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 17.

⁴ - Sylvie Thenault: **Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat pour L'indépendance**, Politix 2005/1, N°69, p 67, Disponible sur [http://www.carin.info/article.Php? ID REVUE](http://www.carin.info/article.Php?ID%20REVUE).

التي وجدوها من طرف المسؤولين العسكريين الفرنسيين الذين يشرفون عليها ويقومون فيها بممارسة التعذيب أثناء فترة التحقيق¹.

وقد نشرت جريدة المجاهد مقتطفات من التقرير الذي أعدته بعثة الصليب الأحمر الدولي عقب زيارتها لبعض معسكرات الاعتقال المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 15 أكتوبر و 17 نوفمبر 1959م، وكتبت عن معتقل الانتظار ببرج منايل؛ والذي وجدت فيه البعثة الدولية آثارا للتعذيب على أجساد المعتقلين؛ والذي تمّ بواسطة الماء والكهرباء أثناء التحقيق، وأحيانا يعدّون داخل المعتقل نفسه، والموقوفون به يعانون من صعوبات لا تعدّ ولا تحصى؛ فبالرغم من مرور ثلاث سنوات على إنشائه إلا أنّ المعتقلين به لا يملكون أواني الأكل والأغطية، وهم يتناولون طعامهم في علب السردين والمصبرات².

ومن أشهر هذه المعتقلات في مقاطعة الجزائر معتقل بني مسوس ومعتقل الأبيار المشار لهما سابقا، ومعتقل بوزريعة، ومعتقل عزازقة، أمّا في عمالة وهران؛ فنجد معتقل الزاوية، بني بهدل، ندرومة، سعيدة. وفي عمالة قسنطينة معتقلات عين البيضاء والحامة ومزرعة أمزيان وسد القصب بالمسيلة³. وسنرى تفاصيل هذا الأخير كمركز تعذيب بالحضنة لاحقاً.

3 . المعتقلات العسكرية:

وهي خاصة بأفراد جيش التحرير الوطني الذين يلقي عليهم القبض وسلاحهم بين أيديهم. يلحقون عادة بثكنة عسكرية، أو بالوحدة التي أسرتهم، فهم من أسرى الحرب الذين لم يسعفهم الحظ للمثول أمام العدالة، يبقون قيد الاعتقال في أماكن سرّية معزولين عن العالم، ويُجبرون على القيام بالأعمال الشاقة محرومين من كلّ الحقوق، خاضعين لمعاملة قاسية وسيل من الإهانات المتوالية

¹ - فرانسواز بيرييه: نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954 - 1962)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر 2007، ص 05-11.

² - جريدة المجاهد: "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، العدد 59، 11/01/1959، ص 5-11.

³ - جريدة المجاهد: " المحتشدات أيضا قوة للثورة"، العدد 90، 27 فيفري 1961، ص 05.

تحت رحمة التعسف المسلط عليهم. أغلبهم تعرّض للإغماء وحالات فقدان الوعي من جراء الإنهاك للأجساد سواء بالتعذيب أو بالاعتداءات المتكررة. والبعض فقد الحركة وأصيب في أحد أعضائه، وآخرون أصبحوا غير معروفين من كثرة التعذيب وتشويه الوجه. وآثار ذلك على باقي أجسادهم، وفيهم من ذهب ضحية خدمة الخشب أو الاحتطاب¹.

وقدّر عدد هذا النوع من المعتقلات بسبعة معتقلات تحتوي على أكثر من ثلاثة آلاف معتقل في أوت 1960م²، ومن أهمّ هذه المعتقلات:

- معتقل قصر الطير:

يقع ببلدية قصر الأبطال بسطيف، فتح سنة 1956م كمركز للتعذيب ثم حوّل إلى معتقل؛ إذ جعلت منه سلطات الاحتلال نموذجا شبيها بالمعتقلات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، أو يفوقها³، وكان اللباس الذي يلبسه المعتقلون داخل هذا المعتقل من بقايا الجنود المشاركين في الحرب العالمية الثانية، ومن لباس عسكري يتكوّن من سروال وسترة فوقية، وحذاء يستمر مع المعتقل مدة سنة⁴.

- معتقل بوغار:

يسمى أيضا بمعتقل مورون، يقع على بعد 03 كلم من بلدية بوغار بولاية المدية، بُني قبل الحرب العالمية الثانية، وخلالها اعتُقل فيه الأسرى الإيطاليين من سنة 1942 إلى 1945. وأعيد فتحه خلال الثورة التحريرية، وتمّ فيه اعتقال مئات المعتقلين من الجزائريين المشبوهين - في نظر السلطات الفرنسية - وحوّل

¹ - صالح بن القبي: المرجع السابق، ص 164.

² - Sylvie Thenault: Op Cit, p 68.

³ - بلقاسم صحراوي: معتقل قصر الطير (1956 - 1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2005/2006، ص 06.

⁴ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 62.

إلى معتقل مخصّص لأفراد جيش التحرير الوطني؛ أي الذين يمسكون والسلاح في أيديهم. بلغ عدد المعتقلين به نحو 900 معتقل¹. هذه هي أهم المحتشدات والمعتقلات التي أقامتها السلطات الفرنسية في الجزائر خلال الثورة التحريرية، وكان يمارس بداخلها عمليات الاستتطاق والتعذيب بكل أنواعه من طرف جنود وضباط وأعوان فرنسا للقضاء على الثورة وإطفاء لهيبها. وستنعرّف عن سياسة التعذيب التي انتهجتها السلطات الفرنسية داخل المعتقلات ومراكزها المختلفة لاحقا.

-مراكز التعذيب:

بهدف تهريب الشعب الجزائري ودفعه إلى التخلّي عن ثورته، عمدت السلطات الاستعمارية إلى سياسة التعذيب بمختلف مراكزها العسكرية ومقرات أجهزتها الأمنية، وأماكن أخرى استحدثت خصيصا لذلك. وبالتالي يمكن تعريفها بأنها: تلك المقرّات أو المحلات التي يتم فيها الاستتطاق بواسطة تسليط أساليب التعذيب، بهدف الحصول على معلومات تحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني من الأشخاص الذين توفقهم الأجهزة القمعية الفرنسية، هذه المقرّات هي مقرات مصالح أجهزة الأمن المختلفة. إضافة إلى أجهزة أنشئت ابتداء من عام 1957؛ وهي مختصّة في الاستتطاق والتعذيب، ووضعت تحت تصرفها مقرات خاصّة بعيدة عن الأنظار، كما توجد مراكز أخرى سرّية يصعب تحديدها أي غير معترف بها عسكريا وإداريا، وهي مراكز كانت تسيّر من طرف العصابات المدنية للكولون، وغالبا ما كانت توجد في المزارع والأحواش².

¹-Association Historique et culturel du 11/12/1960: **L'enfer du Camp Morand**, Alger, 2009, p 20.

²-رشيد زبير: المرجع السابق، ص 60.

وانتشرت مراكز التعذيب في الجزائر انتشارًا كبيرًا؛ خاصة بعد معركة الجزائر 1957، فقد بلغت مثلًا في الولاية الثانية 122 مركزًا تقريبًا. وقد فاقت مراكز التعذيب في ولايات أخرى هذا العدد عدّة مرات¹.

وفي اعتقادنا أنّ عدد مراكز التعذيب يفوق الأعداد المصرّح بها؛ لأنّه توجد مراكز سرّية لم تكشف عنها السلطات الفرنسية، كما أشرنا لذلك، وما يؤكّده تصريح الأمين العام لمنظمة المجاهدين في جريدة الخبر بتاريخ 06 نوفمبر 2009م أنّ هناك ضابطين زارا الجزائر للكشف عن مراكز سرّية للتعذيب خلال الثورة التحريرية في الجزائر².

استحدثت السلطات الفرنسية في كلّ مناطق الجزائر وتماشيا مع تطور الثورة مراكزًا تابعة لوحدة الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر، تقوم باعتقال الجزائريين واستنطاقهم وتعذيبهم. وانتشرت تلك المراكز انتشارًا كبيرًا؛ فما من قرية أو دشرة إلا واحتوت على مقرّ أو مصالحة خاصّة بالاستنطاق والتعذيب. ومارست تلك المراكز إجرامها ضدّ الموقوفين والمعتقلين وهم يعدّون بمئات الآلاف. ولم يكن كلّ المعتقلين والمعدّبين ينتمون إلى جيش أو جبهة التحرير الوطني فقط، بل كلّ من حامت حوله الشكوك يتمّ إلقاء القبض عليه. وابتداء من ساعة إيقافه تبدأ مراحل التعذيب، والهدف من ورائها إضعاف نفسيته للاعتراف بما لديه من معلومات عن الثورة ورجالها. ويتمّ استنطاقه وتعذيبه حتّى وإن اقتضى الأمر أشهرًا أو حتّى سنوات. وإنّ ثلاثة أرباع الذين دخلوا هذه المراكز

¹ - محمد الأمين بلغيث: "موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد 05، سنة 2001، ص 189.

² - جريدة الخبر اليومية: ضابطان سابقان في الجيش الفرنسي يزوران الجزائر للكشف عن مراكز تعذيب سرية، العدد 5810، بتاريخ 06/11/2009، ص 05.

يخرجون منها عادة إلى المقابر، أمّا الربع الباقي فيخرجون معطوبين أو مشوّهين جسدياً أو عقلياً نظراً لبشاعة وتعدّد أشكال التعذيب¹.

ومازالت آثار وبقايا هذه المراكز إلى يومنا هذا، وحُوّل الكثير منها بعد الاستقلال إلى مقرّات للبلديات أو مصالح عمومية أخرى. كما أنّ صورها مازالت عالقة في أذهان الذين مرّوا بها وتعرّضوا للاستتطاق والتعذيب. ومن هذه المراكز نذكر:

1- مراكز الشرطة:

تنتشر هذه المقرّات في المدن الكبرى والدوائر، وكانت تسمّى بمحافظة الشرطة أو دائرة الشرطة "Commissariat" وهي نوعان: الشرطة القضائية وشرطة الاستعلامات العامة، واستُعملت خلال الثورة التحريرية كمراكز للاستتطاق والتعذيب². يقول "لوفردو" (رئيس الشرطة القضائية للبلدية): "بعد إلقاء القبض على الجزائريين المشتبه بهم أنّ لهم علاقة بجهة التحرير الوطني يؤخذ إلى مقرّ الشرطة، وهنا لا يلقى عليه أيّ سؤال حيث يتمّ تعذيب مشتبهين آخرين أمامه حتّى الموت؛ ليشرع الجلادون فيما بعد بإلقاء الأسئلة عليه". ويقول جزائري آخر في شهادته: "تمّ نقلي إلى محافظة الشرطة حيث توجد حجرة خاصة للتعذيب"³ ويؤكّد عبد الحميد بن زين في كتابه "Le Camp" أنّ الشرطة كانت تقوم بممارسات التعذيب من أجل الاستتطاق للحصول على معلومات⁴.

¹ - محمد الأمين بلغيث: "موقف المثقفين الفرنسيين ..."، المقال السابق ص 190.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 156.

³ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 62.

⁴ - Abdelhamid Benzine: **Le Camp**, Edition Sociales, Paris, 1962, p 38.

2- مقرر إدارة الأمن الإقليمي "Direction de Sécurité Territoriale": هو جهاز أمني يعمل في المدن الكبرى، لعب دورا كبيرا في البحث عن المعلومات، محاولا إعادة الأمن في الجزائر، وذلك بالقضاء على الرؤوس السياسية الثورية التي فجرت وتقود الثورة. مارس هذا الجهاز التعذيب داخل مقرّاته بشراسة، رغم نفي المسؤول الأوّل على هذا الجهاز روجي وبوت Roger "Whobot" ممارسة التعذيب خلال الثورة الجزائرية، ولكن من خلال شهادات الكثير ممّن أُلقي عليهم القبض وأُوقفوا بهذه المراكز مثل المناضل الشيوعي فرنو "Fernaud" المتعاطف مع جبهة التحرير الوطني الذي نقل إلى مركز (DST) ببوزريعة؛ حيث تجري عمليات التعذيب من أجل الاستتطاق؛ وهنا سمع صرخات الموقوفين. وشهادة أخرى لمناضل جزائري يدعى "حراوي" من الولاية الرابعة الذي أكّد وحشية التعذيب بهذا المركز (DST)¹.

3- مراكز الدرك (الجندرمة) "La Gendarmerie": هي ثكنات عسكرية وجدت بالجزائر منذ الاحتلال الفرنسي، ولها مهامّ متعدّدة؛ منها التدخّل السريع في الحوادث، إحضار الأشخاص المطلوبين والتحقيق والاستتطاق والتعذيب². وإذا كانت الشرطة وجهاز (DST) سيّد الاستتطاق والتعذيب في المدن الكبرى فإنّ الدرك هو سيّد الاستتطاق والتعذيب في البلديات والأرياف³. فكلّ مشتبه في وجود علاقة له بجبهة التحرير الوطني يتمّ إلقاء القبض عليه، ونقله إلى مقرّ الدرك؛ حيث يوجد فيها قاعات مخصّصة للتعذيب من أجل الاستتطاق، وبها

¹ رشيد زبير: المرجع السابق، ص 36.35.

² عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 155.

³ رشيد زبير: المرجع السابق، ص 37.

أدوات ووسائل مختلفة للتعذيب¹. ويؤكد بيار هنري سيمون في كتابه (Contre La Torture) أنّ الدرك مارس التعذيب بشراسة، وكان سيّد الاضطهاد والقمع في الريف؛ أي في القرى والدواوير والبلديات الصغرى، مستندا في ذلك إلى شهادات جنود فرنسيين². جهاز الدرك لعب دورا كبيرا في الاستتطاق والتعذيب في الأرياف.

4- **الثكنات العسكرية:** الثكنة العسكرية هي مراكز للجيش، عرفت منذ أقدم العصور في كلّ أنحاء المعمورة، مهمتها إيواء الجنود، تدريبهم وتسليحهم والإشراف على عمليات التخطيط والتمشيط العسكري في المدن والأرياف، ولها اختصاصات تختلف باختلاف أهمية كلّ واحدة منها، كانت منتشرة بكثرة في الجزائر، واستُخدمت أثناء الثورة التحريرية مراكزاً للاستتطاق والتعذيب³.

5- **المكتب الثاني "Deuxième Bureau":** تنظيم إداري مدني انتشر في سنوات الثورة التحريرية عبر كلّ أنحاء التراب الجزائري، مهمته الجوسسة والبحث عن المعلومات حول الثورة، وتحديد عناصر القوة والضعف، واستغلالها لصالح الاستعمار. ويعتمد في ذلك على الترهيب والترغيب والإغراء والتقرب من المواطنين الجزائريين⁴. وقد أنشئت في هذه المراكز أماكن خاصة للتعذيب بشتى أنواعه. وتوجد فروع للمكتب الثاني في مقرّات الوحدات العسكرية؛ يشرف عليها ضباط مخابرات مختصّون في الاستتطاق والتعذيب، ويمارسون الإجرام في حُجرات خاصة بالتعذيب، يتصرّفون فيها كما يشاؤون، فأتساءل عن عمليات التمشيط

¹ – Pierre Vidal Naquet:op cit, p 26.

²– Pierre Henry Simon: op cit, p 77.

³– عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، 155.

⁴–المرجع نفسه، ص 154.

أو البحث أو عمليات عسكرية يلقى القبض على الجزائريين المشتبه فيهم ويعرضون على ضباط المخابرات لاستنطاقهم بأساليب التعذيب المختلفة¹.

6- الفرق الإدارية المختصة "لاصاص" (SAS)²: بعد اندلاع الثورة بدأت الآليات التي كانت تربط الشعب الجزائري بالإدارة الفرنسية تتهاوى، وأخذت فرنسا من ناحيتها تبحث عن أساليب أخرى فعالة لسدّ الفراغ الذي ظهر بينها وبين الأهالي المسلمين في المدن والأرياف والقرى، حيث لاحظ "جاك سوستال" على إثر زيارته للأوراس في ربيع 1955م قلّة فعالية الحملات العسكرية، وأرجع ذلك إلى غياب المعلومات الاستخباراتية اللازمة لنجاح العمليات العسكرية، وهذا بدوره يعود لانقطاع الاتصال بين الإدارة الفرنسية والأهالي الجزائريين؛ ممّا أدى به إلى التفكير في تأسيس هيئة إدارية تقترب من الأهالي وتندمج في أوساطهم وتُحدِث نوعاً من التنسيق بين المصالح المدنية والعسكرية، فأنشأ المصالح الإدارية المختصة، وعيّن لهذه المهمة الجنرال بارلانج "Parlange" الذي باشر مهامه في منطقة الأوراس في 30 أبريل 1955م بتتصيب المكاتب الأولى وظهرت بصفة رسمية بموجب قرار صدر في 26 سبتمبر 1955م، ونشر في الجريدة الرسمية في 30 من نفس الشهر، وتوسّعت مهامها بقرارات ومراسيم أخرى³، وعُرفت عند الأهالي باسم (لاصاص)؛ وهو تنظيم إداري واجتماعي مهمته العلنية القيام بدور إنساني إزاء الأهالي في القرى والمداشر والمحتشدات والمعتقلات، في حين أنّ وظيفته الحقيقية السريّة هي البحث عن المعلومات المتعلقة بتحركات جيش التحرير الوطني، ورجال الثورة والمواطنين المتعاطفين مع الثورة، وقد أعدّ لهذه المهمة جهاز خاصّ يتوفّر على عناصر متخصصة في الميدان، منهم ضباط من خبراء علم النفس والاجتماع، مهمّتهم غسل الأدمغة

¹ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 63.

² - حول المكاتب الادارية المختصة توجد تقارير ضمن الارشيف الفرنسي باكس أون بروفانس بمرسيليا والذي يتضمن:

العلبة 262 إلى 280 SASANOM: 9

³ - Gregor Mathias: op cit, p 26

والاستتطاق¹ والتعذيب الأولي قبل إحالة الموقوفين على السلطات المختصة². ويرأس هذا الجهاز ملازم أو نقيب أو رائد حسب أهمية المنطقة³، وتضمّ في صفوفها فرق المخازنية التي تتألف من 30 إلى 50 فردًا. وقُدّر عدد المخازنية الذين كانوا يعملون في "لاصاص" نحو 20 ألف فرد⁴. إضافة إلى فرق المخازنية عمل ضباط لصاص على تكوين وتسليح فرق الدفاع الذاتي ("GAD" Groupes D'Auto Défenses) أشرنا لها سابقًا- ووظّفوا الحركي ضمنها والتي وصل عدد أفرادها إلى 58 ألفا في نهاية الثورة⁵.

وللقيام بالمهام التي أنشئت لأجلها يخضع الضباط العاملون بها إلى نوعين من التكوين: تكوين طويل المدى؛ يستغرق سنة، يتحصل فيها الضباط على معارف إدارية وعلى شيء من اللغة العربية والأمازيغية، مع خرجات تطبيقية. أو تكوين قصير المدى لا يزيد مدّته عن شهر يحضّر فيه المترشح للعمل في هذه المؤسسة⁶.

7- **جهاز التدخل من أجل الوقاية (DOP):** هو فرع من مركز التنسيق بين القطاعات العسكرية (CCI) ومهمّته القضاء على خلايا جبهة التحرير الوطني تأسّس بالجزائر العاصمة أثناء معركة الجزائر 1957، وبعدها أسّس فروعاً على مستوى كامل التراب الوطني، وهو جهاز (DOP) التابع ل (CCI) القيادة المركزية بالجزائر التي تتمتع بالاستقلالية التامة عن القيادة العسكرية، ولها ممثليها على مستوى القيادات، وهي موازية للجيش، واستمدّ (DOP) تنظيمه من التنظيم الثوري للولايات، أي إنشاء ستة أركان قيادة لـ (DOP)، مقابل ست

¹ عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 152-153.

² رشيد زبير: المرجع السابق، ص 69.

³ عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 153.

⁴ Gregor Mathias: op cit, p 140 .

⁵ Benjamin Stora: op cit, p 198.

⁶ Gregor Mathias: op cit, p 37.

ولايات ثورية، وفي كلّ منطقة للولاية تأسّس (DOP) وله فروع في كلّ ناحية وكذا في كل قسم¹.

وبالتالي فهو جهاز عسكري مهمته الاستتطاق، ويمارس القمع على أوسع نطاق، توجد له فروع على مستوى التراب الوطني، يستقبل الموقوفين وله مقرات خاصة بالتعذيب والقتل دون محاكمة. وقد تقنّن أعضاء هذا الجهاز في مجال التعذيب بحيث أصبحوا لا يمارسون الطرق التقليدية (الكهرباء، الماء، الحرق بالسيجارة...) بل أصبحوا يستعملون طرقاً جديدة². وتلاشى هذا الجهاز ابتداء من 1961، وقام ضباطه وقياداته بتأسيس منظمة الجيش السريّ (OAS) وما يمكن استنتاجه أنّ هذا الجهاز قام بأعمال إجرامية شنيعة في حق الشعب الجزائري.

8_ مقرات الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركي): كانت لهذه الوحدات مراكز خاصّة بها حيث كانت تسهر على تدريب الشباب الجزائري الذي قبل العمل في صفوف الجيش الفرنسي للوقوف ضدّ الثورة. وغالبا ما كانت هذه المراكز مكثّفة في القرى والأرياف، حيث كان يُفصل بينهم وبين الجنود الفرنسيين في التكنة الواحدة، ويرأس المركز ضابط فرنسي برتبة ملازم أو نقيب حسب أهمية المركز³. وكان الحركي بهذه الوحدات يقومون بتعذيب واغتيال إخوانهم⁴.

9_ مراكز التعذيب الخاصّة (المسيّرة من طرف الكولون): فالأجهزة سالفة الذكر هي أجهزة حكومية معترف بها إداريا، خوّلت لها سلطات الاحتلال إقرار الأمن فمارست التعذيب كوسيلة من وسائل الحرب للقضاء على الثورة في الجزائر ومنحت لها سلطات واسعة لإقرار الأمن؛ إلا أنّ هناك أجهزة غير حكومية؛ أي

¹– Jean Pierre Vittori: **Confession d'un professionnel de la Torture**, Ramsay Image, Paris, 1980, p 38.

²– ibid: p 85.

³ – عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 158.

⁴– رشيد زبير: المرجع السابق، ص 64.

غير معترف بها قانوناً¹، اتخذت الكثير من الفِلات والمزارع التي كانت في الغالب أملاك خاصّة للمعمّرين، وأخرى سلّبت من أصحابها وحوّلت إلى معازل للتعذيب مثل: فيلاّ سوزيني "villa Susini" بالجزائر العاصمة، التي تحوّلت إلى مركز القيادة غير الرسمي لوحدات اللّيف الأجنبي، ومثّلت أبشع مراكز التعذيب إبان الثورة التحريرية في الجزائر العاصمة. ومزرعة أمزيان "La Ferme Améziane" بقسنطينة؛ التي عرفت أعمال تعذيب رهيبّة فاقت كلّ التصورات² أنشئت عام 1957 بهدف جمع المعلومات عبر كامل الشرق الجزائري؛ إلى جانب البحث والاستتطاق، وتضمّ مركزاً عن مصالح الشرطة والدرك والجيش وبعض الذين جيء بهم إلى هذه المزرعة يتمّ قتلهم، وإخفاء جثثهم بالغابات أو ردمهم في الآبار، أو رميهم في الشوارع والتمثيل بجثثهم أثناء عملية التعذيب. هذه المزرعة تستقبل ما بين 500 إلى 600 شخص في الأسبوع. وأشرف هذا المركز على استتطاق نحو 108175 شخصاً-عن طريق التعذيب- منهم 11518 من أعضاء جيش التحرير على مدار 5 سنوات 1957-1961³. بالإضافة إلى أماكن أخرى؛ كالمدارس التي لم تكن بمنأى عن ممارسات التعذيب البشعة، فلقد تحوّلت إلى مراكز للتعذيب بعدما كانت أماكن لتلقي العلم، ونذكر منها: مدرسة الصمّ المتواجدة في شارع تيليملي بالعاصمة، والمدارس الابتدائية: في المرادية والأبيار والمجمّع المدرسي (باصيطا) في حي باب الوادي، ومدارس حي بلوزداد والحراش، والأكثر شهرة مدرسة ساروي في قسبة مدينة الجزائر⁴. ويصعب تحديد مثل هذه المراكز؛ لأنّها كانت تُسيّر من

¹ - المرجع السابق، ص 43.

² - قبائلي هواري: "مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية- مزرعة أمزيان أنموذجاً-"، مجلة الناصرية، عدد خاص، تصدر عن مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، منشورات جامعة معسكر، ديسمبر 2012، ص 63.

³ - جان لوك اينودي: "ضيعة أمزيان، تحقيق حول مراكز التعذيب خلال الثورة"، ت: جروة علاوة وهيبي، جريدة اليوم، 12 ماي 2000، ص 09.

⁴ - بن يوسف بن خدة: الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، ت: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 111.

Main طرف الكولون المتعصّبين للجزائر الفرنسية، كمنظمة اليد الحمراء "Rouge" هذه المنظمة التي خفّت الرعب والفرع في الأوساط الشعبية، ومارست التعذيب بوحشية وإجرام دنيء. وتنتشر هذه المراكز في المناطق التي يقطن فيها المعمّرون بكثرة¹.

وبالتالي؛ فالتعذيب كان يمارس من طرف مختلف الأجهزة الأمنية والعسكرية والمنظمات الكولونيالية والحركي، وفي مختلف المراكز العسكرية ومقرات الأجهزة الأمنية والأماكن العامّة والخاصّة.

¹ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 64.

المبحث الرابع: سياسة التعذيب الاستعماري إبّان الثورة

لا شك أنّ التعذيب من الممارسات التي نصّت على تحريمها كل الشرائع السماوية، ومنعتها كلّ القوانين الوضعية، لما فيه من إهدار للكرامة الإنسانية. فقد نصّت المادة الخامسة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ على أنّه لا يعرّض أيّ إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الإطاحة بالكرامة الإنسانية، ورغم ذلك فإنّ التعذيب يُعتبر من البُور التي لطّخت سمعة فرنسا بالجزائر¹. وسنتطرق لذلك أكثر لاحقاً.

إنّ الجرائم التي ارتكبتها القوات الاستعمارية بجميع أصنافها إبّان ثورة التحرير الجزائرية تفوق كلّ التصورات؛ في وحشيتها ووسائلها التدميرية لذاتية الإنسان الجزائري وكرامته؛ منها سياسة التعذيب؛ والتي لم تبدأ مع انطلاق الثورة التحريرية؛ بل كانت منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830². ومع انطلاق الثورة التحريرية طوّر الفرنسيون أساليب التعذيب من خلال تحديث وسائله وأساليبه وتعدّدها خاصّة في الفترة الممتدّة من 1955 إلى 1961 تزامناً مع اشتداد الثورة واتّساع نطاقها. ولم يكد يسلم أحد من آلة التعذيب الاستعماري حتّى من الأوربيين الذين وقفوا ضدّ سياسة التعذيب؛ مثل: هنري علاق³.

¹ - إبراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956 - 1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 310.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص ص 61 - 62.

³ - هنري علاق: مدير تحرير جريدة الجزائر الجمهورية 1950-1955، "Alger Républicain" الناطق الرسمي باسم الحزب الشيوعي الجزائري P.C.A، تعرض للتعذيب من طرف المظليين الفرنسيين. وقد أصدر كتاباً عرض فيه قصة التعذيب الذي تعرض له بعنوان "السؤال" "La Question". وهو من لجنة 12، التي طالبت الحكومة الفرنسية بالاعتراف رسمياً بجرائمها.

وهنري علاق من لجنة 12¹؛ التي طالبت الحكومة الفرنسية الاعتراف رسمياً بجرائمها في الجزائر.

ويذكر يحي بوعزيز في كتابه ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين " أن التعذيب في الجزائر خلال الثورة التحريرية تدرّج على يد القوات الفرنسية من الصدفة إلى الهواية إلى الإدمان، وانتهى بعملية الاعتراف؛ ففي نوفمبر إلى ديسمبر من عام 1954 كان التعذيب يمرّ بمرحلة تجربة جديدة أخذت تتطوّر، ومع بداية 1956م دخل القمع والتعذيب مرحلة جديدة، وأصبحت حرب الإبادة هي الأسلوب المتّبع وفق أسس وإستراتيجيات محدّدة"².

وبالتالي؛ فإنّ عمليات التعذيب صاحبت مراحل الثورة من بدايتها إلى نهايتها، ومثّلت جرائم إنسانية، وأصبح الإنسان الجزائري لا يساوي شيئاً مع الكائنات الأخرى³.

وأشرف على تلك الأساليب الوحشية في المعتقلات ومراكز التعذيب والسجون وغيرها ضباط أعدوا خصيصاً للقيام بهذه المهام في مراكز ومدارس خاصّة تُلقن أساليب وطرق التعذيب؛ مثل: مدرسة "جان دارك" بسكيكدة ويساعدهم في ذلك بعض الجزائريين الذين قبلوا الانضمام إلى صفوف الاحتلال الفرنسي، وشاركوا في عملية تعذيب إخوانهم بشكل كبير.

وسنورد بعض الأساليب الفظيعة والطرق اللاإنسانية التي مورست ضدّ الموقوفين والمعتقلين في مراكز التعذيب والمعتقلات في الجزائر؛ وحتّى في فرنسا ضدّ الجزائريين.

¹ - لجنة 12: تتكون من 12 شخصية سياسية وفكرية فرنسية تقدمت بطلب إلى رئيس الحكومة الفرنسية ليونال جوسبان للاعتراف رسمياً بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر. ومن هؤلاء هنري علاق، جوزيت أودان، بيير فيدال ناكي، جيزال حليمي وغيرهم.

² - يحي بوعزيز: المرجع السابق، ج02، ص 239.

³ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 59.

طبقت قوات الاحتلال الفرنسي أساليب عدّة للتعذيب في المعتقلات ومراكز التعذيب التي أنشأتها خلال الثورة التحريرية، ويمكن تصنيف التعذيب إلى نوعين: التعذيب الجسدي والتعذيب النفسي:

أ- التعذيب الجسدي:

من الأساليب التي طبقتها قوات الاحتلال الفرنسي على الجزائريين؛ وذلك باللجوء إلى التنكيل بالجسم عن طريق وسائل متنوعة ومختلفة وبوحشية في غالب الأحيان؛ منها:

- التعذيب بالكهرباء:

يعد التعذيب بالكهرباء من أقدم وسائل التعذيب لدى الاستعمار الفرنسي بالجزائر، استعمل بشكل كبير خلال الثورة التحريرية بل أصبح ضرورة من ضروريات الاستتطاق لابدّ منها؛ حسب ما أكّده بعض الذين ساهموا في مثل هذه الممارسات، ومنهم الجنرال بول أوساريس "Paul Aussaress" بقوله: "كانت هذه الطريقة المفضّلة لدي، وهذا راجع لكونها لا تخلف آثارا جسيمة على المعتقلين؛ أي تخفي حالات التعذيب أثناء الزيارات التي تقوم بها اللجان الدولية؛ كالصليب الأحمر".¹

واستعمل بأساليب مختلفة منها:

- يوصل التيار الكهربائي بالأعضاء التناسلية أو أماكن العقّة وغيرها من الأماكن الحساسة من جسم الإنسان مثل: الأظافر والأذن واللسان، وكثيرا من المعدّبين أزهقت أرواحهم بهذا النوع من التعذيب.²

¹- بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، (1957-1959)، ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008، ص29.

²- أحسن بومالي: " التمدن الفرنسي في فن التعذيب"، مجلة أول نوفمبر، العدد 31، الجزائر، سنة 1978، ص 26. وينظر أيضا أحسن بومالي: المرجع السابق، ص184.

• التعذيب بالملاقط؛ وهي صغيرة مستطيلة ومسننة توضع إحداها في طرف الأذن اليمنى؛ وأخرى في أصبع اليد اليمنى، وتوصلان بالتيار الكهربائي وتُطلق دفعات كهربائية على الجسم، وهو يلتوي ويهتَز حتى يتصلَّب¹. وتُستعمل في ذلك مولِّدات كهربائية تسمى جيجن "Gégène" لصعق المعذب².

وفي مقال بعنوان "شهادة أحد المعذبين" في جريدة المجاهد جاء فيه استعمال الكهرباء في الأعضاء التناسلية بالنسبة للرجال والنساء³.

• يُربط الجسم العاري على سلّم من حديد مغطوس في إناء مملوء ماءً، ويمرّر التيار الكهربائي على كلّ الجسم، وهذا النوع استُعمل على الإناث بمركز التعذيب: فيلّا سوزيني؛ بالجزائر العاصمة؛ والتي أشرنا إليها سابقا.

• يوضع الجسم عارياً مربوطاً في حوض مملوء بالماء، ويبقى الرأس فقط خارجاً من الماء، ثم يوضع التيار الكهربائي في الماء نفسه، الشيء الذي يُغرق الشخص في حمّام كهربائي، وهذه العملية هي الأشجع والأكثر رعباً في هذا النوع من التعذيب⁴.

وهناك عشرات الآلاف من الجزائريين الذين تعرّضوا لهذا النوع من التعذيب في أغلب المعتقلات، ومراكز التعذيب عبر القطر الجزائري وفي فرنسا؛ أمثال جميلة بوحيرد، وجميلة بوباشا، ومليكة قريش وبشير بومعزة وعشرات الآلاف من الجزائريين وحتى الفرنسيين الذين وقفوا مع الثورة .

¹ - محمد الصالح الصديق: " البطولة والتعذيب في الجزائر خلال ثورة التحرير"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، جويلية 2006، ص 40.

² - بول اوساريس: المصدر السابق، ص 29.

³ - جريدة المجاهد: " شهادة أحد المعذبين"، العدد 12، 15/11/1957، ج 01، ص 04.

⁴ - بوعلام نجادي: الجلاون 1830 - 1962، ت: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 146.

- التعذيب بالماء:

- استُعمل أيضا على نطاق واسع بطرق وكيفيات عديدة منها:
- يُدخَل القمع في الفم، ويُفرغ فيه الماء القذر حتّى ينتفخ البطن، ثم يُغلق أنفه حتّى يختنق، فيقبل الماء، وعندما يمتلئ البطن ماءً؛ يقفز أحد المكّفين بالتعذيب على المعذب، ويقع برجليه فوق بطنه فيتطاير الماء من فمه ومن بقية مخارج الإنسان.
- غطس المعذب في الماء الساخن ثمّ نقله إلى الماء البارد، وهو ما يتسبّب في آلام لا حدود لها.
- غطس رأس المعذب في الماء الممزوج بالصابون، وإرغام المعتقل على شربه¹.
- صبّ الماء في الفم حتّى يمتلئ البطن، والضرب بالعصيّ على المعدة والوجه.
- غطس الموقوف في صهاريج المياه القذرة إلى حدّ الاختناق².

- التعذيب بالنار:

- التعذيب بالنار يتمّ بأشكال متعدّدة، وهي وسيلة سهلة بالنسبة للجنود، لا تكلفهم عناء كبيرا، وتُحدث آلاما شديدة لدى المُعذب، ولا تقلّ شدّة وقساوة عن الأساليب سابقة الذكر؛ وهذه بعض منها:
- التعذيب بنار التلحيم "Chalumeau": حيث يتمّ تعرية الشخص من ثيابه؛ لتبدأ عملية التعذيب بنار التلحيم.

¹- محمد الدرعي: " فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية "، مجلة الرؤية، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، سنة 1997، ص 184.

²- المقال السابق، ص 187.

وممن عذبوا بهذه الطريقة حتى الموت النقابي عيسات إيدير¹؛ الذي تم إيقافه في 23 ماي 1956 جزاء نشاطاته النقابية في إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، واعتقل في عدة سجون ومعتقلات وعذب بمختلف أساليب التعذيب بالكهرباء والماء والنار حتى الموت. وقد أثار اغتياله استاءً كبيراً لدى الطبقة العمالية في العالم².

- حرق الأجناف بالسجائر وحرق شعر الرأس.
- حرق الأظافر والأعضاء التناسلية بالنار.
- تعليق الشخص فوق النار المشتعلة³.
- الحرق بالحديد الساخن والكيّ به في مختلف أعضاء الجسم:

ومن الأمثلة على ذلك تعذيب العربي بن مهدي من طرف المظليين حيث بعد إلقاء القبض عليه في 28 فيفري 1957، سيق إلى الأبيار حيث عذب بطريقة فظيعة، وطبقت عليه مختلف أنواع التعذيب من خلال اقتلاع جلدة رأسه بشفرة حادة؛ كما عذب بالحديد الساخن حيث وُضع في فمه وحلقه وعذب بأساليب أخرى حتى لقي حتفه في ليلة الرابع من شهر مارس 1957⁴، وأخذ معه أسراراً كثيرة عن الثورة التحريرية. وما جاء في مذكرات لخضر بورقعة؛ حيث يذكر أنّ السلطات الفرنسية ألقت القبض على سي إبراهيم؛ وهو من قرية أولاد سيدي علي؛ الواقعة بين المدينة وخميس مليانة كان محافظاً سياسياً بجيش التحرير

¹ - عيسات إيدير: ولد عام 1919 في ولاية تيزي وزو، اشتغل بشركة للطيران، أسس نقابة جزائرية حرة عام 1947، وبعد اندلاع الثورة اعتقل من طرف السلطات الفرنسية وبعد خروجه أسس إ.ع.ج. في 24 فيفري 1956، واغتيل عن طريق التعذيب بالنار. يراجع: دليلة بركات: من شهداء الثورة الجزائرية، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002، ص 62.

² - دليلة بركات: المرجع السابق، ص 62. وينظر أيضاً، بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 173.

³ - محمد الدرعي: المقال السابق، ص ص 184 - 186.

⁴ - دليلة بركات: من أبطال الثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 96. وينظر أيضاً: بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 174.

بالمنطقة، وأخضعوه إلى مختلف أنواع التعذيب حتّى شارف على الموت؛ حيث أحرقوا جسده بالسجائر، وكلّما شارف على الهلاك كفّوا عنه حتّى إذا استعاد أنفاسه، استأنفوا تعذيبه من جديد، وفي الأخير تمّ إعدامه بطريقة شنيعة؛ حيث شدّوه إلى أحد أعمدة الهاتف بالحبال وجماعوا بمنشار كبير يُستعمل عادة في قطع جذوع الأشجار الكبيرة، وأمسك رجلان طرفي المنشار، وراحا يقطعانه قطعة قطعة، وقد كان باقي الكولون يتابعون المشهد بكلّ هدوء وتشفّي، واستمرت العملية حتّى طالت الرقبة فسقط الرأس على الأرض، وقد قاوم المجاهد عذاب الموت مقاومة لا مثيل لها¹. وأيّ عقل يقبل بهذه الأعمال الوحشية الشنيعة. وسي إبراهيم واحد من عشرات الآلاف من الجزائريين الذين عُذبوا بهذا الأسلوب الجهنمي.

-التعذيب بالزجاج:

ويتم بطرق كثيرة نذكر منها:

- مطالبة الموقوف بتنظيف حوض من الأوساخ بعد أن ترمى بداخله زجاجات مكسرة وهو حافي القدمين، ممّا يتسبّب له بجروح خطيرة باليدين والرجلين.
- الإجلاس على الزجاجات المهشمة².

- التعذيب بتسليط الكلاب:

واستعملت بطرق متعدّدة نذكر منها:

¹- لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات سي لخضر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000، ص ص 230-231.

²- محمد الدرعي: المقال السابق، ص 185.

- من أفضع الأساليب التي لجأ إليها زبانية الاستعمار تسليط الكلاب الضارية المدربة على الموقوف، وإغرائه بالضحية خاصة الكلاب الألمانية والدانماركية، فبعد التعذيب بشتى أنواع التعذيب تُترك الضحية بالعراء ويُرسَل عليها كلب؛ فيأخذ في تعذيبه؛ يمزق ثيابه ويمرغه وينهش لحمه كل ذلك والجلادون يُغرون كلبهم بالضحية؛ وهم يلهون ويضحكون¹.
- ومن أخطر وأندل وأخس الأعمال التي دربت عليها الكلاب؛ هي ممارسة الأعمال المخلة بالحياة على الموقوفين ببعض المعتقلات؛ كمعتقل قصر الطير؛ حيث يقوم الزبانية بعد انتهاء الموقوفين من أعمالهم الشاقة باختيار أحد الموقوفين؛ ويؤخذ إلى ساحة العلم بعد تجريده من ثيابه ويطلب الانحناء في وضع السجود، والويل لمن امتنع، ويؤتى بالكلب الذي دُرب على هذا الفعل الحيواني فيصعد على ظهر السجين، تحت قهقهات الجنود الفرنسيين وهم في حالة سكر. وهذا ما وقع للشهيد أحمد بوشامة في معتقل أولاد ميمون عام 1960 الذي سمّي بمعتقل الكلاب -أكثر من مائة كلب مدرب تُطلق على الموقوفين في حالة يعجز اللسان على وصفها-².

- وسائل أخرى للتعذيب:

هناك وسائل أخرى للتعذيب الجسدي نذكر بعضها نظرا لكثرتها:

- دقّ المسامير على أجساد المعتقلين.
- سلخ الجلد ووضع الملح والبهار داخل الجروح.

¹- أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956، المرجع السابق، ص 188.

²- علي خلاصي: "أساليب التعذيب والتكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري، 1954 - 1956"، مجلة التراث، العدد 07، جمعية التاريخ والتراث الأثري، باتنة، نوفمبر 1994، ص 201.

- قلع الأسنان والأظافر.
- بتر الأصابع والأذان والأعضاء التناسلية.
- الضرب بالعصا والسوط حتى الموت.
- ارتكاب الفاحشة.
- التجويع والتعطيش.
- الحفر والردم والبناء والهدم.
- صنع الطوب وتكسيهه.
- تكسير الحجارة تحت حرارة الشمس¹.
- التعذيب بتسليط الكلاب المدربة لنهش أجساد المعتقلين².
- التكيل بجسم الإنسان مثل ما حدث لعمارة رشيد³، الذي عذب حتى الموت؛ حيث نُقبت عيناه وانتزع شعره.
- والمحامي علي بومنجل⁴ الذي راح ضحية التعذيب والقمع؛ إذ قُتل بضربة فأس بأمر من أوساريس ورُمي من الطابق السادس بالأبيار،

¹ - المقال السابق، ص 185.

² - أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956، المرجع السابق، ص 188.

³ - عمارة رشيد: ولد بجرجرة سنة 1934، انتقل مع عائلته للعيش بوادي الزناتي، درس مرحلة الابتدائية بعزازقة وبرج منايل ودرس مرحلة الثانوية بالجزائر العاصمة، ودخل جامعة الجزائر. وكان له دور كبير في النضال الطلابي والعمل الثوري، حيث ساهم في إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وألتحق بصفوف المجاهدين بالمنطقة الرابعة وأعتقل وعذب وأستشهد في جويلية 1956. ينظر: عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 379.

⁴ - علي بومنجل: ولد عام 1919 بغليزان، تمكن من متابعة دراسته الثانوية خلال الثلاثينات، ودخل الجامعة وتحصل على الليسانس عام 1943، وعمل محاميا، وتأثر بأحداث 08 ماي 1945، وبعد اندلاع الثورة انخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني، وساهم في الداع عن المناضلين الوطنيين، وقدم مساعدات لابن مهيدي، عين مستشارا في لجنة التنسيق والتنفيذ حيث قدم خدمات جليلة لرمضان عبان، وألقي عليه القبض في 08 فيفري 1957، وخضع للتعذيب والاستنطاق من قبل وحدة المظليين التابعة للجيش، وفي 23 مارس 1957 اغتيل ورمي من الطابق الخامس لإحدى العمارات بالأبيار، واعلن على أنه انتحر بإرادته، واعترف أوساريس مؤخرا بأنه هوالمسؤول عن اغتياله ولم ينتحر. ينظر: عبدالله مقلاتي: المرجع السابق، ص 183.

والشابّ موريس أودان الذي اختُطف وعضب من طرف المظليين في جوان 1957¹.

• من يقتل الآخر يكون حرّاً: حيث يسلّح متّهمان بخناجر، ثمّ من يقتل الآخر يكون حرّاً. وهذا يذكرنا بالمبارزة عند المصارعين الرومان². هذه بعض أساليب التعذيب الجسدي التي استعملت ضدّ مئات الآلاف من الجزائريين، وحتى بعض الأوربيين الذين وقفوا ضدّ الظلم بمساندتهم للثورة التحريرية.

ب- التعذيب النفسي:

هدف هذا النوع من التعذيب هو إحداث الرعب والخوف الدائم وإحباط المعنويات؛ من أجل الاعتراف. ويعتبر أشدّ وأقسى أنواع التعذيب، خاصة لدى ذوي الشهامة، كما يلجؤون لهذا النوع من التعذيب بعد فشلهم في استنطاق المعذبين بالتعذيب الجسدي، ويتمّ هذا الأسلوب بالاستعانة بالضباط البسيكولوجيين لإجبار المعتقل على الاعتراف، والتخلّي عن مبادئه، ويتم بطرق متعدّدة منها:

- طرق الإيقاف التي كانت تتمّ عادة بعد منتصف الليل إلى الساعة الرابعة صباحاً؛ أثناء حظر التجول، وبطريقة هستيرية؛ وهم يحملون أسلحتهم، وعند دخولهم إلى البيت بالقوة يقومون بالسبّ والشتم والضرب لكلّ من في البيت حتى النساء والأطفال، في جوّ مرعب لتخويف وإرعاب الموقوف والمشاهدين

¹- Gilbert Meynier: **Histoire Intérieure du FLN**, 1954-1962, Casbah éditions, Alger, 2003, p328.

²- بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 158.

للمظهر¹، ويقاد الموقوف أو الموقوفون إلى السيارة العسكرية التي تتجه بهم إلى مكان مجهول، والقلائل فقط الذين يُعرف مصيرهم فيما بعد².

- قيام القوات الفرنسية بقتل مجموعة من المجاهدين والتتكيل بجثثهم، وتجميع أهل القرية التي ينتمي إليها هؤلاء المجاهدين خاصة النساء؛ ليشاهدوا تلك الجثث المنكّلة بها.

- لجوء الجنود الفرنسيين إلى القيام بتعذيب الموقوفين علنا أمام أعين الشعب خاصة النساء؛ بهدف منع أزواجهنّ وأبنائهنّ من الالتحاق بالثورة³.

- الإتيان بزوجة المعتقل أو إحدى بناته أو أخواته ويخبرونه بين الاعتراف أو اغتصابها تحت سمعه وبصره، حتّى يؤدي ذلك إلى انهياره⁴.

- التعذيب بتعاطي المخدرات: أي إجبار المعتقلين على تعاطيها؛ لإجبارهم على الاعترافات، وإلصاق التهم بهم وبعض القيادات السياسية للثورة لاستخدامها كحجج في المحاكمات⁵. مثلما تعرّضت له جميلة بوعزة؛ حيث أصيبت باختلال عقليّ تحت فعل المخدرات التي تُحقن بها أثناء عملية الاستنطاق⁶.

- عملية غسل المخ: وهي نوع من أنواع التعذيب النفسي، وذلك لتأثيره على نفسية المعتقلين؛ حيث يتمّ طرح أسئلة من نوع خاصّ تؤدي في غالب الأحيان إلى فقدان الذاكرة. ويقوم بذلك ضباط متخصصّون في علم النفس حيث يقومون

¹ - المرجع السابق، ص 157.

² - محمد خلاصي: "صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 34، 1979، ص 32.

³ - إبراهيم لونيبي: "الجماليات الثلاث"، مجلة حولية المؤرخ، العدد 02، اتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002، ص 407.

⁴ - مختار فيلاي: "فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية"، مجلة التراث، العدد 05، ص 56.

⁵ - مصطفى بوالطمين: "كفاح ومواقف"، مجلة أول نوفمبر، العدد 68، سنة 1984، ص 42.

⁶ - إبراهيم لونيبي: المقال السابق ص 410.

بفترة تریّص في مدارس متخصصّة، ويخرجون منها متحصّلين على رُتب عسكرية (ضابط صف)، وكلّ ضابط يعيّن مدرّسا لثلاثة أفواج أو أربعة، ومعه مترجم (حركي) يتقن اللغة العربية والفرنسية، ويتقن اللهجات المحلية؛ كالمشوية أو القبائلية حسب المنطقة¹. وتمّت هذه العملية في معتقل قصر الطير مثلا بالطريقة التالية:

* إلقاء دروس على المعتقلين تمجّد سياسة فرنسا في الجزائر، ومحاولة إظهار مساوئ جبهة التحرير وقادتها.

* إجراء اختبار كتابي: تعطى للمعتقلين مجموعة من أسئلة من الدروس التي أخذوها وخمسا أخرى ضدّ جبهة التحرير" و "خمسا لصالح فرنسا" وبعد عملية الإجابة الإجبارية على هذه الأسئلة تُنقل الأوراق إلى المكتب الخامس أين تتمّ دراسة وتحليل هذه الإجابات. وتستمرّ هذه الطريقة كلّ أسبوع لمدة ثلاثة أشهر وبعد ذلك يتمّ تصنيف أفكار المعتقلين:

* الصنف الأول: يضم المعتقلين السياسيين المتعصّبين الراضين للاستسلام.

* الصنف الثاني: يضمّ المعتقلين غير السياسيين ولكنهم متعصّبين أيضا.

* الصنف الثالث: يضمّ المتمرّدين الماسكين العصا من الوسط.

* الصنف الرابع: يضم الموالين والمؤيدين لفرنسا².

وبعد الاختبار الكتابي يقومون بالاختبار الشفوي وتستمرّ الدروس، وبعدها يُستدعى المعتقلون واحدا واحدا إلى مكتب الخبير النفسي؛ أين يُستقبل بالترحيب والمعاملة الحسنة، ويُعطى له فنجان قهوة، وتسلم له سيجارة، ويسأله الخبير عن

¹ ع. شبلي: "من فضائع الاستعمار في معتقل قصر الطير، جرائم فاقت كل التصورات"، مجلة الجيش، العدد 341، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، ديسمبر 1991، ص 09.

² عمار ملاح: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس (الناحية الثالثة) بوعريف، من مذكرات ووثائق الرائد عمار ملاح، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 65.

حالة المعتقل وأسباب اعتقاله، ويُحاول أن يشكّكه في الثورة، ويدعوه مستدرجا إياه أن يتعامل مع فرنسا¹.

استمرار وسائل غسل المخ: على أساس الاختبار الكتابي والشفوي يصنّف المعتقلون، ثم تُسلّط عليهم العقوبات الجسدية مرّة أخرى، وتستمرّ العملية شهورا حتّى يعترفوا بسيادة فرنسا، ويكشفوا عن أسرار الثورة. وإن تنازل بعض المعتقلين بسبب العذاب الأليم؛ يطلب منه أن يتنازل أكثر، وإن تصلّب يُسلّط عليه عذاب أقسى، وتتواصل عملية الترغيب والترهيب. ومن أساليب التعذيب النفسي الأخرى:

- إجبار المعتقل على الرقص عاريا وتمثيل أدوار به.
- الترحيل القسري للسكّان وجمعهم في المحتشدات وسط أسلاك شائكة.
- قتل الأب والأم أمام العائلة وأفراد الأسرة.
- الحرمان من النوم إمعانا في تحطيم الذات الإنسانية، وذلك بمباغثة المعتقلين في الليل من طرف الحراس بالصياح والضرب. ويتمّ نقلهم إلى جناح آخر، وتكرّر العملية في الصباح².
- التذكير بنكسات وفشل الانتفاضات المتتالية للشعب الجزائري منذ الاحتلال لغرس اليأس في نفوس المعتقلين³.

هذه بعض أساليب التعذيب والطرق اللاإنسانية التي عُوّمل بها الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية؛ من أجل التخلّي عن قضيته، ونظرا لكثرتها وانتشارها الواسع في كلّ المراكز الاستعمارية التي أصبحت مراكزًا للتعذيب وإنشاء المناطق المحرّمة والمحتشدات والمعتقلات التي مورست بها أبشع أساليب

1- محمد الطاهر عزوي: " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية- معتقل قصر الطير - " مجلة التراث، العدد 04، سنة 1989، ص 199.

2- محمد الدرعي: المقال السابق، ص 186.

3- عبد الحفيظ أمقران الحسيني: " أسلوب التصدي للحرب النفسية ضد الاستعمار الفرنسي"، مجلة أول نوفمبر، العدد 138، سنة 1992، ص 39.

التعذيب، ولم يمارس التعذيب في هذه المقرّات والأماكن المذكورة فقط؛ بل مورس حتّى في الساحات العامة، وفي البيوت وغيرها، وقد حاولنا ملامسة بعضها في هذا المبحث، وفي الحقيقة ما ذكرناه لا يمثل إلا الجزء اليسير ممّا عاناه الشعب الجزائري من جرّاء سياسة فرنسا القمعية خلال الثورة التحريرية.

الفصل الثالث: المعتقلات والمحتشدات بمنطقة

الحضنة.

✓ المبحث الأول: ظروف إنشاء المعتقلات والمحتشدات

بمنطقة الحضنة.

✓ المبحث الثاني: معتقل الشلال.

✓ المبحث الثالث: معتقل الجرف.

✓ المبحث الرابع: المحتشدات بمنطقة الحضنة.

المبحث الأول: ظروف إنشاء المعتقلات والمحتشدات بمنطقة الحضنة:

إنّ فكرة اعتقال الجزائريين وإقامة المحتشدات خلال ثورة التحرير تدخل في إطار الحرب النفسية التي استعملتها السلطات الفرنسية، وتعني الاستخدام المتعمّد للدعاية وغيرها من الوسائل؛ بهدف التأثير على آراء ومواقف المجموعات المعادية أو المحايدة أو الصديقة في ظروف الحرب، وتستهدف الحرب النفسية بشكل عام التأثير على معنويات الخصم¹. فقامت سلطات الاحتلال بجمع ما أمكن من الجزائريين في المعتقلات والمحتشدات، حيث لجأت إلى تجميع الشعب في المحتشدات التي أُطلق عليها مراكز التجمّع، وزجّ الكثير من المواطنين في السجون وفي المعتقلات، وقد كانت مختلف السلطات العسكرية والأمنية تقوم بالتوقيف والتعذيب والاعتقال لمجرد الشبهة².

وفكرة العمل بالشبهة ليست جديدة على الفرنسيين؛ فهي تعود للسنوات الأولى من الثورة الفرنسية؛ حيث صدر مرسوم بتاريخ 17 مارس 1793م عن الجمعية الوطنية الفرنسية يسمى "قانون المشبوهين" والذي ينصّ على اعتقال كلّ شخص مشبوه دون الحاجة إلى برهان، والذي اقتبست منه الجملة التالية: "كلّ شخص يُظهر نشاطاً يمثّل خطراً على النظام العمومي" وهي نفس العبارة التي وردت في المادة السادسة من قانون حالة الطوارئ الصادر بتاريخ 03 أبريل 1955م، وتمّ إدراجها أيضاً بنفس الصياغة في الفقرة السابعة من المادة الأولى من قانون السلطات الخاصة الصادر بتاريخ 17 مارس 1956م فيما بعد، والتي طبّقت على الشعب الجزائري الذي أصبح مشبوهاً بحكم هذه الجملة، واستعملت بشكل كبير

¹ - خميسي سعدي: المرجع السابق، 158.

² - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 94.

لتبرير الاعتقالات¹؛ لإعطاء قرار الاعتقال صبغة قانونية، تسمح من خلاله لقوات الجيش والشرطة والدرك بممارسة الاعتقالات دون الرجوع إلى القضاء². ومن ثم أُقيمت المعتقلات التي سمّيت تظليلاً بـ(مراكز الإيواء).

وارتبط إنشاء المعتقلات الاستعمارية بالجزائر خلال الثورة التحريرية بالعمليات الأولى لها؛ حيث بعد سنّ قانون حالة الطوارئ الذي أصبح ساري المفعول ابتداءً من 03 أفريل 1955م، لجأت السلطات الفرنسية إلى جملة من الأساليب منها؛ القيام بحملات انتقاءٍ ممّن يتعاطفون مع الثورة أو ممّن كانوا ينشطون في الحركة الوطنية سابقاً، فأخذت تجمّع كلّ من شكّت فيه، أو قام بعمل ما لصالح الثورة من كلّ المناطق التي امتدت إليها الثورة³، وبالتالي أصبح كلّ جزائري هو مشبوه وجب الاحتياط منه⁴.

إنّ قانون حالة الطوارئ قد ارتكز على ثلاثة أوجه من القمع باسم القانون الذي سلّط على الجزائريين، ففي مضمون هذا القانون الذي شرع في تطبيقه ميدانياً، مُنع تنقّل الأشخاص والسيارات في الأماكن والأوقات بموجب قرار من طرف إدارة الاحتلال، ويشرع في إنشاء مناطق حماية مؤمّنة تحدّد فيها حركة الأفراد بتنظيم أوقات معيّنة بموجب قرار إداري، ويسمح بالإبعاد للجزائريين ويمنع من التّجول والإقامة في كلّ تراب إقليم إداري أو جزء منه، وإعلان الإقامة الجبرية في مراكز الإيواء، ولتبرير الاعتقال قاموا باستعمال عبارة مطّاطة وهلامية يمكن تطبيقها على

¹ - نجدها في حيثيات قرارات الاعتقال التي سلمت للمعتقلين بعد صدور قانون السلطات الخاصة: المادة السادسة من قانون حالة الطوارئ والفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون السلطات الخاصة، ينظر الملاحق (نماذج من مقررات الاعتقال).

² - خميسي سعدي: المرجع السابق، 90.

³ - محمد الطاهر عزوي: "المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية ودور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات"، مجلة التراث، المصدر السابق، ص 77.

⁴ - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 94.

كلّ جزائري واعتقاله حسب نظر كلّ مسؤول لكلّ جزائري يظهر بأنّ نشاطه يمثل خطراً على الأمن والنظام العمومي¹.

ثمّ جاء قانون السّطات الخاصّة الذي أضفى الشّرعية على ممارسات الإدارة وزاد من الصّلاحيات التي تعزّز قمع الجزائريين وسمح باللّجوء إلى إقامة المعتقلات، فإنّ السّطات المعنية بتطبيق هذا القانون وممارسة هذه الصّلاحيات لم تكلف نفسها عناء إصدار نصوص تنظيمية لتبيّن كيفية الاعتقال والإجراءات الواجب اتّباعها، ولم تحدّد حتّى لائحة بالمخالفات والجنح التي تؤدّي إلى الاعتقال²، بل تُرك الأمر لمعالجته عن طريق المناشير والتّعليمات والمذكّرات المصلحية، وهذه الأشكال الإدارية جعلت لتبيّن كيفية تطبيق وتنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات الوزارية ليست لها حجّة أو قوّة القانون أو المرسوم أو القرار الوزاري؛ بمعنى أنّها خاضعة لقناعات وأهواء المسؤولين على مستوى الحكومة العامّة والعمالات ورؤساء الدوائر وقادة الجيش. ومن جهة أخرى يُستشفّ من هذا القانون تسرّع الإدارة الفرنسية واضطرابها في مواجهة الثّورة الجزائرية، فمثلا هي من جهة تصرّح بأنّها لن تكون هناك معتقلات، ومن جهة أخرى تسارع إلى إنشاء مناطق حماية وأمان لإقامة ما تسمّيه مراكز إيواء³.

أمّا عن النّصوص التّظيمية المتعلّقة بتسيير المعتقلات وكيفية الاعتقال والجنح والمخالفات التي تبيح الاعتقال؛ فلم تهتمّ بها إدارة الاحتلال واعتمدت بدلا

¹ – Denise et Robert Barrat: **Livre blanc sur la répression en Algérie, Textes et document réunis**, préface de Pierre Vidal Naquet, Postface Daho Djerbal, Edition Barzakh, Alger, 2001, p 14.

² – حول تحديد لائحة المخالفات أو الجنح التي تسمح بالاعتقال لم نجد مخالفات أو جنح محددة سوى مثلا بعض الاتهامات العامة مثل التقوّه بكلام ضد الفرنسيين أو اتهامات ذات طابع انتقامي شخصي، فالكثير من الأفراد أبعثوا من قراهم واعتقلوا وعذبوا لمجرد أنّهم انتقدوا بعض المتعاونين مع إدارة الاحتلال فيسعون للكيد لهم أو للوشاية أو الإشارة إلى أنّه مشبوه. وهي أدلة على التعسف والممارسات القمعية.

³ – خميسي سعدي: المرجع السابق، ص 96.

من ذلك على عبارة مطّاطية، غير واضحة وغامضة ويمكن تطبيقها على كلّ شخص، يكفي فقط أن تعتبره الإدارة بأنّه خطر على الأمن العمومي. حتّى وإن حاولت الإدارة الفرنسية إضفاء الصبغة الشرعية والقانونية على أعمال القمع وذلك بصورها عن البرلمان؛ فإنّ ذلك لا يغيّر من حقيقة القمع والتّعذيب الذي كان يمارس في مختلف المقرات والمراكز.

وقد وجدنا في حدود بحثنا الكثير من الوثائق الأرشيفية تتمثّل في العديد من المناشير الخاصّة بالمعتقلات، ومعتقل الشلال والجرف بمنطقة الحضنة والتي لها علاقة مباشرة بموضوعنا، صادرة عن الحكومة العامّة بالجزائر وعن مختلف الهيئات الإدارية والعسكرية أهمها:

_ المنشور رقم C.C /7539 المؤرّخ في 23 أوت 1956م، الصّادر عن مصالح الوزير المقيم رويبر لاکوست "Robert Lacoste"، موجّه إلى المفتش العام للإدارة في مهمّة فوق العادة بقسنطينة وولاية الشّرق الجزائري الذي يحدّد كيفية تسيير المعتقلات¹.

_ المنشور رقم 247 المؤرّخ في 11 جانفي 1957م، صادر عن مصالح المفتش العام للإدارة في مهمّة فوق العادة بقسنطينة، موجّه إلى ولاية عمالات الشّرق الجزائري ونظرائهم من السّطات العسكرية، يتضمّن الإجراءات الواجب إتباعها في مجال التّفكي والإبعاد والإقامة الجبرية وهو من توقيع موريس بابون.

_ المنشور رقم B.S.D.N /248 المؤرّخ في 11 جانفي 1957م، الصّادر عن مصالح المفتش العام للإدارة في مهمّة فوق العادة بقسنطينة، موجّه إلى ولاية عمالات الشّرق الجزائري ونظرائهم من السّطات العسكرية وإلى مدير معتقل الجرف، يتضمّن طريقة تسريح المعتقلين.

¹- ينظر، نص المنشور، الملحق رقم: 05.

_ وبتاريخ 14 فيفري 1958 أصدر والي عمالة سطيف تعليمة تتضمن تليخيص ما جاء في المناشير السابقة وتوحد الإجراءات المتعلقة بالاعتقال والتسريح والتحويل، وهي موجهة إلى رئيس بلدية المسيلة ومدير معتقل الجرف¹.
 وخالصة القول أن إنشاء المعتقلات خلال الثورة التحريرية جاء كرد فعل من طرف إدارة الاحتلال التي عملت على إعداد الخطط الكفيلة للقضاء على الثورة، واعتبرت المعتقلات عنصراً مهماً في إستراتيجية مواجهة (ج.ت.و). والمعتقلات أنواع؛ فمنها المعتقلات السياسية الخاصة بالمناضلين والإطارات النقابية والعلماء والطلبة وعموم الشعب الجزائري، ومنها معتقلات الانتظار التي تعد أماكن مفضلة لممارسة التعذيب، وهناك نوع آخر المعروف بمعسكرات الاعتقال؛ وهو في الغالب خاص بجنود جيش التحرير الوطني.
 حتى وإن تقننت إدارة الاحتلال في اختيار أسماء المعتقلات؛ فإن الحقيقة واضحة بأن فرنسا خرقت قانون حقوق الإنسان، ولم تحترم ما جاء في اتفاقيات جنيف بشأن الأسرى والمعتقلات.
 ومن المناطق التي شهدت زخماً ثورياً أكثر من غيرها مع بداية الثورة منطقة الأوراس وما جاورها، حيث أنشأت السلطات الفرنسية أربعة معتقلات ابتداءً من شهر ماي 1955؛ فأنشأت معتقل آفلو بعمالة وهران، ومعتقل قلثة السطل بعمالة الجزائر، ومعتقل الشلال بعمالة قسنطينة، ومعتقل عين لعامرة بإقليم الجنوب.
 ويعتبر معتقل الشلال بمنطقة الحضنة من أوائل المعتقلات التي أنشأها الاستعمار في الجزائر وكان ذلك في ماي 1955م، والملاحظ أن أغلب الأشخاص الذين اعتقلوا في معتقل الشلال؛ وفيما بعد في الجرف بمنطقة الحضنة هم من الشرق الجزائري، خاصة المنطقة الأولى التاريخية لارتباطها بالعمليات الأولى للثورة.

¹ – A C M M, Boite N° 99, Dossier N° 04.

كما قامت بإنشاء وتدعيم مراكزها العسكرية من ثكنات عسكرية وأبراج مراقبة في القرى وقرب التجمّعات السكّانية، بحيث لم يخلُ حيٌّ أو تجمع سكني من ثكنة أو مركز عسكري، وهذه المراكز بالإضافة إلى مهمّتها العسكرية أصبحت مراكزاً للاعتقال والتعذيب وانتشرت بمنطقة الحضنة انتشاراً كبيراً.

في إطار ردِّ فعل السلطات الفرنسية على العمليات الأولى للثورة التحريرية تمّ إنشاء المعتقلات كإجراء وقائي؛ بهدف عدم توسّع العمل الثوري. وتوجد عوامل أخرى اعتمدها السلطات الفرنسية لاختيار مناطق إقامة المعتقلات؛ فقد روعي في اختيار أماكن إقامة المعتقلات في الجزائر بصفة عامة المناطق الجرداء والقاحلة، وتلك التي تتميز بقساوة مناخها؛ أي بحرارته صيفا والبرودة القاسية شتاءً، والأماكن النائية والخالية من السكّان¹. وأغلب المعتقلات التي أُقيمت في البداية اختيرت لها المناطق الجنوبية من كلّ عمالة بعيداً عن العمران والمواصلات حتّى تكون الطبيعة إحدى وسائل التعذيب للمعتقلين².

اختارت السلطات الفرنسية منطقة الحضنة ومناطق أخرى داخلية لإقامة أولى المعتقلات في الجزائر مع بداية الثورة؛ ويعود ذلك في اعتقادنا لعوامل جغرافية وطبيعية، ففي منطقة الحضنة ارتبطت إقامة المعتقلات بالعمليات الأولى للثورة³، إضافة إلى العوامل الجغرافية والطبيعية؛ حيث أنشأت معتقل الشلال وبعده معتقل الجرف بمنطقة الحضنة للعوامل التالية:

- عامل الموقع الجغرافي للمنطقة: فهي منطقة وسطية؛ أي منطقة تماسّ لعدّة مناطق ثورية (الأولى والثالثة والرابعة، والولاية السادسة بعد استحداثها بعد مؤتمر

¹ - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 15.

² - Yves Courrière, op cit, p103.

³ - التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، المصدر السابق، ص 176.

الصومام 1956) - كما تطرّقنا لذلك في الفصل الأول - فالجهة الشرقية منها ابتداءً من وادي القصب (الذي يقسم مدينة المسيلة إلى قسمين) والجهة الجنوبية منها قبل مؤتمر الصومام كانت تابعة للمنطقة الأولى (الأوراس النمامشة)، والجهة الشمالية منها تابعة للمنطقة الثالثة (القبائل) وجزء من الجهة الشمالية الغربية لمنطقة الحضنة تابع للمنطقة الرابعة (الجزائر العاصمة وضواحيها)، وبعد استحداث الولاية السادسة بعد مؤتمر الصومام 1956 أصبح جنوب منطقة الحضنة وجزء من غربها تابع للولاية السادسة.

- عامل المناخ: حيث يتميز مناخ منطقة الحضنة بكونه مناخاً قارياً ويتأثر بالموثرات الصحراوية، صيفه حارّ وجافّ، وشتاؤه بارد جداً، تصل درجة الحرارة في الشتاء إلى -1° وتصل في الصيف إلى أكثر من 48° في شهري جويلية وأوت، الرياح تكون شديدة البرودة في الشتاء، وحارة جافة في الصيف كما تطرّقنا لذلك في المدخل التمهيدي. واختيرت مناطق هذا المناخ لإقامة المعتقلات لكي يكون المناخ القاسي أحد وسائل التعذيب.

- عامل التضاريس: فهي تتكوّن من هضاب وسهول منبسطة في الوسط والسبخة (شطّ الحضنة) من الجهة الشرقية، ومنطقة كثبان رملية في الجنوب أين أقامت معتقل الشلال والجرف لسهولة المراقبة، كما تحتوي على الكثير من الأودية كوادي القصب، (والذي أقيم على حاقته مركز للفرز والعبور سُمي بمركز سدّ القصب وأقيمت فيه جرائم تعذيب وقتل يندى لها الجبين؛ وسنتطرق لتفاصيله لاحقاً)، وأودية أخرى؛ كوادي لقمان، ووادي اللحم، ووادي مسيف، ووادي بركة وغيرها¹.

وبالتالي؛ فالعوامل الجغرافية والطبيعية في اعتقادنا كانت من بين أهمّ العوامل التي دفعت بالسلطات الفرنسية إلى اختيار منطقة الحضنة لإقامة معتقلين بها كانا

¹- Despois (J): **Le Hodna**, Op Cit, p 56

من أهمّ المعتقلات التي أقامتها خلال الثورة التحريرية بالجزائر وهما معتقل الشلال على بعد نحو 37 كلم جنوب مدينة المسيلة في منطقة شبه صحراوية مفتحة طبيعيا وسهلة المراقبة ونفس الشيء بالنسبة لمعتقل الجرف الذي يبعد بـ18 كلم شرق مدينة المسيلة.

أما ظروف إنشاء المحتشدات بمنطقة الحضنة خلال الثورة التحريرية وهي تختلف عن المعتقلات كما وضحنا ذلك في الفصل السابق؛ فهي: أماكن يجمع فيها السكّان بعد ترحيلهم من قراهم ومشايتهم ودواويرهم وتحاط بأسلاك شائكة وتقام حولها أبراج مراقبة، ويسهر على مراقبتها الحركى والقومية والمصالح الإدارية المختصة¹. والتي كان يُطلق عليها من طرف السلطات الاستعمارية مراكز التجمّع "Les Centres de regroupements" وأطلق عليها الأهالي المحتشدات "Les Camps"، وأدرجناها في بحثنا لأنّها مثّلت معاناة ومأساة حقيقية لمئات الآلاف من الجزائريين. وتعود فكرة تجميع السكان إلى البدايات الأولى للاحتلال، أما خلال الثورة؛ فتجددت الفكرة ومرّت بمراحل حيث طبّقت في إطار ردّ الفعل العسكري المباشر على العمليات الأولى للثورة مع مطلعها وبالتحديد في شهر نوفمبر 1954، عندما شرعت القوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرال جيل "Gilles" المدعّمة بالطيران والمدفعية، وبحضور وزير الداخلية "فرانسوا ميتران" في تجميع سكّان منطقة باتنة بالقوة؛ حيث كانت الطائرات الفرنسية تحلّق فوق جبال الأوراس وتدعو إلى الالتحاق بالأماكن المحدّدة، وتلقي المناشير المنتالية والمشحونة بعبارات التهديد والإنذار والوعيد للسكّان إذا لم يستجيبوا لذلك خلال مهلة، غير أنّ العملية استهدفت منطقة الأوراس، وكانت تلك المراكز محدودة. ولم تكن بالشكل وبالخطورة التي أقيمت بها بداية من سنة 1957 عبر أنحاء الوطن، وبهدف إعطاء الشرعية

¹ - عبد الكريم بوالصفاصفا: المرجع السابق، ص 147.

لهذه العملية اللإنسانية أصدرت السلطات الاستعمارية قرارًا بتاريخ 17 سبتمبر 1957م يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن¹.

وبعد مجيء الجنرال "ديغول" على رأس الجمهورية الخامسة عام 1958 الذي أسند قيادة الجيش الفرنسي للجنرال "شال" هذا الأخير الذي جاء بمشروع سمّي باسمه (مشروع شال) شمل ميادين مختلفة، بهدف القضاء على ثورة التحرير الجزائرية، خاصة الميدان العسكري، وأهم ما جاء به في هذا الميدان القيام بعمليات عسكرية برية وجوية وبحرية على المناطق؛ الواحدة تلو الأخرى قصد تمسيطها من الثوار، ومن أهم تلك العمليات: عملية الشرارة بمنطقة الحضنة التي أشرف عليها بنفسه؛ والتي تطرقت لها في الفصل الأول، وعقدت السلطات الفرنسية آمالاً كبيرة على هذا المشروع؛ لكنه في الأخير فشل. وأمام فشل مشروع شال والانتصارات الكبيرة التي حققتها الثورة التحريرية عادت السلطات الفرنسية وعلى رأسها الجنرال ديغول إلى فكرة المحتشدات، وأهتمت بها أكثر بمظاهر المساعدة ومدّ العون والحماية وتحسين ظروف المعيشة والهدف الحقيقي منها هو عزل الشعب عن جيش التحرير الوطني؛ بعد التأكد من أن الشعب هو السند الأساسي للثوار من خلال الدعم اللوجستيكي لهم².

وكانت تداعيات أحداث الثورة بمنطقة الحضنة خاصة في جبال ونوغة والمعاضيد وبوطالب من بين أهم العوامل التي دفعت السلطات الفرنسية إلى استحداث المحتشدات بالمنطقة، وكانت تراعي عوامل أخرى في استحداث تلك المحتشدات منها:

¹ - أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا" المقال السابق، ص 41.

² - المقال نفسه، ص 38. وينظر أيضا: يحي بوعزيز: ثورات الجزائر ... ج2، المرجع السابق، ص 232.

- تهجير سكان الأرياف والدواوير الجبلية الإستراتيجية التي كانت تمثل السند لجيش التحرير الوطني.
- استحداث تلك المحتشدات بالقرب من مراكزها العسكرية وتجعل منها دروعاً بشرية أمامية للعمليات العسكرية المحتملة من طرف جيش التحرير الوطني وتحقق بذلك الأمن لجنودها.
- استحدثت في مباني موجودة مسبقاً (قرى قديمة) أو تقام خيم للسكان.
- تراعي في أماكن استحداثها توفر مجالات أو فرص الحياة الضرورية (المياه، الطرقات).

ومن خلال اطلعنا على موضوع استحداث المحتشدات بمنطقة الحضنة فبالإضافة إلى السياسة العامة للسلطات الفرنسية منذ اندلاع الثورة التي تدخل في إطار إستراتيجيتها للقضاء على الثورة، نجد أنها ارتبطت بأحداث الثورة محلياً؛ على سبيل المثال أحداث بني يلماح بونوغة -سابقة الدراسة- بعدها مباشرة استحدثت محتشدات بالمنطقة في جوان 1957م، سنتطرق لها في المبحث الأخير من هذا الفصل.

المبحث الثاني: معتقل الشلال.

1- الموقع والإنشاء:

أنشأت سلطات الاحتلال معتقل الشلال بمنطقة الحضنة في 04 ماي 1955 استناداً لقانون حالة الطوارئ الصادر في 03 أبريل 1955¹، وبالضبط بالمكان المسمى العجيلية بقرية الرقايق ببلدية خطوطي سد الجير دائرة الشلال ولاية المسيلة- يبعد عن مدينة المسيلة بنحو 27 كلم جنوباً، ويصنّف ضمن المعتقلات السياسية التي أطلقت عليها سلطات الاحتلال تسمية (مراكز الإيواء) "Les Centres d'hébergements"، ومعتقل الشلال من المعتقلات الأولى التي أنشئت بالجزائر مع بداية الثورة التحريرية، وأول معتقل بعمالة قسنطينة²، حيث بعد انطلاق الثورة قامت السلطات الفرنسية بردّ فعل عنيف على السكّان والوطنيين؛ خاصّة في منطقة الأوراس، حيث أوقفت المناضلين والسياسيين والمتقنين ومناصري القضية الوطنية، وتم نقلهم إلى معتقل الشلال قبل أن تكتمل به الأشغال؛ حيث تعجّلت السلطات الاستعمارية نتيجةً لاشتداد نشاط الثورة خاصّة في منطقة الأوراس واكتفت ببناء مجموعة مباني خشبية خصّصت للإدارة والتي قامت ببنائها شركة كونزلاس (Gonzales) بسطيف³، ونصب عشرات الخيم التي تزداد بحسب الوافدين، محاطة بأسلاك شائكة، ووصل لإيواء حوالي 1000 معتقل حتّى

¹- وعن تاريخ فتح معتقل الشلال يستشف من خلال رسائل الاحتجاجات التي تقدم بها المعتقلون بالشلال إلى الحاكم العام وإلى المتصرف الإداري رئيس بلدية المسيلة المختلطة حول عدم تقاضيهم أجورهم عن الأعمال التي قاموا بها لحساب شركة "كونزلاس" بسد قلة وكذا مراسلات الحاكم العام إلى المتصرف الإداري رئيس بلدية مسيلة التي يطالبه فيها بتسديد الديون المترتبة على عاتق البلدية اتجاه مقابلة "كونزلاس" مقابل الأعمال التي قامت بها في الشلال وكل هذه الوثائق تذكر بداية فتح معتقل الشلال في 04 ماي 1955م، ينظر: A C M M, Boite N° 98, Dossier N°01.

²-ANOM: 9 SAS 267 Centre d'hébergement de chellel, Lutte contre le FLN : action psychologique, tracts, 1956.

³- A C M M, Boite N° 99, Dossier N° 04.

سمي معتقل الشلال بقرية الخيم، وكانت الخيمة تحتوي من تسعة إلى عشرة معتقلين¹.

أقيم هذا المعتقل في سهل منبسطة فسيح خالٍ من النباتات إلا بعض النباتات السهبية؛ كالشوح والحدج، في رقعة جرداء مترامية الأطراف²، في أرض مكشوفة منبسطة ومالحة -حالياً بالقرب من مفترق الطرق التي تؤدي إلى المسيلة وبوسعادة والجزائر العاصمة- يحده من الشمال الطريق الوطني المؤدي إلى عين الحجل من المسيلة إلى الجزائر العاصمة³، تتميز هذه المنطقة بالحرارة المرتفعة صيفاً والبرودة الشديدة شتاءً⁴.

وكان يدير المعتقل ضابط متخصص في الشؤون الأهلية من أصل جرمانى يُدعى "هانس" تساعده فرقة من الحركى وضابط شرطة مدنى⁵.

ومن خلال المعلومات الواردة في قوائم معتقلي الشلال، والمراسلات الإدارية للمعتقل خلال فترة اشتغاله تبين أن كل معتقايه من مناطق الشرق الجزائري (الأوراس والشمال القسنطيني)⁶، فكانت عمالة قسنطينة سبّاقة إلى فتح معتقل في جنوب العمالة ببداية المسيلة المختلطة، واختيارها لمنطقة الشلال يعود لاعتقادها أنها بعيدة عن الثورة، ولأسباب طبيعية حيث تتميز بارتفاع درجة الحرارة، وهبوب الرياح المصحوبة بالرمال صيفاً وبالبرودة الشديدة شتاءً.

1- محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 36.

2 - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 09 .

3 - محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 15.

4 - المصدر نفسه، ص 36.

5- أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 10.

6- ACMM: Boite 219, Correspondance: 20/05/1955

والأفراد الذين سيقوا إلى معتقل الشلال لا يعرفون عن وضعيتهم القانونية شيئاً، هل هم سجناء؟ أم أسرى حرب؟ أم مُبعدون إدارياً من مناطقهم؟ وحين يتقدم بعضهم من إدارة المعتقل للاستفسار عن وضعيتهم؛ فكانت تجيبهم بأنهم مسخرون طبقاً لأحكام المادة 14 من قانون 11 جويلية 1938 القاضي بتنظيم الأمة في زمن الحرب، وبلغت حالات الفوضى والاعتقال العشوائي ذروتها حينما كان مدير معتقل الشلال يستقبل الشاحنات المحملة بالوافدين الجدد الذين يستلمهم من أفراد الدرك الفرنسي دون أن يقدموا له الوثائق والبيانات اللازمة ولما يطالبهم بها يقولون له بأن لديهم أوامر بتسليمك هؤلاء والعودة إلى قسنطينة في أقرب وقت ممكن¹، هذا إن دلّ على شيء إنما يدلّ على حالة الفوضى التي كانت تعيشها السلطات الفرنسية مع بداية الثورة التحريرية، والتعسف الذي تمارسه إدارة الاحتلال اتجاه الجزائريين الذين كانت تعتقلهم بالشبهة وبالصدفة وترسلهم إلى الشلال على أنهم موضوعين تحت التصرف إلى غاية إشعار آخر وهذا يعني التسخير. ومن خلال حركة القدوم والمغادرة للمعتقلين يعدّ معتقل الشلال مركز عبور للكثير من المعتقلين في بداية الثورة، حيث نقل الكثير منهم إلى معتقلات أخرى؛ كمعتقل آفلو؛ حيث توجد قائمة بـ46 معتقلاً حُوّلوا بتاريخ 21 ماي 1955 إلى معتقل آفلو². وفيهم من عمل بسدّ فلة وحول بعد نهاية معتقل الشلال إلى معتقل الجرف، ثم معتقل بوسوي، وهُضمت حقوقهم من طرف مقابلة كونزلاس، وذلك من خلال شكاوى تقدّم بها المعتقلون منها شكوى أرسلها (بحرون زهر) الذي حوّل إلى معتقل بوسوي نيابة عن زملائه إلى رئيس بلدية المسيلة المختلطة³. ومنهم من وكّل أحد زملائه لأخذ

¹ - خميسي سعدي: المرجع السابق، ص 114.

² - توجد قائمة بها 46 شخص معتقل حُوّلوا إلى معتقل آفلو بتاريخ 21 ماي 1955م منهم: (بوخرومة لخضر، فرحاتي

عمار، مداوي عمار، غلوجي محمد، حبة محمد...)، ينظر: ACMM, Boite 219-

³ - وثيقة مكتوبة باليد مؤرخة في 28 جويلية 1956م، ينظر: ACMM, Boite N° 219, Dossier N° 01.

حقوقه منهم (خلفاوي محمد ومثثل عثمان) اللذين وگلا حيحي المكي المعتقل بالجرف بعد نهاية معتقل الشلال لاستلام حقوقهم¹.

لم يدم معتقل الشلال إلا خمسة أشهر فقط، ثم نقل معتقلوه إلى معتقل الجرف الذي سنرى تفاصيله في المبحث الموالي، وإلى معتقلات أخرى، إلا أنه يُعتبر من أهم المعتقلات تعذيباً للمعتقلين في السنة الأولى من الثورة²، والشيء الملفت للانتباه أنّ معتقلي الشلال استخدموا كمسخرين للعمل بـ "سدّ فلة" بالقرب من المعتقل؛ حيث تبعاً لاتفاق بين والي قسنطينة والمقاوم "كونزلاس" بسطيف الذي كانت لديه ورشات لإنجاز سدّ فلة على وادي اللحم، حيث يتكفل المقاوم بضمان تمويل المعتقلين بالمؤونة وما يحتاجونه مقابل العمل في ورشاته³. فكانت السلطات الفرنسية تعتقل المواطنين من مناطق الشرق الجزائري باسم التدابير الوقائية، ثم ترسلهم إلى معتقل الشلال بوصفهم محتجزين مشبوهين ليقبضوا هناك حتى يُبت في أمرهم، وكان كونزلاس يستقبلهم على رأس كوكبة من الجنود على أنهم مسخرون للعمل في سدّ فلة على بعد عدّة كيلومترات من المعتقل، فكانوا يساقون يوميا إلى السدّ للبناء وصنع اللبنة، وتنقية وادي اللحم من الأحجار والأعشاب⁴، ويعادون مع غروب الشمس إلى مقرّ إقامتهم في حالة مزريّة جدّاً وبقي الحال إلى التاسع من جوان 1955⁵.

ويُعتبر معتقل الشلال واحداً من تلك المعتقلات التي عاش معتقلوها جحيماً ومعاناة يعجز اللسان عن وصفها -على حدّ شهادات من عاشوا فيه وحتىّ بشهادة الفرنسيين أنفسهم- حيث وصف أحد مفتشي الإدارة في التقرير الذي أعدّه حول

¹ - وكالات صغيرة مكتوبة باليد وموقعة، مؤرخة في شهر ديسمبر 1955م، ينظر: ACMM, Boite N° 219,

Dossier N° 01

² - محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 40.

³ - توجد الاتفاقية المبرمة بين والي عمالة قسنطينة والمقاوم كونزلاس ACMM, Boite N° 98, Dossier N° 01 -

⁴ - محمد الطاهر عزوي، المصدر السابق، ص 37.

⁵ - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 10.

المعتقلات في الجزائر؛ بأنّ معتقل الشلال يتميّز بنظام قاسٍ لا يوجد مثله في بقية المعتقلات، وهو شبيه بالمعتقلات النازية¹.

وفي المقابل شهد معتقل الشلال كفاحاً مستميتاً ضدّ الإدارة الفرنسية التي اتخذت من التعذيب الشنيع وإهانة كرامة الإنسان عرفاً وقانوناً، منتهكة بذلك كلّ الأعراف والقوانين الدولية، ومع ذلك فمعظم المعتقلين الذين ألقينا بهم أو اطلعنا على ما كتبوه نجدهم يفتخرون ويعتزون بمرحلة اعتقالهم؛ لأنّها مرحلة تجسّد الإرادة والصمود اللذين مكّنّاهم من تحويل السجون والمعتقلات إلى معاقل للكفاح والنضال ضدّ الاستعمار، ولم يستسلم أيّ مناضل صادق ومخلص أمام قساوة الحراس والجنود الذين تفنّنوا في تعذيب المعتقلين².

ومثل معتقل الشلال صورة من صور التضامن بين المعتقلين، والتحدي والكفاح ضدّ الإدارة الفرنسية، وفيما يلي بعض النماذج من أساليب التعذيب وبعض الأمثلة من صور التضامن بين المعتقلين والتحدّي والنضال ضدّ الإدارة الفرنسية:

- التعذيب في المعتقل:

يختلف التعذيب باختلاف أنواع المعتقلات، بحيث مع بداية الثورة وتطوّر أحداثها خاصّة في منطقة الأوراس؛ فتحت السلطات الفرنسية معتقل الشلال الذي فتح مع بداية فصل الصيف وأستعملت الطبيعة كأحدى أساليب التعذيب فكان جحيماً لا يطاق كانت ظروف الحياة داخل هذا المعتقل تعذيباً في حدّ ذاته حسب شهادة بعض من اعتقلوا به.

- المعتقل عبارة عن خيم، كلّ خيمة حُشر فيها عشرة معتقلين يفترشون الرمل في حرارة مرتفعة جداً لا تطاق، يتصبّبون عرقاً، ولا ينامون من شدّة الحرّ.

¹ - Sylvie Thenault: **Un drôle de justice, les magistrats dans la guerre d'Algérie**, préface de Jean Jaque Beeker, postface de Pierre Vidal Naquet, édition la Découverte, Paris, 2004, p 36.

² - الجندي خليفة وآخرون: حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق ص ص 90-91.

- كثرة العقارب التي تزعج المعتقلين خاصّة في الليل، ولم يسلم من لدغها إلاّ القليل. حيث يومياً يسقط ضحايا لتلك العقارب، يُلدغون ويُحملون على عجل للعيادة وقاية من الموت فقط، وكان ذلك يحلو للحراس والجنود الفرنسيين¹.

- أما عن التغذية؛ فيصفها أحسن بن بلقاسم كافي؛ وهو أحد المعتقلين في الشلال والجرف؛ بأنّها كانت من سوء والرداءة بحيث يبدو من الظلم للألفاظ إطلاق اسم التغذية عليها؛ فهي تسبّب الأمراض الخطيرة، وتقضي على من اضطرّ إليها بالموت البطيء، كانت الوجبات تُطهى في صفائح كبيرة تسع لـ200 لتر، يوضع فيها غالباً ويومياً ماء ساخن ممزوج بحبّات فلفل، وتقدّم للمعتقلين، وقطعة من الخبز، وحبّات من التمر المسمّى بالفشفاش، الأمر الذي جعل المعتقلين عرضة لأمراض في الأمعاء، أمّا المراقبة الصحية؛ فهي معدّمة تماماً²، وشرب الماء في الأواني التي يرميها الجيش الفرنسي في المزيلة بعد تنظيفها بالماء والرمل.

ومن بين أساليب التعذيب والإهانة العقاب الجماعي، عندما يحدث أمر ما داخل المعتقل كانت الإدارة الاستعمارية في المعتقل تعاقب المعتقلين وتجبرهم على الوقوف جماعات تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات؛ عدّة مرّات في اليوم³.

- عقابهم فرادى؛ كتكبيهم يوماً كاملاً تحت أشعة الشمس في عمود كهربائي، أو إدخال رؤوسهم في أحواض مائيّة ملوّثة لمُدّة من الزمن، وخصّصت أحواض مائيّة لذلك الغرض، ومازالت تلك الأحواض شاهدة على تلك الجرائم إلى يومنا هذا.

- تسخير المعتقلين للعمل في سدّ فلة - كما أشرنا لذلك - وكان جمع كبير من المعتقلين يساقون يومياً إلى ذلك السدّ لصنع الطوب⁴، وتنقية وادي اللحم من

1 - محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 36.

2 - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 09.

3 - محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 37.

4 - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 10.

الأحجار والأعشاب¹. ويعودون بعد عمل شاقّ منذ طلوع الشمس حتّى غروبها إلى مقرّ إقامتهم². وهي إهانة ومؤامرة ضدّ المعتقلين؛ لأجل إذلالهم وإهانتهم.

- يذكر بعض ممّن اعتقلوا في هذا المعتقل أنّه في يوم عيد الأضحى لسنة 1955م حيث تكرّم أهل المسيلة تضامناً مع إخوانهم وأشقائهم المعتقلين بأكلات الكسكس والدلّاع واللّحم؛ لكن الإدارة الفرنسية تركت تلك المأكولات أمام الشمس يوماً كاملاً ومكشوفة دون غطاء، وفي المساء ورّعتها على المعتقلين، بعد أن اختمرت وتعفّنت بالجراثيم، ويذكر محمّد الطاهر عزوي: " أنّ أغلب المعتقلين أصيبوا بتسمّم حادّ، فسقط عشرات المرضى الذين راحوا يهرولون نحو العيادة والكثير منهم يتساقطون بسبب الأوجاع والآلام الحادّة والجنود الفرنسيون يتفرّجون ويتلذّذون بالآلام الغير"³.

- النضال في المعتقل:

ومن أهم صور النضال داخل معتقل الشلال ذلك التضامن بين المعتقلين والتحدّي للإدارة الفرنسية؛ من خلال الموقف الموحد الذي اتّخذ ابتداءً من 09 جوان 1955م بعد اختيار قيادة من كبار المناضلين ممّن عُرفوا بممارسة السياسة ومعرفة أساليبها، حيث اتّخذ قرار الإضراب عن العمل الإجباري في سدّ فلّة، والإضراب عن الطعام، والامتناع عن أيّ حركة، حيث أنّه في صبيحة يوم 09 جوان 1955م، خيّم على المعتقل سكون غريب وصمت رهيب، على غير العادة، فلا حركة ولا ظهور خارج الخيم، بل لم يبرح المعتقلون أماكن نومهم في انتظار تطوّر الأحداث، وحينها أقبل الضابط مدير المعتقل مع جنوده يستفسر عن مغزى هذا الهدوء الغريب، ويتساءل لماذا لم يحضر العمال كالمعتاد؟ ولماذا تنعدم الحركة في المعتقل؟ فقام باستدعاء رؤساء الخيم، لكنّهم امتنعوا الخوض في النقاش حول الموضوع، واكتفوا بأنّ المعتقلين في إضراب واحتجاج، ثمّ استأذنوا وانصرفوا إلى

¹-محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 37.

²-أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 09.

³-محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 37.

خيمهم، وقرّر الضابط منع التجوال في المعتقل وعدم مبارحة الخيم، الشيء الذي كان المعتقلون ملتزمين به من تلقاء أنفسهم، وكثّف الحراسة، ومضت أيام وتواصل الإضراب، ثمّ قرّر استدعاء المعتقلين فرادى وجماعات من الجهة الواحدة لبيت التفركة، وغرس بذور الجهوية؛ لكن كلّ ما قام به خاب أمام صمود وعزيمة المعتقلين على مواصلة الإضراب.

وفي اليوم السابع للإضراب طلب الضابط وفداً من المعتقلين لمقابلته وتمّ اللقاء، وطرحت المطالب المتمثلة في:

- رفض عمل السخرة.

- تحسين الوضع داخل المعتقل.

- الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين وهو الأهم.

ووعد الضابط التفكير بجدية في الموضوع، ولكن في الواقع لجأ إلى العنف ضدّ المعتقلين، حيث كان الجنود يُخرجون المعتقلين من خيمهم بالقوة ويجبرونهم على الوقوف تحت أشعة الشمس المحرقة لمدة ساعات ثمّ يعيدونهم إلى أماكنهم بالضرب بأعقاب البنادق والسبّ والشتم، وما زادهم ذلك إلا عزيمة وإصراراً، وازداد الوضع تآزماً والموقف صلابة¹.

ومن بين الشخصيات التي خطّطت لذلك الإضراب المحكم المناضل مسعود بوقادوم²، حيث يعرف الضابط مواقفه؛ ولذلك شكّ في الأمر، وحاول التقرب منه بهدف التأثير في زملائه؛ وبالتالي تغيير مجرى الأحداث لصالح الإدارة

¹ - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 12.

² - مسعود بوقادوم: أحد رجالات الحركة الوطنية، ولد سنة 1910م بالحروش، من أسرة ميسورة الحال، تمكن من مواصلة دراسته الجامعية بفرنسا، وهناك انضم إلى صفوف نجم شمال إفريقيا عام 1935م وعين عضواً في اللجنة المركزية لحزب الشعب في مارس 1937م، سجن غداة أحداث 08 ماي 1945م، وبعدها واصل نضاله في ح.إ.ح.د وهو طالب بباريس، تولى مهام حزبية عديدة داخل الحركة، انتخب نائبا في البرلمان الجزائري باسم حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، ألقى عليه القبض سنة 1955م، وهو أحد معتقلي الشلال، سرب رسالة ضمنها معاناة المعتقلين بالشلال وتليت في الجمعية الوطنية الفرنسية، توفي في فيفري سنة 2008م. ينظر: عبدالله مقلاتي: المرجع السابق، ص 174.

الاستعمارية وإنهاء الإضراب، ولكن الرجل أبي وأبي من حوله المعتقلون الذين كانوا متّحدين متضامنين على مبدأ واحد، وراح الضابط بعد فشله في إنهاء الإضراب يصبّ جام غضبه على المناضل مسعود بوقادوم¹ محمّلاً إيّاه مسؤولية ما يجري داخل المعتقل، وممّا قام به هذا الضابط ضدّ المناضل مسعود بوقادوم إجباره على الوقوف لمُدّة طويلة تحت العلم الفرنسي، تحت أشعة الشمس الحارقة قائلاً له: " اعترف أنّ هذا العلم الذي لم تقرّ بسيادته على هذه البلاد قد نفكك يوماً فوقاك حرّ الشمس." فأجابته المناضل بوقادوم: " يؤسفني أنّه ضيق الرقعة لا يتّسع لإظلال شخصي، فكيف يظلّ شعوباً بأسرها."²

تواصل الإضراب وبدأت آثاره تبدو على صحّة المعتقلين، وحُمل بعضهم إلى المستشفى، وتسربّ خبر الإضراب إلى خارج المعتقل، وشاعت المأساة وأذاعت يومية "لادبيش القسنطينية" الخبر متسائلة: ماذا يجري بمعتقل الشلال؟³ وتدخلت السلطات، وما الرسالة التي بعث بها رئيس دائرة سطيف المؤرخة في 22 جوان 1955 إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة إلا دليل على الحالة المتردية للحياة داخل المعتقل حيث يطلب فيها إجراء تغييرات حول سيرورة النظام في معتقل الشلال من النواحي التالية:

- تنظيم المركز.

¹ - ينظر: نص الرسالة التي سربها المناضل مسعود بوقادوم وهي رسالة احتجاج عن الظروف غير الانسانية والوضعية المزرية التي يعيشها المعتقلون بالشلال وتُليت على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية أثناء مناقشة تمديد فترة قانون حالة الطوارئ بالجزائر بتاريخ 29 جويلية 1955م، ينظر، الملحق رقم: 06.

J O R F, Débats Parlementaires Assemblée Nationale, Séance du vendredi 29 juillet 1955, Prolongation de L'Etat d'urgence en Algérie, p 4522.

²- أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 14.

³- المصدر نفسه، ص 14.

- التزويد بالمياه الشروب.

- التزويد بالعتاد.

- توزيع اليد العاملة حسب الكفاءة.

- التزويد بالعتاد لإنجاز الأشغال¹.

وحاولت إدارة المعتقل عرض أنصاف حلول، ولكن أمام صلابة الموقف اضطرت السلطات إلى الاعتراف بالصفة السياسية للمعتقلين، كما توقّف المعتقلون عن عمل السخرة؛ وبالتالي تبخّر مشروع كونزلاس حيث توقفت الأشغال في سدّ فلة واستؤنفت الحياة بشكل عادي ومقبول نوعاً ما².

2- نهاية معتقل الشلال ونقل المعتقلين الى الجرف:

في أمسية يوم الثالث و ليلة الرابع من شهر أوت 1955 حلت عاصفة هوجاء على المنطقة؛ حيث اشتدّت فيه الحرارة حتى أصبح المعتقلون يلهثون من قلة الماء وشدة الحرارة، وبدأ يتكوّن سحاب أسود اللون بعيداً مشوباً بالحمرة يتراكم آتياً من الشمال ويقترّب من المعتقل، وماهي إلا دقائق؛ فإذا مقدّمت الزوابع الرملية تشتدّ وتطغى وتقترّب، ثمّ تحوّلت إلى عاصفة قوية مصحوبة ببعض الأمطار؛ ازدادت قوة والكلّ تمسك بتلك الخيم؛ ولكنّ العاصفة اقتلعتها ومزقتها كلّها وكان عددها آنذاك 75 خيمة، فتمسّك المعتقلون ببعضهم مثني مثني، وثلاثة ثلاثة، وقال أحد المعتقلين واصفاً ما جرى: " لا نرى بعضنا، الكلّ ساقط على الأرض، ولا نسمع إلا صفير الصفائح القصديرية التي اقتلعتها من على سقوف البيوت التي يسكنها الحراس حاملة كلّ ما أعترضها في الطريق من أمتعة المعتقلين، وتمسّك الرجال ببعضهم، ولا أحد يستطيع أن يرفع رأسه قيد شبر عن وجه الأرض، ويرى

¹ - ACMM, Boite N° 98, Dossier N° 01.

² - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 14.

أمتعته أخذتها العاصفة ولا يستطيع أن يمدّ يده ولا أن يرفع رأسه، وقد اشتدّ صفير الأشياء التي تمرّ فوق الرؤوس على الأرض وتحصد كلّ ما تجده أمامها.¹

ووصفها أحسن بن بلقاسم كافي: " في هذه الليلة كانت الزوبعة أشدّ والأعاصير أهدّ، والعاصفة أهوج؛ اقتلعت الخيام وأطاحت بالصواري، وحطّمت البناية الإدارية وأطارت ورقات الزنك في الهواء مسافات؛ فكنا نسمع لها صفيراً رهيباً وهي طائرة فوق الخيام وأصابت ضحايا؛ هذا يمسح جنبه وذاك يندب أضلاعه وذلك ساقط على الأرض يمسك بساقه وقد كادت تنفصل من أصل الفخذ؛ الأمر الذي استدعى بترها من بعد في مستشفى البرج أو سطيف" وما كادت العاصفة تهدأ حتى أصبح المعتقل محطّماً يسوده الصراخ من أنين المصابين في جوّ يخيم عليه الظلام الحالك.² وقال فيها أيضاً شعراً واصفاً إياها بالليلة الليلية:

وليلة شوم يخلع القلب هولها	أتاحت على شلالنا بالعوادي
فلا تسمع الآذان إلا تزمجرا	ولا تنظر العينان غير السواد
والإ دعاء أرسلته حناجر	تمدّ به نحو السماء الأيادي
تذكرنا والحال حال تخشّع	بما أخبر القرآن عن ريح عاد ³

وبعد أن هدأت العاصفة أطلق الحراس صفارة الإنذار، فذهب كلّ واحد إلى مكان خيمته التي اقتلعت نهائياً أو مزّقت كلياً لإجراء عملية المناداة والإحصاء، وتشير بعض المصادر إلى فرار بعض المعتقلين مستغلين تلك العاصفة؛ على

¹ - محمد الطاهر عزوي: المصدر السابق، ص 38.

² - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 16.

³ - المصدر نفسه، ص 17.

غرار المناضل المعتقل أحمد منصوري¹، وبعض رفاقه الذين فرّوا من المعتقل والتحقوا بجيش التحرير الوطني بجمال أولاد سلطان بالمعاضيد².

وبعد التعرّف على آثار الكارثة، تمّ إبلاغ السلطات المعنية بما حدث اتّخذت الإجراءات اللازمة لإخلاء معتقل الشلال -الذي لم يبق منه إلا الاسم- وإجلاء المعتقلين إلى مكان آخر، وقرّرت السلطات ترحيل المعتقلين إلى قرية الجرف³.

وعملت سلطات الاحتلال خلال شهري أوت وسبتمبر 1955م على التحضير المادي والبشري لتحويل قرية الجرف إلى معتقل بدل الشلال.

1- أحمد منصوري: عضو ناشط في جمعية العلماء المسلمين، التحق بالثورة في بدايتها، حيث كان يقوم بجمع المؤونة والذخائر وجلب الأخبار ومراقبة تحركات الاستعمار الذي حط بقواته في مدينة مسقط رأسه مشونش بالأوراس وقد وصل عمله النضالي حتى أُلقي عليه القبض في 05 جويلية 1955 وسيق إلى مركز الاستنطاق والتعذيب ثم نقل الى معتقل الشلال بالمسيلة، لم يمكث به طويلا حيث استغل العاصفة التي اجتاحت المعتقل في بداية أوت 1955 وفرّ مع بعض زملائه.

2-جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس بباتنة، شهداء منطقة الأوراس 1954 - 1962، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2002، ص 600 .

3- أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 17.

المبحث الثالث: معتقل الجرف.

بعد الكارثة الطبيعية التي حلت بمعتقل الشلال قرّرت سلطات الاحتلال نقل المعتقلين إلى قرية الجرف وتحويلها إلى معتقل، وتُبين الاتفاقية المبرمة بين مصالح الحكومة العامّة بالجزائر ومقاولة "كونزلاس" الاستعدادات التي تمّ اتّخاذها من أجل الإسراع في فتح معتقل الجرف، مثل نقل العتاد والوسائل من معتقل الشلال إلى الجرف، والعمل على تهيئة وتحضير قرية الجرف إلى معتقل كإقامة السياج ونقاط الحراسة، وضمان تموين المعتقل بالمؤونة والمياه والأدوات اللازمة¹.

1- الموقع والإنشاء:

تشير المراسلات الإدارية الفرنسية أنّ السلطات العسكرية كانت تفكر في إقامة معتقل بمنطقة الحضنة قبل أن يتعرّض معتقل الشلال للعاصفة². وبعد العاصفة التي اجتاحت الشلال اختارت سلطات الاحتلال الجرف³، أنشأت بها مجموعة مبان سكنية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف استقرار حياة الرّحل وامتھان حرفة الزراعة⁴، وهو توجه جديد للإدارة الفرنسية فيما يسمى بقطاعات التحسين الريفي التي تندرج ضمن برنامج مشاريع زراعية خاصّة بالأهالي؛ منها إنشاء مراكز عائلية للجزائريين (قرى) للاستقرار بها، وتخصّص لهم التعليم والإرشاد التقني في الفلاحة⁵.

¹– ACMM, Boite N° 99, Dossier N° 04.

² –ACMM: Boite N°99, Dossier N°04. رسالة صادرة عن الحاكم العام موجهة لمصالح مراكز الإيواء بتاريخ 1955/10/17

³ – الجرف: حاليا قرية تابعة لبلدية أولاد دراج، تبعد عنها بـ02 كلم غرباً، وتقع شرق مدينة المسيلة تبعد عنها بـ18 كلم، يعبر بجانبها الطريق الوطني رقم 40 الممتد بين المسيلة وبريكة.

⁴ – أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص21.

⁵– Mahfoud Kaddache: **Histoire du Nationalisme Algérien, question nationale et politique Algérienne 1919 – 1951**, T 2, S.N.E.D, Alger, 1980, p 683.

هذه المشاريع تزامنت مع تعيين إيف شاتينو "Yves Chataigneau"¹ حاكمًا عامًا على الجزائر؛ والذي شجّع على هذا التوجه ودعمه، وخصّصت الحكومة في عهده 85 منطقة لزراعة الحبوب والأشجار المثمرة؛ ومن خلال ذلك قامت مصلحة الأشجار المثمرة بقسنطينة بدراسة لمنطقة الجرف، من حيث المناخ ونوعية التربة فوجدتها شبيهة جدًا بمناخ وتربة تونس، وتصلح لزراعة أشجار الزيتون فقررت السلطات الاستعمارية غرس أشجار الزيتون، وبناء مجموعة مباني بمنطقة الجرف وأولاد بن صوشة². وبدأت الأشغال بها في ديسمبر 1946 من طرف مؤسّسة الأشغال العمومية والبناء لصاحبها "Vincent cavalière"، حيث كلفت هذه المؤسسة بإنجاز البنايات وغرس أشجار الزيتون، وهذا حسب ما ورد في تعليمة الحاكم العام رقم 2892 المؤرخة في 03 ديسمبر 1946 بمبلغ 25.264.984 فرنكا، وتمّ استلام المشروع والمباني في 23 مارس 1950³؛ حيث تمّ إنجاز 20 مجمّعًا سكنيًا بالجرف كلّ مجمّع بـ 04 شقق، و 18 مجمّعًا بأولاد بن صوشة، وكلّ شقة تتكون من غرفتين، مساحة الغرفة الواحدة 03م² ومطبخ ومرآب (مستودع) وساحة صغيرة⁴، على طراز المنازل الريفية، واستعمل في بناء قرية الجرف مواد محلية فقد بُنيت بالطوب (اللبنات المصنوعة من الطين)، سقّفها مقبّب على شكل اسطواناني مدعم بالأجر ذي ستة ثقوب مملوء بالجبس المدعم

¹ - إيف شاتينو: حاكمًا عامًا للجزائر بين (1945-1947)، اشتهر بمواقفه الإيجابية المتعلقة بتطوير حياة الأهالي، حتى لقب من طرف المعمرين ب محمد شاتينو. ينظر شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 339.

² - أولاد بن صوشة: منطقة تبعد عن الجرف بنحو 08 كلم من الناحية الجنوبية الغربية أقيمت بها وحدة عسكرية جزائرية (مركز للتعبيد والاستتطاق) سنرى تفاصيله في الفصل الموالي.

³ - ACMM, Boite N°147, Dossier N° 01.

⁴ - ACMM, Boite N°37, Dossier N° 04.

بالإسمنت أضيف للسقف من الأعلى الزفت المخلوط بالحصي، وطُليت جدرانه الداخلية والخارجية بالجبس والطين¹.

لم ينجح المشروع؛ لأنّ الذين أقيم لأجلهم رفضوا الإقامة بالقرية، بسبب شكّهم في أنّ للمشروع أهداف أخرى غير الهدف الاقتصادي، وهي محاولة سلطات الاحتلال تجريدهم من هويتهم العربية الإسلامية وإخضاعهم وإذلالهم. وقد طرحت السلطات الفرنسية المشروع على كلّ سكّان بلدية المسيلة المختلطة لكنّهم رفضوا ذلك.

وبقيت القرية مهجورة إلى أن نُقل إليها معتقلو الشلال، وتبخر مشروع استقرار سكّان الهضاب الرّحل².

أمّا عن مناخ منطقة الجرف؛ فهو امتداد طبيعي لمناخ منطقة الحضنة؛ فهو مناخ قارّي يتميّز بالحرارة المرتفعة والجفاف صيفا، وبانخفاض شديد في درجة الحرارة والبرودة الشديدة في الشتاء. كما تهبّ رياح مختلفة على المنطقة في جميع الفصول؛ ومن أهمها الرياح المحلية التي تُعرف عند السكّان المحليين بالشهيلي، يهبّ من الجنوب في فصل الصيف، يتميّز بالحرارة، وحمله للأتربة وحببيات الرمل، لذلك كانت الظروف مواتية بالنسبة للسلطات الاستعمارية لاستخدامه كمعتقل بعد العاصفة التي قضت على معتقل الشلال.

وتُشير المصادر إلى أنّه لم يُفتح رسميا كمعتقل إلاّ في 01 أكتوبر 1955؛ حيث بعد العاصفة التي قضت على معتقل الشلال، اتُّخذ القرار بنقل المعتقلين والمعدات إلى الجرف بعد تهيئته وكأفت مقولة " كونزلاس " بسطيف بتهيئته ونقل المعدات والتجهيزات إليه، ووضع معتقل الجرف تحت مسؤولية المتصرف الإداري

¹ - ينظر: صور لبعض بقايا المعتقل أخذناها بتاريخ 26 أبريل 2015، الملحق رقم: 13.

² - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص21.

لبادية المسيلة المختلطة ابتداءً من 30 أوت 1955، وكانت الإدارة الاستعمارية الوصية تصرّ على الإسراع في تشغيل المعتقل، وحدّد رئيس دائرة سطيف تاريخ فتحه بـ 01 أكتوبر 1955¹.

2- وصف المعتقل:

بعد الكارثة التي حلّت بمعتقل الشلال لجأت الإدارة الاستعمارية إلى قرية الجرف التي تمّت تهيئتها، وحوّلتها إلى معتقل، فقامت بتسييج القرية بمختلف الأسلاك وأقامت غرف العزل (الزنزانات)، وغرف للتعذيب². ومعتقلو الشلال هم من هيأوه، حيث قاموا بحفر خنادق في الجهة الشرقية استعملت كمراحيض، أمّا الماء؛ فيؤتى به بصهاريج من مدينة المسيلة³. كما أقيمت به ثلاثة حواجز من الأسلاك المعدنية كلّ خطّ يختلف عن الآخر وهي:

- السياج الأول: سلك محيط بكل مباني المعتقل يبلغ طوله 1420م مزود بأعمدة كلّ مترين ونصف، ومعزز بإنارة موجهة نحو الخارج، بالإضافة إلى مركزي حراسة يستعمل فيهما أسلحة أتوماتيكية، وثمانية نقاط للحراسة على مختلف الجهات.

- السياج الثاني: سلك يحيط بمباني المعتقلين طوله 832م مدعّم بإنارة موجهة نحو الداخل مثبتة على أعمدة كلّ عشرة أمتار.

- السياج الثالث: يقع بين الخطّين السابقين، وهو من الأسلاك الشائكة والمدبّبة، بالإضافة إلى مركز شرطة عند مدخل المعتقل يتكوّن من عشرة أفراد مهمّتهم مراقبة الوافدين والمغادرين، والإشراف على ضبط الأمور الأمنية.

¹-رسالة صادرة عن رئيس دائرة سطيف بتاريخ 1955/09/09. ACMM: Boite N°99, Dossier N°04.

² - وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية 1954-1962، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، رويبة، 2005، ص 27.

³-محمد الطاهر عزوي: ذكريات المعتقلين، المصدر السابق، ص 39.

أمّا حراسة المعتقل؛ فتعود إلى فصيلة الدرك المتنقل، تتكوّن من 50 فرداً¹، هذا في سنة 1956م، ولكن بعد عمليات الفرار التي قام بها بعض المعتقلين والتي سنرى تفاصيلها لاحقاً في هذا المبحث تضاعف عدد الحراس واشتدّت الإجراءات الأمنية أكثر².

3- التنظيم الإداري ومرافق المعتقل:

يشتغل معتقل الجرف تحت سلطة رئيس بلدية المسيلة المختلطة بصفته السلطة الوصية على المعتقل³، يشرف على إدارة معتقل الجرف ثلاث هيئات تسهر على أمنه وحراسته، وتتبع مدى تغيير مواقف المعتقلين وهي: (الإدارة، الهيئة الأمنية، مصلحة العمل النفسي).

-الإدارة: يتولى أمرها موظف متعاقد يطلق عليه مدير المعتقل أو قائد المعتقل مهمته التسيير المالي والإداري وتنسيق العمل بين مختلف المصالح، ويشترط في الذين يتقدّمون لهذا المنصب أن يكونوا من العسكريين المتقاعدين على أن لا تقلّ رتبهم عن مساعد أول. ويساعد مدير المعتقل في مهامه موظف آخر؛ وهو المسير المالي، مهمته تسيير الأمور المالية وضبطها، ويساعد المدير والمحاسب المالي فريق إداري يتكوّن من: راقن، عونين إداريين، ساعي بريد، مسؤول المطبخ، عاملين مهنيين، حاجبين، ممرض وطبيب⁴.

1- ACMM: Boite N° 99, Dossier N°04.

توجد رسالة بتاريخ 05 ماي 1956 صادرة عن مدير معتقل الجرف إلى السلطات العسكرية العليا.

²-أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 28.

³ - ينظر، تعليمة رقم 8238 مؤرخة في 28 جويلية 1956م، الصادرة عن الناحية العسكرية العاشرة قسم قسنطينة العسكري تحدد التنظيم الإداري لمعتقل الجرف من حيث التسيير والإدارة بحيث أصبح تحت سلطة رئيس بلدية المسيلة المختلطة، الملحق رقم: 07.

⁴ - ACMM, Boite N° 99Dossier N°04, (Circulaire de 23/08/1956, N° 7539)

-الهيئة الأمنية: يوجد ضابط الشرطة المساعد الذي يتولى مراقبة البريد الصادر والوارد ومسك البطاقية الخاصة بالمعتقلين، وتنسيق العمل مع مركز الشرطة الموجود عند مدخل المعتقل، واستخلاف المدير عند غيابه، وبترأس الاجتماع التنسيقي الذي يجمع مختلف المصالح¹. أمّا عن حراسة المعتقل؛ فتعود إلى سلطات العمالة التي تتكفل بها بالاتفاق مع السلطات العسكرية المعنية، إذ تخصّص وحدة عسكرية نظامية يشرف على قيادتها ضابط، وهي تعمل تحت سلطة مدير المعتقل؛ إذ وضعت تحت تصرفه فصيلة من الدرك المتحرّك قوامها 28 فردًا وفصيلة من الوحدة 08 لـ RSA تتكوّن من 56 فردًا، وفي حالة تعرّض المعتقل للهجوم أو لحالة تمرّد من طرف المعتقلين يقوم قائد القطاع العمليّاتي بمدّ الدعم العسكري².

- كما توج بالمعتقل مصلحة تقوم بالعمل النفسي داخل المعتقل هذه المصلحة تابعة للفرق الإدارية المختصة "Sections Administratives spécialisées" - وقد تطرّقنا لها في الفصل السابق - وتتمثل مهمتها في تكثيف العمل النفسي والاجتماعي للجيش الفرنسي في الأرياف والمدن قصد عزل الشعب عن الثورة، ويتمثّل عملها النفسي في التركيز على التعذيب النفسي بالترغيب والترهيب وزرع الخوف في النفوس، وإصدار الاتهامات والسعي من أجل توظيف عملاء بتقديم مختلف الإغراءات لخلق طبقة موالية عميلة، أما في داخل المعتقلات والمحتشدات أسندت لها مهام أخرى.

¹- وقع خلاف حول الصلاحيات بين ضابط الشرطة "فلانغا" ومدير المعتقل "لوكلاك" والمسير المالي "فودور" حول صلاحيات كل واحد منهم، تدخل رئيس بلدية المسيلة المختلطة بصفته السلطة الوصية على المعتقل وحدد لكل واحد مهامه، التي ستتغير بعد إنشاء مصلحة العمل النفسي في المعتقل، ينظر:

ACMM, Boite N°114, Dossier N°01, (Lettre de Monsieur L'administrateur chef de la Commune mixte de M'sila à Monsieur Leclerc Directeur du centre d'hébergement Djorf, 15/10/1955, N° 2511).

²- تعليمة صادرة عن منطقة قسنطينة العسكرية، ينظر:

ACMM, Boite N° 99 Dossier N°04, (Note de 08/09/1956).

حيث تقوم هذه المصلحة في معتقل الجرف بدور كبير، كانت تستقبل عشرات المعتقلين ممن يطلق عليهم صفة المشبوهين، وأسندت هذه المهمة لضباط الشؤون الأهلية المنتمين للمكتب الخامس¹، ويقوم هؤلاء الضباط بالمهام التالية داخل المعتقل: الاحتكاك والاتصال بالمعتقلين لاكتشاف نقاط الضعف والقوة لدى المعتقلين، ولا يمكن للفريق الإداري أو الوحدة العسكرية أن تتدخل في عمل الضباط النفسانيين فيما يخص شؤون المعتقلين إلا من باب التنسيق، تتكفل بالقضايا الاجتماعية والعائلية للمعتقلين، تراقب البريد الصادر والوارد، تراقب الزيارات، تقدم دروسا في الفرنسية والعربية والحساب، للمصلحة الحق في اقتراح تسريح المعتقلين أو تحويلهم، والعمل على تحديد العناصر الخطيرة واقتراح تحويلها، تنظيم لقاءات فردية مع المعتقلين، والتقرب منهم بواسطة الاهتمام بهم وبمشاكلهم واقتراح حلول وتقديم إعانات مالية لهم ولعائلاتهم، ضبط وجود المعتقلين بالمناداة اليومية، إعداد بطاقة معلومات عن كل معتقل².

بلغ عدد الضباط الذين يقومون بهذه المهام في معتقل الجرف بتاريخ 1958/12/12م أحد عشر نفسانيا بالإضافة إلى حاجب وسائق وراقن³، وبالتالي؛ فإن هذه المصلحة أهم مصلحة وأخطرها، حيث تقوم بالاتصال بالمعتقلين، والاحتكاك بهم وتشجيع المحبطين نفسيا، وزرع الشك والريبة في نفوسهم، وخلق المؤامرات، وعزل المؤثرين

¹ - المكتب الخامس: نشأ بموجب القرار الوزاري المؤرخ في 1955/03/01 عن وزير الدفاع الفرنسي، أسندت قيادته للعقيد "شارل لاشروا" الذي يعد منظرا مؤسسا لما عرف بالحرب النفسية داخل الجيش الفرنسي. وحددت مهمة المكتب الخامس في التكوين والإعلام ودعم الوحدات المقاتلة التي تعمل في إطار التهديد والعمل النفسي الموجه للجزائريين والخارجيين عن القانون حسب نظرهم، تدعم هذا المكتب بهياكل ملحقة مثل مجموعات مكبرات الصوت والمناشير، الفرق الطبية، الاجتماعية، فرق المساعدة الطبية المجانية، الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية، ينظر: سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ت: محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 191.

² - ينظر، بطاقة معلومات للسيد باكري بلقاسم معتقل بالجرف، الملحق رقم: 12.

³ - ACMM, Boite N°194, Dossier N°03.

والمحاورين، والهدف من هذا العمل كله هو غسل الأمخاخ، وإعادة تكوين جزائريين يعملون لصالح فرنسا، ولكن فرنسا كانت متخوفة من أن تكون الأمور عكسية لأن تصبح المعتقلات مركزا للدعاية لصالح جبهة التحرير الوطني، وتخاف من هؤلاء المعتقلين بعد تسريحهم، وهذا ما كان في معتقل الجرف بالفعل، ففي أحد المناشير الصادرة في 23/08/1958م عن ديوان الوالي العام المقيم بالجزائر التي تنظم وتوجه مختلف الهيئات المستحدثة في الجزائر، وتبين لها طرق ومناهج العمل، فقد جاء في مقدمة المنشور: "لكن بحسب علمي أنه لم يذكر أي تقدم في مجال العمل النفسي الموجه لإقصاء الدعاية الداخلية التي تهدد -حاليا- أن تجعل الغالبية العظمى من المعتقلين إلى أعوان للثورة، لا يجب أن ننسى أن هؤلاء الناس يسرحون يوما ما، وتسريح حوالي 2000 إلى 3000 مشوش يؤخر بصفة معتبرة عملية التهئة المتخذة".¹ وبالفعل فقد تحول معتقل الجرف إلى مركز للدعاية للثورة، ورمز للتلاحم والعمل النضالي، وهذا ما سنتعرف عليه في هذا المبحث لاحقا.

وكانت المكاتب الإدارية موجودة على مستوى المدرسة التي بُنيت مع مشروع قرية الجرف.

أمّا عن المرافق الأخرى للمعتقل؛ فتوجد العيادة التي خصص لها جناح والمعتقل لا يتوفر على طبيب؛ لذلك لجأت إدارة المعتقل إلى التعاقد مع طبيب خاص مقيم بالمسيلة، وحسب الاتفاقية المبرمة بين الطرفين فإنّ الطبيب يقوم بزيارة المعتقل يومين في الأسبوع؛ لمدة ثلاث ساعات في اليوم الواحد؛ لفحص المرضى ومتابعة الحالة الصحية للمعتقلين². أمّا عن الممرضين فقد استعانت إدارة المعتقل بالمعتقلين منهم: الممرض السعيد بوماليت الذي عمل ممرضاً وهو معتقل بالجرف، وعمل ممرضاً متعاقدا بعد تسريحه، لكن ألقى عليه القبض من طرف القوات الاستعمارية؛ لاكتشاف أمر تعاونه مع الثورة في المنطقة؛ وذلك لتسريب الدواء إلى

¹ - ACMM, Boite N° 99, Dossier N° 04.

² - ACMM, Boite N° 257, Dossier N° 01, (Convention entre la Commune mixte de M'sila et Docteur Torres Jaques, Le 21/12/1957).

جبهة التحرير الوطني¹. أمّا المطبخ؛ فقد كان في بناية مستقلة في الجهة الجنوبية من المعتقل، والمعتقلون هم من يقومون بالطبخ والتوزيع، وتوجد ساحة كبيرة في وسط المعتقل خصّص المعتقلون جزءاً منها لإقامة الصلاة؛ حيث تمّ فرشها بأفرشة من الحلفاء².

4- الحياة داخل المعتقل:

إنّ الحديث عن الحياة العامّة داخل المعتقل وللتقرب من الحقيقة التاريخية أكثر اعتمادنا على تقارير دولية أعدتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR) من خلال الزيارات التي قامت بها إلى المعتقل، والتي جمعها مصطفى خياطي في كتاب له بعنوان: "Les Camps d'internement durant la guerre d'Algérie"، ومداخلات حول المعتقل من جلسات البرلمان الفرنسي، إضافة إلى التقارير الشهرية والنصف شهرية التي كانت تعدّها مصلحة العمل النفسي بالمعتقل، والرسائل الواردة والصادرة عن إدارة المعتقل، والشهادات الشفوية للمعتقلين الذين حاورناهم أو الذين اطلعنا عن شهاداتهم المكتوبة، وكلّها تؤكد أنّ الحياة كانت صعبة جداً ومزريّة داخل المعتقل، حيث كانت الممارسات التعسفية والاضطهاد؛ وحتىّ القتل، وهذا ما رواه الكثير من المعتقلين في تحقيق قام به أحد صحفّي جريدة النصر حول معتقل الجرف سنة 1984³. ولتحليل الموضوع أكثر ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة عناصر وهي: معاملة المعتقلين، والأساليب التي استعملت لإذلال

¹- ACMM, Boite N° 257, Dossier N° 01, (Rapport sur l'état sanitaire du camp Le 23/09/1956)

²- أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 21- 22.

³- الشاذلي زقادة: "معتقل الجرف أرادته المستعمر سجننا للأحرار فحولته إرادة التحدي الى رمز للتلاحم والعمل النضالي"، جريدة النصر، بتاريخ 03 أكتوبر 1984، ص 12 .

وتعذيب المعتقلين، كما نرى بعض الصور من التضامن بين المعتقلين والتحدّي للإدارة الفرنسية.

- معاملة المعتقلين:

إنّ الحالة العامّة التي كان يعيشها المعتقلون في الجزائر يمكن استخلاصها من خلال التقرير الذي أعدته لجنة برلمانية خاصّة للتحقيق في الظروف التي يعيشها أنصار المنظمة العسكرية السرية (O.A.S) المعتقلون في شهر أكتوبر 1961، وقد وصفت المعتقلات بالجزائر عمومًا، حيث وصفت معتقل الجرف بـ "الحالة العامّة لمعتقل الجرف قذرة، وإنّ الفضلات والقمامة منتشرة في كلّ الزوايا، والجدران تمّ تدنيس طلائها، والأفرشة متعفّنة، والمعدّات الكهربائية متلفة وبصفة عامّة أنّ هذا المعتقل غير مناسب تمامًا للاعتقال".¹، هذا التقرير أعقبه نقاش عامّ في البرلمان الفرنسي؛ دفع ببعض النواب إلى مساءلة الحكومة حول هذه القضية، والتتديد بموقف الحكومة، وتدخل أحد النواب من أصول جزائرية لينتقد عنصرية زملائه في التعامل مع ملف المعتقلين حيث قال: "لقد ذكرت الظروف التي تمّ فيها اعتقال أوربيّين، كنت أتمنى لو تتكلم بالتساوي على عشرات الألاف من المسلمين المعتقلين به في ظروف مأساوية، وفي معتقلات أخرى".²

وبشهادة المدير الجديد الذي عيّن للإشراف على معتقل الجرف بعد نقل المعتقلين مباشرة من معتقل الشلال إلى الجرف، والذي عيّن مكان النقيب "بريتو" في 20 أكتوبر 1955م، حيث قام بتشكيل لجنة من أجل تقييم الوضع في معتقل الجرف؛ فخلص إلى أنّ المعتقلين يعيشون ظروفًا مزريّة وصعبة للغاية؛ بين العراء والجوع وقلة الماء، في أكواخ بالية، ما أدّى إلى إصابة العديد منهم بأمراض مزمنة،

¹ – Pierre Vidal Naquet: op cit, p p 305–311.

² – J O R F, Débats Parlementaires, Le 09/11/1961 N° 82, p 4009.

وأخرى معدية، ويقول في التقرير الذي كتبه إلى الحاكم العام: "في اللحظة التي نزلت فيها حاكما على المعتقل كانت مؤسّسة " كونزلاس " تقدّم لهؤلاء الناس صحن حساء يومياً، وبعض الخبز؛ إضافة إلى حفنة تمر... ولا يفوتني أن أشير إلى الاحتقار والازدراء الذي يعاني منه سكّان المسيلة عامّةً من طرف العساكر، حيث مثلاً يبقونهم واقفين أمام جدار لساعات طويلة؛ حتّى ينهاروا من العياء والإرهاق، وقد عاينت ذلك بنفسى.¹

واستخلصنا الحالة المأساوية والصعبة لمعتقلي الجرف من خلال تقارير الزيارات التي قامت بها اللّجنة الدولية للصليب الأحمر (CICR)؛ حيث قامت بأربع زيارات لمعتقل الجرف وأعدت تقارير:

- الزيارة الأولى في 05 ماي 1956م: والتقت اللّجنة بممثّلين عن المعتقلين والذين قدّموا شكوى عن الحالة المزرية للمعتقل؛ من حيث ظروف السكن والحالة الصحية غير اللائقة، سوء التغذية وحالة اللّامن، أعدت اللّجنة الدولية تقريراً في 05 جوان 1956، أكدت فيه الحالة المأساوية والمزرية للمعتقلين في معتقل الجرف، وضرورة تحسين الأوضاع.²

- والزيارة الثانية في 30 أكتوبر 1956م: كانت بعد أربعة أشهر من الزيارة الأولى ولاحظت اللّجنة استمرار الأوضاع المزرية؛ عدم وجود أسرة للمعتقلين والأغطية غير كافية؛ خاصّة أنّ منطقة الجرف تمتاز بالبرودة الشديدة في فصل الشتاء، والنظافة غير متوفرة خاصة في المطبخ، والمعتقلين هم الذين يقومون بالطبخ بألبستهم اليومية، وغيرها من الأوضاع المزرية للمعتقلين، وتمت مقابلة مع ممثلي المعتقلين المكوّنة من: عباس بوشامة، عرابوي محمّد الطاهر، بعزيز صالح،

¹- Denise et Robert Barrât: op cit, p p 43-44.

²--Mostefa Khiati: **Les Camps d'internement durant la guerre d'Algérie à partir des archives du CICR**, éditions Houma, Alger, 2014, p p 91-92.

عمراني السعيد، بركاتي جمال، وفي هذه الزيارة انتقد المعتقلون مراكز الفرز والعبور العسكرية التي تحولوا منها، ومكثوا فيها كثيرا، حيث تعرّضوا فيها لشتى أنواع التعذيب، وطلبوا من اللجنة الدولية زيارتها، أين الظروف صعبة للغاية، والتعذيب بشتى الأنواع، وأشاروا بالخصوص للمراكز التالية:

(قبو الثكنة العسكرية بتبسة، مزرعة الإنجليز بعنابة، الملعب البلدي بسكيكدة الثكنة العسكرية بسوق أهراس، المركز العسكري بأريس، مركز الدرك بمنصورة الثكنة العسكرية بخنشلة، المركز العسكري بخراطة، مركز برج طولقة، مركز خاص بالقومية). ووصفت اللجنة في تقريرها الطبي خلال هذه الزيارة بأنّ الوضع الصحي غير لائق، ووجدت حالات مرضية كثيرة منها مرض السلّ واشتكى المعتقلون من عدم وجود ألبسة شتوية، ونقص الأغذية، وغياب التدفئة وأعطيت بعض الأسماء من المعتقلين لأعضاء اللجنة الدولية؛ والذين تعرّضوا لشتى أنواع التعذيب بالمراكز العسكرية، ومراكز الشرطة بالمنطقة؛ حيث بعد فحص طبي قام به أحد أعضاء اللجنة الدولية، وهو الدكتور غايون "Gaillard" على بعض المعتقلين، وجد آثار التعذيب على أجسامهم، ونفس الملاحظات التي لاحظها على المرضى بمركز البرواقية¹.

-الزيارة الثالثة في 22 ماي 1957: من أعضاء اللجنة السيد "غايار" والدكتور "غايون" لاحظ أعضاء اللجنة وجود الشيوخ وكبار السن، والمرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة والقصر، وبعد أن قابلوا بعض المعتقلين طالبوا بتحسين أوضاعهم².

¹- op cit, p 95-96.

²- Iblid: p 97-99.

-الزيارة الرابعة في 05 نوفمبر 1959: المعتقل كان يديره القائد "مادجو" "Madgeot"، ولاحظت اللجنة أنّ ظروف الاعتقال غير لائقة، ولا شيء تغيّر عن الزيارة السابقة؛ قلّة الماء الذي كان يجلب بالشاحنة من مدينة المسيلة، ولا توجد تحسينات على دورات المياه والبرك القذرة، وفي يوم الزيارة وجدت اللجنة ثلاثة عشرة حالة مرضية؛ سبّتهم نقلوا بشاحنة إلى مستشفيات بني مسّوس ومسيلة وبرج بوعريّيج، لا وجود لطبيب الأسنان، ثلاث حالات وفاة؛ منها حالة انتحار، وقامت اللجنة بمقابلة اثني عشر معتقلا ممثّلين عن المعتقلين، وقدّموا شكوى لأعضاء اللجنة ضمّتها مطالبهم¹.

الملاحظ من خلال الزيارات التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمعتقلات بالجزائر، أنّها لم تقدّم أيّ جديد، رغم اطلاعها على الأوضاع المزريّة والظروف الصعبة للحياة داخل تلك المعتقلات، زارت معتقل الجرف أربع مرات ولكن حالة المعتقل المزريّة وظروف الحياة الصعبة بقيت على حالها؛ بل ازدادت سوءاً في كلّ مرة.

وبعد اطلاعنا على تقارير شهرية ونصف شهرية كانت تُعدّها مصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف عن الحالة العامّة للمعتقلين²، نذكر بعض ما جاء فيها؛ ومنها: التقرير الشهري رقم 215 المؤرخ في 31 جانفي 1959 جاء فيه أنّ بعض المعتقلين نشدوا أناشيد حماسية تتعنى بجيش وجبهة التحرير بالنادي، فقامت إدارة المعتقل بغلق النادي لمدة 48 ساعة، وقامت باستدعاء ممثلي المعتقلين، وتمّ تحذيرهم من إعادة هذا النشاط. وجاء في التقرير النصف شهري 16-31 جانفي 1959م رقم 216 أنّه يوجد معتقل شيخ طاعن في السن، وهو مريض عمره 77 سنة، وآخر مريض بالسلّ والفتق ومرّ على العيادة 1328 حالة مرضية خلال الفترة المذكورة، ويذكر التقرير النصف شهري 01-15 أكتوبر 1959م عدم

¹- Ibid: p 101.

² - ينظر، نماذج عن تقارير نصف شهرية تعدّها مصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف، الملحق رقم: 09.

وجود طبيب أسنان، وأنّ العيادة زارها 800 معتقل مريض، ممّا يدلّ على المعاناة والحالة الصحية المتدهورة للمعتقلين، وفي تقرير شهر ماي 1959م رقم 1016 يذكر عدد المعتقلين بالجرف وصل إلى 972 معتقلا، منها 29 عاجزا و05 تحت الرقابة الصحية المستمرة، ويصنّف المعتقلين حسب الوافدين الجدد والقابلين للاسترجاع، والقابلين للتسريح، ويذكر تقرير شهر جوان 1959 أنّ عدد المعتقلين وصل إلى 1023 معتقلا،¹ ويشير التقرير الشهري أفريل 1959 أنّه يوجد 03 معتقلين غير بالغين سنّ الرشد، وأشار إلى أنّ أعوان مصلحة العمل النفسي يقومون بجلسات مع المعتقلين، وتستعمل فيها وسائل الترغيب للتأثير على المعتقلين، وغيرها من الحقائق التي استخلصناها من خلال التقارير الشهرية والنصف شهرية لمصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف.

ولكي تحقّق إدارة المعتقل نتائج مهمّة استغلّت الجانب الاجتماعي والنفسي للمعتقلين، وهو ما تقوم به مصلحة العمل النفسي داخل المعتقل، وتستغل ذلك لصنع أعوان لها عن طريق غسل الأمخاخ والتأثير النفسي، ومحاولة استغلال الجانب الاجتماعي للمعتقلين؛ خاصة منهم المتزوجين والمغتربين.²

ومن بين الوسائل التي استعملتها سلطات الاحتلال الدعاية من أجل تحطيم معنويات المعتقلين معتمدة في ذلك على وسائل إعلامية حديثة -بطريقة مباشرة وغير مباشرة- ومن الوسائل غير المباشرة؛ مثل توزيع جريدة أسبوعية وعنوانها البلاد "Le Bled" هذه الجريدة التي كانت تسحب بعشرات الآلاف نسخة أسبوعيا وتوزّع مجاناً، هذه الجريدة تهتمّ بتشجيع الجنود الفرنسيين وتدعو المحاربين الجزائريين إلى الالتحاق بالسكّان، وتكتب على الجيش الفرنسي على أنّه صمّام الأمان، والحارس الأمين لكلّ ما يخصّ الجزائر،³ وكانت هذه الأسبوعية توزّع داخل المعتقل أحيانا مباشرة، وأحيانا تنزع منها قصاصات فيها مواضيع، وتعلّق على لوح الإعلانات والعرض. البث الإذاعي لصوت البلاد "La voix du Bled"

¹ - ينظر، قوائم جزئية للمعتقلين بالجرف سنتي 1958 و1959، الملحق رقم: 11.

² - ACMM, Boite N°42, Dossier N°01. التقارير شهرية ونصف شهرية لمصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف.

³ - Slimane Chikh: **L'Algérie en armes ou le temps des Certitudes**, 2^{eme} édition, Casbah éditions, Alger, 1988, p 201.

يبث نصف ساعة كل يوم تخصص لحصص يقدمها مختصون في الدعاية والعمل النفسي، ينظمون حملات إعلامية بشعارات مثيرة، تذاغ بمكبرات الصوت، والقصد منها زعزعة ثقة الجزائريين في جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني،¹ وكان المعتقلون يستقبلون هذا البث ثلاث مرّات في الأسبوع؛ الثلاثاء والجمعة والأحد، كما كانت تبث أغاني مختارة بمختلف اللهجات عبر مكبر الصوت، وأيضا بثّ بيانات وأخبار مغرضة. لوحة الإعلانات "Tableau d'affichage" تثبت عليها مختلف الصور الدعائية والبيانات الموجهة، وقصاصات الجرائد التي تمجّد عمل الجيش الفرنسي، وأهمّ الجرائد التي كانت مخصّصة للمعتقل "El Djazair"- "L'Echos d'Alger" – " Le Bled " Message "d'Algérie "

ومن بين الوسائل الدعائية المباشرة؛ الاحتكاك والاتصال المباشر بالمعتقلين؛ سواء عن طريق استدعائهم للمكتب للقيام بالعمل المعتاد أو زيارتهم لغرفهم وإدارة لقاءات فردية وجماعية، في محاولة لكسب ثقة المعتقلين النصح والتوجيهات لبعض الأفراد الذين يظهر عليهم الضعف؛ للتأثير فيهم، ومحاولة تغيير مواقفهم بمختلف الإغراءات، واستعمالهم في مهمّات مقابل التسريح أو الإجازة أو إعانة مالية أوجسّ النبض؛ عن طريق الدردشة وتبادل الحديث حول مائدة قهوة أو شاي²، توزيع البريد على المعتقلين وتقديم الدروس، وذلك لكسر عمل جبهة التحرير الوطني، ونسف استراتيجية مندوبية جبهة التحرير الوطني داخل المعتقل³.

- التعذيب داخل المعتقل:

عانى المعتقلون بمعتقل الجرف من التعذيب بأساليب متنوعة من تعذيب نفسي وجسدي، ومورست أساليب جهنمية لزرع الضعف والخوف في نفوس المعتقلين وتحطيم

¹- op cit, p 201.

²-ACMM, Boite N°42, Dossier N°01.

تقرير شهر أفريل 1959م رقم 817.

³- ACMM, Boite N°42, Dossier N°01. يذكر أهمّ الجرائد التي كانت

ترد لمصلحة العمل النفسي وإدارة المعتقل والوسائل الاعلامية الأخرى ودورها.

معنوياتهم؛ لأجل إخضاعهم. ومن أساليب التعذيب النفسي التي مورست في معتقل الجرف نذكر:

- سوء التغذية؛ حيث يذكر الكثير من المعتقلين أنها كانت رديئة جداً من حيث الكمية والنوعية، وكانت تقدّم في أواني حديدية قديمة صدئة، بكميات قليلة، فمثلاً كان يقدم الفطور في شهر رمضان بعد صوم يوم كامل قطعة مكوّرة من غرس التمر، وحبّتين من الطماطم وحبّة بصل¹.

- مداومة الحجرات في كلّ الأوقات؛ وتكون خاصة في الليل، واستدعاء المعتقلين والحديث معهم فرادى أو جماعات - كما تطرقنا له سابقاً - لاستكشاف خبايا الضمائر والاطّلاع على ما يختلج في الخواطر، وعلى حسب أجوبة المعتقلين يتمّ تصنيفهم.

- مباغطة المعتقلين حيثما كانوا، ودعوتهم إلى الوقوف والقيام بالتحية العسكرية؛ مع السبّ والشتم، والعبارات النابية، والملاحظات القاسية.

- إخراج المعتقلين كلّ مساء من حجراتهم، وحملهم على الاصطفاف؛ لتحية العلم الفرنسي بالقوّة؛ أي بالضرب والسبّ والشتم².

- اعتقال المرضى وكبار السن، وهذا ما جاء في تقارير اللّجنة الدولية للصليب الأحمر وما وجدناه في تقارير مصلحة العمل النفسي، وفي رسالة ضابط الشرطة المساعد بالجرف إلى المتصرف الإداري لبلدية المسيلة المختلطة حول الوضعية الصحية المتدهورة للكثير من المعتقلين، ويذكر في رسالته هذه بعض الأشخاص منهم: ميرة أحمد؛ متقدّم في السنّ ويعاني مرض السرطان، غريال السعيد؛ متقدّم في السنّ ويعاني أمراض عدّة كمرض السكر؛ وهو متعب جداً، سهاييلية المختار ومناصرية علي وغيرهم، كما وُجد في المعتقل الكثير من المصابين بالأمراض العقلية، إمّا اعتقلوا على ذلك الحال، أو أصيبوا بذلك من خلال التعذيب والمعاملة القاسية؛ مثل: كتفي شريف الحاج الذي حوّل من معتقل قصر الطير إلى

¹ - جريدة المجاهد: " من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)" العدد 19، 01 مارس 1958، ص 08.

² - أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 23.

الجرف بتاريخ 1955/10/22، حيث قام بحمل سكين وهذد المعتقلين داخل المعتقل، وأيضاً ما أثبتته طبيب عيادة المعتقل بشهادات طبية لكثير من المعتقلين منهم: زيمان مخلوف، وكتفي شريف الحاج المذكور سابقاً، وما ورد في رسالة موجهة من مدير المعتقل إلى نائب الوالي بالمسيلة حول عزل معتقل يمثل خطراً على زملائه المسمّى سامعي السامعي¹.

ومن خلال ذلك نستنتج أنّ سلطات الاحتلال كانت تعقل حتى المرضى والمختلين عقلياً، والكثير ممن اعتقلوا وهم في صحة جيدة ومرضوا بأمراض مختلفة منها خاصة الأمراض العقلية؛ بسبب التعذيب وسوء التغذية والمعاملة، ومنهم لا يزالون على قيد الحياة. التعذيب الجسدي: حسب شهادة الكثير من معتقلي الجرف أنّ كلّ من مرّ بمعتقل الجرف تعرض للتعذيب الجسدي وهذه أمثلة على ذلك:

- كلّ المعتقلين الذين يأتون إلى المعتقل يستقبلون بالسبّ والشتم والمشي على الركبتين والأيدي على الرأس، ثمّ يتقدّمون الواحد يلو الآخر إلى مكاتب غسل الأمخاخ في مصلحة العمل النفسي، وعندما لا يدلي بأيّ معلومة يبدأ التعذيب الجسدي مثل ما حدث لعبد المجيد غطاس -أحد معتقلي الجرف- في روايته حول معتقل الجرف، حيث تمّ استقباله بالضرب باللكمات حتى أصيب في أذنه وسالت الدماء منها².

- الضرب بأعقاب البنادق وإطلاق الرصاص على المعتقلين بعد اخراجهم بالقوة من فرفهم لترويعهم، وشهادة مدير المعتقل -والذي أشرنا له سابقاً- والذي كتب تقريره إلى الحاكم العام؛ حيث ذكر أنّ ما يحدث في معتقل الجرف لا يعكس قيم الحضارة الفرنسية، وكتب في تقريره الذي ذكرنا بعضاً منه سابقاً ما يلي: " إنّ ما يحدث في مركز الجرف، يجعلني أخجل

¹- ACMM, Boite N°257, Dossier N°01.

²- لمزيد مما رواه عبد المجيد غطاس حول تعذيبه في معتقل الجرف، ينظر: مجلة أول نوفمبر، العدد 157-158، 1997، ص 07.

من أن أكون فرنسيا، وأظنّ أنّ علينا استجواب كلّ المعتقلين من أجل الوصول إلى الطرف المسؤول عمّا يحدث.¹

- وأثناء الصلاة يحاصر الجنود المصلّين وهم مدججين بالأسلحة والكلاب المروّضة وتهديدهم، وعندما لا يلتزم المصلّون بذلك الأمر يُطلقون عليهم الكلاب والرصاص عشوائيا لتفرقتهم، وحدث ذلك في صلاة عيد الفطر لسنة 1956 حسب رواية محمد الشبوكي².

- الرشق بالحجارة للمعتقلين وهم يؤدون الصلاة من طرف الجنود³.

- القتل العشوائي والعمدي لبعض المعتقلين؛ ففي أحد الأيام تقدّم أحد المعتقلين لرفع الأذان، فرماه أحد الحراس بوابل من الرصاص فأراده قتيلا، ثمّ تقدّم الثاني؛ فتلقى نفس المصير، ثمّ الثالث، فلقى نفس المصير، حتّى الرابع الذي وقّف في إتمام الأذان⁴.

- النضال داخل المعتقل:

رغم الإجراءات الأمنية المشددة على المعتقلين لمنع انتشار الثورة وإيصال صوتها داخل المعتقلات والسجون والمحتشدات، إلّا أنّ جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تتسلل وتدخل إلى داخل اسوار تلك المعتقلات؛ حيث استطاعت اختراق تلك الحواجز والإجراءات

¹ - Denise et Robert Barrât: op cit, p 45.

² - محمد زروال: الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص ص 97-99. وينظر أيضا: عليّة عثمان بن الطاهر: "لقاء مع الشاعر محمد الشبوكي" مجلة أول نوفمبر العدد 68، 1984، ص 103.

³ - جريدة المجاهد: "من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)"، المقال السابق، ص 08.

⁴ - حوار مع المجاهد زيتوني محمد، بمقر سكناه بمدينة المسيلة بتاريخ 25 جوان 2010. وهو من مواليد 26 أفريل 1931 بالمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، ألتحق بالثورة بفرنسا سنة 1956، قام بعدة أعمال فدائية هناك، وبعد عودته إلى أرض الوطن ألقى عليه القبض وأعتقل ابتداء من 25 فيفري 1958، وهو أحد معتقلي الجرف، أطلق سراحه في أفريل 1962. ينظر أيضا: الشاذلي زقادة: المقال السابق، ص 12.

وتخطت مختلف العوائق، خاصة وأنّ في المعتقلات توجد بعض الظروف المساعدة التي لا توجد في السجون منها: حرية الالتقاء المعتقلين والتنقل بين أجنحة المعتقلات وحجراته، فاستغلّ بعض المعتقلين رصيدهم النضالي وخبرتهم في تعبئة الجماهير وتأطيرها وتوجيهها، وتحويل المعتقلين إلى أعوان للثورة.

تأسست خلايا ولجان داخل تلك المعتقلات والمحتشدات؛ بل أصبحت مراكز لنشر الوعي الوطني وغرس الروح الوطنية ومعتقل الجرف من أحسن الأمثلة على ذلك؛ نظراً للمعاناة والرتابة والفراغ، فكّر المعتقلون في إقامة لجان للمطالبة بحقوقهم؛ من خلال اتصالاتها مع إدارة المعتقل قصد تقديم مطالبها، وقد استطاع المعتقلون من خلال مطالبهم المستمرة الحصول على بعض الحقوق التي يتضمنها النظام الداخلي للمعتقل، الذي احتوى على تشكيل مندوبية للمعتقلين تمثّلهم لدى إدارة المعتقل، وتكون قناة اتصال بين الإدارة والمعتقلين، ويتولّى المعتقلون تسيير حياتهم اليومية؛ مثل التكفل بالطبخ وقراءة الجرائد واستقبال الزيارات والرياضة وتخصيص حصص التعليم¹، فتشكّل تنظيم أُطلق عليه المندوبية «la Délégation» تتكوّن من أربعة أفراد، كلّ فرد من جهة من الجهات الأربعة للمعتقل (رئيس، نائب رئيس، مسؤول معتقل، أمين السرّ) وهي المسؤولة على كلّ ما يخصّ المعتقلين؛ ولهذه المندوبية لجان فرعية منها:

- ومن بين اللجان التي تم تشكيلها اللّجنة الثقافية داخل معتقل الجرف التي كانت مهمتها تعليم القراءة والكتابة وتقديم دروس في اللغة العربية والفرنسية والحساب وأصول الدين... الخ.

¹- Sylvie Thenault: op cit, p p 35 - 37.

ومن بين أعضاء هذه اللجنة الشيخ الأستاذ محمد الشبوكي؛¹ صاحب النشيد الثوري الوطني المشهور: جزائرنا يا بلاد الجدود نهضنا نحطّم عنك القيود. هذا النشيد الذي يُعتبر النشيد الثاني في الجزائر بعد النشيد الوطني "قسما"؛ ففي منتصف جانفي 1956 حسب رواية الشيخ محمد الشبوكي جاءت سيّارة تحمل عناصر من جيش التحرير الوطني، وطلبوا منه أن يرسل إليهم نشيدا يحفظونه ويتغنّون به، فكتب البيت الأول من القصيدة "جزائرنا يا بلاد الجدود نهضنا نحطّم عنك القيود" وأرسله إليهم بعد أن سجّله على ورقة، ولم تمض أيام قليلة حتّى باغته فرقة عسكرية، وألقت عليه القبض ليلة العاشر من فيفري 1956م، ونقل إلى الجرف؛ أين واصل كتابة النشيد؛ والذي أكمله في معتقل عين وسّارة بالجلفة². ومن بين أعضاء هذه اللجنة أيضا حيحي المكي؛³ الذي كان يدرس بثانوية قسنطينة قبل اعتقاله.

- كما تم انشاء لجان أخرى منها اللجنة الرياضية ومهمّتها تنظيم حصص رياضية للمعتقلين، ولجنة التعاون وكان دورها يتمثل في ايجاد سبل التعاون والتضامن بين عائلات المعتقلين ومساعدة بعضهم بعض ولجنة العدالة مكّافة بفض النزاعات والمشاكل التي عادة

¹- محمد الشبوكي: شاعر ومرّب، ناضل في صفوف جمعية العلماء المسلمين، كانت له مشاركة فاعلة في الثورة التحريرية ولد عام 1916 بالشريعة ناحية تبسة بها نشأ وتعلم على يد الشيخ العربي التبسي تخرج من جامع الزيتونة، ولما اندلعت الثورة انخرط في صفوفها واعتقل في فيفري 1962 بمعتقل الجرف ثم عين وسّارة وفيها كتب النشيد الثوري المعروف (جزائرنا يا بلاد الجدود ...). ينظر نور الدين مراح، " الشاعر محمد الشبوكي يروي قصة كتابة النشيد الثوري (جزائرنا يا بلاد الجدود) "، مجلة الحدث العربي والدولي، العدد 24، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص71.

²- المقال السابق، ص 71.

³- حيحي المكي: ولد في 1932/10/25 بعين البيضاء ولاية أم البواقي، أتم دراسته وحصل على الشهادة العليا بالمدرسة الفرنسية العربية بالجزائر، عمل أستاذ بثانوية قسنطينة، من أوائل مجاهدي الولاية الأولى؛ انضم الى الثورة في أيامها الأولى، وأكتشف أمره، اعتقل في نوفمبر 1955، وكان يشرف على تنظيم وتوجيه المعتقلين وبعد عدة أشهر دبر خطة لفرار المعتقلين وكان ضمن الفوج الثاني الفار من المعتقل في أبريل 1956، التحق بقيادة الأوراس، وفي سنة 1957 عين قائدا برتبة نقيب على المنطقة الأولى الولاية الأولى وأستشهد في منطقة الحضنة في 1957/11/30. ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مطبعة بلوتو، الجزائر، 2009، ص240.

ما تحدث بين المعتقلين، ولجنة الإطعام ومهمتها تتكفل بتنظيم المعتقلين عند تناول الوجبات، وتقديم الاحتجاجات حول نوعية الأكل وكذا لجنة الاستقبال التي تقوم بالاتصالات بالمعتقلين الجدد، ومعرفة حياتهم السياسية وظروفهم العائلية ومستواهم الدراسي¹.

هذه اللجان تعمل في العلن؛ وتوجد لجنة سرّية هي اللّجنة السياسية والتي تقوم بتوجيه المعتقلين سياسيا، تُبين لهم الأهداف من الثورة، ودور جبهة التحرير الوطني في قيادة راية الكفاح المسلح؛ وضرورة دعمها والالتفاف حولها، كما تقوم اللّجنة بتوعية المعتقلين وتحذيرهم من دسائس ومكر مصلحة العمل النفسي وأهدافها، وضرورة عدم الانسياق وراء إغراءاتها، والتصدي لها، وعدم إفشاء أسرار الثورة، ولقد ذكرت هذه المصلحة في مختلف تقاريرها صعوبة تأدية مهامها مع المعتقلين، وعدم حصولها على نتائج مشجّعة. هناك الكثيرين ممّن اعتقلوا من الجزائريين، وهم ليس لهم علاقة بالسياسة اعتقلتهم سلطات الاحتلال بالشبهة والصدفة، وأحيانا بدافع الانتقام، ويوجد الكثير منهم في معتقل الجرف؛ فخرجوا من المعتقل يحملون التزاما بضرورة المساهمة في دعم الكفاح المسلّح، وكان من مهامّ هذه اللّجنة ربط الاتصال مع قيادة جبهة التحرير الوطني بالمنطقة عن طريق بعض الأفراد العاملين في مختلف مصالح المعتقل، وكذا عن طريق بعض التجّار المموّنين للمعتقل بمختلف المواد². والكثير من أعضائها هم أعضاء في المندوبية، وكان دورها يتمثّل في توحيد آراء المعتقلين، وإصدار موقف موحد لإحباط كلّ الدسائس التي تحاك ضدّهم، ولهذه اللّجنة السريّة السلطة الفعلية في اتّخاذ جميع القرارات التي لها طابع سياسي أو سمة نضالية؛ كالإضراب عن الطعام، ويتمّ تبليغ ذلك عن طريق القناة الرسمية؛ ومن مهامّ هذه اللّجنة:

- تطبيق البرنامج الدراسي باللغة العربية وبلغات أخرى.

¹- ACMM, Boite N°42, Dossier N°01. 1958 تقرير شهر ديسمبر

²- مصطفى بوالطمين: " كفاح ومواقف"، مجلة أول نوفمبر، العدد 68، 1984، ص 43.

- تنقية الأنبياء الواردة من السلطات الاستعمارية؛ عن طريق وسائل الاتصال المذكورة سابقا، وعرضها بشكل يري في المعتقلين ملكة الصمود، وينمي فيهم روح المقاومة والثبات¹.

ومما زاد من قوة هذه اللجنة السرية جوّ التكتّم الذي يحيط بها، فلا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تطلع إدارة المعتقل على أفرادها، ومن أهمّ النشاطات البطولية التي قامت بها ما يلي:

- الإضرابات عن الطعام؛ والتي تجعل إدارة المعتقل في حرج².

- التزامهم بأوامر جبهة التحرير الوطني، وخير مثال على ذلك إضراب الثمانية أيام الذي دعت إليه قيادتها من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 حيث ألتمز معتقلو الجرف به، وأضربوا عن الطعام تضامنا مع إخوانهم. ولمعرفة مدى استجابة المعتقلين للإضراب نرى مقتبسا من رسالة صادرة عن ضابط الشرطة المساعد بمعتقل الجرف موجهة إلى السلطات العليا جاء فيها: "... ليكن في علمكم أنّ الإضراب المنظم من طرف جبهة التحرير الوطني اتّبع هنا في الجرف بشكل واسع، وبأغلبية ساحقة، حيث بعد حضورهم إلى المناداة في الصباح عادوا إلى غرفهم ولم يخرجوا؛ ما عدا عمّال المطبخ والعيادة والمولّد الكهربائي لم يتوقّفوا عن العمل."³

- تزويد المعتقلين المستدعين إلى مكتب العمل النفسي بالمعلومات الضرورية، ونفي كلّ المعلومات حول الثورة، والتصدي لكلّ الإغراءات، والصبر على التعذيب الجسدي في سبيل الوطن.

¹- أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص26.

²-جريدة المجاهد: "من جسيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)"، المقال السابق، ص ص 08-09.

³- رسالة من ضابط الشرطة المساعد بمعتقل الجرف إلى السلطات العليا. ACMM, Boite N°144, Dossier N°01. مؤرخة في 1957/01/28، رقم 480.

- لجنة الفرار: تكوّنت لجنة سرّية تميّزت بنشاط كبير في السنتين الأوليين من افتتاح المعتقل، وتقوم بتهريب المعتقلين، من مهامها اختيار الذين يستعدّون للهروب من المعتقل حسب شروط معيّنة كالصحة البدنية، الإقدام، النضج السياسي والشجاعة... الخ. وكانت الأولوية في الفرار للذين تعتبرهم السلطات الفرنسية خطرًا¹. وبدأت تعمل في إطار الجديّة والسريّة التامة، ومن أهم أعضاء هذه اللجنة المعتقل حيحي المكي، الذي كان مكلفًا بالتموين من مدينة المسيلة رفقة سائق فرنسي وجندي مسلّح للحراسة، وتمّ تهريب العشرات من المعتقلين إلى معاقل الثورة² ومن هذه العمليات عملية فرار المناضل حيحي المكي ضمن الفوج الثاني الفارّ من المعتقل في أفريل 1956³. وعملية فرار أخرى يذكرها أحد أعضاء اللجنة السريّة؛ الذي لم يفصح عن اسمه، كانت عبر فوهة إحدى قنوات الأوساخ في ليلة 15 جويلية 1956 مع مناضلين آخرين، والتحقوا بقيادة الثورة بجبال المعاضيد بمنطقة الحضنة⁴. وأيضا عملية أخرى تمثّلت في فرار ثلاثة معتقلين قُتل واحد ونجا اثنان؛ وهما المناضل مصباح جعفر وزميله بوخشم محمد⁵.

وتشير الوثائق الفرنسية لعمليات فرار المعتقلين من الجرف، ففي تقرير لقائد معتقل الجرف "أورجاصي" يذكر عمليّتين؛ واحدة كانت في 21 جوان 1957 وتخصّ المسمّى عمريش علاوة؛ وهو من قسنطينة، بحيث تجاوز الأسلاك

¹-جريدة المجاهد: "من جحيم المحتشد الى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)" المصدر السابق، ص 08.

²-أحسن بن بلقاسم كافي: المصدر السابق، ص 27.

³- عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 240.

⁴- جريدة المجاهد: "من جحيم المحتشد إلى جبالنا الحرة (قصة جزائري فر من الجرف)" المصدر السابق، ص ص 08-09.

⁵- الطيب بن نادر: الجزائر حضارة وتاريخ، الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، دار الهدى، عين مليلة، 2008، ص 130.

والحواجز، وبعد أن حذّره الحارس أطلق عليه الرصاص إلاّ أنّه فرّ. وأخرى في 23 جويلية 1957م بحيث فرّ المدعو كومشي محمّد؛ وهو من باتنة، بعد زيارته للطبيب بالمسيلة¹. وبشير التقرير النصف شهري 01 - 15 سبتمبر 1959م لمصلحة العمل النفسي للمعتقل فرار أحد المعتقلين والمسمّى بوشلوش البشير من أوفاش².

¹- ACMM, Boite N°14, Dossier N°01.

²- ينظر، التقرير النصف شهري 01 - 15 سبتمبر 1959 لمصلحة العمل النفسي بمعتقل الجرف، الملحق رقم 10.

المبحث الرابع: المحتشدات بمنطقة الحضنة:

ارتأينا أن نتطرق للمحتشدات في بحثنا لما مثلته من معاناة حقيقية للشعب الجزائري، وفي إطار سياسة فرنسا القمعية للقضاء على الثورة -وقد أشرنا لها بصفة عامة في الفصل السابق- فهي أماكن يجمع فيها السكان بعد ترحيلهم من قراهم ومداشرهم، تحاط بأسلاك شائكة، وتقام حولها أبراج للمراقبة ويسهر على مراقبتها الحركى والقومية والمصالح الإدارية المختصة. والهدف منها عزل الشعب عن الثورة، وقطع الصلة بين الثوار والمدنيين لمنع أي مساعدة أو اتصال أو أخبار¹، وكانت سلطات الاحتلال تطلق عليها مراكز التجمع "Centres de Regroupements" أما عند الأهالي؛ فيطلق عليها اسم المحتشدات "les camps".

بعد أن تيقنت السلطات الاستعمارية بأن المجهود الحربي والإستراتيجية القائمة على العامل العسكري لوحده أصبحت غير مجدية، أمام الانتصارات التي تحققت الثورة على مختلف الأصعدة، وتأكدت أنّ هذه الأخيرة تستمد قوتها من الشعب الذي يمدّها بالطاقات البشرية والدعم اللوجستيكي بكل أشكاله، بما في ذلك الأخبار والمعلومات، ولذلك أصبحت القاعدة الشعبية موضع اهتمام واستهداف من طرف السلطات الاستعمارية، وفكرت في طرق جديدة تحرم من خلالها الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها واهتدت إلى هذا الأسلوب القمعي؛ وهو إقامة المحتشدات. وفي الحقيقة أنّ سياسة تجميع السكان كانت مع بداية الثورة، حيث تمّ تهجير سكان منطقة الأوراس وجمعهم في محتشدات خاصة؛ من خلال إخلاء المناطق الخطرة، وإقامة المناطق المحرمة -كما ذكرنا سابقا- واستمرت المناطق المحرمة بسبب تصاعد عمليات جيش التحرير الوطني ضد

¹ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 147.

قوات المراكز الفرنسية. وكانت أولى مراكز التجمّع هي: مركز مشونش، مركز تكوت، مركز بوحمامة بالأوراس خلال 1955¹. وبهدف إعطاء الشرعية لهذه العملية أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا بتاريخ 17 سبتمبر 1957 يقضي بترحيل سگان الجبال بمختلف الطرق وبأسرع ما يمكن²، وبتطبيق هذه الخطة التهجيرية أصبحت عدّة مناطق كبيرة وواسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان وغيرها مناطق محرّمة منذ 1957³. شملت العملية منطقة الحضنة التي أقيمت بها الكثير من المحتشدات، وتمّ تهجير سگانها خاصّة المناطق الجبلية.

أمّا عددها على المستوى الوطني؛ فبلغ 2600 محتشد. أمّا السكان الذين رُحّلوا إلى هذه المحتشدات؛ فتشير الإحصائيات إلى 03 مليون نسمة؛ أي ما يعادل نصف سگان الريف الجزائري آنذاك⁴. وهو ما خلق مشكلا حقيقيا عن وضعيتهم المزرية، وكيفية التكفل بهم بعد الاستقلال.

حاولت فرنسا إقامة محتشدات في المناطق التي تربط المناطق الموازية للأطلس الصحراوي؛ والتي تضمّ جبال الظهرة، والقبائل والبابور والحضنة، وقارب عدد المحتشدين في هذه المراكز بداية سنة 1957م نصف مليون جزائري؛ مجمّعة في 641 مركزًا، يضمّ كلّ مركز ما بين 500 إلى 3000 نسمة.

وحول دواعي قيام فرنسا بإقامة مثل هذه التجمّعات بالمنطقة؛ تبرز رسالة القائد "Laine" قائد مجموعة حي المسيلة إلى الكولونيل قائد الحضنة الغربية بتاريخ 1957/11/03 أنّ هناك ضغطا من قبل مجاهدي الثورة على بعض المناطق الجبلية

¹ – Michel Cornaton: op cit, p65.

² – أحسن بومالي: "مراكز الموت البطيء" المقال السابق، ص41.

³ – عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 54.

⁴ – Michel Rocard: op cit, p 113.

خصوصاً بني يلمان وملوزة والدريعات، حيث تكاثفت عمليات جبهة التحرير خصوصاً بعد أحداث ماي 1957، ممّا جعل القائد "Laine" يقترح ربط مشتة سيدي عمار بقرية الحوران بحمام الضلعة، ويقترح على قائد الحضنة الغربية:

-تجميع السكّان حول مركز الحوران في أراضي مشتة سيدي عمار؛ ليكون مركزا بعيدا عن كلّ محاولة إمداد لعناصر جبهة التحرير.

-تكوين هيئة دفاع ذاتي حول منطقة الحوران بصفة تسمح لسكّان منطقة سيدي عمار بالعودة إلى الزراعة وخدمة الأرض تحت حماية هذه الهيئة.

-تكوين بصفة عاجلة مندوبية خاصّة في الحوران.

-محاولة تغيير ذهنية سكّان حمام الضلعة إلى جانب فرنسا¹.

اختلفت إقامة المحتشدات بالحضنة بين منطقة وأخرى حسب العوامل الجغرافية والبشرية؛ مثل اتّصالها بمنابع المياه، وبالطرق الموصّلة بالتجمّعات الحضرية، وضمان فرصة عمل فلاحية في نطاق الأراضي المختارة للمركز، وطبيعة العنصر البشري وطبيعة الأراضي المقامة عليها المراكز (ملك، أملاك دولة).

ومن أهمّ المحتشدات التي أقامتها سلطات الاحتلال بمنطقة الحضنة:

-مركز عين حميان ببني يلمان (ونوغة):

أقيم المحتشد في جوان 1957 عقب أحداث بني يلمان، يقع على بعد 60 كم من مقرّ بلدية المسيلة في القسم الشمالي الغربي؛ على سفوح السلاسل الجبلية لمنطقة الحمام؛ على الحدود بين مقاطعة قسنطينة والجزائر، بلدية بني يلمان من أصغر البلديات وهي من أفقر البلديات التابعة للمقاطعة. في 28 جوان 1957 حدثت المأساة، وبعد يوم من حدوثها

¹-ACMM, Boite N°198, lettre du chef d'escadrons "Laine" a le Colonel Commandant du Secteur du Hodna Ouest. 03/11/1957.

تمّ تنصيب فرقة من الصبايحية "Escadron Spahis" على سفوح جبل عين حميان، والذي تحوّل فيما بعد إلى محتشد للسكان Centre de regroupement يتكوّن من المهجرّين من بني يلمان (مشتة القصبة) ومن سكّان الجبال الشمالية للبلدية. وحسب الرواية الفرنسية أنّ السلطات الفرنسية قامت بتهجير سكّان المنطقة الفارين من تصرّفات الثوار؛ والذين لم يكن لهم أمل سوى الاحتماء بفرنسا، وأن يكونوا تحت حماية الجيش الفرنسي والمصالح الإدارية المختصّة (SAS). وهدف السلطات الفرنسية استغلال الأراضي الزراعية، وتربية المواشي من طرف سكان المنطقة¹. وقد أقيم المحتشد في أراضي ذات طابع بلدي على مساحة حوالي 50 هكتارا، وأراضي خواصّ بنحو 10 هكتارات، ضمّ المركز 1911 نسمة؛ منهم 1017 أطفال و519 نساء و375 رجالا².

-مركز الخرابشة (حمام الضلعة):

تمّ إقامة هذا المحتشد في جوان 1958م، يبعد عن حمام الضلعة بـ15 كلم، ضمّ في البداية 360 فردا³، وفيما بعد وصل العدد إلى 1000 شخص منهم 94 شيخا، يقوم الأشخاص باستغلال الأراضي الزراعية، والعمل في ورشات العمل تحت مراقبة وإشراف مصلحة المكاتب الإدارية الخاصة (SAS) وفرقة من الحركي، يتكوّن المركز من دواوير ومشاتي كلّ من الخرابشة والدريعات تمّ وضعهم في أكواخ، حاولت سلطات الاحتلال إقامة مدرسة بـ52 تلميذا⁴، وحسب وثائق استعلامات الإدارة الفرنسية، وبشهادة منهم؛ فإنّ سكان المركز ليس لديهم رغبة في البقاء، ولا بإمكانهم استغلال الأرض التي منحت لهم؛ وحتى الأنعام والمواشي التي كانت بحوزتهم؛ فقد تخلّوا عنها، وليس هناك ما قدّمت لهم سلطة الاحتلال؛ باستثناء تسخيرهم في الأعمال الشاقّة إلى غاية سنة 1959.

¹- ACMM, Boite N°198,(Rapport de l'Administrateur Le 28/06/1957).

²- ACMM, Boite N°198, Dossier N°03.

³-ANOM: 9 SAS 273,SASde Hamam dalai. rapports mensuels 1956-1960.

⁴- ACMM, Boite N°198, (Recensement des centres de regroupement, 1958).

- مركز الشواف (المسيلة):

تمّ إنشاء هذا المركز بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة سنة 1957 ومع بداية 1958 بالجهة الغربية لمدينة المسيلة وعلى أطرافها¹، وقد عملت سلطة الاحتلال على تجميع عدد من السكان من البلديات المجاورة لبلدية المسيلة يتكوّن من 400 كوخ من نوع البيوت القصديرية، وضمّ 2055 نسمة. عاش سكانه ظروفًا مزريّة، ممّا دفع المسؤولين فيما بعد إلى إدراجه في إطار ميزانية مشروع قسنطينة المقترح آنذاك 1958 في شقه الاجتماعي.

وقد نتج عن هذا المركز ظهور تواجد بشري غير مألوف في المدينة أدّى إلى ظهور علاقات غير مألوفة، وإلى صعوبة الحياة على جميع السكان؛ إضافة إلى العامل النفسي الذي رافق قدوم هذه الفئة من الجزائريين؛ سواء في نفسيتهم أو عند السكان المحليين؛ والتي رافقتهم إلى ما بعد الاستقلال، والتي تمثّلت في تباعد ونفور فيما بينهم.

وقد بلغ عدد السكّان في المركز سنة 1958م 2055 نسمة، منهم 952 أطفالا - 501 امرأة - 603 رجال، أي بمجموع 2055 نسمة².

لقد كان الهدف من إقامة هذه المحتشدات بالمنطقة أن قامت سلطات الاحتلال بتهجير أغلب السكّان لقطع صلة السكان بجيش التحرير وقطع الدعم اللوجستيكي عنه؛ بعد العمليات العسكرية المكثفة التي قام بها في المنطقة، وهو ما تؤكّده رسالة قائد حي المسيلة إلى الكولونيل قائد الحضنة الغربية بتاريخ 1957/11/03م، التي أشرنا إليها، وعاش سكّان تلك المحتشدات ظروفًا مزريّة وقاسية.

¹- ANOM: 9 SAS 268, SAS de chouaf, msila,1956-1960.rapports mensuels

²- Ibid.

- مركز بشارة (المعاضيد):

تمّ إنشاء المركز عقب العملية العسكرية التي باشرها ديغول، والمعروفة بعملية الشرارة لتمشيط جبال الحضنة التي قادها الجنرال شال بنفسه؛ والتي تطرقنا لها سابقاً، تمّ إقامته سنة 1959م بتجميع سكان المنطقة في محتشد تراوح عدد أفرادها 1500-2000 شخص، جاءوا من المناطق الجبلية المجاورة.

-مركز سيدي عبدالله (برهوم):

على إثر اكتشاف مركز العبور والاتّصال؛ الشايب الطاهر قطوش¹ بالقطاطشة ببرهوم عام 1960م من طرف سلطات الاحتلال، تمّ تهجير سكّان القرية إلى محتشد سيدي عبدالله بالدهاهنة².

¹ - الطاهر قطوش: المدعو الشايب الطاهر ولد بقرية القطاطشة عام 1909م من أوائل مجاهدي المنطقة ألنّحق بالثورة عام 1955م ، سجن لمدة خمس أشهر بسجن باتنة، وبعدّ خروجه سنة 1956م اتصل بجيش التحرير الوطني في نفس السنة وجعلوا بيته مركزاً للعبور والاتّصال، ونتيجة لذلك تعرض بيته عدة مرات للحرق، وفي سنة 1960م تمّ تهجير سكان القرية إلى محتشد سيدي عبدالله بالدهاهنة وأعلنت المنطقة محرمة، وفي هذه الظروف اتجه مع أفراد عائلته إلى قرية المحاميد وألقي عليه القبض بعد وشاية من طرف أحد الحركى ونقل إلى مركز لاصاص ببرهوم مشياً على الأقدام وجرّاً بالحصان ووضع في مطمورة لمدة يوماً ثم نقل إلى سجن باتنة حيث قضى فيه من ديسمبر 1961م إلى 22مارس 1962م أي أطلق سراحه بعد توقيف القتال، توفي في 14 جانفي 1986م. ينظر: عامر ناجح: بنايات شاهدة على همجية المستعمر وبطولات الجزائريين، جريدة الشعب، عدد يوم 13 ماي 2013.

²- عامر ناجح: المرجع السابق. ونفس المعلومات استقيناها من الرواية الشفوية للمجاهد الحاج لخضر عطابي على هامش الاحتفال بذكرى أول نوفمبر 2015.

وفي جنوب منطقة الحضنة أنشئت محتشدات، حيث تمّ ترحيل سكان منطقة جبل بوكحيل على إثر الهجمات التي قام بها جيش التحرير الوطني بالمنطقة، وتمّ ترحيل سكان أولاد سليمان، جبل مساعد، سكان درمل الهامل¹، ونتيجة للعمليات الفدائية التي استهدفت مراكز الاستعمار الفرنسي، وكذا اختطاف العملاء؛ والتي قام بها بعض الفدائيين في المنطقة بعد انتشار الثورة بها؛ خاصة من سكّان الخيام بالصدارة؛ بالقرب من الهامل وسكان الميمونة والنسينيسة وبوزكرة، تمّ ترحيلهم إلى محتشد الهامل الذي أقيم وأحيط بأسلاك شائكة، وتمّ هدم منازل السكان المرحّلين وحرّقها².

وأقيمت محتشدات بمنطقة بركة منها: امدوكال، بركة، عين الكلبة... وغيرها³.

كما تمّ ترحيل سكان الجبال على حواف منطقة الحضنة مثل: أولاد حناش؛ تمّ ترحيلهم إلى برج الغدير وسكان أولاد تبان إلى محتشد بازر سكرة، وسكان أنوال ببوطالب رُحّلوا إلى محتشد أقيم بين بركة والحامة⁴.

لقد عاش سكان المحتشدات بمنطقة الحضنة على غرار باقي المحتشدات عبر الوطن كلّ أنواع الذلّ والمهانة والجوع، وانتشار الأمراض والأوبئة بسبب شدة الحرّ والبرد والاحتفاظ، حيث نجد في غالب الأحيان الكثير من العائلات في مسكن ضيق لا تتوفر فيه أدنى شروط الحياة، إضافة إلى إهانات ضباط لاصاص لسكّان تلك المحتشدات.

¹- منظمة المجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية الثالثة لكتابة تاريخ الثورة التحريرية المجيدة، للفترة الزمنية، 20 أوت 1956 - 1958، المنعقدة بتاريخ 01 أكتوبر 1984، المصدر السابق، ص 210.

²- المصدر السابق، ص 113.

³- المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج1، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 144.

⁴- المصدر نفسه، ص 157.

الفصل الرابع: مراكز التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة.

✓ المبحث الأول: أهمّ مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة.

✓ المبحث الثاني: نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بمنطقة

الحضنة.

✓ المبحث الثالث: الآثار المختلفة الناتجة عن التعذيب

الاستعماري بمنطقة الحضنة

جامعة القادريين
العلوم الإسلامية

المبحث الأول: أهم مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة

مراكز التعذيب هي تلك الأماكن والمقرات التي أنشأتها سلطات الاحتلال بالجزائر، يتم فيها الاستتطاق بواسطة تسليط أساليب التعذيب، بهدف الحصول على معلومات حول نشاطات جنود ومناضلي جيش وجبهة التحرير الوطني من الأشخاص الذين توقفهم أجهزة الأمن الاستعمارية المختلفة، حيث استحدثت السلطات الفرنسية في كل مناطق الجزائر-وتماشياً مع تطوّر الثورة- مراكز تابعة لوحدة الجيش الفرنسي العاملة بالجزائر، وأجهزة الأمن المختلفة، تقوم باعتقال الجزائريين واستتطاقهم وتعذيبهم، انتشرت تلك المراكز انتشاراً كبيراً، بحيث لم يخلُ حيٌّ أو تجمع سكني من تكتة أو مركز عسكري أو إداري، وهذه المراكز بالإضافة إلى مهمتها العسكرية والإدارية أصبحت مراكز للاعتقال والتعذيب وانتشرت بمنطقة الحضنة على غرار باقي المناطق بالجزائر، ومارست تلك المراكز إجرامها ضدّ الموقوفين والمعتقلين، وهم يُعدّون بمئات الآلاف، حيث كل المراكز الاستعمارية العسكرية والمدنية ومقرات أجهزة الأمن المختلفة تحولت إلى مراكز تعذيب خلال الثورة التحريرية¹، ومن أهمها: مقرات إدارة الأمن الإقليمي (DST) ومقرات جهاز التدخّل من أجل الوقاية (DOP)، ومراكز المصالح الإدارية المختصّة (S.A.S)، المكتب الثاني، تكتات الجيش الفرنسي، ومراكز الدرك، مراكز الشرطة، ومراكز الحركى والقومية، إضافة إلى تلك المقرات وابتداءً من عام 1957 تأسست أجهزة مختصة في الاستتطاق والتعذيب، ووُضعت تحت تصرفها مقرات خاصة²، وفي سرية تامّة يصعب تحديدها، حيث وجدت مراكز غير رسمية؛ أي غير معترف بها عسكرياً وإدارياً وهي مراكز كانت تُسيّر من طرف العصابات المدنية للكولون؛

¹- رماضنة جعفر: أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية- الولاية التاريخية السادسة نموذجاً- رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2006/2005، ص 104.

²-ANOM: 93/2Y 554 Établissements pénitentiaires d'Algérie. Maison d'arrêt et centre pénitentiaire de Constantine (1953-1962).

كمنظمة اليد الحمراء¹، ووضعت تحت تصرفها إمكانيات مادية كبيرة، وأعطيت لها صلاحيات واسعة؛ بأن تقوم بالمداهمة والتفتيش والاستتطاق والتعذيب والقتل، حيث كان من يقع في قبضتهم يُعتبر مسبقاً في عداد المفقودين، ولا يظهر له أثر، وأصبح من المتعارف لدى الشعب وأعضاء جيش وجبهة التحرير أن لا حياة ولا عودة لمن يقع بين أيدي هذه المنظمة، واستعملت أساليب جهنمية في التعذيب، فاقت كل التصورات منها مثلاً؛ تقوم بربط الموقوف وراء الآليات العسكرية والأحصنة وجره كيلومترات، التمثيل بجثث الموتى وإخراج أحشائهم في الأماكن العامة، كما يقوم أفرادها بأخذ الجماجم البشرية، واستعمالها كنفّاضات لبقايا سجائرهم في مكاتبهم والقيام بذبح الموقوفين أو حرقهم بالبنازين أحياءً، وقطع آذان الموتى بعد المعارك وتعليقها في حزام الذخيرة من طرف أفراد هذه المنظمة إظهاراً للشجاعة، وطلباً للمكافأة². وبالتالي؛ فإنّ الجرائم التي قامت بها هذه المنظمة بالجزائر فاقت جرائم النازية في الحرب العالمية الثانية، وغالبا ما كانت توجد هذه المراكز في المزارع والأحواش؛ إضافة إلى المدارس³ والفيلات⁴، ومازالت تلك المقرّات شاهدة على جرائمها، وبشهادة الكثير ممّن عذبوا بها، إضافة إلى آلاف جثث الشهداء التي تمّ العثور عليها حول مراكز هذه المنظمة، وما تضمّنه الملف السريّ الذي كشف من طرف المخابرات الأمريكية مؤخراً؛ حول جرائم الاحتلال

¹ - منظمة اليد الحمراء: منظمة غير قانونية تنشط سرّياً، مكونة من عناصر الكولون يطلق عليها المنظمة المضادة للإرهاب (Contre-Terrorisme)، انتشر نشاطها خاصة في المناطق التي يقطنها المعمرون بكثرة في المدن الكبرى والصغرى، خلقت الرعب والفرع في الأوساط الشعبية، تأسست بالدار البيضاء بالمغرب الأقصى عام 1955، ودخلت للجزائر بعد اشتداد الثورة، وهذه المنظمة التي كانت وراء تأسيس المنظمة العسكرية السرية (OAS) الاجرامية في جوان 1961م.

² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 164.

³ - ANOM: 93/2Y 554 Établissements pénitentiaires d'Algérie, Maison d'arrêt et centre pénitentiaire de Constantine (1953-1962).

⁴ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 60.

الفرنسي خلال الثورة الجزائرية و صدر في جريدة النهار ليوم 26 ديسمبر 2010، والذي كشف عن الكثير من مراكز الاعتقال السرية غير القانونية؛ لأنها كانت غير مقيّدة ضمن سجلات وزارة العدل الفرنسية، ولا حتى وزارتي الداخلية والدفاع الفرنسيّتين، سواء ضمن السجون أو المعتقلات، ومنها ما اكتُشف بالمصادفة من طرف مفتشي الصليب الأحمر الدولي مثل: مركز " كامب دي شان " الكائن بمنطقة الشفة بالمدينة آنذاك¹.

أما مراكز التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة: نظراً لكثرتها بالمنطقة وعلى غرار كل مناطق الوطن، فأتىء بحثنا هذا أحصينا عشرات المراكز للتعذيب والاستتطاق بمنطقة الحضنة، إضافة لمعتقل الشلال والجرف اللذين صتّفناهما من أوائل المعتقلات السياسية التي أنشأتها سلطات الاحتلال مع بداية الثورة التحريرية، وقد تطرّقنا لهما في الفصل السابق، وفي هذا المبحث سنتطرق لنماذج من مراكز التعذيب من جهات مختلفة لمنطقة الحضنة؛ حسب المراكز العسكرية والمدنية وأجهزة الأمن المختلفة، ومقرات منظمة اليد الحمراء؛ التي كانت متواجدة بالمنطقة؛ لأنها كثيرة منها:

1- مراكز الدرك "Gendarmerie": مراكز الدرك هي تكتات عسكرية

وُجدت في الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي، ولها مهامّ متعدّدة منها:

- التدخّل السريع في الحوادث.
- إحضار الأشخاص المطلوبين.
- التحقيق والاستتطاق والتعذيب.

¹ - جريدة النهار: " النهار تنشر مضمون ملف سري حول جرائم الاحتلال الفرنسي خلال الثورة - المخابرات الأمريكية تكشف سجون فرنسا السرية بالجزائر - " العدد 975، 26 ديسمبر 2010، ص 05.

وكان هذا التنظيم العسكري في فترة الاستعمار في كلّ العمالات والدوائر والبلديات¹، ودعّمت تلك المراكز بوحدات من الجيش مع تطوّر الثورة التحريرية وأصبحت تلقي القبض على كلّ مشتبّه فيه، أو تكون له علاقة بجبهة التحرير الوطني ونقله إلى مقرّ الدرك، حيث يوجد فيها زنانات للحجز والتعذيب من أجل الاستتطاق وبها وسائل مختلفة مخصصة للتعذيب². رجال الدرك مارسوا التعذيب بشراسة، فكانوا رمزا للاضطهاد والقمع في الأرياف والدواوير والبلديات الصغيرة³. ومن أهمّ تلك المراكز بمنطقة الحضنة:

- **مركز المخرقة (جنان بوديعة):** يقع وسط مدينة المسيلة على طريق برج بوعرييج، هذا المركز كان عبارة عن مزرعة للأشجار المثمرة، وبوسطه تكتة للدرك، ومع بداية الثورة وانتشارها بمنطقة الحضنة استحدثت بها تكتة للجيش الفرنسي، وأنشئ بها مركز للاستتطاق والتعذيب سنة 1956، به أربعة أبراج مراقبة، أنجزت به ثلاث زنانات كبيرة؛ لسجن الموقوفين، وخصصت فيها أماكن للاستتطاق والتعذيب، يشرف عليها ضباط ومختصون في التعذيب، ووصل عدد الموقوفين فيه إلى نحو 2000 معتقل⁴. وقد أعيدت هذه المزرعة لأصحابها بعد الاستقلال.

2- التكنات العسكرية:

التكتة العسكرية هي مركز للجيش، عُرف منذ القدم، مهمتها إيواء الجنود وتدريبهم وتسليحهم والتخطيط والتمشيط العسكري في المدن والقرى والجبال والمداشر، وكذا الاعتقال والاستتطاق والتعذيب خلال الثورة التحريرية⁵، وقد انتشرت بمنطقة الحضنة خاصة خلال

¹ - عبد الكريم بوالصفاصاف: المرجع السابق، ص 155 - 156.

² - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 62.

³ - المرجع السابق: ص 34.

⁴ - وثائق خاصة بمنظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

⁵ - عبد الكريم بوالصفاصاف: المرجع السابق، ص 155.

الثورة التحريرية عشرات الثكنات العسكرية، ودعّمت عدة وعتاداً، وأنشئت بها أماكن لحجز المواطنين والاستتطاق والتعذيب نذكر منها:

-**الثكنة العسكرية ببرهوم:** يقع هذا المركز ببرهوم، وفي زيارة ميدانية رفقة أحد الموقوفين والمعدّبين بالمركز لمعاينته، وجدناه مازال محافظاً على طابعه العمراني الاستعماري خاصة في شكله الخارجي؛ رغم تحوّله بعد الاستقلال إلى مدرسة ابتدائية، يحتلّ هذا المركز مساحة جدّ معتبرة، تتوسطها بناية من طابقين غُطّي سقفها بالقرميد، وتعلوها بعض المراوح القديمة، ما تزال شاهدةً على الحقبة الاستعمارية؛ حيث يذكر المجاهد لخضر عطّابي: "أنّ البناية تعود لسنة 1952، بُنيّت من طرف الاستعمار الفرنسي وبقيت مغلقة إلى أواخر 1955 اتخذتها سلطات الاحتلال ثكنة عسكرية تحت قيادة ضباط منهم؛ نقيب بمساعدة الملازم المعروف عند أهل المنطقة "ببوكابة". حيث احتوى هذا المركز على أسلاك شائكة للحجز ومطامير، استعملت فيه أساليب تعذيب جهنمية منها: الاستتطاق والتعذيب بالكهرباء، شرب الماء الملوّث والممزوج بالصابون، ودقّ الأيدي بالمسامير، ووضع الموقوفين في مطامير ضيقة ومظلمة؛ دون أكل ولا شرب لمدة أيام، وفي عام 1958 أعيد فتح جناح منه كمدرسة داخل الثكنة لأبناء الحركى تطبيقاً لمشروع قسنطينة 1958، كما أقدمت قوّات المستعمر على تحويل المسجد المجاور للمدرسة إلى مخمرة، وإيواء الجيش إلى غاية الاستقلال. ووقعت عدّة عمليات فدائية بمحيط الثكنة، منها العملية الفدائية التي تمّت بالسوق الأسبوعي؛ والتي وقعت سنة 1957، قُتل خلالها دركي تابع لقوات الاحتلال، وبعد العملية قام أفراد جيش الثكنة بجمع المواطنين الذين كانوا متواجدين بالسوق، وحشروهم في إسطبلات، وتجريدتهم من ملابسهم كئيّة، وهي إهانة لكرامة الإنسان، واستشهد كلّ من رزيق إبراهيم وغرابي الذوايدي ورزيق المداني¹.

¹- حوار مع المجاهد عطّابي لخضر بمقر قسمة المجاهدين ببليّة برهوم ولاية المسيلة بتاريخ 01 نوفمبر 2015م وهو من مواليد 23 ماي 1931م ببرهوم، التحق بالثورة عام 1956م، ألقى عليه القبض سنة 1959 وأطلق سراحه وألقي عليه القبض سنة 1961م أين تعرض للاستتطاق والتعذيب بمختلف أشكاله كالكهرباء والماء الملوّث من طرف الحركى والوضع في المطمور بمركز برهوم ثم نقل إلى بركة ثم إلى باتنة وبقي في سجن باتنة إلى وقف إطلاق النار حيث تم إطلاق سراحه في 27 مارس 1962.

وفي سنة 1971 وُجد بمحيطها 55 هيكلًا عظيمًا لشهداء استشهدوا تحت التعذيب أعيد دفن رفاتهم بمقبرة الشهداء ببرهوم¹. وحاليا حوّل المركز إلى مدرسة ابتدائية (ابتدائية أول نوفمبر أو المركزية)

-**الثكنة العسكرية بعين الحيمر:** تمّ إنشاء هذه الثكنة في ماي 1958 بعين الحيمر التي تبعد على بركة بنحو 18 كلم، كانت تقوم بأعمالها تحت إشراف ضباط عسكريين فبالإضافة إلى مهامها في التدريب، التمشيط والبحث عن المناضلين، كانت تقوم بمحاصرة القرى والمدامر والقيام بالحجز والاستنطاق والتعذيب، ففي يوم 18 جانفي 1959م تمّت محاصرة مشنة عين الحيمر، وألقي القبض على بعض المناضلين منهم امرأة، وزُجّ بهم في الزنانات المخصصة لذلك، وتمّ تعذيبهم بمختلف أنواع التعذيب حتى أستشهد قيري السعيد بن أحمد بتاريخ 23 فيفري 1959 تحت قساوة التعذيب². كما قام جيش الثكنة بمحاصرة مشنة "خباب" وهي محاذية لعين الحيمر بتاريخ 17 جويلية 1960 على الساعة الرابعة صباحًا، أسفر الحصار على نهب أموال المواطنين، وأخذ أحصنة، وسبق الكثير من المواطنين إلى مقر الثكنة؛ أين تعرّضوا للاستنطاق والتعذيب والتكيل³.

3- ثكنات الوحدات العسكرية الجزائرية (الحركية):

إن فكرة تجنيد الجزائريين لمحاربة إخوانهم لم يكن شيئًا جديدًا؛ بل كانت مع بداية الاحتلال؛ حيث أنشئت فرق منها "الزواف" و"الصبايحية" وقد أشرنا لذلك سابقًا، وخلال الثورة أنشئت ثكنات عسكرية؛ كانت هذه المؤسسة العسكرية تسهر على تدريب الشباب الجزائري الذي قَبِل العمل في صفوف الجيش الفرنسي للوقوف ضدّ الثورة، وغالبا ما كانت هذه المراكز مكثّفة في القرى والأرياف، حيث كان يُفصل بينهم وبين الجنود الفرنسيين في الثكنة الواحدة، ويرأس المركز ضابط فرنسي برتبة ملازم أو نقيب حسب أهمية المركز،⁴ ومن مهام

¹ - حوار مع المجاهد عطابي لخضر...، المصدر السابق.

² - منظمة المجاهدين لولاية باتنة: التقرير الولائي لولاية باتنة لأحداث الثورة التحريرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية) للفترة بين جانفي 1959 - 1962م المُعد للملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي 20 - 21 أبريل 1987م، ص 299.

³ - المصدر نفسه، ص 362.

⁴ - عبد الكريم بوالصفاصاف: المرجع السابق، ص 158.

تلك المراكز أيضا -بالإضافة إلى ما سبق ذكره- تجميع السكان والقيام بدوريات ليلية، وخطف المشبوهين من بيوتهم وسجنهم، وكانت هذه المراكز تحتوي على زنانات وأماكن مخصصة للتعذيب والاستنطاق.¹ ومن أهم تلك المراكز بمنطقة الحضنة ما يلي:

- **مركز الجماس بالمسيلة:** يقع هذا المركز بوسط مدينة المسيلة، أنشأته السلطات الفرنسية عام 1956م، يضم تشكيلات عسكرية جزائرية مناوئة للثورة، يشرف عليها ضباط فرنسيون، يتولون مهمة تدريبهم وتكوينهم سياسيا وعسكريا، وكانت مهمتهم نهب وسلب أموال الشعب؛ بما في ذلك حليّ وزينة النساء ومراقبة المشبوهين والمناضلين، وتتبع تحركاتهم، وإلقاء القبض عليهم، وتعذيبهم وأخذ المعلومات منهم، وبث الرعب في أوساط السكان.² يضم هذا المركز زنانات لاعتقال الموقوفين، وأماكن مخصصة لأبشع أنواع التعذيب، ويقوم بالتعذيب عسكريون فرنسيون والحركي³. أمّا حاليا؛ فقد أُزيل هذا المركز نهائيا، وأنجز مكانه ساحة عمومية أمام مقرّ مجلس قضاء المسيلة.

- **مركز الحوران بحمام الضلعة:** كان مقرها عبارة عن مركز حراس الغابات، ومع تطوّر الثورة واشتدادها بالمنطقة، خاصة بعد أحداث بني يلمان⁴ في 28 ماي 1957، تمّ تشكيل مركز وحدة عسكرية جزائرية تابعة للجيش الفرنسي، أنشأته في جوان 1957⁵، يتشكّل هذا المركز من ثلاث بنايات، تحرس كلّ واحدة مصفّحتان مجهّزتان برشاشات، وتوجد به وحدة

1- وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

2- حوار مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو " الحواس"، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 08 فيفري 2011. وهو من مواليد 1928م بالمسيلة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، هاجر إلى فرنسا للعمل فيها سنة 1948، وعاد إلى الوطن سنة 1952. التحق بالثورة سنة 1956 وتحمل مسؤولية الإشراف على اللجنة الخماسية وألقي عليه القبض مع أبيه المسعود -الذي قتل تحت التعذيب- وثلاثة من أعمامه وأخيه، في ديسمبر 1958م ثم نقل إلى مركز سد القصب ثم نقل إلى معتقل مجانة ثم إلى معتقل "بول كازال" وأطلق سراحه في 13 أوت 1961م.

3- وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

4- أحداث بني يلمان: (معروفة بأحداث ملوزة وهي مغالطة تاريخية تعمدتها السلطات الفرنسية آنذاك لأن الأحداث وقعت بدوار بني يلمان التي كانت تابعة للولاية التاريخية الثالثة وحاليا تابعة لولاية المسيلة وليس بملوزة كما تشير لها التسمية في الكثير من الكتب التاريخية). حدثت بعد استفزازات من عناصر بلونيس بالمنطقة، كلف الملازم عبد القادر عزيل من طرف قيادة الثورة للولاية الثالثة بعقاب جماعي لأهل الدوار المساندين لبلونيس فنفذ العقوبة في أمسية يوم 28 ماي 1957 وبدأت العملية بالذبح ثم رميا بالرصاص وكانت الحصيلة مأساوية (248 قتيل) من أهل الدوار.

5- ANOM 93 : Affaire melouza, synthèse de la presse française, juin 1957.

من سلاح الفرسان، يقودها ضابط فرنسي برتبة ملازم أول يُدعى "دي بوس" في فيفري سنة 1958. وكانت هذه الوحدة تقوم بعمليات تفتيش كبرى في كل منطقة حمّام الضلعة، والحركى هم الذين يقومون بتلك النشاطات وتعذيب المشبوهين، ويتقاضون أجورهم من أعمال السلب والنهب؛ إلى جانب منح رمزية يتلقونها من طرف سلطات الاحتلال؛ حتى يزيدوا من نشاطهم وخدمتهم وعمالتهم، ويعتمد هؤلاء القوم في تنقلاتهم على الخيول في المناطق السهلية، ويلتزمون الجيش الفرنسي ويعتمدون عليه في تحركاتهم، وأهم ما قامت به تلك الفرق تعذيب المشبوهين، وذلك إمّا بأخذهم إلى المركز وتعذيبهم فيه، أو تعذيبهم في بيوتهم وأماكن عملهم في الأرياف والقرى¹. وتمّ اقتحام هذا المركز من طرف ثوّار الناحية الأولى التابعة للولاية الثالثة في يوم 04 فيفري 1958، وتمّ أسر 15 جنديا فرنسيا و03 حركى، وتمّ غنم 07 مدافع رشاشة عيار 30 ملم أمريكية الصنع، و04 مدافع هاون، وذخيرة حربية هامة². وحول المركز بعد اقتحامه من طرف الثوّار إلى الثكنة العسكرية في وسط حمّام الضلعة.

- مركز الاسكدرين بحمّام الضلعة: بعد اقتحام مركز الحوران أنشئ مركز الاسكدرين في ماي 1956م بوسط حمّام الضلعة بمنزل "قرين الزوادي" الذي تمّ الاستيلاء عليه من طرف السلطات الفرنسية بجانب مقر الثكنة العسكرية، وتم تعذيب الموقوفين بشتى وسائل التعذيب؛ خاصة الحجز في المطامير المخصصة لذلك، حيث كان يحتوي هذا المركز على 22 مطمورة، يوضع فيها الموقوفون فرادى وجماعات لمدة طويلة تصل إلى أشهر. ومن الذين أوقفوا ووضّعوا في مطمورة واحدة؛ المجاهد بلعباس بوجمعة مع 11 موقوفاً ستة أشهر كاملة بين سنتي 1959 و1960³.

1- منظمة المجاهدين لولاية المسيلة: الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958، المصدر السابق، ص 20.

2- وثائق خاصة بمنظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

3- حوار مع المجاهد بن زيان العمري المدعو "فايد"، بمقر سكناه ببلدية حمّام الضلعة ولاية المسيلة، بتاريخ 21 فيفري 2011. وهو من مواليد 1932/05/24 بحمام الضلعة (يقطن حاليا ببلدية حمّام الضلعة ولاية المسيلة). وهو أمين ناحية منظمة المجاهدين بحمام الضلعة)، التحق بالثورة في أواخر 1956 بالولاية الثالثة، وكلف بعدة أعمال منها نقل المؤونة والذخيرة. أعتقل وعذب بمراكز التعذيب بالمسيلة.

- مركز بن صوشة بأولاد دراج: كهيكل يتكوّن من 20 مجموعة سكنية¹، بنيت في إطار مشروع واحد مع مركز الجرف سنة 1946، على بعد 08 كلم جنوب الجرف عبر طريق ترابية. ويربط مركز بن صوشة بمركز الجرف خطّ هاتفي يصلهما بمقر بلدية المسيلة المختلطة، ويحيط بالمركز حزام من أسلاك حديدية بعلوّ مترين، وأبراج مراقبة. قمنا بزيارة ميدانية للمركز رفقة أحد المجاهدين اعتُقل بالمركز وجدنا آثار تلك الأبراج والزنانات والأماكن المخصصة للتعذيب؛ مازالت شاهدة على همجية الاستعمار الفرنسي في المنطقة، أما كوحدة عسكرية استُحدثت عام 1956 فتتكوّن من مجموعة من القومية تحت قيادة ضباط فرنسيين، وكانت مهمّتهم مراقبة المشبوهين والمناضلين في المنطقة، وتتبع تحركاتهم؛ وإلقاء القبض عليهم وتعذيبهم، وأخذ المعلومات منهم، وبثّ الرعب في أوساط السكان، وتوجد بهذا المركز زنانات أرضية (مطامير) لسجن الموقوفين لأيام بعد استنطاقهم وتعذيبهم². وفي تقرير لملازم أول؛ يدعى "شاسني" "Chasnais" كان قائدا لفرقة تابعة لهذا المركز في أفريل - ماي 1961³؛ يقرّ بأنّ الحركة تحت قيادته اقترفوا جرائم شنيعة بالمنطقة منها؛ قيام هؤلاء الحركة بتصفية عشرة موقوفين في أواخر شهر ماي 1961⁴.

1 - ينظر، صور لمركز بن صوشة سنة 1958، الملحق رقم: 14.

2- حوار مع المجاهد عمرون محمد، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010. من مواليد 1935 بالمطارفة (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، التحق بالثورة كمسبل عام 1957 بفرنسا، وبعد عودته إلى الجزائر ألقي عليه القبض في 06 مارس 1960 ونقل إلى مركز بن صوشة بأولاد دراج وعذب به بأساليب جهنمية وفي 08 أفريل من نفس السنة تم نقله إلى مركز المكتب الثاني "بديار" ثم إلى مركز "سد القصب" وسلطت عليه أساليب وحشية من التعذيب، ثم نقل إلى معتقل الجرف حتى أطلق سراحه في مارس 1961. ونفس المعلومات وجدناها عند المجاهد عطوي عمار في حوار أجريناه معه بمقر ناحية منظمة المجاهدين بأولاد دراج، بتاريخ 25 ماي 2010. من مواليد 27 جوان 1940 بأولاد أعدي لقبالة (يقطن حاليا بأولاد أعدي لقبالة ولاية المسيلة وهو أمين ناحية المجاهدين لأولاد دراج)، التحق بالثورة في سن مبكرة لا يتجاوز 18 سنة، وألقي عليه القبض ثلاث مرات ويطلق سراحه وذاق فيها مختلف أنواع التعذيب في مراكز بن صوشة ومركز لاصاص بسلمان والمكتب الثاني "بديار" ومركز "سد القصب" ثم سجن سطيف ثم سجن البرواقية وأطلق سراحه في 09 أفريل 1962.

3- ANOM: 93/4271: Dossiers individuelles.

4 - Pierre Vidal Naquet: **Les Crimes de l'armée française**, Librairie François Maspero, Paris, 1975, p 127.

- مركز المرابطين بالجزائر: أنشأته سلطات الاحتلال بقرية المرابطين سنة 1957 بالجزائر، يبعد بـ 18 كلم على مدينة بريكة، يضمّ هذا المركز الحركي والقومية من المنطقة، يعملون تحت إشراف ضباط فرنسيين¹، استعمل فيه التعذيب بشتى أنواعه، والقتل الفردي والجماعي²، قامت هذه الوحدة بجرائم فضيعة في المنطقة من تعذيب وقتل ونهب منها؛ بتاريخ 05 فيفري 1959 حاصرت المنطقة بسبب امتناع المواطنين عن دفع الضرائب المفروضة عليهم، وألقي القبض على بعض أعضاء اللجنة الخماسية منهم؛ عزيل علي ودراجي عمار وهلاللي إسماعيل؛ مسؤول مشتة أولاد التومي، وبعد أن سيقوا إلى مركز الوحدة، تم تعذيبهم بشتى الوسائل، وتحت التعذيب تمّ استشهاد عزيل علي³. وفي شهر مارس 1959 حوصرت مشتة أولاد المقلّتي بالجزائر؛ من أجل البحث عن المناضلين، وعندما لم يجدوا أيّ مناضل قاموا بجمع المواطنين، وتعذيب بعضهم في الدوار، وبعدها قاموا بأخذ نحو 200 رأس من الأغنام وبقرتين، وحرقت منزل مسؤول اللجنة الخماسية؛ محمّد شويتم⁴. تعرض مركز المرابطين في 10 أوت 1961 لهجوم من طرف المجاهدين، وبعض الفدائيين، انتهى بقتل أحد أفراد الحراسة، وجرح بعضهم⁵.

- مركز السقاوية ببريكة: تمّ إنشاؤه سنة 1957م بوسط مدينة بريكة، أغلب أفرادها كانوا من عين الكلبة⁶.

وتوجد مراكز أخرى من هذا النوع في المنطقة، استعمل فيها التعذيب على نطاق واسع، منها مركز عين طالب (الثعالب) بعزيل عبد القادر؛ الذي تمّ إنشاؤه عام 1959م ويبعد بـ 25 كلم على مدينة بريكة، ومن الجرائم التي قام بها أفراد هذا المركز على سبيل

¹ - وثائق خاصة بمنظمة المجاهدين لولاية باتنة.

² - حوار مع المجاهد قتال عبد الرحمان بمقر سكانه بمدينة بريكة ولاية باتنة بتاريخ 14 مارس 2016. وهو من مواليد

31 أوت 1936م، (يقطن حاليا بمدينة بريكة، وهو أمين ناحية منظمة المجاهدين ببريكة)، ألتحق بالثورة في جانفي

1956م عمل فدائي ثم مسؤول الفدائيين بالقسم الثانية، الناحية الرابعة بالمنطقة الأولى الولاية الأولى.

³ - منظمة المجاهدين لولاية باتنة: التقرير الولائي لولاية باتنة لأحداث الثورة التحريرية (السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية والعسكرية)...، المصدر السابق، ص 301.

⁴ - المصدر نفسه، ص 306.

⁵ - نفسه، ص 254.

⁶ - عين الكلبة هي -حاليا- بلدية عين الخضراء، محاذية لشط الحضنة، إحدى بلديات ولاية المسيلة.

المثال أنّه في يوم 16 جويلية 1961؛ قام أفراد هذا المركز بمحاصرة مشتتة أولاد عبد الله، لقب عيساني؛ بحثاً عن المناضلين، وتمّ جمع المواطنين الذين أحد أفراد عائلاتهم لهم علاقة بالثورة، وتمّ تحويلهم إلى مركز عين الثعالب، حيث تمّ استنطاقهم وتعذيبهم بشتى الوسائل. ومركز الضاية ببيطام مركز تعذيب واستنطاق، وقتل بمختلف الوسائل، ورمي الجثث في النبكة، وأولاد فارح، وكربة القطع¹.

4- مراكز الفرز والعبور:

هذا النوع من المراكز قد أشرنا إليه سابقاً، وقد كانت تسمّيها سلطات الاحتلال بمراكز الفرز والعبور (C.T.T)، وهي تابعة للسلطات العسكرية أنشأتها عام 1957، وهي نوعان: (مراكز الفرز والعبور للقسم، ومراكز الفرز والعبور للناحية) مراكز الفرز والعبور للقسم كانت تُسيّر من طرف DOP أو أجهزة مشابهة لها، حيث يتمّ اعتقال المشتبه فيه في مركز القسم من أجل الاستنطاق لمدة تتراوح بين 15 يوماً إلى شهر؛ ليحدّد مصيره سواء بتحويله إلى مركز الفرز والعبور للناحية، أو يحال على المحاكم، أو يُطلق سراحه، أو يقتل في ظروف غامضة.

أمّا مراكز الفرز والعبور للناحية؛ فقد انتشر هذا النوع من مراكز الاعتقال بشكل واسع، يمارس فيها تعذيب المشتبه بهم، ثم تصنيفهم، فمنهم من يقدم للمحاكمة، ومنهم من يرسل للمعتقلات السياسية، ومنهم من يسرح بعد فترة التعذيب، ومنهم من يقتل بعد التعذيب²، ومن هذه المراكز بمنطقة الحضنة:

-مركز الفرز والعبور "القصب" بالمسيلة يسمّى عند أهالي المنطقة بمركز "البراج"، يبعد عن مقرّ بلدية مسيلة بنحو 10 كلم من الناحية الشمالية الشرقية باتجاه برج بوعريريج، يقع على الضفة الغربية لوادي القصب؛ بالقرب من سدّ القصب، وفي الواقع كان عبارة عن ثكنة

¹- المصدر السابق، ص 408.

²- رشيد زبير: المرجع السابق، 109.

عسكرية استُحدثت بها مركز للاعتقال والاستنطاق والتعذيب¹، بلغ عدد المعتقلين به نحو 700 معتقل².

وأقيمت بجانب التكنة خيم لاستقبال المزيد من المعتقلين تحت حراسة أمنية مشددة، وكان المعتقلون يتعرضون لأبشع أنواع التعذيب³.

قمنا بزيارة ميدانية لهذا المركز رفقة المجاهد أحمد ميلي؛ أحد المعتقلين والمعتدبين بهذا المركز، حيث طلبنا منه مرافقتنا لمعاينته، ويحدّد لنا بالمركز الأماكن التي كانت مخصصة للتعذيب. كان يوجد بهذا المركز ضباط من المكتب الخامس "Cinquième Bureau"، والذي يعمل تحت تصرّف الجيش، مهمته القيام بالاستعلامات العسكرية من خلال عملية البحث والتحقيق حول نظام الثورة؛ باتّباع الأساليب المختلفة؛ منها الإغرائية، ومنها الترهيبية؛ كالتعذيب والاستنطاق⁴.

وفي هذا المركز يدوم الاستنطاق والتعذيب من شهر إلى ثلاثة أشهر، يتمّ تصنيف المعتقلين كما ذكرنا سابقاً؛ فمنهم من يقدّم للمحاكمة، ومنهم من يرسل إلى المعتقلات السياسية، ومنهم من يُسرح بعد فترة الاستنطاق والتعذيب، ومنهم من يُقتل ويُردم في مطامير حُفرت من طرف المعتقلين بجانب المركز لذلك الغرض، وتوجد مطامير أخرى يُحبس فيها

1 - ينظر، صور لمركز الفرز والعبور "القصب" سنة 1959، الملحق رقم: 14.

2 - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

3 - حوار مع المجاهد أحمد ميلي، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010. وهو من مواليد 01 جويلية 1940م بالمسيلة (يقطن حالياً بمركز مدينة المسيلة) التحق بالثورة وعمره لا يتجاوز 18 سنة، كلف بنقل بعض الحاجيات والذخيرة من مدينة المسيلة إلى جبال المعاضيد، ألقى عليه القبض في ديسمبر 1958 ونقل إلى مركز المكتب الثاني بديار بالمسيلة أين تم استنطاقه وتعذيبه ثم نقل إلى مركز سد الرومي (بيزانة) ثم نقل إلى مركز سد القصب وعذب بمختلف أساليب التعذيب الوحشية وأطلق سراحه في مارس 1959.

4- الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

المعتقلون أيامًا دون أكل ولا شرب، ويقضون حاجتهم فيها، أو أشهر تعطى لهم كمية أكل قليلة جدًا، تتمثل في خبزة واحدة يوميًا، وتقسّم على عدة معتقلين¹.

أمّا حاليًا؛ فقد تحوّل هذا المركز إلى حيّ سكني، ويوجد به نصب تذكاري وُضع من طرف منظمة المجاهدين لولاية المسيلة.

-مركز الفرز والعبور "العطوطة" ببريكة: تمّ إنشاؤه في الجهة الشمالية الشرقية بطريق اتّجاه سطيف ببريكة؛ على ضفة وادي، تمّ استنطاق وتعذيب المشتبه بهم بأبشع أنواع التعذيب، واستشهد الكثير تحت التعذيب من مختلف مناطق الناحية الرابعة من المنطقة الأولى الولاية الأولى²، وتعرّض المركز لهجوم من طرف بعض المجاهدين عام 1959م، وتم الاستحواذ على بعض الأسلحة، كما تعرّض لعملية فرار عام 1960م؛ حيث فرّ منه أحد عشر موقوفًا منهم: أحمد راجي وكريم مبروك وحلوفي الحاج³، وبعد الاستقلال بُني بالمكان نزلًا خاصًا بالجيش الشعبي الوطني.

4-مراكز المكتب الثاني "Deuxième Bureau":

تنظيم إداري مدني انتشر في سنوات الثورة التحريرية عبر كامل أنحاء التراب الجزائري، ومهمته الجوسسة والبحث عن المعلومات حول الثورة، وتحديد عناصر القوّة والضعف، واستغلالها لصالح الاستعمار، ويعتمد في ذلك على التهيب والترغيب والإغراء

¹ - الحوار السابق مع المجاهد أحمد ميلي. ونفس المعلومات وردت في الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

² - وثائق خاصة بمنظمة المجاهدين لولاية باتنة.

³ - حوار مع المجاهد شنافي عبد القادر المدعو الهندي بمقر سكناه ببريكة بتاريخ 24 فيفري 2013م. وهو من مواليد 1927م بعين الخضراء ولاية المسيلة، التحق بالثورة بفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، ثم عاد لأرض الوطن واستأنف نشاطه الثوري داخل الوطن، نشط في منطقة خنشلة تحت قيادة عل النمر، ثم حو إلى الناحية الرابعة القسم الثالث والرابعة، شارك في عدة معارك بالمنطقة، أُلقي عليه القبض في 22 أوت 1962م بعين الخضراء، أدخل مركز الفرز والعبور "العطوطة" ثم سجن باتنة وأطلق سراحه بعد وقف إطلاق النار.

والتقرب من المواطنين الجزائريين¹. وقد أنشئت في هذه المراكز أماكن خاصة للتعذيب بشتى أنواعه، وتوجد فروع للمكتب الثاني في مقرات الوحدات العسكرية، يشرف عليها ضباط مخابرات مختصون في الاستتطاق والتعذيب، ويمارسون الإجرام في حجر خاصة بالاستتطاق والتعذيب، يتصرفون فيها كما يشاؤون². ومن هذه المراكز بمنطقة الحضنة:

-مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة: كان مقره بيت الشهيد أحمد بديار³ الواقع في مركز مدينة المسيلة، والذي اشتراه من امرأة معمرة بالمنطقة "بادوكس جوليات" زوجة المعمر "باجيو" ب: 300 ألف فرنك فرنسي، كان ذلك بتاريخ 16 جويلية 1954، هذا البيت يتربع على مساحة تقدر ب 700 م². ما يزال طابقها الأرضي شاهداً على الأساليب والوسائل التي استعملت في استتطاق وتعذيب الموقوفين⁴.

أما عن ظروف تحويل هذه البيت مقرًا لمركز المكتب الثاني؛ فرغم إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة مع البدايات الأولى للثورة؛ إلا أنّ هذه المراكز لم تحقق الهدف الذي أنشئت من أجله، حيث ازداد التحاق المواطنين بصفوف الثورة من المنطقة وما جاورها، لذلك سعت الإدارة الفرنسية لإيجاد مكان

1- عبد الكريم بوالصفاصاف، المرجع السابق، ص154.

2- رشيد زبير، المرجع السابق، ص63.

3- أحمد بديار: أحد أعيان منطقة المسيلة، انخرط في صفوف الثورة والتحق بها في أيامها الأولى ولم يطب له المقام طويلا في الفيلا التي اشتراها أخذها الاستعمار منه، ووهب الكثير من ماشيته إلى الثورة هذا النشاط أدى إلى محاكمته غيابيا ليصدر في حقه حكم الإعدام، استشهد بمسيف جنوب المسيلة.

4- بركاتي السحمدي: "فيلا الشهيد أحمد بديار التي حولها الاستعمار إلى مركز تعذيب"، جريدة الأخبار، العدد199، بتاريخ 12 نوفمبر 2007، ص05. ونفس المعلومات استقينها من الحوار مع المجاهد عريوة قانة بمقر سكناه بمدينة المسيلة بتاريخ 08 فيفري 2011. من مواليد 06مارس 1932 بأولاد منصور (يقطن حاليا بحي إشبيليا بالمسيلة)، التحق بالثورة في 1956 وكلف بجمع المؤونة والذخيرة بالمنطقة الثانية بالولاية الثالثة (بعد مؤتمر الصومام) وبعد وشاية من أحد الحركى أُلقي عليه القبض في سنة 1959 وعُذب مع مجاهد آخر بوادي فاقس بأولاد منصور ثم نقل إلى مركز المكتب الثاني "بديار" وفي هذا المركز عذب بمختلف انواع التعذيب لمدة 25 يومًا ثم نقل إلى مركز "القصب" وتلقى فيه التعذيب أيضا ثم نقل إلى معتقل "قصر الطير" بسطيف وتم تعذيبه بأساليب جهنمية في هذا المعتقل ومكث به حتى أطلق سراحه في أواخر مارس 1962.

لائق لاستنطاق وتعذيب من ألقى عليهم القبض، والمشتبه فيهم فاهتدت إلى بيت أحمد بديار؛ بإيعاز من بعض المعمرين، وحولته مقرّاً للمكتب الثاني مع بداية 1958.

وقد قمنا بزيارة ميدانية رفقة المجاهد محمد ثامر لهذا البيت الذي تغيّرت بعض ملامحه؛ إلاّ أنّه مازال محافظاً على جزء بسيط من شكله القديم، ومما بقي منه: قاعة مستطيلة الشكل مظلمة في النفق الأرضي، وقطع حديدية مثبتة على جدرانها، كانت تُستعمل لتعليق الموقوفين، وهذا المكان يسمّيه الموقوفون مكان العذاب الأحمر، وقاعة أخرى مخصصة للتعذيب بالكهرباء، ووسائل أخرى حسب شهادة بعض المجاهدين (مويسات رمضان، عطوي عمّار، ثامر محمّد، عريوة قانة) وغيرهم من المجاهدين الذين عدّوا في مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة.

ويشهد المجاهد كحالي الطاهر: "أنّ مجاهدًا استشهد أمام عينيه من كثرة التعذيب؛ لأنّه بقي ثابتاً على مبدئه، ولم يفش سرّاً عن الثورة"¹.

ويروي المجاهد مويسات رمضان حادثة يقول إنّها لم تفارق خياله إلى يومنا هذا، وهي: "استشهاد مجاهد أثناء تعليقه على الجدران، والجندي الفرنسي المكلف بتعذيبه يقول له: قل يحيى ديغول؛ إلاّ أنّ الشهيد كان يهّلل ويكبّر ويردّد تحيا الجزائر، فانها عليه الجلاد بالعذاب حتى سقط شهيداً"².

وحاليًا تحوّل هذا المركز إلى سكن عائلي لورثة الشهيد أحمد بديار؛ وتم الحفاظ على الوسائل التي كانت تُستعمل للاستنطاق والتعذيب في النفق الأرضي.

¹ - المرجع السابق، ص 05.

² - حوار مع المجاهد مويسات رمضان، بمقر سكناه ببلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011م. وهو من مواليد 1936م بمسيف (يقطن حالياً بمسيف ولاية المسيلة، وهو أمين ناحية المجاهدين بمسيف) التحق بالثورة سنة 1958م كمسبل مارس مهمة دليل للدوريات العابرة لمنطقة مسيف ونقل المؤونة لمراكز التموين المتواجدة بالمنطقة وفي سنة 1960م كلف بمهمة بمدينة المسيلة وفيها إلقى عليه القبض واخذ إلى مركز المكتب الثاني "بديار" عذب فيه بأشنع أساليب التعذيب ثم نقل إلى السجن المركزي بسطيف وحكم عليه بثلاث سنوات سجناً ثم حوّل إلى سجن "الكديّة" بقسنطينة ثم نقل إلى سجن تازولت بباتنة، أطلق سراحه في 28 مارس 1962م.

-المكتب الثاني ببريكة: تمّ إنشاؤه سنة 1956 بوسط مدينة بريكة، استعمل فيه التعذيب بمختلف الوسائل والأساليب؛ حيث يستنطق ويعذب فيه كل من ألقى عليه القبض؛ كمشتبته فيه بنواحي القسمة الأولى والثانية من الناحية الرابعة من المنطقة الأولى الولاية الأولى، وشهد المركز عملية فرار مجموعة من الموقوفين منهم (حمّادي الدهيمي، صرياك المسعود، فلاح أحمد) وتمّت العملية بمساعدة أحد المجنّدين الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وهو الطيّب ماندي؛ الذي التحق بالثورة بعد عملية الفرار¹. وهو حاليا مقرّ الدائرة، وبعض السكنات للمواطنين.

05- مراكز المصالح الإدارية المختصة (S.A.S):

بعد اندلاع الثورة التحريرية أخذت سلطات الاحتلال الفرنسي تبحث عن أساليب أخرى فعّالة وناجعة تربطها بالشعب الجزائري، لسدّ الفراغ الذي ظهر بينها وبين الأهالي المسلمين في المدن والأرياف والقرى، فأنشأت المصالح الإدارية المختصة "Sections Administratives Spécialisées" والتي عُرفت عند الأهالي باسم (لاصاص)؛ وهو تنظيم إداري واجتماعي مهمته العنوية القيام بدور إنساني إزاء الأهالي، في حين أنّ وظيفته الحقيقية السريّة هي البحث عن المعلومات المتعلقة بتحركات جيش التحرير الوطني ورجال الثورة والمواطنين المتعاطفين مع الثورة، وقد أعدّ لهذه المهمة جهازا خاصا يتوقّر على عناصر متخصصة في الميدان، منهم ضباط من خبراء علم النفس والاجتماع، مهمّتهم غسل الأدمغة والاستنطاق² والتعذيب الأولي؛ قبل إحالة الموقوفين على السلطات المختصة³. ويرأس هذا الجهاز ملازم أو نقيب أو رائد حسب أهمية المنطقة⁴، وتضمّ في صفوفها حركى.

¹ - الحوار السابق مع المجاهد قتال عبد الرحمان.

² - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 152 - 153.

³ - رشيد زبير: المرجع السابق، ص 69.

⁴ - عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص 152 - 153.

وللقيام بالمهام التي أنشئت لأجلها، يخضع الضباط العاملون بها إلى نوعين من التكوين: تكوين طويل المدى يستغرق سنة يتحصّل فيه الضباط على معارف إدارية، وعلى شيء من اللغة العربية والأمازيغية، مع خرجات تطبيقية. أو تكوين قصير المدى لا تزيد مدّته عن شهر، يحضّر فيه المترشّح للعمل في هذه المؤسسة¹. واستطاعت هذه الهيئة أن تُنشئ منظمة سرّية من الجزائريين تسمّى بأصحاب البطاقات البيضاء؛ حيث تُمنح لحاملها امتيازات مقابل الإدلاء بمعلومات حول تحركات المجاهدين، وأحصينا الكثير من مراكز لاصاص (S.A.S) بمنطقة الحضنة، بحيث لم يخلُ أيّ حيّ أو تجمع سكاني من مركز (لاصاص) ومن أهم تلك المراكز مايلي:

- مركز لاصاص (S.A.S) الشواف بالمسيلة: تم إنشاء مركز تجمع سكاني (محتشد الشواف) بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة سنة 1957م، ومع بداية 1958م بالجهة الغربية لمدينة المسيلة وعلى أطرافها²، وقد عملت سلطة الاحتلال على تجميع عدد من السكان من البلديات المجاورة لبلدية المسيلة -وهو ما تطرقنا له سابقاً في المحتشدات بمنطقة الحضنة- ولجأت إلى إنشاء مركز (لاصاص) به، أنشأته عام 1958، يضمّ موظفين عسكريين ومدنيين تحت إشراف ضباط، كان يقوم ببت الدعاية من طرف مختصين في تلقين الأكاذيب والدسائس³، والعمل النفسي المتمثل في زرع الخوف في النفوس وإصدار الاتّهامات الجاهزة، والسعي من أجل توظيف عملاء؛ بتقديم مختلف الإغراءات؛ لكسب ذوي النفوس الضعيفة؛ باستغلال الخوف واليأس بغية تفتيت البنية الاجتماعية لخلق طبقة عميلة، والتأثير على معنويات الشعب وزعزعة ثقته في الثورة، ويزداد ذلك بعد عمليات التمشيط

¹ - محمد شمبازي: المرجع السابق، ص 35.

² - ANOM: 9 SAS 278, SAS Msila, Chouaf Rapports mensuels.

³ - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

والتعذيب والسلب وانتهاك الحرمات¹. أمّا حالياً؛ فقد تمّ تحويل هذا المركز إلى مسكن.

- مركز لاصاص (S.A.S) بالشلال: يقع بالشلال، أنشأته السلطات الفرنسية عام 1958م²، يضمّ عسكريين ومدنيين تحت إشراف ضباط يقومون بإيقاف كلّ من له صلة أو متعاطف مع الثورة، ويتمّ تعذيبه. وتمّ تعذيب حتى النساء في هذا المركز، والذين يقومون بالتعذيب عسكريون فرنسيون وحركي³. وقد تمّ تحويل هذا المركز لمقر بلدية الشلال بعد الاستقلال.

- مركز لاصاص (S.A.S) بأمدوكال: تمّ إنشاؤه في ماي 1956، يتكوّن هذا المركز من مدنيين وعسكريين يعملون تحت إشراف ضباط، يجمعون المعلومات حول تحركات ونشاط مناضلي وجنود جبهة وجيش التحرير الوطني، يقومون بإيقاف كلّ من له صلة أو متعاطف مع الثورة، ويتمّ استنطاقه وتعذيبه. وقُتل ضابط من ضباط لاصاص بأمدوكال يسمى "دانييل موران كلود" في 08 جانفي 1962⁴، وحوّل المركز بعد الاستقلال إلى مدرسة ابتدائية.

-مركز "لاصاص" بعين الخضراء: تمّ إنشاؤه سنة 1959، يقع -حالياً- جنوب بلدية عين الخضراء، وهو يبعد عنها بحوالي 05 كم، ومن خلال الزيارة التي قادتنا إلى هذا المركز رفقة المجاهد ضيف محمّد بن رحال؛ المدعو "بن زرقة"⁵؛ صبيحة يوم السبت 26 جانفي 2013، نكون قد وقفنا على بعض المعالم لهذا المركز؛ الذي

¹- الحوار السابق مع المجاهد أحمد ميلي. ونفس المعلومات وردت في الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

²- ANOM: 9SAS 265, SAS de Chellal, rapports hebdomadaires 1958/1962.

³- وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

⁴- منظمة المجاهدين لولاية باتنة: التقرير الولائي لولاية باتنة لأحداث الثورة التحريرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية)...، المصدر السابق، ص 293.

⁵ - حوار مع المجاهد ضيف محمد بتاريخ 26 جانفي 2013 وهو من مواليد 10 أفريل 1931، بعين الخضراء، التحق بالثورة سنة 1956م، عمل كجندي جيش التحرير بالقسم 74 المنطقة الرابعة الناحية الخامسة بالولاية السادسة.

قامت مؤسسة أشغال الطرقات بشق طريق في وسطه، وهي الطريق المؤدية إلى مسيف عبر شط الحضنة؛ حيث قسّمته إلى شطرين: شطر شرقي، وشطر غربي. والمعالم التي بقيت واضحة تقع كلّها في الشطر الغربي.

كما كانت توجد مراكز "لاصاص" ببرهوم ومقرة وسلمان، وبن صوشة، والهوران والدريعات وبئر ماضي ببلدية حمّام الضلعة، ومركز تارمونت؛ وهو حاليا مقرّ للبلدية، ومركز بأولاد منصور؛ وهو أيضا مقرّ للبلدية حاليا، ومركز خباب ببلدية السوامع¹. وكانت هذه المراكز تقوم بنفس الأعمال التي ذكرناها في مراكز المسيلة والشلال وعين الخضراء وأمدوكال.

6-مراكز أخرى: كما تحوّلت مزارع وضّيعات تابعة للمعمرين لمراكز تعذيب وهي مقرّات خاصّة بعيدة عن الأنظار في سرّية تامّة، ويصعب تحديدها، تسير من طرف العصابات المدنية للكولون، ومن أهمّ تلك المراكز؛ مراكز اليد الحمراء:

اليد الحمراء تنظّمات مدنية سرّية غير قانونية، تشكّلت بعد 1957 تتكوّن من المعمرين والحركي، يطلق عليها المنظمة المضادّة للإرهاب (Contre-Terrorisme)، انتشر نشاطها خاصّة في المناطق التي يقطنها المعمرون بكثرة في المدن الكبرى والصغرى، خلقت الرعب والفرع في الأوساط الشعبية، حيث تقوم بأعمال المباغطة واختطاف الأشخاص من بيوتهم، وتسلّط عليهم أبشع أنواع التعذيب، والقيام بالقتل الجماعي والفردي، وأصبح من المتعارف عليه لدى الشعب الجزائري آنذاك أن لا حياة ولا عودة لمن وقع بين أيدي هذه المنظمة، وقد عُثر بعد الاستقلال على مئات الشهداء حول مراكزها وعلامات الوحشية ظاهرة على جثثهم، كأثر الزجاج وقضبان الحديد والسلاسل والمسامير لا تزال عالقة بجثثهم، ومن جرائم هذه المنظمة أنّها كانت تقوم بقطع بعض أعضاء البشر، تكييل الموقوف بالسلاسل، وعدم إعطائه الأكل والشرب حتى الموت، استعمال الكلاب المدربة

¹- وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

لأكل لحوم البشر، التمثيل بجثث الشهداء وإخراج أحشائهم¹، ومن مراكزها بمنطقة الحضنة:

-مركز اليد الحمراء بجنان القبائلي ببريكا: تم إنشاؤه سنة 1959 بحوش يدعى جنان القبائلي ببريكا -حاليا أين توجد ثانوية معجوج العمري- أفراد من المعمّرين²، من بينهم طبيب معمر يعمل في النهار بصفة عادية، وفي الليل يقوم بدور آخر، يتمثل في اختطاف وتعذيب وقتل الأبرياء؛ مستعملا جواسيس من الحركى، وتمّ قتله عن طريق عملية فدائية بتاريخ 26 أكتوبر 1961 قام بها المجاهد يحيى الوادي، وجندي جيش التحرير عبد المجيد سوايعي والفدائي سلاوي العياشي بمساعدة الممرّض العامل لدى الطبيب، وهو سلالى محمد المدعو عياش³. وحسب شهادات الكثير ممّن عايشوا المرحلة أنّ هذه المنظمة قامت بجرائم فظيعة في حق المشتبه فيهم من سكان المنطقة؛ حيث قامت بأبشع أنواع التعذيب والقتل الفردي والجماعي.

-مركز بيزانا (سدّ الرومي): يقع شمال مدينة المسيلة بنحو 05 كلم، كان قبل اندلاع الثورة عبارة عن مشنلة زراعية⁴، تمّ تحويلها إلى مركز للاستتطاق والتعذيب، وفرز وتوزيع الموقوفين، استعملت فيه مختلف أنواع التعذيب⁵، وما تزال أحواض الماء المخصصة للتعذيب شاهدة على ذلك⁶.

- مركز مزرعة جفاليّتي: تقع على أطراف مدينة المسيلة، كانت قبل اندلاع الثورة التحريرية مزرعة تابعة لأحد المعمّرين يُدعى جفاليّتي " Javalitier " تمّ تحويلها إلى مركز للاستتطاق

¹- المنظمة الوطنية للمجاهدين: التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01 جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، المصدر السابق، ص 165.

²- الحوار السابق مع المجاهد قتال عبد الرحمان.

³- منظمة المجاهدين لولاية باتنة: التقرير الولائي لولاية باتنة لأحداث الثورة التحريرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية)...، المصدر السابق، ص 290.

⁴- ANOM: 9 SAS 262, SAS M'sila, rapport mensuel, 1959.

⁵ - ينظر، صور لمركز التعذيب بيزانا مارس 1959، الملحق رقم 16.

⁶- تم زيارة لمعاينة المركز رفقة المجاهد أحمد ميلي يوم 11 ماي 2010.

والتعذيب سنة 1957، ووصل عدد الموقوفين به إلى نحو 250 موقوفاً¹. ويتكوّن هذا المركز من زنانات؛ وهي مأوى للموقوفين، ويضمّ أماكن مخصصة لأبشع أنواع التعذيب، إضافة إلى بئر يُرمى فيه الموقوفون بعد تعذيبهم، واستعملت في هذا المركز مختلف أنواع التعذيب. ويعتبر هذا المركز مركزاً لفرز الموقوفين الأولي وتصنيفهم، ثم نقلهم لمركز الفرز والعبور (CTT) "القصب" أو قتلهم، أو إخلاء سبيلهم². وقد تمّ تحويل هذا المركز إلى حيّ إداري بعد الاستقلال.

¹ - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة. ونفس الشهادة قدمها لنا المجاهد أحمد ميلي في الحوار السابق.

² - وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

المبحث الثاني: نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة

استخدمت السلطات الفرنسية العسكرية منها والمدنية خلال الثورة التحريرية أنواعاً وأساليب مختلفة، سُلّطت على الوطنيين والمشبهين ومست شرايح عديدة من المجتمع، باعتبار أنّ الذي يلقى عليه القبض مشبه، وبالتالي لا بد أن يمرّ بمراحل الاستنطاق والتعذيب حتى يتحدّد مصيره.

وقد تطوّرت وازدادت أساليب التعذيب قسوة مع اشتداد الثورة واتّسع نطاقها، وتفنّن المكلفون بالتعذيب الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعماري في أساليب التعذيب، فمنهم من تدرب على يد النازيين، ومنهم من تخصص في أنواع التعذيب خلال الحرب الاستعمارية في الفيتنام، وهناك من كانت مهنته الإجرام والتكيل بالبشر في المناطق المستعمرة. وفي هذا الشأن اعترف أحد الجنود الفرنسيين بممارسة التعذيب في أحد أجهزة التعذيب بما يلي: " أصبحنا نختار بين هذه الطريقة والأخرى حسب الحالة المعروضة علينا، أي الشخص المعروض للتعذيب. " ويضيف قائلاً: " نتبادل تجارب التعذيب حيث نبين للآخرين الطرق الأكثر نجاعة وفعالية ... كذلك أصبح بعض الأعضاء مبدعين ويتفنّنون في مجال التعذيب، ولم تصبح تمارس الأساليب المعروفة كالكهرباء والماء والسجارة وحسب، وإنما تطوّر مجال التعذيب والاستنطاق، كما لجأ البعض إلى أساليب العصور الوسطى؛ كالتعذيب بقطرات الماء ونزع الأظافر".¹

ونشير إلى أننا قد تطرقنا في الفصل الثاني إلى أنواع وأساليب التعذيب التي استعملها الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية في الجزائر بشكل عام وارتأينا أن نتطرق في هذا المبحث إلى نماذج من التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة من خلال الشهادات الحية لبعض الذين عذبوا بمراكز التعذيب بالمنطقة

¹ - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 21.

كعيّنة على ما وقع من انتهاكات لحقوق الإنسان، وجرائم ضد الإنسانية في تلك المراكز الاستعمارية بالجزائر.

أ- التعذيب الجسدي:

لقد تم تجريب مختلف أساليب التعذيب الجسدي على الشعب الجزائري التقليدية والحديثة، بناءً على اعترافات المكلفين بالتعذيب، وما دُوّن من طرف الجنود والضباط الفرنسيين، والشهادات الحية للموقوفين والمعتقلين، وسنركز هنا على الأساليب الأكثر تداولاً وتطبيقاً من طرف الأجهزة المتخصصة في التعذيب وتعدّ هذه الأساليب في نظر السلطات الاستعمارية بمثابة وسائل ضرورية موجودة في كلّ مراكز التعذيب، وتصاحب الموقوفين أثناء تنقلهم من مركز إلى مركز آخر؛ ومن هذه الأساليب نذكر:

1- التعذيب بواسطة الكهرباء:

هو الأسلوب الأكثر استعمالاً؛ لأنّه سهل، وأكثر نجاعة، ويؤدي بالكثير من المعدّبين إلى البوح بالمعلومات، وتم اختراعه في الهند الصينية، مسموح به من طرف السلطات الفرنسية، وبعدّ من الدروس التكوينية للضباط التي يتلقونها في مدرسة "جان دارك" بسكيدة، حيث كان من بين الدروس كيفية ممارسة التعذيب بواسطة الكهرباء. وكان يستعمل في المدن. أما في الأرياف فيستعمل بواسطة مولّدات كهربائية تسمّى جيجن "Gégène"¹.

وهذه بعض النماذج من الذين عدّوا بواسطة الكهرباء بمراكز التعذيب بمنطقة الحضنة:

- المجاهد محمّد عمرون؛ الذي ألقى عليه القبض في 17 مارس 1960 بدوار البراكتية بأولاد الدراج، رفقة المجاهدين عمرون علي وعمرون قدّور، في البداية

¹- المرجع السابق، ص 22.

أخذوهم إلى مركز الوحدة العسكرية الجزائرية "بن صوشة" تم حجزهم مع معتقلين آخرين، وكان عددهم تسعة في زنزانة لمدة عشرة أيام، وفي يوم 27 مارس 1960 تم إخراج المجاهد محمد عمرون، وأخذ إلى مكان مخصص للتعذيب وتم تعذيبه بالكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بأذنه اليمنى والآخر بأذنه اليسرى حتى أصبح يرتعش، وتمت العملية على فترات كل فترة دامت دقائق حتى يتصلب، من الثامنة صباحاً إلى الواحدة زوالاً، وبعد ذلك استعملت ضده أساليب أخرى؛ كالضرب على الرأس والبطن حتى أغمي عليه¹.

- كويسي الدراجي؛ ألقى عليه القبض في 30 أكتوبر 1959 على إثر معركة بالدراقلة بالمعاضيد مع خمسة من جنود جيش التحرير، حيث وأثناء قيامهم بمهمة إيصال المؤونة لجيش التحرير بجبال المعاضيد من مركز القاطشة وبعد معركة ألقى عليه القبض، ونقل إلى مركز عسكري، ثم إلى مركز (لاصاص) بسلمان أين عذب من طرف الحركي، ثم نقل إلى مركز المخزقة ويقول أنه رأى بمركز المخزقة بالمسيلة تعذيب امرأة مجاهدة -تسمى حدة المعضادية- بالكهرباء بطرق مختلفة حتى تتلوى تلك المجاهدة، ولم تفش سرّاً عن الثورة، ونقل إلى مركز المكتب الثاني بديار رفقة مبارك الخضراوي، علي بن ولهة، محمد السعيد شروف من بركة؛ مسؤول الهلال الأحمر لجيش التحرير بالمنطقة؛ أين عذبوا بمختلف الأساليب، ومنها التعذيب بالكهرباء إلى درجة التصلب، ثم نُقل إلى مركز الفرز والعبور "القصب" بالمسيلة؛ رفقة لخضر بن كحول من المعاضيد، مكث لمدة شهرين وذاق التعذيب بمختلف أنواعه، ويقول: "أنه رأى بعينه استشهاد الموقوفين تحت التعذيب مثل استشهاد عبد الله عيدي"، ثم نقل إلى معتقل قصر الطير، وقد أشرنا له سابقاً

¹- الحوار السابق مع المجاهد محمد عمرون.

ومكث فيه سنتين وأربعة أشهر؛ أين عذّب بمختلف أنواع التعذيب وأبشعها بالكهرباء وبوسائل أخرى مهينة¹.

- مويسات رمضان؛ الذي ألقى عليه القبض في 19 نوفمبر 1960 أثناء أدائه مهمة ثورية بالمسيلة. وأخذ ليلا إلى مقرّ المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة. وبعد القيام بضربه بالعصي ووسائل أخرى، قاموا بتعذيبه بواسطة الكهرباء، حيث تم إيصال سلك كهربائي بشفته، والآخر بأصبع الإبهام لفترات². وبعد التعذيب بالكهرباء عذّب بأساليب أخرى سنتطرق لها لاحقا.

- ثامر محمّد؛ الذي ألقى عليه القبض في مارس 1960 ببيت بوضياف سعد بمنطقة سعيدة³، اقتاده عناصر من الجيش الفرنسي إلى مقر المكتب الثاني بالمسيلة، وبعد استنطاقه تم تعذيبه بالضرب، ثم طلب منه نزع ثيابه كلّها وتم تعذيبه بواسطة الكهرباء، حيث تمّ إيصال أسلاك الكهرباء بأعضائه التناسلية. وفي أيام أخرى تم تعذيبه بواسطة الكهرباء، ولكن بطرق أخرى أكثر قساوة -مرتين في اليوم- إلى درجة التصلّب والإغماء⁴.

¹ - حوار مع المجاهد كويسي الدراجي بمقر سكانه ببلدية مقرة ولاية المسيلة بتاريخ 30 ديسمبر 2014م. وهو من مواليد 05 مارس 1940م بمقرة التحق بالثورة في سن مبكرة لم يتجاوز 18 سنة، عمل في صفوف جيش التحرير الوطني برتبة جندي جيش التحرير، كان مكلفا بإيصال ونقل المؤونة لجيش التحرير بالقسم الثانية الناحية الرابعة المنطقة الأولى الولاية الأولى، ألقى عليه القبض بجبال المعاضيد، عذب عبر مختلف مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة ومعتقل قصر الطير بعين ولمان ولاية سطيف، أطلق سراحه في جوليّة 1962م.

² - الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

³ - سعيدة: منطقة تقع غرب مدينة المسيلة، تضم البلديات التالية: المعاريف، الشلال، أولاد ماضي، وكانت تابعة لبلدية المسيلة المختلطة أما حاليا فهي تابعة لولاية المسيلة.

⁴ - حوار مع المجاهد ثامر محمّد، بمقر سكانه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان 2010م. وهو من مواليد 05 جوان 1931م بأولاد ماضي (يقطن حاليا بمركز مدينة المسيلة)، التحق بالثورة عام 1956 بمنطقة أولاد ماضي وكلف بجمع الاشتراكات والأسلحة ثم كاتب اللجنة الخماسية بالقسم الرابعة من الناحية الرابعة المنطقة الأولى الولاية الأولى، ألقى عليه القبض في مارس 1960م، نقل إلى مركز المكتب الثاني بديار وتلقى فيه شتى أساليب التعذيب ثمحوّل إلى مركز سد القصب وتقرر قتله مع آخرين ونقلوا ليلا إلى منطقة عين الشحم بالمعاضيد وقتل ثلاث شهداء وهو نجا بأعجوبة.

- شبيرة محمد المدعو "المسعود" الذي أُلقي عليه القبض في 01 جانفي 1960 رفقة بعض المجاهدين منهم: مختاري لقشيشي، زقعار السعيد، عبد الحفيظ سعيد بن السبت، عايب جلة، حوّلوا إلى مركز التعذيب بمسيف، ثم إلى مقرّ المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة، وتم تعذيبهم بواسطة الكهرباء، منهم شبيرة محمد الذي تم إيصال سلك كهربائي بأصابعه في يده اليمنى وأصابع في يده اليسرى، ثم بطريقة أخرى في أصبع الإبهام بيده اليمنى وأذنه اليسرى لفترات حتى يغمى عليه¹.

- سعدي حسين؛ الذي تم إلقاء القبض عليه في صيف 1956م، وأخذ إلى مركز "بن صوشة" وبهذا المركز عذب بأساليب ووسائل مختلفة؛ منها الكهرباء حيث تم إيصال أسلاك الكهرباء بأماكن حساسة من جسمه كالأذن واللسان لفترات بواسطة المولد الكهربائي "جيجن"².

- حاجي الهاشمي: أُلقي عليه القبض من طرف السلطات الفرنسية حاملا لبعض وثائق جيش التحرير الوطني يوم 21 ديسمبر 1961، رفقة بعض المجاهدين، نقل إلى مركز العطعوط ببيركة؛ أين خضع لعملية التعذيب من طرف بعض العسكريين والحركي؛ بالضرب المبرح واستعمال الكهرباء بكيفيات مختلفة، وبالماء

¹- حوار مع المجاهد شبيرة محمد، بمقر سكنى المجاهد مويسات رمضان ببلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011م وهو من مواليد 14 أكتوبر 1927 بمسيف (يقطن حاليا بمسيف ولاية المسيلة)، التحق بالثورة سنة 1956 كمسبل وكاتب الجناة الخماسية، معلم قرآن مكلف من طرف جيش التحرير أُلقي عليه القبض في 01جانفي 1961 رفقة مجاهدين آخرين نقل إلى مركز المكتب الثاني بمسيف ثم نقل إلى مركز المكتب الثاني "بديار" ثم نقل إلى مركز "سد القصب" وفيها تم تعذيبه بأساليب وحشية، ثم نقل إلى معتقل الجرف بأولاد دراج ثم إلى معتقل كماريشال غرب تيزي وزو ثم إلى معتقل تافشون بتيبازة إلى أن أطلق سراحه في 28 مارس 1962م.

² - حوار مع المجاهد سعدي حسين، بمقر سكناه بالجرف بأولاد دراج، بتاريخ 25 جوان 2010. وهو من مواليد 1934 حكم 1948/12/12 بأولاد دراج (يقطن حاليا بقرية الجرف بأولاد دراج ولاية المسيلة)، التحق بالثورة سنة 1956م كان معلما للقرآن، وفي صيف 1956م أُلقي عليه القبض ونقل إلى مركز "بن صوشة" وعذب بمختلف أساليب التعذيب، أطلق سراحه وواصل نشاطه في الثورة كمعلم للقرآن بجمال المعاضيد وسد الرخايل حتى الاستقلال.

البارد والمتجمّد في فصل الشتاء، وقد ترك له التعذيب آثارا في رأسه، وفي مختلف أعضاء الجسم، وكسرا في عظم الكتف الأيسر¹.

وهذا الأسلوب من التعذيب لم يستعمل ضد الرجال فقط؛ بل استعمل ضد النساء أيضا، حيث يشهد المجاهد لبوخ السعيد قائلا: " في مركز سدّ القصب تم تعذيب النساء بواسطة الكهرباء، حيث عذّبت امرأتان بواسطة الكهرباء، أمام أعين المعتقلين."²

2- التعذيب بواسطة الماء:

كان هذا الأسلوب هو الآخر أكثر استعمالا إلى جانب الكهرباء؛ لأنه لا يترك آثارا جسدية، ويجبر الضحية على الاعتراف³، وإذا كان لا يترك آثارا جسدية إلا أنه يترتب عليه مخاطر، حيث بإمكانه أن يؤدي بصاحبه للوفاة أو الجنون، وهذا ما أكّدته شهادة مبعوث الصليب الأحمر الدولي " جاك دو كسن" أثناء زيارته للجزائر خلال الثورة، حيث قال مايلي: " إن هناك طرقا أخرى أكثر ضررا وهلاكا؛ كشرب الماء بالقوة لكثير من اللترات بواسطة أنبوب مطاطي يوضع في الفم، وبإمكانه أن يؤدي إلى الوفاة."⁴

¹ - شهادة حية مكتوبة تحصلنا عليها من المجاهد حاجي الهاشمي، وهو من مواليد 27 ماي 1937م ببريكة التحق بالثورة سنة 1956م، معلم قرآن بين 1958 إلى 1959، ثم التحق بصفوف جيش التحرير ألقى عليه القبض سنة 1961م تم استنطاقه وتعذيبه بمركز العطوعة ببريكة ثم حُكم عليه بالسجن إلى غاية وقف إطلاق النار.

² - حوار مع المجاهد لبوخ السعيد، بمقر سكنه ببلدية عين الخضراء ولاية المسيلة، بتاريخ 17 جانفي 2011م. وهو: من مواليد 1930م بعين الخضراء (يقطن حاليا بعين الخضراء ولاية المسيلة) التحق بالثورة في أواخر 1956م بمنطقة مسيف وكلف بجمع الأسلحة والذخيرة من عند الشعب وفي صيف 1961 ويعد غارات جوية للاستعمار بجبال محارقة، تم إلقاء القبض عليه ونقل إلى مركز المكتب الثاني بمسيف ثم نقل إلى مركز سد القصب أين ذاق ويلات التعذيب بكل الأساليب وأطلق سراحه في أواخر شهر مارس 1962.

³ - رشيد زبير، المرجع السابق، ص 25.

⁴ - المرجع نفسه، ص 25.

وقد استعمل هذا الأسلوب بعدة طرق سنعرض لبعضٍ منها من خلال عينات من شهادات الذين عذبوا بهذا الأسلوب منها:

- في مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة، وبعد تعذيب المجاهد محمد ثامر بالكهرباء؛ عذب بواسطة الماء، حيث تم وضعه وهو مقيد اليدين والرجلين في حوض ماء ملوث، وبعد امتلاء بطنه بالماء أغمي عليه، وتم إخراجه من الحوض، وإعادته إلى الزنزانة. وأعيدت العملية عدة مرات مع استعمال أساليب أخرى يوميا؛ لمدة سبعة عشر يوما. وبنفس الطريقة تمّ تعذيب المجاهد مويسات رمضان¹.

- التعذيب بواسطة وضع أنبوب مطاطي في فم الموقوف يوصل بالحنفية ويفتح الماء بقوة حتى يمتلئ بطن الضحية، ثم يتم الدوس على بطنه بالضرب باللكمات والركلات حتى يخرج الماء من كلّ مخارج الجسم. وعذب بهذه الطريقة المجاهد عريوة قانة.

ولم يكن التعذيب بواسطة الماء في مراكز التعذيب فقط، بل كان حتى في الأودية في القرى والمداشر بمنطقة المسيلة، مثل وادي " فاقس " بأولاد منصور، حيث بعد إلقاء القبض على الوطنيين والمشبهين في المنطقة يتم نقلهم إلى ذلك الوادي، ويوضعون فيه مكبلين بعد الضرب وملء أفواههم بالرمل والطين².

3- التعذيب بواسطة التعليق:

هذا أسلوب آخر من أساليب التعذيب التي استعملت في مراكز التعذيب بالجزائر عامّة؛ منها بالمسيلة؛ فبعد إلقاء القبض على المشبهين يتم ضربهم وإهانتهم إلى أن يصلوا إلى مركز التعذيب، وفيه يجردون من ثيابهم، ويعذبون بأساليب مختلفة، منها التعليق بحبال مبللة أو أغلال حديدية، بحيث لا تلمس

¹ - الحوار السابق مع المجاهد محمد ثامر. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

² - الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

أقدامهم الأرض، ويتركون هذه الحبال تجفّ على لحومهم شيئاً فشيئاً حتى تضغط على زنودهم؛ فتخترق الجلد واللحم وتصل إلى العظم¹. ومن الشهادات الحية التي استقيناها عن هذا الأسلوب من التعذيب نذكر:

- المجاهد مجاهد المدني؛ الذي ألقى عليه القبض بالمسيلة في فيفري 1958م وأخذ إلى مقر الدرك الفرنسي بالمخرقة. وتم تعذيبه بواسطة الكهرباء والماء الملوّث، ثم عذب بواسطة التعليق؛ حيث تم تعليقه في معالق حديدية مثبتة على الجدران من يديه فوق كرسي ثم نزع الكرسي وبقي المسجون معلقاً ورجلاه متدلّيتان، ثم قاموا بضربه على مختلف أنحاء جسمه لمدة تفوق أربع ساعات².

- نفس الأسلوب عذب به المجاهد عريوة قانة بمركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة، حيث تم تعليقه من يديه بأغلال حديدية فوق كرسي، ثم نزع الكرسي وبقي معلقاً وتم ضربه بالعصي وعصب البقر، ونفس الأسلوب عذب به المجاهد مويسات رمضان، حيث تم تعليقه من يديه بأغلال مثبتة على الجدران وتعليق رجليه أيضاً بواسطة معالق أخرى مثبتة على الجدران، ثم يتم ضربه باللكمات والعصي... الخ³.

¹- عبد الكريم بوالصفاصاف: المرجع السابق، ص 64

² - حوار مع المجاهد مجاهد المدني، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011. وهومن مواليد 22 جانفي 1930 بمسيلة (يقطن حالياً بمركز مدينة المسيلة)، التحق بالثورة سنة 1957، كان عضو اللجنة الخماسية للمسيلة ألقى عليه القبض في فيفري 1958م وأخذ إلى مقر الدرك الفرنسي بالمخرقة وفي هذا المركز تم تعذيبه بأساليب وحشية لمدة شهر ثم نقل إلى مركز سد القصب وتم تعذيبه أيضاً بأساليب وحشية، ومكث به لمدة ثلاثة أشهر ثم نقل إلى مركز مجانة حتى أطلق سراحه بعد سنتين، والجدير بالذكر أن المجاهد مازالت آثار التعذيب بادية على بعض أطراف جسده.

³- الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان

- المجاهد أحمد ميلي؛ عذب بمركز "سد القصب"، حيث علّق في المكان المخصص للتعذيب -وهو نفق أرضي- من يديه رفقة مجموعة من المعتقلين لمدة ساعات، حتى سلخ جلد اليدين، ولطّخت دماء أيديهم الجدران¹.

- وهناك طريقة أخرى أشنع من هذا الأسلوب في التعذيب؛ وهي الطريقة التي عذب بها المجاهد محمد ثامر، حيث تم تعليقه من رجليه في الأعلى، ورأسه في الأسفل، وتم ضربه حتى أغمي عليه².

4- أساليب أخرى من التعذيب الجسدي:

إذا كان التعذيب بالكهرباء والماء والتعليق أكثر الأساليب استعمالاً بمراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، فإنّه توجد هناك أساليب أخرى استعملتها السلطات الفرنسية والمتعاونون معها. وكانت أكثر ضرراً وقسوة وألمًا، وخلفت آثارا على الأجساد؛ بل أنّها أحيانا أدت إلى موت الكثير من المعذبين أو إصابتهم بأمراض عقلية ونفسية، هذا ما سوف نتطرق له في المبحث الموالي.

- وضع المعتقل في دهاليز أو مطامير مخصصة لذلك، ويحبس فيها معتقل واحد أو مجموعة من المعتقلين حسب هدف الحجز، وفي مركز "سد القصب" ومركز "السكرون" بحمام الضلعة، ومركز برهوم توجد مطامير - كما أشرنا لذلك سابقا- يوضع فيها المعتقلون لمدة أيام وحتى أشهر، ولا يعطونهم من الطعام إلا القليل، ويقضون حاجتهم فيها، وعندما يُخرجونهم يبدون وكأنّهم خرجوا من قبور، لا يستطيعون الحركة وتجد ملامحهم البشرية قد تغيّرت فطالت أظافرهم وشعورهم وبهتت ألوان وجوههم بسبب عدم تعرّضهم لأشعة الشمس لمدة طويلة³، ووضع عمّار عطوي رفقة أربعة معتقلين في مطمورة بمركز "بن صوشة" في أفريل

¹- الحوار السابق مع المجاهد احمد ميلي.

²- الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمار عطوي.

³- الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

1958م لمدة ثمانية أيام، غذاؤهم خبزة واحدة في اليوم لمجموعهم، وكانوا يقضون حاجتهم في تلك المظمورة التي لا يتجاوز عرضها 1.5 م² وعمقها 3م، النوم كان فيها جلوساً ولم يروا أشعة الشمس لمدة ثمانية أيام حتى خرجوا منها لا يستطيعون الحركة¹.

- وكان المعتقل أيضاً يوضع في مظمورة وحده، ثم يتم إخراجه لعله يعترف أو يبوح بأسرار الثورة، وعندما لا يبوح بها يُعاد تعذيبه بأساليب أكثر قسوة، ويُعاد إلى المظمورة مرة أخرى، وهكذا عدة مرات².

- وطبق هذا الأسلوب من التعذيب جماعياً في الأرياف والقرى، مثل ما حدث في قرية الجرف بسلمان بعد فرار أحد المعتقلين من معتقل الجرف، فقامت القوات الفرنسية بإلقاء القبض على عشرين شخصاً من القرية، ووضعتهم في مظمورة "خربة بن فليل" بسلمان³.

التعذيب بواسطة الأعمال الشاقة والمهينة وهذه بعض الشهادات عن ذلك:

- يروي المجاهد مويسات رمضان " أن ليلة الفاتح من جانفي 1961م ليلة احتفالهم برأس السنة الميلادية أمرونا بتنظيف القاعات المخصصة للحفل وأجبرونا على نزع الطلاء الجاف من البلاط بأظافرنا حتى انفجرت أصابع بعضنا بالدم، وتنظيف دورات المياه القذرة بأيدينا"⁴.

¹- الحوار السابق مع المجاهد عمار عطوي.

²- الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

³- الحوار السابق مع المجاهد سعدي الحسين.

⁴- الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

- جمع الحصى الصغيرة وبقايا السجائر، وقلع الحشائش الصغيرة والكثيرة بالأظافر، وجمع الأوساخ من ساحة مركز "بن صوشة" بأولاد دراج مع وابل من السبّ والشتّم اللكم¹.
 - صناعة الطوب من الطين بمركز "لاصاص" بسلمان، ويطلب من المعتقلين خلط الطين بأرجلهم حافية بعد وضع الزجاج وبقايا الأواني وقطع الأسلاك، وغيرها في الطين².
 - جمع الحجارة وتكسيدها في الصباح الباكر في فصل الشتاء وفي أيام الصقيع بمركز "سدّ القصب"³.
 - التنكيل بجسم الموقوف: ومنها:
 - تسليط الكلاب لنهش أجساد المعتقلين؛ مثل ما حدث مع المجاهد مويسات رمضان؛ حيث بعد إلقاء القبض عليه أُطلق عليه كلب لنهش جسده لترويعه وتخيفه.
 - إحداث ثقب في جسم المعتدّب على شكل جيوب ومئتها بالملح⁴.
 - تكبيل اليدين والرجلين والجرّ بالخيل أمام أعين السكان، وهذا ما حدث بقرية أولاد منصور بالمسيلة لأحد المجاهدين بالمنطقة بعد إلقاء القبض عليه⁵.
- ب- التعذيب النفسي:**

هو بثّ الرعب والخوف في نفوس المعتقلين بشتى الطرق والوسائل. ويتم هذا النوع من التعذيب بالاستعانة بالضباط البسيكولوجيين، ويستعمل منذ بداية إلقاء

1- الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد عمرون محمد.

2- الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد عمار عطوي.

3- الحوار السابق مع المجاهد مع المجاهد ليوخ السعيد.

4 - الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

5 - الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة.

القبض على المشتبه فيه، أو داخل مراكز التعذيب والمعتقلات لإجبار الموقوف أو المعتقل على الاعتراف، والتخلي عن مبادئه. ومن الأساليب التي استعملت منها:

- عملية الإيقاف غالباً ما تتم أثناء الليل؛ خاصة بعد منتصف الليل إلى الرابعة صباحاً، حيث تقوم فرقة عسكرية بمهاجمة أحد البيوت، ودق أبوابه بطريقة هستيرية؛ وهم يحملون السلاح، وعندما تفتح الأبواب يقومون بالضرب والسب والشتم لكل من في البيت دون استثناء، ويرغمونهم على الوقوف، وهم في حالة ذعر وخوف وذهول، وفي نهاية العملية يقومون بأخذ فرد أو أكثر من هذه العائلة للاشتباه به إلى السيارة العسكرية التي تتوجه به إلى مكان مجهول. والقتل فقط هم المحظوظون الذين يُعرف مصيرهم فيما بعد. فهذا هو الجو النفسي الذي أوجده الاستعمار في المدن والقرى والمداشر¹. هذا ما حدث للكثير من العائلات بمنطقة الحضنة؛ مثل ما حدث لعائلة حاج حفصي المسعود².

- لجوء السلطات الاستعمارية إلى غرس الخوف والذعر في نفوس السكان بهدف عدم الالتحاق بالثورة، مثلاً قيام القوات الفرنسية بقتل مجموعة من المجاهدين، وتجميع سكان القرية التي ينتمي إليها هؤلاء ليشاهدوا تلك الجثث المشوهة. ومن بين ما قامت به السلطات الاستعمارية بمنطقة الحضنة قتل ستة مجاهدين، ونكّلت بجثثهم في أواخر 1957 في منطقة "الحوار" بحمام الضلعة، ونقلوا إلى وسط مدينة المسيلة على الساعة منتصف النهار، وطلبوا من كل السكان مشاهدة تلك الجثث المشوهة؛ لتكون عبرة لمن تسوّل له نفسه الالتحاق بالثورة³.

¹- محمد خلاصي: "صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية" مجلة أول نوفمبر، العدد 34، 1979، الجزائر، ص32. ونفس المعلومات استقيناها من الحوار السابق مع المجاهد عمرون محمد.

²- الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

³- الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو "الحواس".

- التعذيب النفسي بواسطة تعذيب أحد أفراد العائلة أمام أعين الموقوف أو المعتقل؛ مثل ما حدث لعائلة حاج حفصي بالمسيلة، فقد تم تعذيب الأب المسعود أمام أعين الابن محمد في مركز "بيزاننا"¹.

- عملية غسيل المخ: وهي نوع من أنواع التعذيب النفسي، وذلك للتأثير على نفسية المعتقل وجعله يخضع لإرادة المستعمر؛ في شكل أسئلة من نوع خاص تؤدي إلى فقدان الذاكرة، وتارة تجعل الموقوف أو المعتقل يصرح بأشياء لا يعرفها. ويقوم بذلك ضباط مختصون في علم النفس، وهم عبارة عن فرق إدارية متخصصة تابعة لمكتب (S.A.S).² وهو ما كان يجري في مركز "سد القصب" ومركز المكتب الثاني "بديار" من خلال عملية غسيل المخ التي يتعرض لها المجاهدون في تلك المراكز، مثل ما حدث للمجاهد ثامر محمد في مركز المكتب الثاني "بديار" حيث يقول: "بعد تعذيبي لمدة ستة أيام بمختلف أساليب التعذيب، وفي صبيحة اليوم السابع تم اقتادني إلى مكتب الضابط، وطرح علي حوالي 35 سؤالاً منها؛ أين كنت تعمل؟ مع من؟ ماذا تمثل لك فرنسا؟ وغدا تتم نفس العملية، يطرح نفس الأسئلة وبطريقة أخرى، وعندما بقيت على نفس الإجابات تم إعادتي للتعذيب الجسدي". ونفس الطريقة عذب بها أيضا المجاهد عمرو محمد³.

¹- الحوار السابق.

²- ع. شبلي، المقال السابق، ص09.

³- الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد. ونفس المعلومات استقينها من الحوار السابق مع المجاهد عمرو محمد.

المبحث الثالث: الآثار المختلفة الناتجة عن التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة

يؤدي التعذيب بالنسبة للإنسان إلى آلام عضوية في معظم أعضاء الجسم وأجهزته الحيوية، كما يؤدي إلى تغيرات هرمونية تحدث التوتر النفسي والكآبة والضعف الجنسي؛ مما يؤثر بدوره على بنية الفرد وشخصيته الإنسانية وإحساسه بالعجز والضعف والإذلال، وتساعد الظروف السيئة للمعتقلات وأماكن الاحتجاز في تفاقم هذه الآثار؛ لأنها لا تقدم عادة خدمات طبية، وأدى التعذيب الاستعماري في الجزائر إلى تشوهات جسدية وأمراض مزمنة وأزمات نفسية لمئات الآلاف من الجزائريين، وتشريد آلاف الأسر والعائلات بسبب القمع والإرهاب والتعذيب والقتل¹. وفي هذا المبحث سنتناول الآثار الناجمة عن سياسة التعذيب الاستعماري، وما تركه من آثار سلبية على سكان منطقة الحضنة، وهي عينة من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد اعتمدنا في ذلك على شهادات المعذبين من خلال حالتهم الصحية، وآثار التعذيب الظاهرة على أجسادهم، وشهاداتهم عن الحالات الاجتماعية لأسر وعائلات ضحايا التعذيب خاصة خلال الثورة.

ويمكن تقسيم تلك الآثار والانعكاسات إلى آثار نفسية؛ وتتمثل في الأمراض النفسية التي نتجت عن سياسة التعذيب، والآثار الجسدية؛ وتتمثل في آثار التعذيب الجسدي؛ والتي مازالت على أجساد المعذبين تشهد على همجية الاستعمار الفرنسي، والآثار الاجتماعية الناتجة عن القتل الفردي والجماعي بعد التعذيب للكثير من أرباب الأسر وأفراد العائلات، وما ينجز عن ذلك من أرامل وأيتام، وتشريد وفقر... إلخ:

¹ - سعاد حداد- سامية خامس: " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر العدد 05، صيف 2001، ص 220.

1- الآثار النفسية:

إنّ الحديث عن الآثار النفسية الناجمة عن التعذيب الفرنسي للجزائريين ليست بالأمر الهين في غياب الدراسات الميدانية المتخصصة والإحصائيات الدقيقة، نظراً للتعقيد الذي انتهجته فرنسا إزاء كلّ ما يمس آثار ونتائج جرائمها¹. ولكن حاولنا استخلاص بعض الآثار النفسية من خلال بعض الدراسات المتخصصة، والشهادات الحيّة للمعدّبين، وبعض المراجع المتخصصة في ذلك.

تعدّ الآثار النفسية للتعذيب من أخطر وأهمّ الآثار التي يسببها التعذيب؛ حيث أنّ الضحية عندما يخرج من مرحلة التعذيب يشعر بفقدان الثقة في نفسه أو في الآخرين، كما يشعر بأنّه يختلف عن الآخرين بقبح منظره أو تشويبه فيصبح عندئذ إنساناً قلقاً مكتئباً فاقداً التقدير سريع الغضب، فيؤدي كلّ ذلك إلى عزلة عن المحيطين به والشعور بالخوف الدائم من تكرار الإيذاء والعنف معه وتتابه الكوابيس والهواجس عما جرى معه من تعذيب، ممّا يقضّ مضجعه ويؤرقه. ومن بين الحالات التي درست يصف بعض الضحايا نفسه بأنّه أصبح قبيح المنظر يشعر أنّ كلّ عضو في جسده غير طبيعي، وأنه ليس له أهمية في الحياة ويقول آخر أنّه يشعر وكأنه لا يزال في السجن، وأنه يعيش بدون أمل.

أمّا بالنسبة للحياة الخاصة لضحايا التعذيب فإنّ التعذيب الجنسي يؤدي إلى مشاكل جنسية خطيرة مثل انعدام أو انخفاض الرغبة الجنسية أو فقد القدرة على المزاولة الجنسية؛ لأنّ التعذيب الجنسي يؤدي إلى تحطيم ذاتية الضحية وكسر الثقة في نفسه، كما أنّ المرأة أكثر تضرراً من التعذيب الجنسي؛ حيث يؤدي إلى كسر ثقته بنفسها واحترامها لإنسانيتها وشعورها بالخطيئة والخزي والعار وعدم الطهارة لاسيما إذا ما كانت قد تعرضت للاغتصاب

¹ - سعاد حداد- سامية خامس: " من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، مجلة المصادر، المقال السابق، ص 215.

فتشعر دوماً أنها عارية على الدوام، وأنها ذات جسد مشوّه، وأنها مسؤولة عمّا وصلت إليه حالتها وبتزايد شعورها الوهمي بالذنب والانكسار، وتتمنى أن تختفي من على وجه الأرض¹.

عادة ما يؤكّد ضحايا التعذيب أنّ تجربتهم كانت إيجابية من حيث أنهم قدّموا تضحيات للوطن، ويعتزون ويفتخرون بذلك، في حين بعض الضحايا الآخرين لا يميلون إلى الاعتراف بكثير ممّا لاقوه في مراكز التعذيب من وسائل وحشية تمسّ بكرامة الإنسان، والتبرير المحتمل لذلك هو الخوف من العار، لذلك لا بدّ من مطابقة الشهادات واستخلاص النتائج، ونعود هنا للدراسة التي قام بها "فرانتز فانون"² على عدّة حالات لمرضى جزائريين وفرنسيين، وعالج الكثير منهم، وهي حالات تمخّضت عن العنف والتعذيب الاستعماري، ونشير إلى أن هؤلاء المرضى محظوظون؛ لأنهم نقلوا إلى مستشفى الأمراض العقلية بالبليدة والتّقوا بالطبيب النفسي فرانتز فانون، ولكن هناك مئات الآلاف من الحالات المماثلة، وحالات أكثر منها كانت في القرى والأرياف، ولم يعالج أصحابها ويرى فرانتز فانون أنّ كل طريقة تعذيب تترك نماذج مرضية، ويصنّفها إلى فئات منها:

- الفئة الأولى: بعد التعذيب بالضرب، والحرق بالسيجارة، وشرب الماء بالقوة حتى امتلاء البطن والتعذيب بالزجاجة، تؤدي إلى حالات مرضية نفسية منها:

¹ - حسن سعد محمد عيسى: الحماية الدولية لحق الانسان في السلامة الجسدية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 276.

² - فرانتز فانون: زنجي، من مواليد 20 جويلية 1925 بمارتنيك - وهي جزيرة صغيرة من الأنتيل الفرنسية استعمرت عام 1632 وقد أصبحت مقاطعة فرنسية عام 1936 - درس الطب بجامعة ليون بفرنسا، أصدر كتابا عنوانه "سود البشرة بيض الأفتنة" ألتحق بعدها في ديسمبر 1953 بمستشفى الأمراض النفسية "جوانفيل" بالبليدة. عارض زملائه وإدارة المستشفى وجاء بطرق مثالية في التداوي. وباندلاع الثورة التحريرية ساندها وكان منزله يأوي معظم مسؤولي الولاية الرابعة منهم: كريم بلقاسم والعقيد الصادق. وفي ماي 1961 أكمل تأليف كتابه "معذبو الأرض" بعده بأسبوع توفي بعد مرض. وأوصى أن يدفن في أرض الجزائر فدفن بعين سلطان بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية ونقل جثمانه الى مقبرة الشهداء بالجزائر في جوان 1965.

* مرضى يبدو عليهم الحزن، ولا يتصلون بالناس، ويظهر فيهم على حين فجأة اضطراب عنيف أشد العنف، يصعب أن تفهم دلالاته.

* فقدان الاستقرار الحركي؛ مرضى لا يستقرون في مكان واحد، وهم مُنرَوون دائما. وهذه الفئة تشعر بالظلم، وعدم الاكتراث بأي حجة أخلاقية¹. وهو ما يشتكي منه الكثير ممّن عذبوا بتلك الأساليب بمراكز المسيلة؛ منهم المجاهد مجاهد المداني².

- الفئة الثانية: بعد التعذيب بالكهرباء ينتج عنه حالات مرضية نفسية كفقْدان العاطفة، وفقدان الإرادة، وفقدان الاهتمام، وذعر فظيع من الكهرباء، وخوف من ملامسة مقاطع الكهرباء، أو إشعال الراديو أو التلفاز³. وهو ما أقرّ به لنا المجاهد مويسات رمضان أنّه يخاف كلّ ما يتعلق بالكهرباء؛ من إشعال تلفاز أو أجهزة كهربائية أخرى⁴.

ويضاف إلى تلك الأمراض، أمراض نفسية أخرى ناتجة عن العزلة الانفرادية وهو أسلوب استعملته السلطات الفرنسية ضد المعتقلين الجزائريين ضمن سياسة حربها النفسية، لتهدّط معنوياتهم؛ فيسهل غسل أمخاهم. والعزلة تأثيراتها الشديدة النفسية والعقلية والشخصية؛ منها أعراض انفعالية والقلق، ويزداد القلق أحيانا ليتحوّل إلى ذعر وقلة التركيز، وفي دراسات علمية أثبت أنّ المعزول لفترة أيام يفقد القدرة على حلّ المشاكل، والتكيّف مع المواقف الجديدة، ويفقد أيضا الكثير من قدرته على

¹ - فرانتز فانون: معذبو الأرض، ت: سامي الدروبي - جمال الاتاسي، ط03، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص ص 127 - 128.

² - الحوار السابق مع المجاهد مجاهد المداني.

³ - فرانتز فانون: المرجع نفسه، ص ص 128 - 129.

⁴ - الحوار السابق مع المجاهد مويسات رمضان.

الحركة والتنسيق¹. وقد لاحظنا هذه الحالات على بعض المجاهدين المعذبين - الذين أجرينا معهم حوارات- بهذا الأسلوب من التعذيب في منطقة الحضنة.

وينتج عن غسل المخ بعد العزلة الطويلة عن المجتمع والتعذيب المستمر، وتغيير اسم المعتقل برقم لا يُعرف إلاّ به، وفرض نظام صارم عليه في الأكل والنوم والغسيل، حيث لا يسمح له بفعل أيّ شيء دون إذن، ينتج عنه انخفاض في الطاقة العقلية والقدرة على التمييز الصحيح، وتسبب حالات الإحباط، وانهيار الأعصاب وفقدان التركيز². وهذه الحالات لاحظناها في بعض المجاهدين المعذبين بهذا الأسلوب من التعذيب. والكثير ممّن عدّبوا أصيبوا بالجنون، ولم تعر لهم السلطات الفرنسية أيّ اهتمام وتركوا مثل الحيوانات³.

كما نتج عن التعذيب النفسي أمراض يطلق عليها الأمراض النفسية الجسمية؛ وهي مجموعة الاختلالات العضوية التي ساعد على ظهورها ظرف صراعي، وهي نفسية جسمية؛ لأنها ترجع في أصلها إلى أسباب نفسية؛ من هذه الأمراض؛ القرحات في المعدة، أوجاع في الحالبين، حالات ارتعاشات قائمة بذاتها، نوبات تسارع مفاجئ في خفقات القلب، تصلّب عضلي⁴.

وقد تؤثر الأمراض النفسية في حدوث أمراض عضوية؛ حيث أنّ الكثير من ضحايا التعذيب يعانون في أغليبتهم من آلام عضوية في أجهزة عديدة من الجسم وقد أثبتت الفحوصات أن هذه الآلام والتي تكون على مستوى الرأس والقلب والجهاز الهضمي

¹ - عبد المنعم الحنفي: موسوعة الطب النفسي- الكتاب الجامع في الاضطرابات النفسية وطرق علاجها، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص 106.

² - علي خلاصي: " أساليب التعذيب والتكيد التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962"، مجلة التراث، العدد 07 (عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر 1954- 1962)، نوفمبر 1994، ص 203.

³ - Mohamed Tegua: op.cit, p 256.

⁴ - فرانتر فانون: المرجع السابق، ص ص 174 - 175.

والأعضاء الجنسية لا تعود إلى أسباب عضوية، وإنما تعود إلى طبيعة نفسية جسدية؛ فالصداع الذي يعاني منه الكثيرون من الضحايا يعود إلى عوامل متعددة منها الضرب على الرأس تكرارا والتوتر النفسي والضعف الوظيفي للفك والكآبة. أما بالنسبة للشكاوى بخصوص القلب فتتركز بالدرجة الأولى على آلام مبرحة في منطقة القلب وخفقان في القلب ليس له تفسير عضوي.

أما بالنسبة لشكاوى الجهاز الهضمي فتتركز في التهاب المعدة وسوء الهضم والحرقان والقرحة. وقد تمّ فحص حالات الضعف الجنسي ولم تظهر النتائج أيّ تغيرات هرمونية.

ويرجع الأطباء أسباب الضعف إلى مشكلات نفسية عديدة منها آثار الإذلال النفسي واعتقاد الضحايا أنهم عاجزون على الإنجاب في هذه الظروف¹.

2- الآثار الجسدية:

لقد أدت جريمة التعذيب التي كانت تمارس في الجزائر إلى أضرار جسمية مثل حدوث عاهات مستدامة مازال يعاني منها الكثير من ضحايا التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية، وهي ظاهرة على أجساد المعتذبين كالأثار الجلدية الناتجة عن الضرب والحرق والكي والتعذيب بالكهرباء؛ الذي يترك حفرا سوداء في مختلف أعضاء الجسم²، وبترا أعضاء من الجسم، وهي شاهدة على الجرائم الوحشية للاستعمار الفرنسي في الجزائر، نذكر بعض النماذج على سبيل المثال لا على سبيل الحصر؛ ممّن كانوا ضحايا مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، وما يزالون يعانون من عاهات إلى يومنا هذا. كالمجاهد حيمر مبارك الذي ما يزال

¹ طارق عزت رخا: تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص 241.

² حسن سعد محمد عيسى: المرجع السابق، ص 273.

يعاني اعوجاجا في يديه الاثنتين بسبب التعذيب بالضرب والتكبير لمدة طويلة، رغم العمليات الجراحية التي أُجريت له، وأمراض القلب والشرابين؛ والتي تنتج عن طريق التعذيب بالاختناق، وذلك بغطس الرأس في الماء الملوث والقاذورات، والحجز في حجرة ضيقة وذات رطوبة عالية، أو تعرضه للبرد القارس؛ ينتج عنه الالتهاب الرئوي أو السلّ، وهو ما يؤثر سلباً على وظائف القلب، وضيق التنفس والسعال¹، وهو ما لاحظناه على المجاهد النعيجي أحمد من حمّام الضلعة، وهو يعاني أمراضا مزمنة منها أمراض القلب والشرابين، والماء في الظهر، والرعشة؛ بسبب بقاءه في مطمورة مع 14 موقوفاً مدة طويلة من الزمن². والمجاهد محمد ثامر الذي مازالت آثار التعذيب بادية على جسده في شفتيه وساقيه، وفي أماكن لم يستطع كشفها لنا. والمجاهد ميلي أحمد آثار التكبير مازالت ظاهرة على ساقيه. والمجاهد مجاهد المداني آثار التعليق ما تزال بادية على زنديه³.

هذه عينة من المجاهدين الذين أصيبوا بعاهات جسمية دائمة بسبب الأساليب الوحشية للتعذيب التي مورست ضدهم، والتي استطعنا الوقوف عليها من بين آلاف الذين عذبوا بمراكز التعذيب بالحضنة.

3- الآثار الإجتماعية:

في بداية الثورة، أصدرت السلطات الفرنسية قوانين استثنائية جائرة سمحت للقيادة العسكرية باتخاذ إجراءات قمعية وسريعة ضد الشعب الجزائري للقضاء على

¹ طارق عزت رخا: المرجع السابق، ص 228.

² الحوار السابق مع المجاهد عريوة قانة. وزيارة ميدانية للمعنيين إلى مقار سكناهم (حيمر مبارك بإشيليا بالمسيلة يوم 08 فيفري 2011). والنعيجي أحمد بحمام الضلعة يوم 11 فيفري 2011.

³ خلال حوارنا مع هؤلاء المجاهدين نطلب منهم إن كانت هناك آثار للتعذيب، أو ما يعانون منه من أمراض والتي لها علاقة بالتعذيب؛ فيتم كشف الآثار في أماكن مختلفة من أجسادهم.

الثورة، منها إقامة المعتقلات، وكان من أهدافها تمزيق البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، وتشتيته حيث تم اعتقال عشرات الآلاف من الجزائريين لمدة طويلة، وبالتالي أصبحت أسر هؤلاء المعتقلين تعيش ظروفًا اجتماعية صعبة وأكثر سوء وقسوة، فالمرأة الجزائرية التي أصبحت فجأة بلا زوج مجبرة على إعالة أطفالها في ظل غياب رب الأسرة¹؛ وهي ظاهرة غريبة على المجتمع الجزائري، أو يجبر طفل على إعالة باقي أفراد الأسرة، وانتشرت هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري خاصة في تلك الفترة، وهي منافية لكل الأعراف والقوانين الإنسانية.

كما ترتب عن إقامة مئات مراكز التعذيب تجاوزات خطيرة، أهمها القتل العمدي بتصفية كل مشتبه فيه، مع تضليل الرأي العام بما عرف بمصطلح المفقودين وقد اشتدت هذه الظاهرة مع بداية 1957، تزامنا مع معركة الجزائر، ومع إدماج أجهزة الأمن من البوليس بأنواعه المختلفة والعسكريين وحتى بعض الميليشيات من المستوطنين، مكونين منظمات سرية إرهابية معروفة بأجهزة التعذيب مختصة في الاستنطاق². وقد تم إحصاء عشرات الآلاف من المفقودين بعد الاستقلال، ولكن في الواقع أنّ هؤلاء قُتلوا عمدًا، وتمّ التستر على هذا العمل الشنيع بقضية المفقودين. والتفسير الحقيقي لظاهرة المفقود هو القتل العمدي للكثير من الذين تمّ إلقاء القبض عليهم، أو اعتقالهم، ويكون عن طريق:

- القتل عن طريق النزهة في الغابة "Corvée de bois": التجوال في الغابة أكثر الطرق شيوعا في القتل العمدي، فمصطلح « Corvée de bois » مقتبس من قداماء حرب الهند الصينية، حيث يؤخذ المعتقل إلى الغابة، ويقال له أنت طليق،

¹ - فرانتز فانون: سيكولوجية ثورة، ت: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص ص119-120.

² - رشيد زبير: المرجع السابق، ص227.

أذهب؛ فيهرب ليطلق عليه عيارات نارية. ويتم إخراج الموقوف من المركز في ساعات متأخرة من الليل في اتجاه مكان معزول وبعيد، والمفضل في الغابة، ويطلب منه حفر حفرة (قبره)، وبعد إكمال الحفرة يطلق عليه عيارات نارية ويردم فيها، ومثل ما حدث مع المجاهد محمد ثامر والشهيد غضبان علاوة في شهر ماي 1960 حيث بعد تعذيبهما بكل الوسائل في مقرّ المكتب الثاني "بديار"، ومركز "سد القصب"، ولمّا لم يبوحا بأية معلومة عن الثورة تم نقلهما ليلاً إلى منطقة "عين الشحم" بالمعاضيد التي تبعد عن مدينة المسيلة بحوالي 20 كلم على متن سيارة "جيب" عسكرية تحت حراسة جنديين، وصلت السيارة حوالي الساعة الحادية عشرة ليلاً، وبعدها أتت شاحنة أخرى حاملة مجاهدين اثنين آخرين، وأصبح عددهم أربعة، وصرّحوا لهم بأنهم أطلقوا سراحكم، وطلبوا منهم التجوّل في الغابة، وبعد الهروب تمّ إطلاق عيارات نارية عليهم، ولحسن الحظ نجا من هذه العملية المجاهد ثامر محمد بعد سقوطه في حفرة كبيرة وتظاهر بأنّه مات واختبأ فيها حتى ذهب الجنود الفرنسيون. أمّا الثلاثة الآخرون فاستشهدوا كلهم¹.

- القتل أثناء التعذيب: الكثير ممّن يلقي عليهم القبض ويتم اعتقالهم في المراكز العسكرية أو المدنية من أجل الاستنطاق لا يعودون مرة ثانية بسبب شراسة التعذيب، مما أدى إلى وفاتهم، ثم التخلّص من الجثث بأي طريقة، مثلما حدث للشهيد حاج حفصي المسعود الذي كان ينشط بجبال المعاضيد، ألقى عليه القبض في ديسمبر 1958م مع إخوته الثلاثة وابنّيه، وبعد تعذيبهم بمقرّ المكتب الثاني "بديار" تم نقلهم إلى مركز "بيزاننا" ويقول ابنه حاج حفصي محمد الذي أعتقل معه: "بعد نقلنا إلى مركز "بيزاننا" تم فرزنا مجموعات مجموعات، وكان الأب في

¹- الحوار السابق مع المجاهد ثامر محمد.

مجموعة غير المجموعة التي كنت فيها ونقلنا إلى مركز "سد القصب" ومنذ ذلك الوقت لم نره إلى يومنا هذا.¹

- القتل العمدي خوفا من رفع شكوى على ممارسة التعذيب الوحشي المخالف لمبادئ حقوق الإنسان؛ وخاصة إذا كان التعذيب قد خلف آثارا جسمانية، أو الخوف من الكشف أو الإدلاء أمام العدالة أو الرأي العام (الصحافة) عن أساليب التعذيب الوحشية². مثل ما حدث للشهيد بورزق عمّار الذي كان يزود مجاهدي جبال المعاضيد بالبطاريات الصغيرة، حيث بعد تعذيبه بأساليب وحشية في مركز "سد القصب"، وبدت الآثار الجسمانية واضحة على جسده، وبالتأكيد لا تزول؛ لذلك تمت تصفيته ودرمت جثته³.

- كما قامت السلطات الفرنسية بالقتل الجماعي بعد التعذيب وهو ما كشفت عنه المقابر الجماعية التي اكتشفت بعد الاستقلال؛ كالمقبرة الجماعية التي اكتشفت في الشريعة بولاية تبسة؛ التي تضم أكثر من 300 جثة من مختلف الأعمار، حيث تحمل جميعها آثار التعذيب الذي مورس عليهم دون رحمة أو شفقة من طرف قوات الاستعمار وأعوانه⁴. واكتشفت مقبرة جماعية بأعالي "سد القصب"، حيث تم العثور على مجموعة جثث لمعتقلين أعتقلوا في جوان وجويلية 1958، وهم نحو 30 معتقلا، بعد إلقاء القبض عليهم نقلوا إلى مركز المكتب الثاني "بديار" وتم تعذيبهم بشتى الوسائل، ثم نقلوا إلى مركز سد الرومي (بيزاننا) وتواصل تعذيبهم، ومنعوا من الأكل والنوم، ثم نقلوا إلى مركز "سد القصب"، حيث تم فرزهم، منهم من سجن،

¹- الحوار السابق مع المجاهد حاج حفصي محمد المدعو الحواس.

²- رشيد زبير: المرجع السابق، ص 237.

³- الحوار السابق مع المجاهد احمد ميلي.

⁴- مسعود كواتي: "فرنسا وممارسات التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد 05، المرجع السابق، ص ص 225 - 226.

ومنهم من أُعدم. ودفنوا في مقبرة جماعية بأعالي سد القصب؛ منهم قاضي الثورة بالمسيلة؛ مشتي السعيد¹. واكتشفت هذه المقبرة من طرف عمّال الغابات، سنة 1979م، وتم التعرف على هوية البعض منهم حسب الأدوات الخاصة والألبسة. وانتشلت جثثهم من طرف السلطات المحلية، وتم إعادة دفنهم في مقبرة الشهداء الكائنة بطريق برج بوعريريج مقابل حي "الكوش" التي شيّدت لهم خصيصا وبحضور المواطنين وأهالي الشهداء بعد أن أقيم لهم حفل رسمي حضره أحد عشر وزيرا، والسلطات المحلية يوم 12 نوفمبر 1979².

ونتج عن تلك السياسة الوحشية الاستعمارية المتمثلة في التعذيب بشتى الوسائل، والقتل بعد التعذيب فرادى وجماعات؛ عيش عشرات الأسر ظروفًا أكثر سوءًا مما كانت عليه؛ بسبب قتل أحد أفرادها أو أكثر، وقد يكون هو المعيل الوحيد.

1- مشتي السعيد المدعو (السعيد لقبائلي): أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالمسيلة اشغل إمام بالمسجد العتيق بالمسيلة، التحق بالثورة في بداياتها الأولى، وعين قاضي الثورة لمدينة المسيلة لفك النزاعات بين المواطنين والإشراف على عقود الزواج والطلاق والنزاعات العقارية وغيرها . وخلال شهري جوان جويلية 1958 تم اعتقال الكثير من المجاهدين، وكان عددهم نحو ثلاثين مجاهدا منهم مشتي السعيد. والكثير منهم قتل بعد التعذيب منهم الإمام وقاضي البلدة مشتي السعيد.

2- الحوار السابق مع المجاهد مجاهد المداني. ونفس المعلومات استقينها من وثائق خاصة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة.

الفصل الخامس: التعذيب الاستعماري أثناء الثورة من

منظور قانوني، والمواقف المختلفة منه.

✓المبحث الأول: التعذيب والقانون الدولي.

✓المبحث الثاني: المواقف المختلفة من التعذيب الفرنسي في

الجزائر.

✓المبحث الثالث: الرفض الفرنسي الاعتراف بجرائمها بالجزائر.

جامعة الجزائر
إدارة القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول: التعذيب والقانون الدولي.

يعدّ التعذيب من أخطر الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان لما يمثله من إهانات لكرامته وآلام لضحاياه سواء كانت نفسية أو بدنية، وإذا كان التعذيب كأسلوب منتشر الاستعمال في الحروب القديمة؛ كأداة شرعية يسمح بها القانون، ولا ينكرها العرف، حيث عرف التاريخ الأوربي مثلاً في العصور الوسطى صوراً بشعة من التعذيب، هوت بالإنسان إلى الحضيض فصار يستعمل التعذيب ضدّ أخيه الإنسان، حتى أصبح كالبهيمة الوحشية القذرة¹.

إلا أنّه ومع بداية منتصف القرن التاسع عشر بدأت تظهر قوانين خاصة بالحروب، وتمنع ما يسيء للإنسان ويضر به؛ ومنها:

- تصريح باريس (1856):

أول معاهدة جماعية تتضمن تنظيمًا دوليًا بشأن المحاربين؛ والتي ألغيت بموجبها القرصنة، أو مهاجمة سفن العدو والاستيلاء عليها بتفويض من الحكومة، وتم بموجبها أيضا وضع أنظمة تتعلق بالبضائع والسلع غير المهربة².

- اتفاقية جنيف لعام 1864:

تحتوي الاتفاقية على عشر مواد تتضمن حياذ الأجهزة الصحية ووسائل النقل الصحي وأعاون الخدمات الصحية واحترام المتطوعين المدنيين الذين يساهمون في أعمال الإغاثة وتقديم المساعدة الصحية دون تمييز وحمل شارة خاصة هي صليب أحمر على رقعة بيضاء، لقد تمّ تطبيق الاتفاقية في الحرب النمساوية الروسية 1866، وهي اتفاقية لتحسين حال جرحى الجيوش في

¹ - محمد الصالح الصديق: " من جرائم فرنسا الاستعمارية "، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، جويلية 2006، ص 37.

² - محمد فهاد الشلالدة: القانون الدولي الإنساني، منشأة المعارف، القاهرة، 2005، ص ص 27-28.

الميدان؛ المعتمّدة في 22 أوت 1864، وتعتبر أول اتفاقية تضمنت حماية الجرحى والمرضى، وتخفيف حدّة معاناة المحاربين أثناء الحرب¹. تعدّ هذه الاتفاقية ميلاد جزء مهمّ في القانون الدولي اهتمّ باحترام الحياة الإنسانية، ورعاية كرامة الإنسان².

- مشروع مؤتمر بروكسل (1874):

وقد تضمّن المشروع القضايا السياسية التالية:

* وجوب احترام الأطراف المتحاربة للمعتقدات الدينية، والشرف والحياة والملكية للسكان المدنيين.

* ضرورة توجيه العمليات العسكرية ضدّ القوّات المسلحة، وليس ضدّ السكان المدنيين، وأولئك الذين ألقوا بسلاحهم.

* الالتزام باحترام المواطنين والسكان المدنيين الموجودين في الأراضي المحتلة، وعدم التعرّض لهم، أو الاعتداء على ممتلكاتهم الخاصة، وغيرها من القضايا الأخرى³.

- اتفاقية جنيف لعام 1906:

هذه الاتفاقية وقّعت عام 1906 متمّمة ومطوّرة للاتفاقية الأولى وظلت اتفاقية برية لأنّ ضحايا الحرب البحرية من المعسكرين يتمتعون بحماية اتفاقية لاهاي الثالثة لعام 1899. ولقد وسّعت اتفاقية جنيف 1906 نطاق سابقتها،

¹- المرجع السابق، ص 29.

²- منتصر سعيد حمودة: حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 33.

³- محمد فهاد الشلالدة: المرجع السابق، ص 31.

وشملت المرضى أيضا حيث بلغ عدد موادها ثلاثا وثلاثين مما يدل على أهمية الإضافات الجديدة¹.

- اتفاقية لاهي لعام 1907م:

لقد نصّت هذه الاتفاقية على حظر مهاجمة أو الاعتداء على المدن والمباني غير المدافع عنها، وحرّمت أيضا مهاجمة الأفراد غير المقاتلين والممتلكات الخاصة، وأماكن العبادة والتعليم والعلوم والفنون والمعالم التاريخية، ويعد سلب أو تدمير هذه الأماكن وإحداث ضرر بها سبباً لاتخاذ الإجراءات القانونية حيال مقترفيها، وبهذا تعدّ اتفاقية لاهي لعام 1907 هي الاتفاقية الرائدة في مجال خلق قواعد قانونية في شأن حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة، ورغم أنّ اتفاقية لاهي لا تتضمن نصوصا تحظر التعذيب صراحة إلا أنّ بعضا من نصوصها يشير بوضوح إلى مجموعة من المبادئ ذات الصلة بهذه الجريمة. (ومنها المادة الرابعة المتعلقة بوجوب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية²).

- اتفاقية السلام 1919م:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى تشكّلت لجان لتقصي الحقائق؛ ومنها لجنة سُمّيت بلجنة مخالقات قوانين الحرب، وقامت هذه اللجنة بحصر اثنين وثلاثين عملاً تُعدّ جرائم حرب، وجاء من بين هذه الأعمال (تعذيب المدنيين) بوصفه خرقاً جسيماً لقوانين وعادات الحرب، وجاء في توصيات اللجنة على

¹ - عبد الله الأشعل وآخرون: القانون الدولي الإنساني، ج3، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005 ص 95.

² - محمد عبد الله أبوبكر سليمان: جريمة التعذيب في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 26.

ضرورة المحاكمة الجنائية للأشخاص الذين ينتمون للدول المعادية بما في ذلك رؤساء الدول الذين أدينوا في جرائم مخالفة لقوانين وعادات الحرب مهما كانت مراكزهم¹.

- اتفاقية جنيف لعام 1929:

بعد نهاية الحرب العالمي الأولى وما خلفته من قتل الملايين، ودمار وتخريب وتشريد، كانت الحاجة ملحة إلى وضع قانون جديد وإبرام اتفاقيات دولية تضيء أكثر حماية لضحايا الحروب في العالم لاسيما المدنيين والأسرى والمصابين في العمليات الحربية، لذلك تمّ عقد اتفاقية جنيف لعام 1929 التي تبنت ما ورد في اتفاقية جنيف 1906 مع إضافات أخرى منها التأكيد على المعاملة الإنسانية لأسرى الحرب، وأن لا يتمّ الاعتداء عليهم أو يتمّ إهانتهم أو التطفّل عليهم، وأن يتمّ توفير وسائل الانتقال لهم ووسائل العيش وفرص العمل، وكذلك توفير اتّصال الأسرى بأقاربهم وعائلاتهم²، ووضعت نظاماً كاملاً لأسرى الحرب يلزم جميع الدول سواء وقّعت أو لم توقّع³.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وبسبب ما خلفته هذه الأخيرة من ويلات وتدمير، وجرائم حرب وإبادة الأجناس والإعدام الجماعي للأسرى والمدنيين، وارتكاب العديد من الدول لجرائم ضدّ الإنسانية؛ كانت بمثابة نقطة تحوّل هامة في مجال حقوق الإنسان، ممّا سمح بتبني نصوص واضحة موجهة للأسرة الدولية بكاملها، وأصبح يُنظر لحقوق الإنسان من منظور واسع وشامل، خاصة

¹ - محمد عبد الله أبوبكر سليمان: جريمة التعذيب في القانون الدولي الجنائي والقانون الداخلي، المكتب

العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 26.

² - منتصر سعيد حمودة: المرجع السابق، ص 38.

³ - عبد الكريم فرحات: أسرى الحرب عبر التاريخ، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1979، ص 171.

مع تأسيس هيئة الأمم المتحدة؛ والتي تمّ الموافقة على ميثاقها في مؤتمر سان فرانسيسكو¹، ومن تلك النصوص والاتفاقيات ما يلي:

- قانون المحكمة العسكرية الدولية بنورنبورغ 1945:

اعترفت المجموعة الدولية بجرائم تخصّ حقوق الإنسان؛ كالقتل والإبادة والتعذيب والتجهيز، والإبعاد والاستبعاد والاعتقال غير الشرعي والاضطهاد؛ لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية أو قومية؛ سواء كانت فردية أو جماعية، وكان ذلك لأول مرة في المحكمة الدولية بمدينة نورنبورغ² الألمانية سنة 1945، وحدّتها المادة (6-س) من قانون المحكمة العسكرية الدولية³.

- بيان حقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948:

تمّ إصدار إعلان حقوق الإنسان⁴ الذي منع التعذيب، وجاء فيه لا أحد يوضع موضع التعذيب، أو يعامل بسوء المعاملة، أو يعاقب بعقوبة قاسية⁵، حيث تضمّنت مادّته الخامسة: " لا يتعرّض أيّ فرد للتعذيب أو عقوبات أو معاملات وخيمة غير إنسانية".

¹ - علي محمد الدباس، علي عليان محمد ابو زيد: حقوق الإنسان وحرّيته، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص51.

² - نورنبورغ: مدينة ألمانية، جرت بها محاكمة النازيين من طرف الحلفاء، بعد انهزام ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية عام 1945.

³ - العايب علاوة: " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر"، مجلة الجيش، العدد 394، ماي 1996، ص 11.

⁴ - ينظر، بعض مواد بيان حقوق الانسان، الملحق رقم: 17

⁵ - عبد المجيد عمراني: جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة كنزة، باتنة، (د، ت)، ص 96.

- اتفاقية جنيف الأولى عام 1949:

أهتمت بتحسين حالة الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، والمقصود بالميدان هو المكان الذي تمارس فيه معارك الحرب، وتطبق مبادئ وأحكام هذه الاتفاقية على كافة الحروب بأنواعها المختلفة سواء كانت حرباً عادلة أو غير عادلة¹. وفي مجال منع التعذيب؛ فقد نصت المادة الثانية عشر من الاتفاقية على أنه يجب على طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته جرحى أو مرضى من أفراد القوات المسلحة أو من غيرهم من الأشخاص المشار إليهم أن يعاملهم معاملة إنسانية، ويجب على الأخص عدم تعريضهم للتعذيب، وتُلزم المادة 49 من اتفاقية جنيف الأولى -التي هي إلى حد كبير مشتركة بين جميع اتفاقيات جنيف الأربع- الأطراف المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم فرض عقوبات جزائية فعّالة على الأشخاص الذين يقتربون أو يأمرن باقتراح إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية. وتعتبر جريمة التعذيب في الحرب وما يرتبط بها من الجرائم من جملة المخالفات الجسيمة المدرجة في المادة 50 والمشار إليها في المادة 49 من اتفاقية جنيف الأولى.

- اتفاقية جنيف الثانية عام 1949:

واهتمت اتفاقية جنيف الثانية بتحسين حالة الجرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار، وقد وُقعت هذه الاتفاقية بعد فشل الجهود الدولية السابقة لأعوام 1929، 1906، 1864 والتي كانت تنطبق فقط على جرحى ومرضى القوات البرية دون جرحى ومرضى وغرقى القوات البحرية، وقد أوجبت الاتفاقية على الدول الأطراف المتحاربة معاملة أفراد القوات المسلحة الذين

¹ - منتصر سعيد حمودة: القانون الدولي الإنساني، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص93.

يعملون في البحر معاملة إنسانية دون تمييز؛ لأي سبب، مثل اللون أو الجنس أو الدين أو الثروة، أو لأي سبب آخر، وفي مجال مناهضة التعذيب؛ فقد نصّت المادة الثانية عشر من الاتفاقية على أنه يجب على طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته جرحى أو مرضى أو غرقى القوات المسلّحة في البحار أن يعاملهم معاملة إنسانية، ويجب على الأخصّ عدم تعريضهم للتعذيب¹.

- اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب 1949:

سنركز على هذه الاتفاقية؛ لأنّها اهتمت بأسرى الحرب، وكيفية معاملتهم، تحتوي اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب الصادرة في 12 أوت 1949 على 135 مادة²، تحدّد من خلالها كلّ ما يتعلق بأسرى الحرب، وكيفية التعامل معهم من القبض عليهم إلى غاية إطلاق سراحهم وقد بدأ العمل بها ابتداء من 21 أكتوبر 1950. أمّا المحاور الكبرى التي أقرّتها الاتفاقية حول أسرى الحرب نذكر منها:

- وضع علامة بارزة "أسرى الحرب" في موقع الأسرى.
- يتمّ حصر أعداد الأسرى ومراجعتها دورياً.
- ينشأ برنامج للعناية بأمن وصحة الأسرى.
- يجب أن تُعلن وتُنشر نسخ من اتفاقية جنيف في معسكرات الأسرى بلغتهم.
- حماية الأسير من انتقام غيره، وتعريفه بإجراءات التبليغ عن أيّ تهديد.
- يسمح لقوّة الحماية من مسؤولي الصليب الأحمر الدولي لزيارة الأسرى ومقابلتهم للتعرفّ على حالتهم.

¹ - منتصر سعيد حمودة: القانون الدولي الإنساني، المرجع السابق، ص 97 .

² - ينظر، بعض مواد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب الملحق رقم: 19.

- يتم إجراء الكشف الطبي شهرياً على الأسرى؛ لإقرار صلاحيتهم للعمل وتقديم لهم الخدمة مجاناً، ويلقى الأسرى من المصابين والمرضى نفس العناية الطبية لأفراد القوّة الأسرة.
- يسمح للأسرى بإرسال رسالتين، أو أربع بطاقات لذويهم مجاناً، ويمكن استلام أيّ عدد من الرسائل.
- أعمال الانضباط والنظام لا تؤوّل إلى الأسرى ولا يمارسونها.
- وجود قيود صارمة على الأعمال التي يسمح بتكليف الأسرى بأدائها وعدم تكليفهم بالعمل كخدم خاصّ للعسكريين؛ إذ لا تتعدّى أعمالهم عشر ساعات في اليوم، ويسمح لهم بالحصول على راحة لمدة ساعة ليتقدّموا للغذاء.
- اتّخاذ إجراءات؛ لإنشاء ملفات سرّية تحتوي على شكاوى الأسرى، ولا يجب أن يعاقب الأسير على شكواه.
- كما توجد قواعد عدّة تتحكّم في معاملة أسرى الحرب المعروفة بالقيم الإنسانية، والتي يجب أن يتحلّى بها كلّ عسكري، والمعترف بها دولياً.
- ويتوجب على الدول الموقّعة على الاتفاقية الالتزام بها في جميع الظروف حسب ما جاء في المادة الأولى من الاتفاقية، وذلك من أجل ربط هذه القوانين والأعراف الدولية بالقيم الإنسانية¹.
- كما نصت المادة الثالثة من هذه الاتفاقية على احترام المبادئ الإنسانية في أيّ نزاع مسلّح ذي طبيعة غير دولية، تدور أحداثه في إقليم أحد الأطراف المتعاقدة، فكلّ طرف في النزاع ملزم بتطبيق الأحكام التالية كحد أدنى:

¹ - بشير عميور: " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، مجلة الجيش، العدد 477، أبريل 2003، ص26.

أ - الأشخاص غير المشاركين في النزاع بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة الذين تخلّوا عن أسلحتهم أو الذين أصبحوا غير قادرين على القتال بسبب المرض أو الجرح، الاعتقال أو أيّ سبب آخر، يجب معاملتهم معاملة حسنة إنسانية في كلّ الظروف، ودون تمييز، فالأفعال التالية محرّمة ضدّهم:

* العنف ضدّ حياة الأشخاص، وخاصة القتل بكل أنواعه، التشويه المعاملة اللاإنسانية والتعذيب.

* الاعتداء على الكرامة الإنسانية، وخاصة الإهانة والمعاملة المذلة.

* إصدار الأحكام وتنفيذها بدون محاكمة مسبقة صادرة عن محاكم شرعية

تسمح بالضمانات القضائية الأساسية المعترف بها من طرف الشعوب المتمدّنة¹.

ب - الجرحى والمرضى يجب جمعهم والاعتناء بهم، ويمكن لهيئة إنسانية محايدة مثل الصليب الأحمر الدولي تقديم خدماتها لأطراف النزاع.

إنّ تطبيق الأحكام السابقة لا يؤثر على المركز القانوني لأطراف النزاع².

والمثير للانتباه أن فرنسا كانت من الدول التي شاركت في وضع بنود هذه الاتفاقية؛ بل كانت صاحبة الاقتراح في وضعها، وفي المقابل نرى واقعا مناقضا لذلك فيما قامت به من انتهاكات في الجزائر لبنود هذه الاتفاقية.

- اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في حالة الحرب 1949:

هذه الاتفاقية صدرت في 12 أوت 1949 خاصة بحماية المدنيين في

حالة الحرب³، تنصّ في مادتها الثالثة على معاملة المعتقلين معاملة إنسانية

¹ - بشير عمير: " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، المرجع السابق، ص 24.

² - محمد بجاوي: الثورة الجزائرية والقانون 1960 - 1961، تر: علي الخش، دار الرائد للكتاب، الجزائر، ط2، ص282.

³ - ينظر، بعض مواد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين، الملحق رقم: 12.

دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي، وعدم المساس بحياة المدنيين المعتقلين خاصة القتل بأشكاله المختلفة، وتشويه الجسم، والمعاملة القاسية والتعذيب.

- اختطاف الأشخاص.

- المساس بكرامة الأفراد، خاصة المعاملات الدنيئة والحقيرة.

- إصدار أحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة من طرف محكمة عادية تحترم الضمانات القانونية المعترف بها لدى الشعوب المتحضرة.

- استقبال المرضى والجرحى لإسعافهم.

- البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الأربعة 1977:

وضع المؤتمر الدبلوماسي المنعقد في جنيف بين 1974 و 1977 بروتوكولين إضافيين بالنسبة للبروتوكول الإضافي الأول فموضوعه ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، وهو متمم لاتفاقيات جنيف الأربع سنة 1949 وتضمن اعتبار الحروب التحريرية نزاعاً دولياً مسلحاً، كما اعترف البروتوكول بصفة المقاتل وصفة الأسير لمقاتلي حرب، واهتمّ بالسكان المدنيين وصيانتهم وتجنبيهم تبعات النزاع المسلح أثناء العمليات العسكرية بهدف الحدّ من الأخطار التي تحدث بهم زمن الحرب كما نص البروتوكول على إنشاء جهاز للقيام بمهام التحقيق في حالات الخروق الجسيمة للقانون الدولي الإنساني¹. وفي مجال منع التعذيب تنصّ المادة 75 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1949 على معاملة الأشخاص الذين يقعون في قبضة أحد أطراف النزاع معاملة إنسانية في كافة الأحوال ودون تمييز، ومن الأفعال التي حظرتها المادة:

أ- ممارسة العنف إزاء حياة الأشخاص أو صحتهم أو سلامتهم البدنية أو العقلية وبوجه خاصّ: (القتل، التعذيب بشتى صورته؛ بدنياً كان أو عقلياً العقوبات البدنية، التشويه).

¹ - عبدالله الأشعل وآخرون: المرجع السابق، ص 96.

ب- انتهاك الكرامة الإنسانية وبوجه خاصّ المعاملة المهينة للإنسان؛ والتي تحطّ من قدره، والإكراه على الدعارة وأيّة صورة من صور خدش الحياء. كما تنصّ المادة الرابعة من البروتوكول الإضافي الثاني على حظر الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية لاسيما المعاملة القاسية؛ كالتعذيب أو التشويه أو أية صورة أخرى من صور العقوبات البدنية.

-إنشاء محكمة الجنايات الدولية:

أما فيما يخصّ القانون الدولي الجنائي فقد شهدت المجتمعات الإنسانية ومنذ القدم محاكمات جنائية وبكيفيات وصيغ متعدّدة لمحاكمة الأشخاص الذين قاموا بأفعال أدت إلى انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية، حيث وفي إطار الجهود المتواصلة للأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، صدر عن مجلس الأمن الدولي قراران لإنشاء محاكم دولية لمحاكمة أشخاص ارتكبوا جرائم دولية، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، حيث تمّ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الأولى، والخاصة بيوغسلافيا السابقة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 808 في 22 فيفري 1993، كما صدر القرار رقم 955 لعام 1994 عن مجلس الأمن أيضاً، حيث تمّ بموجبه إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بروندا، ومع تسليمنا بما يمثله إنشاء هذه المحاكم من دور بارز وحيوي في تطوير قواعد القانون الدولي، واعتبار ذلك مرحلة مهمة من مراحل الوصول إلى عدالة دولية، إلّا أنّ ذلك لم يؤدّ إلى تحقيق الهدف المنشود، ونتيجة لكل ذلك ومن أجل الوصول إلى تحقيق فكرة العدالة لأحكام القانون الدولي بدلاً من ترك الجرائم التي تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان بلا عقاب، كانت الحاجة إلى ضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تقي بالغرض المقصود، وهو تحقيق الحماية الفعلية

لحقوق الإنسان من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة التي تكون ناتجة أحيانا عن سلوك فردي شخصي أو أنها في معظم الأحيان ترتكب على أيدي أشخاص يعملون بصفة رسمية عامة أو شبه رسمية في الدول والتي يعدّ من بين هذه الممارسات ارتكاب جريمة التعذيب¹، ومن ثم نوقشت مسألة المحكمة الجنائية الدولية من طرف لجنة القانون الدولي منذ دورته الثانية والأربعين سنة 1990 وحتى الدورة السادسة والأربعين سنة 1994 تم اعتماد مشروع نظام أساسي لمحكمة جنائية دولية، وعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي الذي اعتمد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 17 جويلية 1998، ودخل حيّز التنفيذ في 01 جويلية 2002².

- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية 1968:

كما وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منع سريان التقادم على جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية بقرار رقم 2391 (د-23) الصادر في 26 نوفمبر 1968³، والتي اعتمدت وجاءت بسبب خلوّ الموثيق والاتفاقيات المتّصلة بملاحقة ومعاقبة من تسببوا في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية، واقتناعاً بأنّ المعاقبة الفعّالة عنصر هام لتفادي وقوع تلك الجرائم، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية وتعزيز السلم والأمن الدوليين، والتي

¹ - نبيل عبد الرحمان ناصرالدين: ضمانات حقوقاً لإنسان وحمايتها، ط01، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص، 140، 144.

² - باية سكاكني: العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 85.

³ - ينظر، اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية بتاريخ 22 نوفمبر 1968، الملحق رقم: 20.

نصّت المادة الأولى منها على أنه: لا يسري أيّ تقادم للجرائم التي ارتكبت ضدّ الإنسانية؛ بغض النظر عن زمن ارتكابها، وتتمثل هذه الجرائم في:

- جرائم الحرب الواردة في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية الصادرة في 08 أوت 1945.

- الجرائم المرتكبة ضدّ الإنسانية؛ سواء في زمن الحرب، أو في زمن السلم والوارد تعريفها في النظام الأساسي لمحكمة نورنبورغ الدولية¹.

ومن خلال اتفاقيات القوانين الدولية سابقة الذكر، وما توصلنا إليه في بحثنا حول ما قام به الاحتلال من تعذيب وقتل وإبادة؛ من خلال المعتقلات ومراكز التعذيب التي أقامها في كامل ربوع البلاد خلال الثورة التحريرية، ومنطقة الحضنة نموذج على ذلك، وهو ما لا يدع مجالاً للشكّ بأنّ الاستعمار الفرنسي ارتكب أبشع الجرائم الدولية فظاعة، سواء تلك التي تعلّقت بانتهاك أحكام قوانين الحروب، أو تلك التي تمسّ بالحقوق والحريات الأساسية للشعب الجزائري. ويمكن تصنيف الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال في الجزائر منذ الاحتلال من خلال تلك القوانين إلى أربعة أنواع هي:

1- جريمة ضدّ السلم:

ونص عليها ميثاق محكمة نورنبورغ سنة 1945، وتمّ تعريفها بما يلي "التخطيط والتحضير والمبادرة لخوض حرب عدوانية، أو لحرب تنتهك المعاهدات أو الاتفاقيات أو الضمانات أو الاشتراك في خطة عامة أو مؤامرة لفعل ذلك " وقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة عند اجتياح قواتها للأرضي الجزائرية عام 1830، وإحداث تغيير كبير في معالمها، وما قامت به من اعتداء على الجزائريين وممتلكاتهم، وتعرّضوا من خلالها للقصف والأعمال العسكرية، وقامت

¹ - علاوة العايب: المقال السابق، ص 12.

بها خلال الثورة التحريرية عندما قصفت ساقية سيدي يوسف في شمال تونس في 08 فيفري 1958، وقتلت الآلاف من الأبرياء من اللاجئين الجزائريين والمدنيين التونسيين¹.

2- جريمة ضد الإنسانية:

تعني هذه الجريمة سلسلة من الأفعال التي تُرتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، موجّه ضدّ السكان المدنيين مع العلم بالهجوم. وعادة ما تقدّم النصوص الدولية تعريفات لهذه الجريمة، تتضمن الأفعال التي تدخل في هذا الإطار. فمثلا تضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لسنة 1998 في المادة السابعة منه تعريفا يقول: "أنها أفعال معينة مثل القتل العمدي والإبادة والتعذيب والاسترقاق والإخفاء والاغتصاب والاستعباد الجنسي، وما إلى ذلك، إذا ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضدّ أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم." ولقد ارتكبت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر؛ مثل التعذيب والقتل والتهجير والاعتقال غير الشرعي، والاضطهاد لأسباب سياسية أو دينية أو عرقية فردية أو جماعية²، حيث قامت مراكز خاصة للاستتطاق والتعذيب في كلّ مناطق الجزائر، والمراكز التي أقيمت بمنطقة الحضنة، وما جرى بها من سوء معاملة وإهانات، وتعذيب وقتل، وما ترتّب عنها من آثار سلبية دليل على ذلك، كما قامت بالإبادة والاسترقاق وإبعاد الجزائريين كإقامة المحتشدات، وبأعمال الإرهاب ضدّهم طيلة فترة الاحتلال خاصة خلال الثورة التحريرية.

3- جريمة حرب:

¹ - علي عيساني: " جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان "، مجلة أول نوفمبر، العدد 172، ديسمبر 2008، ص 25.

² - المقال السابق، ص 26.

وتعني تلك الانتهاكات لقوانين الحرب أو القانون الدولي الإنساني التي تعرّض شخصاً للمسؤولية الجنائية الفردية، وعرفها ميثاق محكمة نورنبورغ العسكرية الدولية لسنة 1945 بأنها: " انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها؛ بما في ذلك قتل مدنيين في أرض محتلة أو إساءة معاملتهم وإبعادهم، قتل أسرى حرب أو إساءة معاملتهم، قتل رهائن، سلب ملكية خاصة، والتدمير غير الضروري عسكرياً، ويضاف إلى هذا المعنى أي جريمة أخرى غير هذه الجرائم تقتربها سلطات الاحتلال وأفرادها ضدّ المدنيين في المناطق المحتلة.¹ وقد اقتربت فرنسا هذه الجريمة في الجزائر أثناء فترة احتلالها؛ ومن الأمثلة عليها: تسليط القمع على السكان؛ مثل معركة الجزائر 1957، وما رأيناه من قمع لسكان منطقة الحضنة، وقتل الكثير من جراء عملية التعذيب بالمراكز التي تطرقنا لها؛ كإعدام الكثير من المجاهدين بعد التعذيب؛ مثل ما حدث في مركز " القصب " ومركز " المرابطين " بالجزائر، ومركز سدّ الرومي "بيزاننا"، ومقر المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة، وقتل ثلاثة من معتقلي الجرف بإطلاق الرصاص عليهم أثناء أداء الأذان لصلاة المغرب؛ كما تمّ التطرق إليها سابقاً.

4- جريمة إرهابية:

رغم أنه لا يوجد حتّى الآن مفهوم قانوني للإرهاب في إطار القانون الدولي الإنساني، وليس هناك تعريف فقهي متفق عليه للإرهاب، إلا أن العديد من الأفعال توظّف حالياً بأنها جريمة إرهابية محظورة بشكل مطلق والتي تُفهم بأنها فعل يبعث الذعر وينشئ خطراً عاماً يهدد عدداً غير محدد من الأشخاص، ويعتمد على أساليب وحشية، وقد شهدت الساحة الجزائرية هذه الأفعال، ومنها العنف في شوارع المدن والقرى، والقتل العمدي للمدنيين والاستيلاء بصورة غير

¹ - المقال السابق، ص26.

شرعية على الممتلكات، فالجريمة الإرهابية التي قامت بها فرنسا في الجزائر ارتبطت بدوافع سياسية؛ كمحاولة الإبقاء على احتلالها لهذا البلد، وإجهاض المقاومة، ومنع الأهالي من الانخراط فيها. ومنعهم من التظاهر والمطالبة بحقوقهم؛ مثل ما حدث في مظاهرات المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961 بباريس، أو غيرها من الغايات السياسية، ويندرج موت الآلاف من الجزائريين بهذه الطريقة تحت خانة هذه الجريمة، حيث استهدفت الآلة العسكرية الفرنسية المدنيين بوحشية¹.

الأدلة المادية على الجريمة:

يمكن حصر الكثير من الأدلة المادية على الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر، وفي حدود بحثنا سنتناول ما تعلق بالاعتقال والتعذيب فما من أحد يتجاهل أو ينكر اليوم تلك الألوان من التعذيب المنظم والإعدامات دون محاكمة، وبتر أعضاء الجسم، وغسل الدماغ والموت البطيء في الزنانات، ورمد الناس فرادى وجماعات أحياء في المطامير والقتل العمدي الذي كان يتم بعدة صور منها؛ القتل بالرصاص أو تسليط الكلاب على المعتقل فينهشونه حتى الموت، أو بأساليب مختلفة للتعذيب حتى الموت²، وهذا ما تناولناه من خلال شهادات المعتقلين في مراكز التعذيب والمعتقلات بمنطقة الحضنة، بالإضافة إلى ما هو موثق في الكثير من المصادر التاريخية المختلفة، وشهادات واعترافات جنرالات وضباط وجنود الجيش الفرنسي، وشهادات بعض الفرنسيين من النخبة المثقفة وذوي الضمائر الحية؛ الذين كانوا شهود عيان على ما ارتكبته فرنسا من جرائم في حقّ الجزائريين.

¹ - المقال السابق، ص 27.

² - عمر سعد الله: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، (د.ت)، ص 178.

ونذكر بعض الشهادات والاعترافات الفرنسية منها على سبيل المثال ما اعترف به الجنرال ماسو "Massu" رئيس جهاز المخابرات الفرنسية السابق بالجزائر لجريدة لوموند "Le Monde" الفرنسية في العدد 23 نوفمبر 2000 عندما قال: "لقد حان الوقت لفرنسا لكي تعترف بما قامت به في الجزائر وتدينه، لقد كانت هناك عمليات تعذيب وإعدامات سريعة كانت تمارس بطريقة روتينية خلال حرب الجزائر (1954-1962). ومن أساليب القتل الانفرادي التي مورست في الجزائر القتل بواسطة الكلاب، الموت البطيء، رمي الأشخاص من فوق الجسور، الرمي من طائرات الهليكوبتر الرمي في البئر، ثم يردم عليه أو يُمَلَأ بالماء." وقد أبدى ماسو تأسّفه الكبير على المهمة التي كلف بها، ونفذها، والتي كان يراها مؤسفة بالنسبة إليه¹. واعترافات الجنرال "أوساريس" في قضية اغتيال العربي بن مهيدي، وعلي بومنجل، وقتل الكثير من الجزائريين عن طريق التعذيب. وشهادة أدلى بها مصوّر الجيش الفرنسي خلال فترة من الثورة التحريرية "مارك غرانقير" صاحب كتاب "النساء الجزائريات" حيث كان شاهد عيان على ما قام به الجيش الفرنسي في مناطق عديدة من الشرق الجزائري منها: عين ترزين، برج خريس، وسوق أهراس، وكان مرافقا لفرقة المشاة من مارس 1960 إلى فيفري 1962 مكلفا بالتصوير في الدوريات والخرجات، ويصفها بالحرب العنيفة، ويقول مارك غرانقير: "لقد لمست نبرة الاحتقار والازدراء لدى الضباط الفرنسيين حيال السكان؛ وخاصة النساء، واللائي كنّ ضحية خطاب عنصري غير معقول، وكنت شاهداً على هذا الخطاب العنصري في أوساط الضباط خاصّة." كما أضاف يقول: "أنّ هناك استعداداً لإبادة الجميع؛ لأن من كانوا أمامهم يعتبرونهم حيوانات لا آدميين." كما كان شاهداً

¹- Le Monde, 23 Novembre 2000, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

على أنّ الكثير من الجزائريين قُتلوا بالرصاص، وتم تصويرهم، كما مورس التعذيب بشتى الوسائل والأساليب الجهنمية¹.

والتعذيب والقتل أثناء الثورة لم تكن هفوات كما يدعي قسم كبير من أجهزة الإعلام، والقيادات المتواطئة معها من الطبقة السياسية، والمجتمع المدني بفرنسا، فمن المسؤول عن قتل مليون ونصف المليون شهيد؟ ومن يعوّض الجزائر عن مئات الآلاف من المفقودين والأيتام والأرامل، وعشرات الآلاف الذين كانوا في المعتقلات²، والتشوهات الجسدية التي مازالت شاهدة إلى يومنا هذا في أجساد الكثير من الجزائريين -منهم من التقينا بهم من خلال بحثنا- جزاء التعذيب في المعتقلات ومراكز التعذيب بالحضنة.

وهناك شهادات من مؤرخين فرنسيين تثبت تورط مسؤولين كبار في السلطة الفرنسية؛ منها ما صرّح به المؤرخ الفرنسي "بنيامين سطورا" بالمركز الثقافي الفرنسي بقسنطينة؛ خلال زيارته للصالون الدولي للكتاب في شهر نوفمبر 2010. وهو الذي أعدّ فيلمًا حول حياة الرئيس السابق "فرانسوا ميتران" عندما كان وزيرًا للداخلية، ووزيرًا للعدالة خلال الثورة التحريرية اتهمه مباشرة على أنّه هو الذي منح الضوء الأخضر لإعدام كبار مسؤولي الثورة الجزائرية بصفته وزيرًا للعدالة آنذاك، وأولهم الشهيد أحمد زبانة، وأحصى ما يزيد عن 200 حالة إعدام شنقا، الكثير منها وقع خلال حمل "فرانسوا ميتران" لحقبة العدالة³.

¹ - ح. ص، " مصور الجيش الفرنسي، مارك غرانفير يقدم شهادته للخبر (ضباط فرنسيون كانوا ينعنون الجزائريين بالحيوانات وعلى استعداد لإبادتهم) "، جريدة الخبر، العدد 6053، 11 جويلية 2010، ص19.

² - محمد العربي ولد خليفة: " المذابح الكولونيالية في الجزائر"، مجلة الجيش، العدد 424، نوفمبر 1998، ص22.

³ - ب، عيسى، " بنيامين سطورا يتهم من قسنطينة (فرانسوا ميتران متورط في جرائم إعدام الثوار الجزائريين)"، جريدة الشروق اليومي، العدد 3108، 07 نوفمبر 2010، ص05.

نستخلص من التحليل السابق؛ والذي اعتمدنا فيه على شهادات شهود عيان من الطرفين الجزائري والفرنسي، والكثير من المصادر التاريخية الأخرى؛ كالوثائق الأرشيفية، وطبقا لنصوص الاتفاقيات الدولية المذكورة؛ أن فرنسا مسؤولة دولياً إزاء جرائمها في الجزائر، لأنها مارست جرائم حرب في حقّ الشعب الجزائري، وارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان؛ لأنّ كل هذه القوانين تكفل معاملة إنسانية؛ سواء كان من العسكريين أو المدنيين، وبالتالي؛ ضرورة اعترافها بجرائمها في الجزائر، والاعتذار الرسمي للشعب الجزائري، وتعويض الضحايا لأجل إزالة ذلك التوتّر السائد في العلاقات الثنائية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا - خاصة في السنوات الأخيرة- وبناء علاقات جزائرية فرنسية مبنية على أساس المصالح المشتركة، وتعود بالفائدة على الشعبين، والحفاظ على الذاكرة الجماعية التي تربط بين الشعبين وصيانتها.

المبحث الثاني: المواقف المختلفة من التعذيب الفرنسي في الجزائر

سنتطرق للمواقف المختلفة من الجرائم التي اقترفتها فرنسا في حق الشعب الجزائري، وخاصة سياسة التعذيب، وذلك لما أثارته تلك الجرائم من مواقف، إمّا على المستوى الرسمي أو الشعبي، وسنحاول عرض البعض من تلك المواقف فيما يلي:

1- الموقف الفرنسي

يمكن تقسيم الموقف الفرنسي من الجرائم التي ارتكبت في الجزائر وخاصة التعذيب خلال الثورة التحريرية إلى الموقف الرسمي؛ المتمثل في موقف الحكومة الفرنسية، وهل كانت على علم بما يجري في الجزائر من قمع وتعذيب، أم كانت هي الأمر بذلك؟ وموقف الأحزاب السياسية الفرنسية وموقف المثقفين الفرنسيين، وكذلك موقف الكنيسة والرأي العام الفرنسي.

- الموقف الحكومة:

لم تعترف فرنسا بالقضية الجزائرية؛ لا بحالة الحرب، ولا بالمحاربين الجزائريين الذين أظهروا للعالم وبرهنوا أنهم طرف محارب، وبالرغم من أنّ فرنسا لم تعترف رسمياً بحالة الحرب، إلا أنّ أعمال وتصريحات السلطات الفرنسية مثل اللجوء إلى القوانين الاستثنائية، والمحاكم العسكرية، دفع بالكثير من الفرنسيين، ورجال السياسة الدوليين إلى الاعتقاد بأن حرب الجزائر قد خرجت من كونها مشكلة داخلية، ورغم ذلك اعتبرت الثورة في الجزائر قضية داخلية فرنسية بحتة، ولم تعترف بأي مركز قانوني لجهة التحرير الوطني ومحاربيها، واعتبرت ما تقوم به في الجزائر فقط إعادة النظام والقانون إلى وضعه الطبيعي¹.

¹ - محمد بوسلطان، حمدان بكاي: القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر، 1986، ص139.

وبعد اشتداد الثورة رافقتها سياسة العنف والاضطهاد والتعذيب، حيث أقيمت مراكز سُمّيت بمراكز الإيواء؛ التي نقل إليها كلّ مشبوه في الشلال والجرف بمنطقة الحضنة، وبوسوي وأفلو والبرواقية وغيرها، وسيطر العسكريون على الإدارة المدنية، ومنعت السلطات الفرنسية المحامين من الدخول إلى هذه المراكز، وكان المعتقلون في عزلة تامّة عن العالم الخارجي، ويفرض على المعتقلين وهم عرّاة أن يوجّهوا التحية العسكرية للضباط، وأصبح في كلّ تجمع سكاني مركزا عسكريا، وفي داخل تلك المراكز توجد زنانات مخصصة للاستتطاق والتعذيب، والكلاب البوليسية وغيرها. وفي مارس 1955 كدّب " فرانسوا ميتران" وزير الداخلية ممارسة التعذيب في الجزائر، ولحفظ ماء الوجه أرسل المفتش العام " روجيه وليام" إلى الجزائر؛ والذي أعدّ تقريرا خلص فيه: " أن التعذيب بالجزائر يُمارس فعلا، وأنّه عملة متداولة، ولكن بحكم نتائجه الإيجابية لأبد من تعميمه." ويقترح في تقريره بعض أساليب الاستتطاق، ويدعو إلى استعمالها بإحكام ومراقبة. كما فرض "سوستال" على المسؤولين العسكريين تطبيق العقوبة الفورية بالقتل؛ للذين يُضبطون والسلاح في أيديهم، وازداد القتل التلقائي بعد التوقيف العشوائي، والبحث عن المعلومة بأيّ ثمن، والمشتبه فيهم يعدّون ويعدمون إذا اقتضى الأمر¹. وصدرت عن وزارة العدل مراسيم طبقتها لقانون 16 مارس 1956 منحت الاختصاص للمحاكم العسكرية في الجزائر لكلّ الأعمال المرتكبة بعد 30 أكتوبر 1954.

وفي 26 ماي 1956 صرّح بورجيس مونوري "Bourges Monory" وزير الدفاع الفرنسي أثناء زيارته للجزائر بعد أن استمع إلى القيادة الفرنسية؛

¹ - ش. فيصل: " شهادات واعترافات فرنسية"، مجلة الوحدة، العدد 516، من 16 إلى 22 ماي 1991، ص 32.

التي أكدت له أنّ احترام القواعد القانونية يؤثر على عمل الجيش، صرّح قائلاً: " الفلاحة الذين يُضبطون والسلاح في أيديهم سيُقتلون للعبرة"¹.

لقد صادقت فرنسا على اتفاقيات جنيف عام 1949، وبالتالي أصبحت جزءاً من قانونها الداخلي طبقاً للدستور الفرنسي، ومنه فهي ملزمة بتطبيق أحكامها، إلا أنها لم تلتزم بذلك، وكان من واجبها تنفيذ على الأقل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، بغض النظر عن المركز القانوني لجهة التحرير الوطني، والحرب القائمة؛ أهي من طبيعة دولية أم داخلية؛ لأن تنفيذ أحكام هذه المادة لا يقوم على مثل تلك الأسس.

في البداية كان موقف المسؤولين الفرنسيين من المعاهدات الدولية حول المعتقلين أثناء الحرب أنها قضية داخلية فرنسية، لا تطبق عليها تلك المعاهدات، وكان الفرنسيون مترددين إزاء الاعتراف بإمكانية تطبيق بنود اتفاقية جنيف الثالثة، ويظهر ذلك من خلال المواقف اتّجاه جمعية الصليب الأحمر الدولي، ودورها في الجزائر، واعترفت في 23/06/1956 بتطبيق تلك المعاهدة على الوضعية الجزائرية، ولكنها لم تحترمها؛ فمعاملة أسرى جيش التحرير الوطني لم تكن إنسانية، ولم يكن هناك اعتبار للزي العسكري الجزائري، بل عومل كل من أُلقي عليه القبض على أنه مجرم، والمساجين والمعتقلون يستنطقون ويعذبون بمختلف أساليب التعذيب².

ومع مجيء الجنرال ديغول إلى سدّة الحكم على رأس الجمهورية الخامسة عام 1958 أصبحت ممارسات التعذيب أكثر إجراماً، وعمد النظام الديغولي إلى تعميمه مصحوباً بتكذيبات رسمية، وهو التضليل الذي جعل الكثير من الملاحظين يعتقدون بأن الظروف قد تغيرت بعد مجيء ديغول لكن الحقيقة غير

¹ - ش. فيصل: المقال السابق، ص 32.

² - محمد بوسلطان - حمدان بكاي: المرجع السابق، ص 142.

ذلك، فالسياسة الديغولية لم ترفع القمع والتعذيب، وإنما كانت أكثر تفنّنا في تغطيته، وتبريراته؛ لمحاولة إقناع الرأي العام الدولي¹.

أما بالنسبة إلى داخل الجزائر فكانت السلطات الإدارية الفرنسية بالجزائر تأمل في الوصول إلى نفس النتيجة بتعميم القمع؛ لكي يدفع الجزائريين إلى اليأس؛ وبالتالي إلى المهادنة، ويشجّع ذلك على اقتراب موعد السلم؛ بغض النظر عن حقائق التعذيب المسلط على الجزائريين، وإدراج ذلك التعذيب والقمع في قائمة الخسائر التي تهون أمام السلم القريب².

لقد حاول المسؤولون الفرنسيون تغطية جرائمهم بشتى الذرائع والأسباب، ولكن الاعترافات التي قدّمها بعض الجنود والضباط الفرنسيين عن الفظائع التي ارتكبوها في الجزائر كانت بإيعاز من السلطات الفرنسية وهذا ما ذهب إليه الجنرال "أوساريس" حين قال: "أنّ ما قمت به من جرائم كان تنفيذًا لأوامر السلطة العسكرية في الجزائر، وتحديدًا الجنرال "ماسو" وكانت السلطة السياسية في باريس على علم بما يجري من تعذيب وجرائم في الجزائر، وفي مقدّمة هؤلاء؛ وزير العدالة آنذاك "فرانسوا ميتران"³.

وما استطعنا التوصل إليه من خلال الشهادات الحيّة للكثير من ضحايا التعذيب، والكثير منهم مازلوا على قيد الحياة-واستمعنا لشهادتهم- تؤكّد أنّ فرنسا مارست التعذيب في الجزائر على نطاق واسع، إذ لم يكن الأمر يقتصر على ممارسات معزولة مثلما حاول الرسميون الترويج له، بل الحقيقة أنّ التعذيب كان أحد أوجه المؤسسات الفرنسية من خلال أشباه أجهزة رسمية لذلك الغرض، مثل ما أقامته القيادة العسكرية الفرنسية من مدارس ومراكز لتعليم فنون وأساليب

¹ - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص46.

² - المرجع نفسه، ص47.

³ - سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص41.

التعذيب، وهذا ما نشرته صحيفة "لوموند" "Le Monde" يوم 21 ديسمبر 1959 في صفحتها العاشرة، وهي شهادة أدلى بها أحد رجالات الدين الذين عادوا إلى فرنسا بعد أن عمل في الجزائر برتبة ضابط خلال 1958/1959، والتي كشف فيها عن الدروس التي كانوا يتلقونها بمدرسة "جان دارك" بسكيكدة حول فنون وأساليب التعذيب، وعَلّقت الجريدة " كيف لا تقع المسؤولية على مجموعة الجهاز الرسمي، وهناك مدرسة مثل مدرسة سكيكدة. مركزٌ للتدريب على حرب التدمير والتعذيب¹.

- موقف الأحزاب الفرنسية:

الحزب الشيوعي من أبرز الأحزاب السياسية الفرنسية التي كان لها موقف مشرف إزاء الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر خلال الثورة التحريرية؛ بحيث يرى 81% من الشيوعيين الفرنسيين أن الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي بالجزائر غير مبررة، وفتح الحزب صفحات جريدته "L'humanité" (اللسان المركزي للحزب) أمام شهادات المناضلين الجزائريين والأحرار الفرنسيين الذين آزروا الجزائريين في كفاحهم ومنهم "فرانسيس جونسون" وزوجته "كوليت جونسون" و"بيير فيدال ناكي" المؤرخ الفرنسي، وصاحب عدّة كتب حول جرائم فرنسا في الجزائر، و"هنري علاّق" وغيرهم، وكان الحزب الشيوعي الفرنسي أول حزب سياسي فرنسي طالب بإنشاء لجنة تحقيق برلمانية حول جرائم فرنسا وجيشها في الجزائر، وشارك بفعالية في " لجنة 12 " للمتقّفين والسياسيين والكتاب الفرنسيين؛ الذين طالبوا من الحكومة الفرنسية الاعتراف رسمياً بجرائمها في الجزائر خلال ثورة التحرير الجزائرية، وقد أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي

¹- Hamid Boussalham: **Quand la France torturait en Algérie**, édition Rahma, Alger, 2001, p 211.

الفرنسي روبير هو "Robert Hue" أنّه وباسم الحزب الشيوعي طالب بكلّ الوسائل بضرورة تسليط الضوء، وتطبيق العدالة على ما جرى من جرائم في الجزائر خلال الثورة التحريرية أمام الرأي العام¹.

- ومن الأحزاب الفرنسية التي طالبت من الحكومة توضيح ما جرى في الجزائر من جرائم خلال الثورة التحريرية؛ حزب الخضر "les verts" الذي أصرّ على ضرورة إعطاء جواب حقيقي على ما قام به الجنرال "أوساريس" من جرائم في الجزائر من خلال ما اعترف به شخصياً، وهذا ما تضمّنه كتابه "شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة، الجزائر 1955-1957" (من المصادر التي اعتمدنا عليها في بحثنا)؛ حيث صرّح الناطق الرسمي باسم الحزب: نُوال مامير "Noël Mamère" في 03 ماي 2001 عشية صدور هذا الكتاب: "إنّ فرنسا قد ارتكبت جرائم حقيقية ضدّ الإنسانية، ولا يكفي أن نستمع لآراء المؤرّخين وحدهم حول هذا الموضوع؛ لأنّ قضية الجرائم ضدّ الإنسانية التي ارتكبتها فرنسا وجيشها في الجزائر تخصّ الذاكرة الجماعية لشعبنا الفرنسي وممثّليه."

وتوجد بعض العوائق القانونية التي تتعلّق بجرائم الحرب؛ والتي تركت الكثير ممّن ارتكبوا جرائم في الجزائر لم يعترفوا بجرائمهم خوفاً من المتابعة القانونية، ولكن بعد صدور قانون العفو بفرنسا في 31 جويلية 1968، والذي يتضمّن العفو العام عن الأعمال التي ارتكبت خلال حرب الجزائر 1954-1962، وهذا ما جعل أوساريس يدلي باعترافاته الفظيعة؛ دون خوف من المتابعة القانونية، إلّا أنّ حزب الخضر أصرّ على متابعة الجنرال أوساريس على جرائمه ضدّ الإنسانية، كما ضمّ هذا الحزب صوته إلى جمعية حقوق الإنسان؛ التي تقدّمت بشكوى ضدّ الجنرال أوساريس، والتي اعتبرت الجرائم التي اعترف بها جرائم ضدّ الإنسانية، وقد ردّ أحد مناضلي الحزب الشيوعي الفرنسي

¹- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص 87.

"ماكسيم غريمر" على اعترافات أوساريس قائلا: "إن طلب الغفران والسماح من الشعب الجزائري ليس أمراً كافياً، فعلى فرنسا أن تتحمل مسؤولياتها إزاء ما قامت به في الجزائر خلال 1954-1962، وهذا لخدمة ذاكرة الشعب الفرنسي؛ لأن شعباً بلا ذاكرة شعب بدون مستقبل".¹

أما الاشتراكيون الفرنسيون؛ فقد رفضوا الاعتراف بجرائم فرنسا في الجزائر، مكتفين بطلب إنشاء لجنة من المؤرخين الفرنسيين لكشف الحقائق بل أن رئيس الوزراء الأسبق ليونال جوسبان "Lionel Jospin" صرح في مؤتمر الحزب الاشتراكي قائلا: "إن التعذيب في الجزائر الذي وقع خلال الصراع الاستعماري الفرنسي في الجزائر لا يفضي بنا إلى الاعتذار الجماعي للبحث عن الحقيقة".²

أما حزب التجمع من أجل الجمهورية أو الحزب الديغولي، فقد ردّ رئيسه؛ والذي كان رئيساً للجمهورية الفرنسية آنذاك "جاك شيراك" يوم 04 ماي 2001 على كتاب أوساريس، وما جاء فيه من اعترافات بقوله: "إني أصبت بالرعب من تلك الجرائم والأعمال التي ارتكبت، والإعدامات الجماعية التي نفذت في الجزائر، ولا شيء يبرر هذا" وطلب شيراك من وزير الدفاع تجريد الجنرال أوساريس من وسام الشرف الذي منحه إياه ديغول عام 1965، ثمّ رقي إلى رتبة عليا عام 1973.³

ورغم الاعترافات الضمنية من خلال تصريحات وخطابات المسؤولين الفرنسيين؛ إلا أنّهم بقوا متمسكين بعدم اعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر والسجال القائم بين الأحزاب السياسية الفرنسية ما هو إلا ذرّ للرماد في الأعين،

¹ - المقال السابق، ص 88.

² - نفسه، ص 89.

³ - نفسه، ص 93.

ورغم هذا التصريح للرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك؛ إلا أنه رفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا بالجزائر وكان شيراك أحد الجنود الفرنسيين الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجزائر.

- موقف الطبقة المثقفة الفرنسية:

أثارت تلك الأعمال الإجرامية التي قامت بها السلطات الاستعمارية الفرنسية في المعتقلات ومراكز التعذيب والسجون والمحتشدات، أو حتى خارج تلك الأماكن من تعذيب وإبادة في حق الشعب الجزائري استياء واستنكاراً لدى الكثير من الشخصيات الفرنسية المثقفة.

ومن بين الشخصيات المثقفة التي جهرت وعبرت عن استيائها من تلك الجرائم الوحشية، واعتبرتها عملاً مسيئاً لسمعة فرنسا الدولية نذكر:

فرانسيس جونسون "Francis Janson": وهو كاتب ومفكر سياسي فرنسي هاجر إلى إسبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، تجنباً لوحشية الحرب وهمجيتها، رفض الأعمال الوحشية التي قامت بها السلطات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، وحذر من رد فعل الجزائريين، وقال: " أن فرنسا استوطنت أرضاً بركانية، وهي مستعدة للانفجار في أي لحظة". وفي عام 1955 نشر أول كتاب بالاشتراك مع زوجته كولايت جونسون بعنوان (الجزائر خارج القانون) L'Algérie "Hors La loi"، الذي انتقد فيه بشدة السياسة الاستعمارية الفرنسية، ودافع عن حقوق وحرية الشعب الجزائري كما ذكر فيه بأن استمرار القمع في الجزائر سيكلف الوطنيين الفرنسيين حريتهم المدنية، والعمال الفرنسيين سيقفون محل صفقات السلطة، وكان هذا الكتاب أول تعبير ونداء للياسر الفرنسي اتجاه الثورة الجزائرية، وواصل جونسون تأييده ومساندته لأهداف جبهة التحرير الوطني

المتتمثلة في الحرية واستقلال الشعب الجزائري، وهو الذي شكّل مع بعض أنصار الثورة الجزائرية منظمة سرّية لتقديم المساعدة للثورة الجزائرية¹.

جان بول سارتر "Jean Paul Sartre": فيلسوف ومفكر فرنسي تضمّنت كتاباته تحليلاً لأفكاره الفلسفية والأدبية والتاريخية، وتطورت كتاباته السياسية اتّجاه الشعب الجزائري، كتب في كتابه "عارنا في الجزائر" ما يلي: "إنّ العنف الكولونيالي لا يكتفي بإخضاع هؤلاء البشر المستعبدين، وإنما هو يحاول تجريدهم من إنسانيتهم، إنّهم لا يدّخر جهداً للقضاء على تقاليدهم وإحلال لغتنا محلّ لغتهم؛ ليهدم ثقافتهم دون أن نعطيهم ثقافتنا، لسوف يصعقهم تعباً".² فكان سارتر من بين المثقفين الفرنسيين الذين أدانوا التعذيب في الجزائر، ووقفوا ضده وحمل المسؤولية التاريخية والجماعية لفرنسا على طرق التعذيب التي استعملت في الجزائر، وهذه الأفكار نابعة من فلسفته وأفكاره التي تنادي بالحرية التي تسعى لحرية الفرد، وكتب عن البطل هنري علاّق في مقاومته للتعذيب، والذي قاوم بشجاعة وإرادة كاملة³.

هنري علاّق Henri Alleg "في كتابه "المسألة" هو أول من بلّغ الرأي العام الفرنسي والعالم بالتعذيب المفروض على الشعب الجزائري منذ نوفمبر 1954، حيث ألف كتاب "المسألة" وفيه كشف عن الأساليب الجهنمية التي عبّأ بها من قبل السلطات الفرنسية العسكرية في الجزائر كما كتب مقالات كثيرة عن التعذيب في الجزائر⁴.

¹ - عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 80.

² - محمد العربي ولد خليفة: المقال السابق، ص 22.

³ - عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 97.

⁴ - المرجع نفسه، ص 99.

وفي الحقيقة أنّ هنري علاق هو مثال لمئات الآلاف من الجزائريين الذين عذبوا مثله، وأكثر منه، ومنهم من دُفن حيًّا، وهم كثيرون، وما المقابر الجماعية التي تكتشف إلى يومنا هذا إلا دليل على ذلك.

موريس أودان "Maurice Audin": من بين الفرنسيين الذين عذبوا أيضا ووقفوا ضدّ التعذيب في الجزائر موريس أودان، كان أستاذًا بجامعة الجزائر يبلغ من العمر 25 سنة، عضو في الحزب الشيوعي الجزائري، أُوقِف من طرف جاك ماسو، في جوان 1957 بتهمة مساعدة أعضاء جبهة التحرير الوطني، وُعذب بمختلف أنواع التعذيب، مثل مئات الآلاف من الجزائريين حتّى وافته المنية¹.

بيير هنري سيمون "Pierre Henri Simon": كتب مستنكرًا لسياسة التعذيب في الجزائر كتابا بعنوان "ضدّ التعذيب" وضمّنه وثائق وشهادات لضباط الجيش الفرنسي عن عملية الاستتطاق والتعذيب؛ التي كانت تتمّ في مراكز الشرطة والمكتب الثاني، ويستعملون في ذلك كلّ أساليب التعذيب من ماء حتى يخرج من جميع فتحات الجسم، والكهرباء، والضرب... الخ². كما يقول في نفس الكتاب " يجب على الفرنسيين أن يعلموا أنّه لم يعد لهم الحق في أن يذكروا فظائع النازيين بنفس اللهجة التي يذكرونها في الماضي، إنّ المسؤولية المشتركة التي سبّبت لنا عذابًا كبيرًا تحت طائلة الاحتلال النازي والتي نسلوها اليوم في الجزائر على شعب كامل، وتلقى سكوتًا مطلقًا من طرف السلطات الفرنسية³.

وهناك أيضا الكثير من الصحفيين والمؤرخين الفرنسيين الذين لم يسكتوا عن الحقّ، وكتبوا عن جرائم فرنسا في الجزائر ومنهم:

¹ - المرجع السابق، ص 100.

² - Pierre Henri Simon: **Contre la torture**, édition du Seuil, Paris, 1957, p 78.

³ - المقاومة الجزائرية " تعاليق الصحف على التعذيب في الجزائر"، العدد 10، بتاريخ 25 مارس 1957، ص 04.

كلود بوردي « Claude Bourdet » الذي كتب مقالات كثيرة، منها مقال وُزِعَ في مؤتمر باندونغ 1955م، حول التعذيب الفرنسي في الجزائر ويضاف إلى " كلود بوردي" شخصيات أخرى مثل المؤرخ "بيير فيدال ناكي" الذي اعتمدنا على كتاب له في بحثنا هذا وجيرمان تيون، شارل أندري جوليان¹. بن جامان ستورا "Benjamin Stora" باحث في التاريخ وكاتب في حوار نشر له بجريدة "L'humanité" يوم 29 نوفمبر 2000، يرى أنّ التاريخ الجزائري هو مرحلة جدّ ساخطة من التاريخ الفرنسي.

برنار سيق "Bernard Sigg": عالم نفس وكاتب كتاب "السكوت والخجل" أثناء الثورة الجزائرية؛ في حوار له نشر بجريدة "L'humanité" يوم 04 ديسمبر 2000؛ حيث قدّم اعترافاً رمزياً؛ بأنه يرى خطورة التعذيب أثناء الحرب الجزائرية يكمن في قتل الأطفال، واغتصاب النساء.

سيلفي ثينول "Sylvie Thenault": باحثة في التاريخ، قدّمت رسالة دكتوراه عن العدالة الفرنسية في الجزائرية سنة 1999، وفي حوار لها نشر بجريدة "L'humanité" يوم 04 ديسمبر 2000، ترى أنّ العدالة لم يكن لها أيّ أثر في التاريخ الجزائري؛ حتى الشرطة المختصة في الأبحاث كانت تقوم بتعذيب المشتبهين دون دلائل. واعتمدنا في بحثنا هذا على مؤلفاتها.

رفائيل برانش "Rafaelle Branche": باحثة في التاريخ، حاملة لشهادة دكتوراه دولة بعنوان: "الجيش الفرنسي والتعذيب أثناء الثورة الجزائرية" وقد طُبِعَ كتاباً، واعتمدنا عليه في بحثنا، وفي حوار نشر لها في جريدة "L'humanité" يوم 06 ديسمبر 2000 تثبت أنّ التعذيب كان وسيلة للقضاء على كلّ المقومات الشعبية، حيث ترى أنّ طريق التعذيب ليست وسيلة للحصول على المعلومات،

¹- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص98.

وإنّما لإجبار الطرف الآخر لقبول تطبيق سياسة معينة بالقوّة. وغير هؤلاء من المثقفين الفرنسيين الذين استنكروا، وندّدوا بأساليب التعذيب الاستعماري في الجزائر.

ويمكن أن نشير هنا أنّ هناك الكثير من المثقفين الفرنسيين وقفوا ضدّ التعذيب، وندّدوا به، ولكنهم لم يثوروا ضدّ الجهاز الاستعماري بأكمله في الجزائر¹.

- موقف الكنيسة من التعذيب الفرنسي في الجزائر:

أمام الأحداث الأليمة التي تعرض لها الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية؛ لم تبقّ الكنيسة مكتوفة الأيدي، بل عبّرت عن موقفها من خلال موقف الكنيسة البروتستنتية والكاثوليكية، وبعض الكهنة القساوسة، فموقف الكنيسة البروتستنتية؛ ومنذ 1956 احتجّت علناً، وندّدت بقوة على استعمال التعذيب كوسيلة لانتزاع المعلومات؛ هي في الغالب خاطئة من المعتقلين وتوصّلت الكنيسة البروتستنتية إلى غاية لفت انتباه الحاكم العامّ للجزائر إلى الطرق غير المقبولة المستعملة من طرف الشرطة والجيش في الجزائر، ومع ذلك لم يفعل أيّ شيء؛ لأنّ ضغط المعمرين على مسؤوليهم في الجزائر أمثال "ماسو" و"بيجار" كان أقوى².

أمّا موقف الكنيسة الكاثوليكية؛ فالكثير من رجال الكنيسة الكاثوليكية وقفوا ضدّ الممارسات اللاأخلاقية للإنسانية، وندّدوا بالأعمال الشنيعة للشرطة الفرنسية، وأعمال التعذيب في الجزائر، مثل جماعة سوق أهراس الذين اتّخذوا موقفاً جريئاً ضدّ العنصرية والحروب الاستعمارية، ومن أقوال هذه الجماعة:

¹ - فرانتز فانون: من أجل إفريقيا، ت: محمد الميلّي، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص49.

² - بوعلام نجادي: الجلادون 1830-1962، ت: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2007، ص215.

"ليس هناك عرق سام ولا عرق دوني، هناك فقط رجال خطّائون يحبهم الله؛ كأنهم أبناءه، ومع ذلك لا ننسى أن نذكر بان هناك من رجال الدين من تستر عن جرائم الاحتلال الفرنسي بالجزائر، باعتبار أن التعذيب حالة فردية أو استثنائية." بل من هؤلاء من برّر التعذيب دون حرج¹. وهذه الجماعة التي أدانت التعذيب في الجزائر طاردها "لاكوست" عندما كان حاكمًا عامًا للجزائر في عهد حكومة "غي مولي" بسبب مساعدة مناضلي جبهة التحرير الوطني، وتمّ قمعهم وملاحقتهم قضائياً، والهدف من ذلك تخويفهم، وزرع الاضطراب في ضمير الأوساط المسيحية.

ويوجد عدد كبير من المسيحيين الليبراليين، والكثير من رجال الدين من المسيحيين؛ سواء في الجزائر أو في فرنسا ندّدوا بالتعذيب وكلّ الاضطهادات المقترفة في حقّ المسلمين الجزائريين، وهناك من التحق بصفوف جيش التحرير الوطني، وناضل بنشاط من أجل تحرير الجزائر ومن هؤلاء نذكر: كهنة الكنيسة الكاثوليكية؛ منهم الكاهن "بيير نغار" الذي هزّ أمريكا اللاتينية كلّها؛ عندما تحدّث عن جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر، وعن التعذيب، و"دوفال" الذي نشر رسالته في 20 جانفي 1955 وجّهها إلى كلّ كهنة أسقفية مدينة الجزائر، ليقرؤوها على مريديهم يوم الأحد 23 جانفي 1955، وقد تضمنت التنديد بالتعذيب، والممارسات الوحشية وأهم ما جاء في هذه الرسالة " ليس من المقبول أن يوقف حتّى الرجل المتقل بالذنوب بصفة اعتباطية ويختفي في السجن هكذا... إن التحقيق القضائي يجب أن يُبعد التعذيب الجسدي والنفسي والكيماوي؛ لأنّ هذا يضر بالحق الطبيعي للإنسان، حتى ولو كان المتهم حقيقة مجرمًا، ثم لأنّ هذه الممارسات تؤدي في الغالب إلى أجوبة كاذبة، يتم الحصول عليها بكل

¹ - محمد عباس: " التعذيب... متى يصبح جريمة ضد الإنسانية "، جريدة الشروق اليومي، العدد 2827، 20 جانفي

بساطة ليتوقّف التعذيب"¹، ولم يتوقف رجل الدين هذا عند هذا الحدّ، بل واصل كفاحه ضد استعمال التعذيب باحتجاجات مكتوبة، وموجهة إلى أعلى المسؤولين المدنيين والعسكريين في الجزائر؛ منهم الحاكم العام بالجزائر وإلى بعض جنرالات الجيش الفرنسي بالجزائر؛ منهم الجنرال "سالان" ليقول لهما: "بأننا لسنا مكفوفين ولا طرُشًا، ولسنا منكمشين في كنائسنا، بالعكس أننا نعرف كل ما يجري، الكثير من الجنود يأتون للاعتراف، ويحكوا لنا كل شيء بالتفاصيل؛ عن الناس الذين يعذبونهم، والنساء اللاتي يهتكون أعراضهنّ."

وكذلك الصحافة المسيحية لم تبقَ مكتوفة الأيدي للتديد بالجرائم التي اقترفتها السلطات الفرنسية، والتعذيب الذي سلّطته على المتهمين والمساجين كنشرية "كينزين" وصحيفة "الشهادة المسيحية"، وصحيفة الصليب "لاكروا" هذه الأخيرة أخذت موقفًا منذ البداية؛ لأنّ ذلك بدا لها أنّها مهمّة من مهامها، فلم تتوقّف عن التديد بالتعسف، والاستعمال المكثف للتعذيب مذكرةً بأنّ التعذيب هو ضدّ المبادئ الرّبّانية.

ويوجد الكثير من المسيحيين أيضا دعموا الاستعمار والاضطهاد، كما أشار لذلك جماعة سوق أهراس، ومن الأمثلة على ذلك "دولاري" المرشد لدى المظليين الذي قبل وبرّر استعمال التعذيب، وكذلك الأمر بالنسبة للمسمّى "فيلتين" الذي ألغى نشرية "كينزين" لأنّها ندّدت بالتعذيب². وهناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، واعتبر التعذيب من الواجبات الدينية في الحرب التي شنتها فرنسا في الجزائر، حيث أرسلت السلطات الفرنسية فرقًا من رجال الدين لهذا الغرض، بهدف تهدئة الجنود الفرنسيين وإقناعهم بأنّ التعذيب والتقتيل

¹ - بوعلام نجادي: المرجع السابق، ص 217.

² - المرجع السابق، ص 218.

والتدمير ممارسات يفرضها الوضع ويزكيها الدين؛ خاصة عندما يتعلّق الأمر بمصلحة الوطن العليا، وسيادة ومجد فرنسا، وفي هذا الشأن كتب القس "غابيل" مقالا في جريدة لوموند "Le Monde" يوم 22 ماي 1956 يحثّ فيه الشباب الفرنسي على المشاركة في حرب الجزائر، ذلك لأنّه من الواجبات الدينية، قال فيه: " ليس هناك أيّ شك، كما ذكرنا ذلك عدة مرات، في أنّ من الواجبات الدينية على الشبان الفرنسيين المدعويين للخدمة، تلبية النداء... إن الشباب المسيحي الذي يدعوه نداء العَلَم إلى ترك زوجته وعائلته والاشتراك في الحرب؛ إنّما يدرك عبر هذه التضحيات والأخطار الجسام أن الشعور بالتضامن، وروعة السلام الذي هو هدفه؛ إنّما هو ثمرة المحبة، إنّ هذه المحبة تجمع سكّان الجزائر على اختلاف أحوالهم ودينهم وعنصرهم هي التي تملي على هؤلاء الشبان واجباتهم كمقاتلين"¹.

-أما موقف الرأي العام الفرنسي؛ فيوجد 03 من 05 فرنسيين يدينون جرائم الجيش الفرنسي وضباطه، وأكثر من 50% من الشعب الفرنسي مع الملاحقة للذين ارتكبوا هذه الجرائم ومعاقبتهم، وحملت القضية الجزائرية طابعاً إنسانياً لدى الرأي العام الفرنسي²، وهو ما دفع بالكثير من الأدباء والمؤرخين والمفكرين الفرنسيين بالوقوف موقفاً مشرقاً مع الشعب الجزائري والتتديد بجرائم فرنسا في الجزائر، وقد ذكرنا بعضاً منهم.

¹- بسام العسلي: الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص30.

²- سعدي بزيان: جرائم فرنسا في الجزائر، المرجع السابق، ص 129.

2- الموقف الجزائري:

سنتناول الموقف الجزائري من التعذيب الفرنسي في الجزائر من خلال موقف المجلس الوطني للثورة والحكومة الجزائرية المؤقتة ومعاملة الأسرى الفرنسيين من طرف قيادة الثورة.

وجّه وفد جبهة التحرير الوطني بأمريكا رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، تضيّمت الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب الجزائري في ظل أعمال الإبادة والتعذيب ضده، وأكد هذا الوفد أنّ السلطة الفرنسية قد عززت تدابير القمع في المدن والقرى؛ كما تحدّث عن جرائم الجنرال ماسو في قمع الجزائريين¹. واستتكر المجلس الوطني للثورة استعمال التعذيب الذي وصل إلى حد الإتيان؛ بحيث أصبح مادةً للتعليم في المعاهد المتخصصة للجيش الفرنسي، واشتهر بمراكز التجمّع؛ المسماة بمراكز الإيواء؛ التي ضمت ملايين من الرجال والنساء والأطفال المعرضين للمجاعة والموت، كما كشف الستار عن آلاف المسجونين والمعتقلين الخاضعين للنظام التعسفي؛ الذي كُشف عنه النقاب في هيئة اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمام الرأي العالمي².

وكان موقف الحكومة الجزائرية المؤقتة من التعذيب الممارس ضدّ الشعب الجزائري في المعتقلات، ومراكز التعذيب بالجزائر جاء على لسان رئيسها فرحات عباس حيث صرح بما يلي: "إنّ ما جرى، وما يجري في عاصمة الجزائر، وفي المدن الجزائرية الرئيسية يثير الغضب والاستنكار، إنّ مثل هذه الجرائم عندما ترتكب ببرودة وتحجّر ضدّ شعب أعزل في عصرنا الحاضر تدلّ

¹ - جريدة المجاهد، العدد 26، 22 جانفي 1959، ص 10.

² - جريدة المجاهد، العدد 60، 25 جانفي 1960، ص 22.

على أن عصر التوحّش لم ينته، إنه من العبث تزييف الحقائق أن تقوم فرنسا ضدّ الشعب الجزائري بعملية ضخمة من الإبادة، وتمارس في بلادنا حرباً عنصرية¹.

إنّ الموقف الجزائري الرسمي من التعذيب خلال الثورة كان يؤمن بأنّه من الواجب تطبيق القوانين الإنسانية على النزاع. وفي فيفري 1956 أعلنت قيادة جبهة التحرير عن نيّتها في تطبيق "اتفاقية جنيف"، وأعطت التعليمات لأعضاء جيش التحرير الوطني باحترام قوانين الحرب، والمعاملة الإنسانية للأسرى، وقدمت عدة اقتراحات في عدّة مناسبات للسلطات الفرنسية لعقد اتفاقيات خاصة؛ لتسوية القضايا؛ بما فيها تبادل الأسرى، لكنّ الفرنسيين رفضوا ذلك بحجة أنّ توقيع أيّ اتفاقية مع الطرف الجزائري يؤدي إلى الاعتراف الضمني بالشخصية القانونية الدولية للقضية الجزائرية². ومع ذلك بادر جيش التحرير الوطني إلى تطبيق "اتفاقية جنيف الثالثة" وقام بإرسال قوائم الأسرى إلى جمعية الصليب الأحمر الدولي، وقد تمكّن هذا الأخير في جانفي 1958 من زيارة الأسرى الفرنسيين داخل التراب الجزائري، حيث قامت قيادة الثورة؛ ومن جانب واحد؛ بإطلاق سراح عدة أفواج من الأسرى الفرنسيين في مناسبات مختلفة. وكان يتمّ ذلك إمّا في المغرب أو في تونس تحت رعاية الصليب الأحمر الدولي³. وفي المقابل قامت بعثة الصليب الأحمر الدولي بزيارة بعض المعتقلات والسجون بالجزائر فيما بين 15 أكتوبر و17 نوفمبر سنة 1959، وكتبت تقريرا من 270 صفحة بكيفية لا تستطيع السلطات الفرنسية الطعن فيها؛ لأنّها شهادة من بعثة

¹ - جريدة المجاهد، العدد 85، 19 ديسمبر 1960، ص 08.

² - محمد بجاوي: المرجع السابق، ص 283.

³ - محمد بوسلطان - حمدان بكاي: المرجع السابق، ص 144.

لا يمكن اتهام رجالها بالتحيز والمبالغة¹. وفي الواقع أن السلطات الفرنسية على علم بتاريخ زيارات البعثات الدولية، وبالتالي؛ تكون قد أعدت كل شيء لتلك الزيارة؛ أي تزييف واقع ما يجري في المعتقلات والسجون من تعذيب، وألوان القمع الوحشي، ورغم ذلك؛ فإن هذه البعثة أعدت تقريراً أسوداً أثناء زيارتها لبعض المعتقلات في الجزائر؛ من خلال آثار التعذيب بالكهرباء وبالماء وغيرهما، ومن المؤكد أن هذه التقارير مازالت في أرشيف هذه المنظمة الدولية.

واتخذت قيادة الثورة الجزائرية تدابير من جانب واحد لتنفيذ مقترحات الصليب الأحمر الدولي، خاصة بعد تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة حيث أصدرت مرسوماً بتاريخ 04 أكتوبر 1958 يقضي بإطلاق سراح أسرى الحرب بلا شرط أو قيد. وكانت تأمل من وراء هذه الإجراءات أن ترى الجانب الفرنسي يطبق المبادئ الإنسانية بصورة تدريجية على النزاع القائم².

وفي 20 جوان 1960 اتخذت الحكومة الجزائرية المؤقتة قرارها بالانضمام رسمياً إلى "اتفاقية جنيف"، وقدمت الحكومة الفرنسية اعتراضها على انخراط الجزائر في هذه الاتفاقية إلى الحكومة السويسرية؛ بحجة أن الصراع داخلي، وليست له صفة دولية³. وظلت قيادة الثورة ملتزمة باحترام المبادئ الإنسانية، وتلحّ على كلّ جنودها وإطاراتها، وتؤكد على ضرورة إعطاء الأسرى كلّ ما يستحقونه من المعاملة الإنسانية، مع ضرورة تعريفهم بحقيقة الثورة حتى تزول عن أعينهم غشاوة الدعاية الاستعمارية التي تصور المجاهدين كمجرمين

¹ - جريدة المجاهد: "التقارير الدولية تفضح مجرمي الحرب الفرنسيين"، المقال السابق، ص 05.

² - مصطفى طلاس - بسام العسلي: الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984، ص 184

³ - محمد بوسلطان - حمدان بكاي: المرجع السابق، ص 145.

وسفاكي دماء، في محاولة يائسة لتشويه كفاح الشعب الجزائري من أجل استعادة سيادته¹.

وشكّل إطلاق سراح الأسرى من طرف قيادة الثورة؛ خاصة بعد إيصالهم إلى الخارج مادة دعائية كبيرة لصالح الثورة؛ إذ يتمّ عرضهم على الصحافة الدولية، وتجري مراسيم إطلاق سراحهم عن طريق الصليب الأحمر الدولي. وكسبت الثورة من خلال ذلك سمعة إنسانية عالية، وفنّدت مزاعم وادّعاءات السلطات الفرنسية أنّ وقوع جنودها في الأسر من طرف الجيش التحرير الوطني معناه الذبح أو التنكيل بهم².

قد كان لالتزام الثورة بحقوق الإنسان واحترامها لـ " اتفاقية جنيف " أثر في أوساط الأسرى الفرنسيين؛ الذين اعترفوا بالمبادئ السامية التي تميّزت بها الثورة الجزائرية في التعامل مع الأسرى من الجنود الفرنسيين. وهو ما سجّله وأقرّ به أحد الضباط الفرنسيين، خصّ به صحيفة فرنسية سنة 1959 بقوله: " أننا نحب أن نعلن عن المعاملة الطيبة التي تلقيناها من الوطنيين الجزائريين، فلم نتعرّض أبداً للشتّم أو الإهانة، ولم يُستعمل ضدّنا أيّ ضغط مادي أو معنوي. وكنا نخجل من هؤلاء الرجال الذين يعاملوننا بمنتهى الطيبة، والروح الإنسانية، في الوقت الذي خزّينا ديارهم وقتلنا عائلاتهم"³.

¹ - عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، المرجع السابق، ص72.

² - جريدة المجاهد: " جيش التحرير يسجل انتصاراً جديداً على الأكاذيب الفرنسية "، العدد 43، 01 جوان 1959، ص ص 05-10.

³ - رتيبة ريش - ب. بوعلام: " التعذيب... ممارسات يائسة لقمع الثورة "، مجلة الجيش، العدد 496، نوفمبر 2004، ص 16.

المبحث الثالث: الرفض الفرنسي الاعتراف بجرائمها بالجزائر.

سنتناول في هذا المبحث الموقف الرسمي الفرنسي من الجرائم التي ارتكبت خلال الحقبة الاستعمارية في الجزائر، وخاصة أثناء الثورة التحريرية، وموقف الجزائر من ذلك، والعلاقات الجزائرية الفرنسية.

رغم الدعوات الرسمية والشعبية لمطالبة فرنسا بالاعتراف بجرائمها المقترفة في حق الشعب الجزائري، لا تزال فرنسا ترفض الاعتراف بجرائمها في الجزائر منذ الاستقلال، واعتبرت الأمر صفحة تاريخية من ماضيها، بل ظلت متعصبة لرأيها الخاص بإيجابية دورها الاستعماري، فقد لجأت إلى التضليل، وتكذيب كل ما يُنشر من اعترافات حول الجرائم المرتكبة في الجزائر من قبل بعض الجنرالات؛ بل لجأت في بعض الأحيان إلى تهديد كل من تسوّل له نفسه الإدلاء بشهادته حول الأساليب القمعية، حيث جاء في بيان صادر عن وزارة الدفاع: "إن الحكومة قد قرّرت أن تحاكم كل من ينشر خبراً من هذا النوع، والجندي الذي يدّعي أنه شاهد شيئاً من ذلك يعتبر كاذباً، وإن لم يكن؛ فهو شريك للمجرم، وخائن لواجبه العسكري؛ الذي يحتمّ عليه أن يخبر بذلك قاداته الذين يقع تحت نظرهم"¹. وبقيت تتعامل مع الجزائر بكثير من الحساسية؛ ففي زيارة للرئيس الفرنسي الأسبق "جيسكار ديستان" لَمّا حلّ بالجزائر، قال: "إنّ فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة" لكنّ الرئيس الراحل هواري بومدين ردّ عليه بكلمة واضحة المعاني " نحن نقلب الصفحة ولا نمزّقها"².

ولم ترقّ العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى المستوى المطلوب؛ منذ الاستقلال إلى السنوات الأخيرة. ومع الأسف أنّ الحكومة الفرنسية مازالت تتماهى في معالجة الإرث التاريخي بمنطق الاستعلاء، ولا تكفّ عن استفزاز

¹ - محمد الصالح الصديق: المقال السابق، ص ص 103، 104.

² - مجلة أول نوفمبر (قسم التحرير): "عار فرنسا في الجزائر"، العدد 168، جويلية 2006، ص 25.

شعور الجزائريين، ونبش ذاكرتهم التاريخية؛ فبدل أن تحكّم مبدأ الحقّ والعدل الذي هو من شعارات ثورتها، وتعترف بالخطأ الذي ارتكبه في حقّ الجزائريين، وتعتذر عن جرائمها، كما فعلت دول عديدة مع مستعمراتها السابقة، راحت تمارس سياسة عدوانية، ولعلّ منها ما أقدمت عليه في السنوات الأخيرة؛ من تكوين هيئة اسمها (مؤسسة حرب الجزائر) وهي عملية القصد منها تمجيد دور الحركي والخونة أثناء الثورة التحريرية¹.

فموقف الحكومة الفرنسية من موضوع الجرائم المرتكبة في الجزائر أصبح واضحاً ومعروفاً، إذ عبّر عنه "جاك شيراك" (رئيس جمهورية فرنسا) قائلاً: "إنّ فرنسا في الجزائر لم تفعل خلال وجودها في هذا البلد إلا الشيء الجيد، وأن الجيش الفرنسي قد قام بدوره في الجزائر؛ والذي يُشكر عليه" وقد ظلّ جاك شيراك يرفض الاعتراف بما جرى من جرائم ضدّ الشعب الجزائري بل إنّه جرّد الجنرال بول أوساريس من وسام الشرف الذي حصل عليه من دي غول سنة 1965، بعد اعترافه بالجرائم التي ارتكبتها في حقّ الجزائريين².

- قانون تمجيد الاستعمار:

لا تزال الحكومة الفرنسية متكبّرة لجرائمها في الجزائر، وعوض أن تعمل على محوها؛ والاعتذار والتعويض، وفتح علاقات يسودها الاحترام المتبادل بين البلدين، قامت بإصدار قانون ليس إلا حلقة من حلقات الجرائم الاستعمارية، محاولة من خلاله مَحْو معاناة الشعب الجزائري من الجرائم المرتكبة في حقه عن الذاكرة الجزائرية، وتعليم الناشئة الفرنسية فضائل الاستعمار الفرنسي على المستعمرات بصورة عامة، وشمال إفريقيا بصورة خاصة، وعلى الجزائر بصورة أخصّ، والعملية تدرج في تنفيذ بنود قانون 23 فيفري 2005، بعد مصادقة

¹- بوعلام شريفي: "العلاقات الجزائرية بين الإرث التاريخي وتطلعات المستقبل"، مجلة أول نوفمبر، العدد 173،

نوفمبر 2009، ص 17.

البرلمان الفرنسي عليه، هذا القانون الذي تضمن بنوداً تشيد بما قامت به فرنسا خلال احتلالها لكل مستعمراتها بصورة عامة، وشمال إفريقيا بصورة خاصة، وبالأخص الجزائر؛ هي بناء وتشيد لاسيما المادة الرابعة منه، والتي تنص صراحة وبوضوح لا لبس فيه أن للاستعمار الفرنسي فضائل وحسنات على مستعمرات الأمس، وعلى السكان المحليين أن يعترفوا بأنه لولا الاستعمار؛ لما كان لهم التمدن المتمثل في المنشآت والمزارع والمدارس والطرق والمستشفيات، أن هذا القانون يدعم نزعة المتطرفين والأقدام السوداء؛ الذين لا زالوا يحلمون بالجزائر فرنسية¹.

وعليه فإنّ هذا القانون ما هو إلا وسيلة لمحاربة ذاكرة أمة بكاملها وهذا في حدّ ذاته يمثل جريمة إنسانية؛ لأن محاولة فرنسا ترسيخ مرض النسيان لدى الشعب الجزائري هو عمل ضد هويته وتاريخه وشخصيته، وإذا كانت فرنسا تدّعي إيجابية فترتها الاستعمارية؛ تعتمد إلى ذكر فضائلها وحسناتها على مستعمرات الأمس من نشر للحضارة والتمدن، وبناء بعض المنشآت والمدارس والمستشفيات والطرق وغيرها؛ فإنّ هذه المظاهر أنشئت بعرق ودماء السكان الأصليين، في حين استفاد منها المستعمر بنفسه وبالمقابل؛ فإن فرنسا اتخذت من ذلك؛ ومن مبادئها في نشر الحرية والأخوة والمساواة قناعاً تخفي به جرائمها، بل وتحاول إقناع الرأي العام المحلي والعالمي بأن ما جرى في الجزائر كان مبرراً، ولصالح الشعب الجزائري ليس أكثر، وكان أيضاً أنّ المشرعين الفرنسيين ومن والاهم يريدون القول -في مرحلة لاحقة- يجب أن تعوّضونا على ما بنينا لكم من منشآت، وسكك حديدية وطرق ومدارس²، بينما في واقع الأمر أنّ

¹ - محمد القورصو: "بيان ضد تزيف تاريخ الجزائر من طرف القوة الاستعمارية السابقة"، الملتقى الوطني الثالث

(فرانس فانون) الاستعمار جريمة ضد الإنسانية " 21 ماي 2005، مطبعة المعارف، عناية، ص 27.

² - بصيود الطاهر: " قانون العار في تمجيد الاستعمار"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، جويلية 2006، ص 23،

المظاهر التي يتحدثون عنها بُنيت بمواد أولية جزائرية، وبعرق ودماء السكان الأصليين، واستفاد منها المعمّرون. وماذا نقول عن استغلال خيرات الشعب الجزائري مدة 132 سنة من الزمن، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الجزائري، والتي سبق وان تطرقنا لبعض منها بالأدلة المادية والشهادات الحية من الطرفين الجزائري والفرنسي.

ويبقى موقف فرنسا من جرائمها في الجزائر هو رفضها في تحمّل مسؤولياتها التاريخية، ورفضها الاعتراف والاعتذار الرسميين، وتعويض الجزائريين عمّا سبّبته؛ ولا زالت تسبّبه من آثار مادية ومعنوية.

ويظلّ المجال مفتوحاً للحديث عن مسؤولية فرنسا في ارتكابها الجرائم في الجزائر؛ من خلال تطرّقنا لبعض منها بالأدلة المادية، والشهادات الحية من الطرفين الجزائري والفرنسي

أما الموقف الجزائري من السجال الدائر في فرنسا حول جرائم الجيش الفرنسي خلال ثورة التحرير 1954 - 1962 على ضوء الاعترافات الأخيرة من طرف جنرالات وضباط فرنسيين؛ مثل الجنرال " بول أوساريس " وإصدار فرنسا قانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005. ورغم الاعترافات التي أدلى بها الكثير من الضباط، وشهود عيان فرنسيين والشهادات الحية لضحايا جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، كل ذلك يؤكّد أن للدولة الجزائرية الحقّ القانوني والشرعي غير الخاضع للتقادم في متابعة مجرمي الحرب الفرنسيين، وتقديمهم إلى العدالة؛ لأن المهمّ هو إدانة هؤلاء المجرمين، وإلحاق المسؤولية التاريخية والقانونية والأخلاقية بالدولة الفرنسية. إذ ليس هناك ما يبزرّ عدم محاكمة المجرمين الفرنسيين على ما اقترفوه من جرائم في الجزائر، حتّى ولو أنّ عدم المتابعة المنصوص عليها في اتفاقية إيفيان (07-18 مارس 1962) التي

وضعت حدًا لحرب قذرة ودموية شنتها فرنسا ضد الشعب الجزائري، خاصة وأن الجزائر استطاعت التخلّص في السنوات الأولى من الاستقلال من بعض بنودها، إمّا لكونها مجحفة، وإمّا لأنها تمسّ بسيادتها كدولة مستقلة¹.

ورغم ذلك ففي رأينا لم يكن هناك ردّ فعل وموقف حازم رسمي من طرف الحكومة الجزائرية، ولا الأحزاب الوطنية، إلاّ أنّه بعد سنّ فرنسا قانون تمجيد الاستعمار في 23 فيفري 2005، الذي أثار سخط الجزائريين، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، الذي وصف مبادرة البرلمان الفرنسي بـ"الوقحة وتنمّ عن قلة حياء"²، وأبدى أسفه على ذلك، وطالب فرنسا بالاعتذار؛ منها ما تضمّنه الخطاب الشعبي في 25 أوت 2005 الذي طالب فيه فرنسا بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عن الجرائم التي ارتكبتها الاحتلال الفرنسي بقوله: " لا مناص في أن تعترف فرنسا بالخطأ الذي ارتكبه في حق الشعب الجزائري؛ لاحتلالها أرضه، وتعذيبه وإبادة حرّيته " كما جاء في الخطاب الذي أرسله بمناسبة عيد الطالب الخمسين في 19 ماي 2006: " لا مناص من الاحتكام بكلّ موضوعية ونزاهة إلى التاريخ؛ ليكون الفيصل والمحكّ بيننا، فنحن لسنا أمة ساذجة تتجاهل مآسيها وتغض الطرف عن المجازر التي ارتكبت في حقها؛ من تزييف لهويتها وتدمير لتراثها... إن أبسط حقوق الشعب الجزائري، وحقوق الشهداء علينا أن نطالب بالاعتذار الرسمي، ولا غرابة في ذلك"³.

¹ - علاوة العايب: المقال السابق، ص 13.

² - سعاد حافظي: " التعويض عن المرحلة الاستعمارية ما بين المطلب السياسي والمعطى القانوني"، الملتقى الدولي الثورة الجزائرية " دراسة قانونية وسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالم، 02 - 03 ماي 2012، ص 315.

³ - مجلة أول نوفمبر (قسم التحرير): المقال السابق، ص 28.

أمّا عن موقف بعض القادة التاريخيين منهم حسين آيت أحمد الذي عبّر عن السجال الدائر في فرنسا حول بداية التعذيب الفرنسي في الجزائر بقوله: " أنّ التعذيب في الجزائر من طرف الفرنسيين لم يبدأ مع حرب التحرير سنوات 1954 - 1962، بل هناك قمع فرنسي آخر جرى في أحداث 08 ماي 1945، ولم يتوقّف التعذيب بعد هذا ضدّ الوطنيين الجزائريين؛ طيلة فترة الوجود الفرنسي في الجزائر. " ويستغرب في هذا الحديث عن تغييب هذه الحوادث في السجال الدائر في فرنسا؛ حول التعذيب في الجزائر خلال ثورة نوفمبر 1954¹.

كما تأسّفت المناضلة والمجاهدة لويّزة إيغيل أحرّيز للصمت المطبق من طرف الحكومة الجزائرية، وقد أصدرت كتاباً؛ كشهادة حية عن التعذيب الذي تعرّضت له على يد جنرالات فرنسا "ماسو" و"بيجار" وقد ورد اسم هذه المناضلة وكتابتها واعترافاتها وشهاداتها حول ما سلّط عليها من تعذيب من طرف جنرالات وأعوان الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية².

ورغم ما جاء في خطابات رئيس الجمهورية في بعض المناسبات والتي ذكرنا بعضها منها إلاّ أننا لم نلمس ردود فعل حقيقة من طرف الحكومة الجزائرية.

أمّا عن موقف الأحزاب الوطنية؛ فلم يخرج عن التتديد والاستتكار في المناسبات الوطنية. وتوجد منظمات جزائرية أثرت الحديث في الموضوع، ونظّمت ندوات فيه؛ مثل جمعية 08 ماي 1945 التي أسّسها المناضل بشير بومعزة، والذي كان أوّل من فتح باب النقاش في الموضوع خاصة جرائم فرنسا في 08 ماي 1945، وفي 17 أكتوبر 1961 تحت قيادة "موريس بابون" عندما تظاهر المهاجرون الجزائريون في الشوارع الفرنسية سلمياً في احتجاج

¹ - سعدي بزبان: المرجع السابق، ص98.

² - نفسه، ص97.

على عنصرية موريس بابون وجرائمه، وفُرض حظر التجول على المهاجرين الجزائريين في باريس وضواحيها، غير أن بشير بومعزة بعد أن أصبح رئيساً لمجلس الأمة تخلى عن الموضوع أو لم يعد يحتلّ الصدارة في اهتماماته، ولكن خلفه الأستاذ "محمد قورصو" رئيساً لجمعية 08 ماي 1945¹، وهو ناشط اليوم في الموضوع مساندا مشروع قانون تجريم الاستعمار.

وقد تحركت منظمة أبناء الشهداء، وطالبت برفع قضية الجرائم التي ارتكبتها فرنسا، وبأوامر قياداتها السياسية والعسكرية في الجزائر أمام المحاكم الدولية المختصة².

- مشروع قانون تجريم الاستعمار:

كانت هناك اجتهادات من طرف بعض نواب المجلس الشعبي الوطني حيث مع بداية سنة 2010 اقترح 152 نائباً من المجلس الشعبي الجزائري مشروع قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر؛ ردّاً على قانون 23 فيفري 2005 الفرنسي الاستفزازي قانون تمجيد الاستعمار في شمال إفريقيا وبحسب رأي بعض المختصين في القانون الدولي؛ فإن مشروع القانون المقترح من طرف النواب يمنح الدولة الجزائرية حقّ المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب.

ويتضمن مشروع قانون تجريم الاستعمار موادّ تنصّ على ضرورة متابعة مجرمي الحرب خلال فترة الاستعمار، وفقاً لما ينصّ عليه القانون الإنساني الدولي؛ من أمثال الجنرال "أوساريس" و"موريس بابون" وغيرهم هذا حسب الأستاذ عمار سايجي المختصّ في القانون لدولي.

¹- نورالدين مقدر: " التعذيب الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية بين المعطى القانوني والتعنّت الفرنسي"، الملتقى الدولي الثورة الجزائرية " دراسة قانونية وسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المرجع السابق، ص 206.

²- المرجع السابق، ص 207.

يحتوي مشروع القانون المقترح على 27 مادة قانونية، ويهدف القانون في المادة الأولى في إطار استكمال جوانب الشخصية الجزائرية إلى إعادة كامل الحقوق المسلوقة المعنوية والمادية على حد سواء؛ جراء عملية العدوان المسلح على الشعب الجزائري، والجرائم ضدّ الذات البشرية منذ 1830 إلى غاية الاستقلال 1962.

كما تضمن هذا المشروع في مادته الحادية عشرة تولى الدولة الجزائرية المتابعة القضائية الفردية لكل الأشخاص الذين مارسوا جرائم ضدّ الإنسانية، من المعمّرين السابقين، والإقدام السوداء والحركى، وهي الجرائم التي لا يشملها التقادم، وتنصّ عليها المعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة. كما يلزم القانون في المادة الثانية عشر السلطات الفرنسية أخلاقيا بالاعتراف بماضيها الاستعماري في الجزائر، وبكلّ الحقائق التاريخية السلبية المدوّنة في الذاكرة الجماعية، واعترافات الشخصيات العسكرية والمدنية وشهود العيان. وفي المادة الرابعة عشرة من هذا القانون تُلزم فرنسا بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عمّا ألحق به من أذى في الفترة الاستعمارية. وكذا الممارسات التي تلت هذه الفترة، كما يشترط القانون في المادة الخامسة عشرة إلغاء كلّ النصوص الرسمية التي تمجّد الاستعمار، وتؤيّد سلوك الهمجية الاستعمارية في الجزائر، وفي المادة السادسة والعشرين تشترط قبل إبرام أيّ اتفاقية أو معاهدة صداقة بين الجزائر وفرنسا، حتّى استيفاء كل الشروط الواردة في نص القانون، فضلا عن التعويض عن الأضرار، وذلك وفقا للمادة 16، 17، 18، 19 وتتمثل في ضرورة إعادة كلّ الوثائق التي تمثّل الذاكرة الوطنية الجزائرية، والممتلكات المنهوبة والمهربة غداة الاحتلال. وتسديد ما على فرنسا من ديون للجزائر لفترة ما قبل الاحتلال¹.

¹ - ز. فتيحة: "الأستاذ عمار سايجي مختص في القانون الدولي: المشروع يمنح الدولة الجزائرية حق المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب"، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد 584، من 05 إلى 11 ماي 2010، ص 06.

يُعتبر مشروع هذا القانون أوّل مبادرة في المجلس الشعبي الجزائري ليُعرض للمصادقة، ويصبح قانونًا ساري المفعول، إلا أنه ولحدّ تحرير هذه الأسطر مازال لم يُصادق عليه. ويفسّر أستاذ التاريخ، ورئيس جمعية 08 ماي 1945 "محمد قورصو" رفض اعتماد مقترح قانون تجريم الاستعمار على أنه صفقة تمّت بين المسؤولين الجزائريين والفرنسيين وقال: "إنّ ذلك يضرب في الصميم مصداقية تاريخنا" وبرّر رفض رئيس المجلس الشعبي الوطني عدم برمجة مقترح قانون تجريم الاستعمار للمناقشة في المجلس بعودة الدفاء للعلاقات الجزائرية الفرنسية. وكان للجزائر التنازل نهائيًا أو مؤقتًا عن حقّ شرعي، وكأّتها قدمت هدية لفرنسا؛ مقابل تدفئة العلاقات ودفع الاستثمار الفرنسي في الجزائر. كما أضاف: "أشتمّ رائحة صفقة بين المسؤولين الجزائريين والفرنسيين"¹.

ويعتقد الكثير من المحلّلين أن فرنسا مطالبة بإعادة حساباتها مع الجزائر، وأن تفتح ملفات الماضي، وتناقشها بموضوعية؛ لإيجاد حلول لها وأولها أرشيف الفترة الاستعمارية؛ التي ترفض فرنسا إعادته إلى الجزائر وملف تعويض الشهداء، ومن عانوا من التعذيب، والاعتقال القسري؛ بموجب القوانين الدولية. ويُرجع مختصون في العلاقات التاريخية الجزائرية الفرنسية أنّ باريس تعتمد على أرضية قانونية تحميها من أيّ موقف تقدم عليه الجزائر في الموضوع، وذلك استنادًا إلى نصوص اتفاقية إيفيان، ويذهب آخرون بأنّ المرخّلين من الجزائر إلى فرنسا غداة الاستقلال يشكّلون جماعة ضغط قوية تعارض اعتراف فرنسا بالجرائم المرتكبة، وهم الذين يؤدّون دورًا بارزًا للحيلولة دون اعتراف فرنسا بجرائمها، وأيضا المؤسسة العسكرية تعترض هي الأخرى على اعتراف فرنسا

¹- يس حميد: " محمد القورصو يفسر التراجع عن إصدار قانون تجريم الاستعمار (أشتمّ رائحة صفقة بين المسؤولين في الجزائر وفرنسا)", جريدة الخبر، بتاريخ 27 سبتمبر 2010، ص05.

بجرائمها في الجزائر، لأنها إن فعلت ذلك ستكون هي الأولى في قفص الاتهام. ولعبت الحكومة الفرنسية دورًا كبيرًا في إفشال مشروع تجريم الاستعمار؛ إلى درجة أنه إذا تمت المصادقة عليه؛ فإن السفير الفرنسي سيغادر الجزائر مثلما صرّح به هو نفسه¹.

وفي أواخر 2010 شرعت بعض الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية الإفريقية والعربية من المستعمرات في العمل لتأسيس هيئة دولية لمناهضة الفكر الاستعماري، والسعي لإجبار فرنسا على الاعتذار رسميًا للشعوب التي استعمرتها مع المطالبة بتعويضات مالية على سنوات الاستعمار. وتقرّر عقد جمعية عامة تأسيسية للهيئة؛ لمناقشة خطة عمل ميدانية قبل الشروع في العمل، ومناقشة السبل الكفيلة لإجبار فرنسا على الاعتذار، وتعويض مستعمراتها القديمة عبر العالم؛ عن طريق محكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن، والهيئات العامة في مجال حقوق الإنسان².

ونتيجة لما سبق من اعترافات من الجانب الفرنسي، والشهادات الحيّة الموثقة لضحايا التعذيب والجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في الجزائر واستنادًا إلى الاتفاقيات المذكورة سابقًا، وتجسيدًا لمبادئ التعاون الدولي من حيث اعتقال وتسليم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وهذا تماشيًا مع واجبات الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف الأربعة، وبناءً على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإنّ الجزائر تملك السند القانوني والشرعي لفتح ملف محاكمة ومعاقبة مجرمي الحرب الفرنسيين؛ الذين تسببوا في جرائم ضد الإنسانية أثناء الثورة التحريرية. ولها الحق في التعويض المادي والمعنوي عن كلّ التجاوزات المرتكبة في حق الشعب الجزائري، وما لحق به من اعتداءات

¹ - سعاد حافظي: المرجع السابق، ص 318.

² - سامي سي يوسف: "مشروع لإنشاء هيئة دولية لمطالبة فرنسا بالاعتذار وتعويض مستعمراتها"، جريدة الشروق اليومي، العدد 3128، 29 نوفمبر 2010، ص 05.

على كرامته الإنسانية؛ كالإهانة والإذلال، وما صاحبها من وحشية، وأعمال بربرية، وبالتالي ضرورة الاعتذار الفرنسي للشعب الجزائري، وتعويض ضحايا جرائمها في الجزائر مثلما فعلت ألمانيا اتجاه اليهود، واتجاه الفرنسيين أيضاً؛ من جرّاء جرائمها في حقّ الشعب الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية، وكذا اعتراف إيطاليا بجرائمها في ليبيا، وقدمت اعتذاراً رسمياً، وتعويض ضحاياها في ليبيا.

وفي اعتقادنا أنّ أولى الخطوات لمعالجة موضوع الإرث الاستعماري وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الفترة الاستعمارية بالجزائر تتطلب تأسيس لجنة ثنائية مستقلة؛ تتكون من مختصين في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية، وخبراء في القانون ورجال اقتصاد... إلخ، والهدف من تأسيس هذه اللجنة بناء خطة عمل في مجال البحث عن صيغ معالجة المأساة الناجمة عن الفترة الاستعمارية، إنّ تحقيق هذا الغرض لن يكون إلا من خلال اتّسام هؤلاء الباحثين والفاعلين بالموضوعية، واستبعاد كلّ الخلفيات، والعمل على استرداد الحقّ الذي يساهم في بناء مستقبل لتعايش إنساني، يقوم على العلاقات النديّة، والاحترام المتبادل، كما يشكّل ذلك معبراً ضرورياً للمصالحة مع تاريخ المرحلة الاستعمارية؛ لا الهروب إلى الأمام ومحاولة تبرئة الاستعمار، والبحث بالمجهر في تاريخ المرحلة الاستعمارية علّهم يجدون أعمالاً إيجابية للاستعمار.

الخطبة

جامعة الأمير عبد القادر
مركز الدراسات والبحوث الإسلامية
العلوم الإسلامية

الخاتمة:

بعد دراستنا لموضوع المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962) الذي يُعتبر عينة من الأعمال الوحشية المرتكبة من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الثورة الجزائرية (1954-1962) ضدّ الشعب الجزائري؛ علينا استعراض واستخلاص النتائج التي توصلنا إليها؛ وأهمّها:

- إنّ فرنسا في سبيل القضاء على الثورة الجزائرية سخرت إمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وانتهجت إستراتيجيات وأساليب متعددة المظاهر والأشكال، وعلى جبهات مختلفة؛ حتى وإن كانت غير شرعية، وحاولت تغطيتها بقوانين استثنائية شرعت في سنّها ابتداءً من سنة 1955، وتشكيل منظمات تعمل في الخفاء بالتنسيق مع الجيش؛ والتي قامت بجرائم رهيبة في حق الجزائريين.

- إنّ فرنسا انتهجت إستراتيجية همجية وحشية لمواجهة طبيعة الثورة؛ من أجل إعادة التهدئة ومنها؛ إنشاء المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب، وما جرى بداخلها من تنكيل وتعذيب وقتل تحت التعذيب.

- استخدمت فرنسا في إطار إستراتيجيتها للقضاء على الثورة سلاح الحرب الدعائية والنفسية؛ في داخل المعتقلات والمحتشدات ومراكز التعذيب، وفي القرى والمداشر، وهو سلاح خطير موجّه للتأثير في معنويات الجزائريين من المدنيين والعسكريين، ومحاولة استمالتهم لصالحها في مرحلة أولى، ثم استخدامهم كوسيلة للقضاء على الثورة؛ حيث جندت الإدارة الاستعمارية إمكانيات معتبرة، وأنشأت العديد من المصالح؛ على غرار المصالح الإدارية المختصة (SAS) وفرق الحركي الذين جُنّدوا لمحاربة إخوانهم الجزائريين، وقد لعبت هذه الفرق دورًا كبيرًا في التعذيب والتنكيل بإخوانهم في المعتقلات، ومراكز التعذيب، وفي القرى والمداشر.

الخاتمة:

- تعرّض مئات الآلاف من الجزائريين من المدنيين وأعضاء جيش التحرير للتكيل والتعذيب، وبأساليب مختلفة من طرف أجهزة متعدّدة، وأخرى متخصصة حتّى أصبح القائمون على التعذيب يتفنّنون في هذه السلوكات الوحشية، وأقيمت مراكز لذلك، مجهزة بكلّ أدوات ووسائل التعذيب؛ حتّى اصطلح على تسميتها بمخابر أو ورشات التعذيب، وما المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة - موضوع دراستنا- وما جرى بها من تكيل وتعذيب إلّا مثالا على ذلك.

- إنّ ما قامت به فرنسا من أعمال؛ كان في إطار سياستها الاستعمارية للقضاء على الثورة، وكان التعذيب في المعتقلات والمراكز الاستعمارية؛ وحتى خارجها قد احتلّ حيزًا كبيرًا، وكان الدعامة الأساسية في إستراتيجيتها، وهي تصنف جرائم ضدّ الانسانية، وجرائم حرب؛ لانتهاكها ومخالفتها للقانون الدولي للحرب (DICA) المتمثّل في اتفاقيات جنيف الأربعة 12 أوت 1949؛ والتي صادقت عليها فرنسا سنة 1951¹، وكذا بيان حقوق الانسان.

- إنّ ما جرى من تعذيب وتكيل ضدّ الشعب الجزائري خلال الثورة التحريرية لم يكن سلوكًا فرديًا ومعزولًا كما أدّعى الكثير من المسؤولين الفرنسيين، بل كان مؤسّساتيًا؛ أي: بعلم السلطات العليا في فرنسا، وبأوامر من مسؤوليها؛ من خلال ما قامت به من تكوين وإنشاء مؤسسات وهيئات ومصالح مهمّتها ممارسة التعذيب، والتفنّن في أساليبه ووسائله، ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل تعدّاه إلى إدراج تقنيات التعذيب وأهميته في المناهج الدراسية للمعاهد والمراكز العسكرية التي تخصّصت في حرب العصابات، وما يُثبت ذلك شهادات المعذّبين الذين لا زالوا يذكرونها، وآخرون لا زالت آثار التعذيب ظاهرة على أجسادهم

¹ - Arnaud Grellier: **Le Monde**, 24 décembre 2001, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

الخاتمة:

وهي كثيرة في دراستنا، وأيضاً حسب شهادات واعترافات الكثير من ضباطها على غرار أوساريس، ماسو، بيجار، وكذا المجندين الفرنسيين الذين أدلوا بشهاداتهم الدالة على ممارسة التعذيب، وبأساليب شنيعة وذنبيّة، ومن جهة أخرى أثارت هذه الظاهرة الطبقة المثقفة الفرنسية؛ من صحفيين وكتاب، ومازالت تثيرها إلى يومنا هذا. تلك المعطيات تدعم قناعة الرأي العامّ الوطني والفرنسي والعالمي بضرورة مطالبة الحكومة الفرنسية بتقديم اعتذار رسمي للشعب الجزائري.

- ومن الممارسات التي قامت بها فرنسا بالجزائر ارتكاب أفعال تعكس دناءة ومكر المسؤولين الفرنسيين، كالقتل العمدي الذي شاع تنفيذه في حقّ الجزائريين الموقوفين والمعتقلين، وحاولت التستر على هذه الجرائم؛ بما يُعرف بالمفقودين كما ارتكبت الإبادة الجماعية في الكثير من القرى والمداشر، وقد أوردنا الكثير من الأمثلة في دراستنا بمنطقة الحضنة على هذه الجرائم الشنيعة.

- إن التتكيل والتعذيب كان يُسلط على الموقوفين والمعتقلين في كلّ المعتقلات والمراكز الاستعمارية؛ ولكن كانت ممارساته أكثر بشاعة ودناءة في مراكز الفرز والعبور؛ كمركز الفرز والعبور "القصب" بالمسيلة و"العطعوة" ببريكة، ومقرات المكتب الثاني، والأحواش والمستودعات المسيّرة من طرف منظمات الكولون كمقرات اليد الحمراء، وأوردنا الكثير من الأمثلة في دراستنا على ذلك.

- أمام قساوة وفضاعة الممارسات الاستعمارية ضدّ الموقوفين والمعتقلين، نجد الكثير منهم لا يعتقدون بأنّ مهمّتهم النضالية انتهت بإلقاء القبض عليهم؛ بل من واجبه الاستمرار في النضال؛ وبأكثر عزيمة وشجاعة، بالتذكير بالواجب اتّجاه الوطن، والتواصي فيما بينهم بدعم الثورة وعدم إفشاء سرّها. ونجد صور التضامن والمقاومة، والتمسك بمبادئ الثورة التي ميّزت الشعب الجزائري المتشعب بقيم مبادئ دينه ووطنه، وهو ما أفضل

الخاتمة:

مخططات الإدارة الفرنسية الرامية إلى قتل روح المقاومة الوطنية، وانتزاع الأفكار الاستقلالية والثورية من أذهان الموقوفين والمعتقلين.

- تبني السلطات الفرنسية في إطار سياستها للقضاء على الثورة الترحيل القسري للسكان؛ بهدف عزل الثورة عن المدّ الشعبي، وهو ما يسمّى بالمحتشدات أو مراكز التجمّع؛ حيث تمّ تفريغ مناطق واسعة من سكانها في مراكز ومحتشدات محروسة؛ بعد تدمير قراهم الأصلية، وتخريب موارد رزقهم، ممّا أدّى إلى انتشار الأمراض والأوبئة، وموت الكثيرين في تلك المحتشدات؛ خاصّة في أوساط الأطفال والعجزة. إلّا أنّ تلك المحتشدات أصبحت تشكّل فيها خلايا تابعة لجبهة التحرير الوطني، ولها اتّصالات بالتوّار.

- من خلال دراستنا؛ والمعطيات الواردة فيها نستنتج أن المعتقلات التي أنشأتها السلطات الفرنسية بهدف عزل المناضلين والوطنيين وكبح إرادتهم؛ لمنع التحاقهم بالثورة، أصبحت معاقل للنضال التحرّري؛ إذ أتاحت الفرصة للقاء والتواصل بين مختلف المناضلين والوطنيين، وعامة أفراد الشعب الذين جيء بهم من مختلف مناطق الوطن؛ لتبادل الآراء والأفكار، والتواصي بدعم الثورة، وتحمل المشاق والصعوبات من أجل استقلال الجزائر. وهذا ما وجدناه في مختلف المعتقلات التي درسناها؛ خاصّة السياسية منها؛ معتقل الجرف، وبذلك تكون المعتقلات قد أدّت رسالتها الثورية، وأسقطت مشاريع الاستعمار، وكشفت القناع للعالم عن أنواع التعذيب والتنكيل، وتشويه المعذبين والمعتقلين.

-إن ما وقع في الجزائر إبّان الثورة التحريرية من تنكيل وتعذيب وقتل عمدي وما نتج عنها؛ هي جرائم في حقّ الشعب الجزائري، وتبقى وصمة عار في جبين الدولة الفرنسية المتغنيّة بمبادئ ثورتها (الحرية - الإخاء - المساواة).

وأخيراً؛ فإنّ الموضوع الذي اخترنا البحث فيه ما يزال يحتاج إلى أبحاث ودراسات أكاديمية تتعمّق أكثر؛ لمعرفة حقائق أخرى، فالعمل الفردي يضلّ دوماً في حاجة إلى من يكمله من الباحثين.

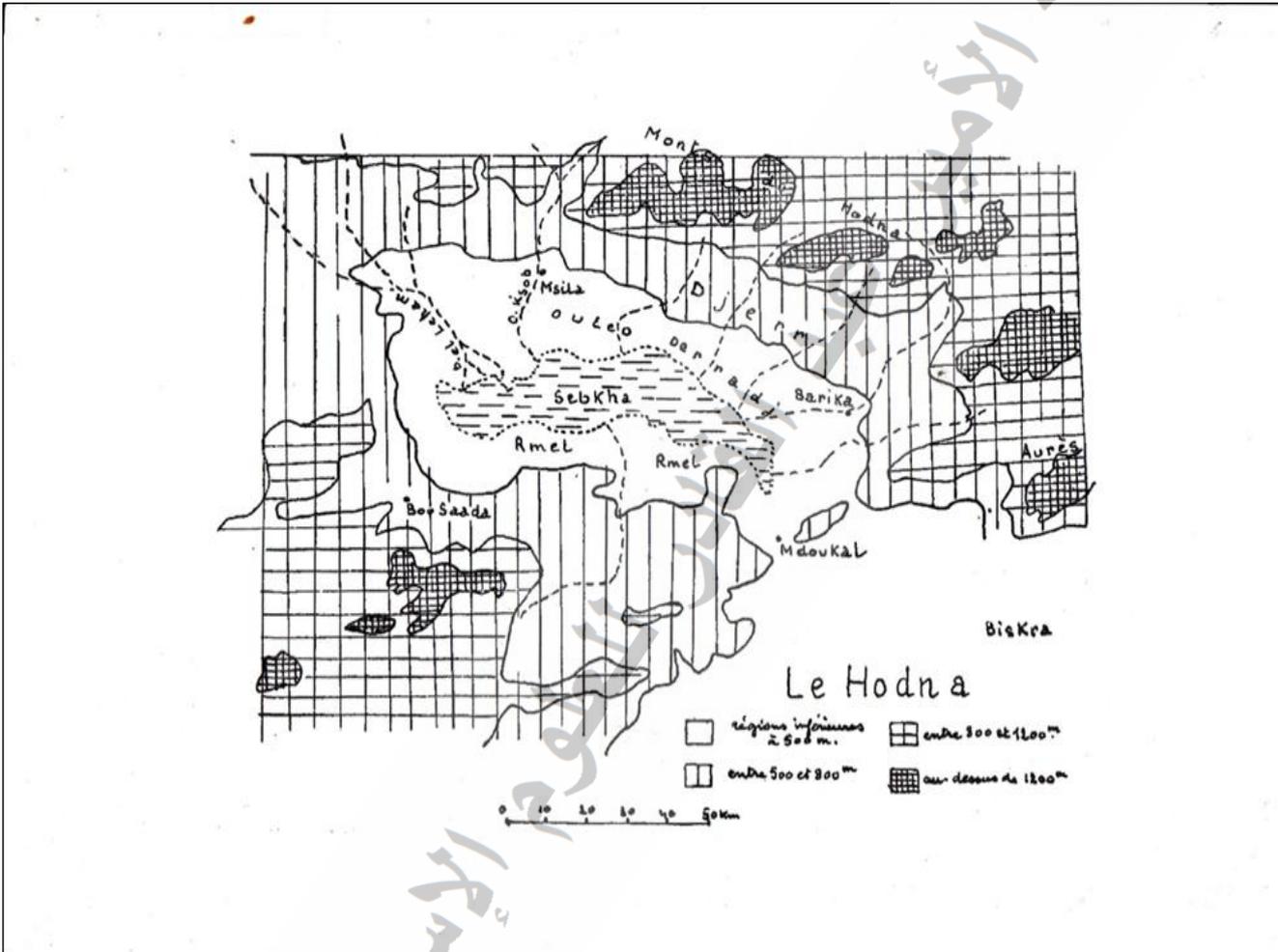
الملاحق

جامعة الأمير عبد القادر العظم الإسلامي

الملاحق

الملحق رقم: 01

خريطة جغرافية وطبوغرافية لمنطقة الحضنة.

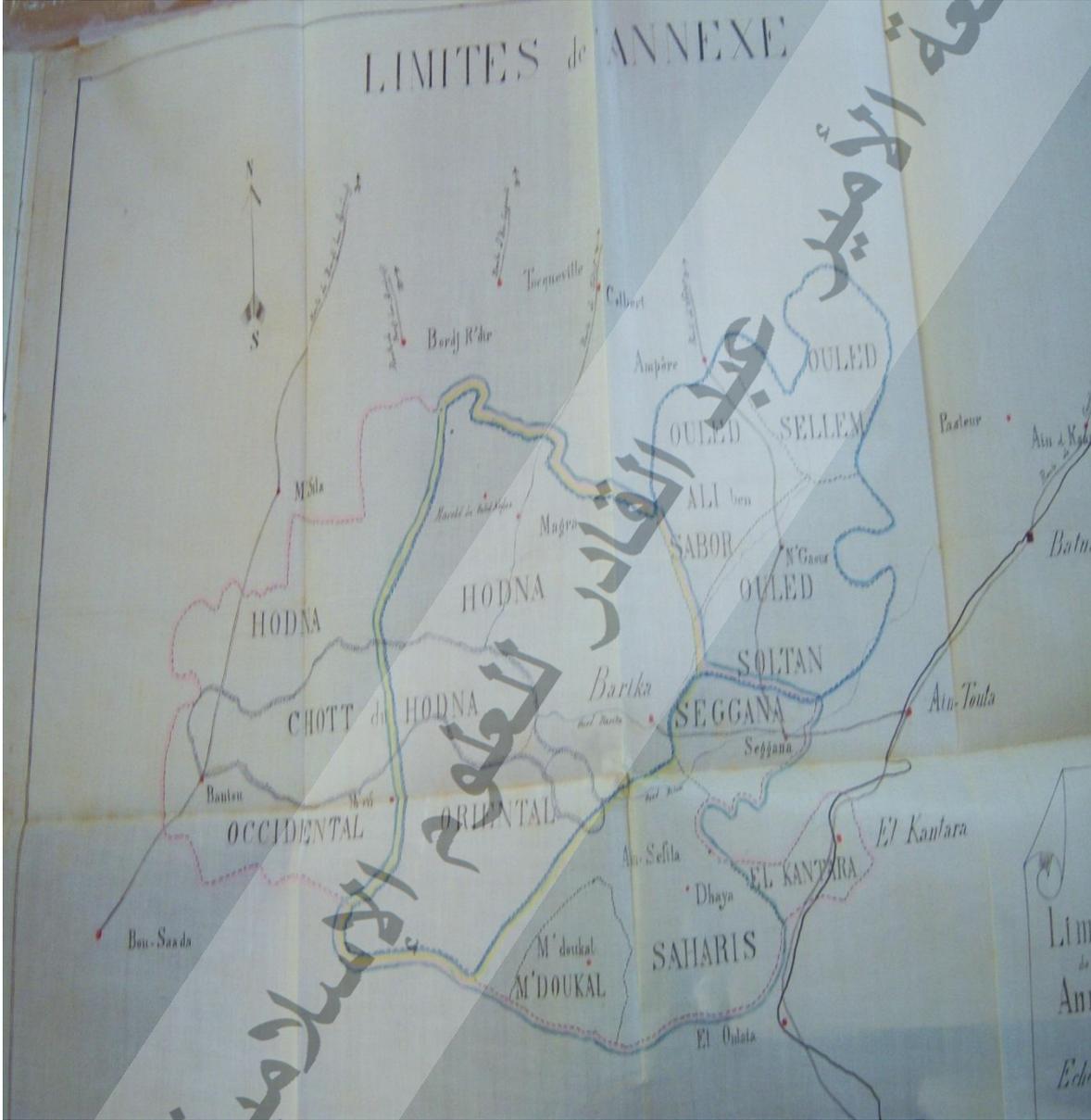


المصدر: Despois (J): Le Hodna, p 11

الملاحق

الملحق رقم: 02

خريطة تبين الحدود بين الحضنة الشرقية والحضنة الغربية في أواخر القرن 19

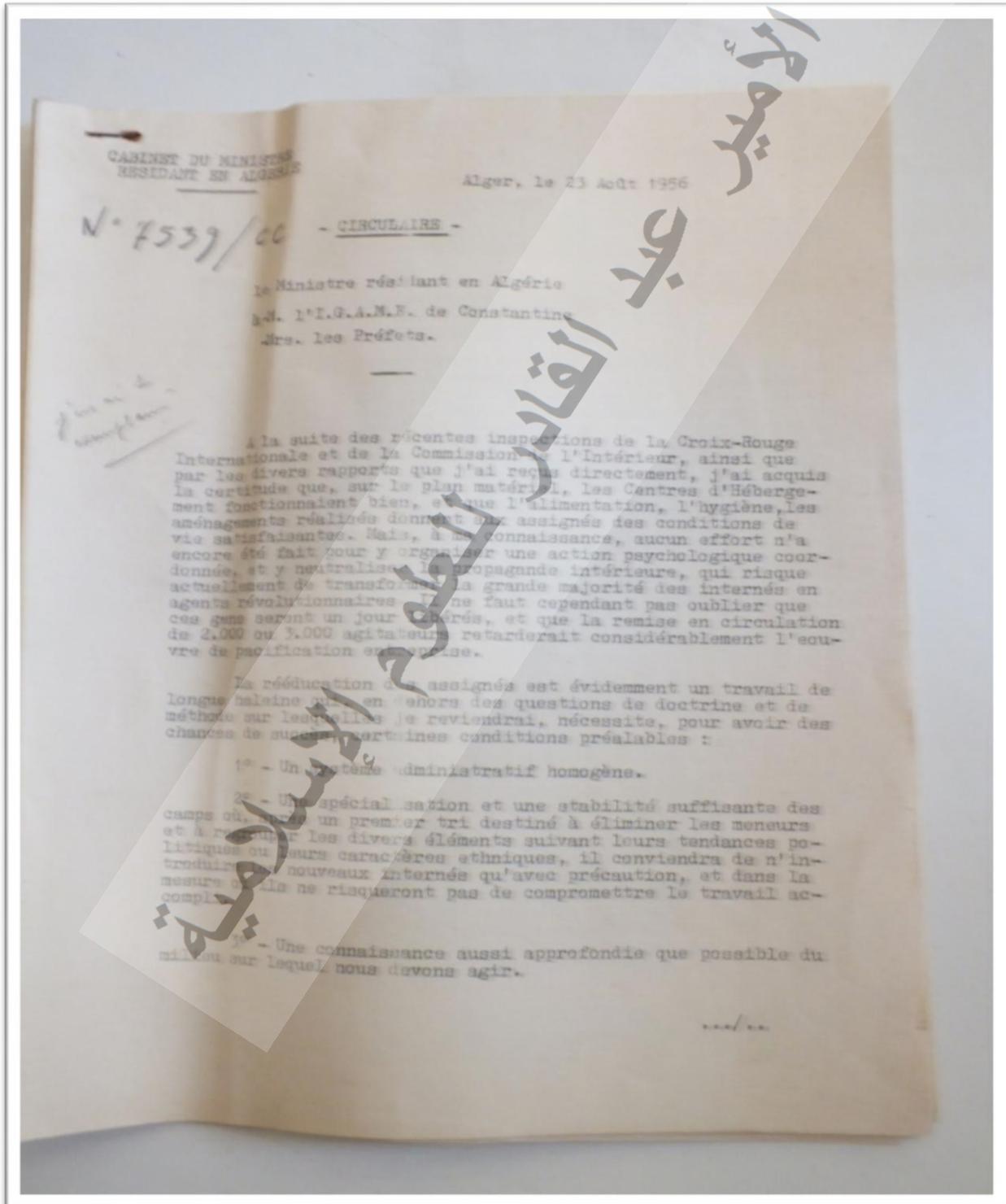


المصدر: ACMM, Boite N°14 -

الملاحق

ملحق رقم: 04

منشور كيفية تسيير المعتقلات: منشور رقم 7539 مؤرخ في 23 أوت 1956 صادر عن مصالح الوزير المقيم روبير لاکوست Robert Lacoste.



Pour réaliser ces conditions, je vous prie de bien vouloir faire appliquer les directives suivantes, qui complètent l'Instruction du Gouverneur Général, en date du 7 Juillet 1955, sur les Centres d'Hébergement.

* *

I - Organisation administrative à réaliser -

A - Création de Centres d'Orientation

J'estime indispensable de créer un Centre d'Orientation par Département. Les nouveaux assignés seront dirigés par arrêté préfectoral sur cet organisme, où ils seront personnellement étudiés et classés par un spécialiste, auquel seront immédiatement transmis tous les renseignements confidentiels qui auront pu être recueillis sur l'intéressé. Après ce premier examen qui ne devrait pas dépasser un mois, et sur proposition du spécialiste, les internés seront dirigés, par arrêté gubernatorial, sur le Centre définitif choisi, qui pourra fort bien ne pas être situé dans le même Département.

Le Centre d'Orientation pourrait avantageusement être constitué par un baraquement isolé d'un Centre d'Hébergement déjà existant, ce qui aurait l'intérêt de n'accroître ni le personnel administratif, ni la garde nécessaires. Mais il est indispensable d'éviter tout contact entre les arrivants et le camp auquel ils sont rattachés, ce qui pose en particulier des problèmes pour la distribution des repas, l'utilisation des douches et des latrines.

B - Rôle du Service Central des Centres d'Hébergement -

Le S.C.C.H. est chargé de l'administration générale et de la gestion financière de l'ensemble des Centres. Pour pouvoir remplir de manière efficace ce rôle d'organisme de coordination, et me fournir avec précision les divers renseignements dont je peux avoir besoin, il est nécessaire qu'il soit immédiatement tenu au courant de toutes modifications de la situation matérielle et de l'état psychologique des camps. Il doit en particulier être avisé des nominations de personnel administratif, et recevoir pour chaque assigné un dossier complet, avec notice confidentielle aussi détaillée que possible, dans un délai de 8 jours. En plus du compte rendu de quinzaine, prévu par l'Instruction du 7 Juillet 1955, dont un exemplaire doit lui être adressé directement pour information, il doit être averti directement par télégramme de tous les événements graves survenus.

Je prie le Préfet Directeur du S.C.C.H. de s'entendre directement avec les Préfets des Départements pour réaliser dans les meilleures conditions cette liaison indispensable.

.../..

C - Personnel Administratif -

Le personnel administratif minimum nécessaire au bon fonctionnement de chaque centre se compose de :

- | | | |
|----------------------------|----------------|----------------------------|
| - 1 Directeur | niveau minimum | Adjudant-Chef en retraite |
| - 1 Gestionnaire-comptable | " | s/ Officier Chef comptable |
| - 1 Officier de police | | parlant arabe |
| - 2 Agents ou Gardiens | | |
| - 1 Interprète | | |
| - 1 Médecin conventionné. | | |

A cette liste s'ajoute évidemment le personnel subalterne nécessaire (secrétaire, chauffeur, vaguemestre, infirmier). Vous voudrez bien veiller à ce qu'en particulier le personnel de direction employé ait une maturité et une autorité personnelle suffisantes pour maintenir la discipline sans brutalité ni faiblesse. Vous m'aviserez, sous le timbre du S.C.C.H., des difficultés de recrutement qui pourraient se présenter : j'étudierai dans ce cas la possibilité d'engager du personnel militaire en retraite ou de faire détacher du personnel inapte au service actif. S'il est difficile d'affecter au Centre un médecin en permanence, il est en tous cas nécessaire que celui-ci y passe au moins trois demi-journées complètes par semaine. La question la plus délicate est évidemment celle des interprètes, qui ne devront être désignés qu'avec l'accord de la Direction générale des Affaires Politiques.

II - Garde des Centres -

La garde des Centres relève de l'Autorité Préfectorale, qui l'organise en accord avec l'Autorité Militaire intéressée.

Elle doit être assurée par une unité organique, si possible complète, et commandée par un officier.

Le principe, actuellement appliqué, d'une séparation absolue entre garde et administration du camp, est excellent et doit être maintenu. La garde ne doit intervenir à l'intérieur du camp que sur réquisition du Directeur, et pour y rétablir l'ordre. En dehors de ce cas particulier, elle ne doit avoir aucun contact avec les assignés, et ne doit représenter qu'un obstacle actif entre le camp et le monde extérieur.

.../..

- 4 -

Au point de vue effectifs, en dehors des possibilités de révolte (probabilité inconnue), il ne faut pas oublier que la libération d'un camp serait pour les rebelles un triomphe, et pour nous une défaite grave. Il y a donc lieu de prévoir, en fonction des événements extérieurs, soit le renforcement du dispositif de garde, soit son appui temporaire par des unités d'intervention.

III- Décision d'internement et de libération

A - Internement -

La décision de mise en résidence surveillée, relève de l'Autorité Préfectorale, sur proposition de l'Autorité Civile ou Militaire locale. Toutefois j'insiste sur le soin avec lequel doit être étudié chaque cas, et constitué chaque dossier. La notice confidentielle jointe doit en particulier être objective et précise : elle n'a pas seulement pour but de justifier la mise en résidence surveillée, mais de faciliter le travail de l'Officier chargé de l'action psychologique. Je sais que vous avez récemment donné des instructions dans ce sens : je pense qu'il y aurait lieu de prévoir un modèle de dossier unique, et je vous serai reconnaissant de vous rapprocher à cette fin du Directeur du S.C.O.H.

B - Transfert -

Dès que seront réalisés les Centres d'Orientation prévus dans la première partie, c'est sur eux que devront être dirigés systématiquement tous les assignés. Il y aura donc lieu de tenir compte de ce fait pour l'établissement des arrêtés de mise en résidence surveillée. Après un stage qui, ne devra pas excéder un mois, les internés seront transférés dans un Centre définitif. L'arrêté gubernatorial de transfert, ainsi que l'avis du spécialiste du Centre d'Orientation seront immédiatement communiqués à M. le Préfet intéressé.

C - Libération -

En dehors du cas particulier où, pour des raisons politiques l'Autorité locale demanderait le retour de certains assignés, les libérations n'auront désormais lieu que par groupes importants, à la fin d'un cours complet de rééducation. Les propositions seront établies :

- 1°) par l'Autorité qui a prononcé l'assignation à résidence surveillée, avec avis de l'Officier chargé de l'action psychologique.

.../...

2°) par l'Officier chargé de l'action psychologique, avec contrôle de l'Autorité Préfectorale intéressée.

La synthèse des 2 listes sera faite par les soins du S.C.C.H., et les arrêtés de libération seront soumis à ma signature.

Pour vous permettre l'établissement et le contrôle des listes, vous serez prévenus au moins un mois à l'avance des dates de libération retenues.

IV - Discipline générale et Règlement Intérieur des Centres -

La discipline des Centres est un problème difficile. Il ne faut pas oublier que les individus qui s'y trouvent sont simplement astreints à une surveillance, et gardent la liberté de correspondre avec le monde extérieur ou de recevoir la visite de leurs proches. Toute brutalité pourrait avoir des répercussions politiques graves, aussi bien sur le plan local que sur le plan général. Il faut donc que cette discipline paraisse soumise, librement définie et appliquée par les internés, considérés comme une collectivité consciente et organisée. Elle doit essentiellement porter sur les points suivants :

- Horaires de vie et de travail.
- Hygiène et entretien du camp.
- Honnêteté vis à vis de l'administration et des autres prisonniers.
- Séances d'étude.
- Organisation des sports.
- Respect de la hiérarchie et des consignes de garde.

Les manquements à la discipline feront l'objet de séances d'auto-critique et de critique, dirigées par l'Officier chargé de l'action psychologique. L'expérience prouve qu'ils sont en général beaucoup plus sévèrement sanctionnés par la collectivité responsable que par les gardiens.

Un projet de Règlement Intérieur sera établi par M. le Préfet Directeur du S.C.C.H., et vous sera soumis pour avis. Le faire accepter et plébisciter par les camps sera le rôle des Officiers chargés de l'action psychologique, qui pourront modifier certains articles en fonction des conditions locales, de manière à donner aux internés l'impression de libre arbitre.

.../..

V - Action psychologique -

A - Organisation -

Le Service d'action psychologique, qui portera le nom officiel de Service d'Inspection des Centres, est constitué de la manière suivante :

1° - Une Direction à Alger, contrôlée par la Direction Générale des Affaires Politiques. Le Chef de Service, rattaché à son Cabinet, est essentiellement chargé de la mise au point des méthodes, de la coordination du travail et de l'exploitation des résultats obtenus dans les divers Centres. Il vous tiendra directement au courant, ainsi que le Préfet Directeur du S.P.C.A., de toutes les questions qui peuvent vous intéresser, et vous présentera toutes suggestions utiles au bon fonctionnement des Centres.

2° - Un bureau permanent dans chaque Centre, qui peut, soit être organisé en S.A.S. autonome, soit être géré financièrement par la S.A.S. la plus proche. L'Officier Chef de Bureau, ou Inspecteur du Centre, doit parler couramment l'arabe ou le kabyle et être très averti des questions musulmanes. Il est désigné par vous-même parmi les Officiers des Affaires Algériennes dont vous disposez, et sera remplacé dès que possible. Il a toute liberté pour exercer son action dans le Centre, et s'occupe des questions sociales et politiques, contrôle la correspondance et les visites des assignés, surveille la bibliothèque et l'organisation de cours de Français, d'Arabe et d'arithmétique, et peut, le cas échéant, proposer des libérations ou des transferts. Il doit être en possession d'une copie de toutes les notices confidentielles concernant les assignés, et transmet tous les renseignements qu'il est susceptible de recueillir dans le Centre, ainsi les visiteurs et la population environnante. Enfin c'est lui qui est chargé de l'examen et du classement des nouveaux arrivants, lorsque le Centre d'orientation est annexé au Centre qu'il dirige. Le personnel et le matériel qui seront nécessaires dépendront évidemment de l'importance du Centre, et du développement que prendra ce service. De toutes façons il lui faudra dès l'origine 1 bureau (au moins) avec machine à écrire, un excellent adjoint, attaché des Affaires Algériennes, parlant l'arabe ou le kabyle et servant de secrétaire, un véhicule (jeep si possible) avec chauffeur, et un planton.

.../...

B - Méthodes de travail -

J'insiste sur trois points essentiels:

1^o) Il est nécessaire d'"occuper" les internés et de les intéresser à la vie matérielle et à l'entretien du camp, ce qui réduira d'autant la fermentation politique. Sports, bibliothèque bien choisie, conférences et "Etudes" dirigées, séances récréatives, création d'écoles françaises et arabes, et, le cas échéant, d'ateliers artisanaux, sont d'excellents moyens de limiter le temps disponible.

2^o) Le rôle de l'action sociale est extrêmement important : c'est grâce à elle que l'Officier Chef de Bureau pourra rapidement établir des contacts personnels avec certains internés, et exercer son autorité dans le Centre. Il devra en particulier aider les assiégés à résoudre les problèmes familiaux ou autres qui résultent de leur détention, rédiger ou transmettre leurs demandes, et pourra faire venir en visite sur réquisition, à titre de récompense, les familles les plus nécessiteuses. Un crédit lui sera ouvert pour régler immédiatement les cas les plus urgents.

3^o) Enfin, malgré les difficultés du problème, il est indispensable de s'efforcer par tous les moyens de neutraliser dans les Centres l'action politique adverse, et d'y faire une propagande française efficace.

La tolérance, qui est devenue pour nous un principe, n'est plus une arme suffisante contre les fanatismes actuels, qu'ils soient religieux, politiques ou raciaux, et le mensonge, systématiquement amplifié, l'emporte toujours sur la vérité silencieuse. Le service d'action psychologique doit, par une lutte patiente et méthodique :

a) Démontrer les mensonges de la propagande panislamique communiste, détruire le prestige qui entoure les chefs de la "Révolte" et montrer qu'en fait, ils ne se soucient guère du sort du peuple.

b) Exposer le travail accompli par la France, et les buts qu'elle se propose.

Les arguments de notre propagande devront évidemment être adaptés aux tendances diverses de nos interlocuteurs : il faudra par exemple démontrer aux progressistes que, sans la France, ils perdront les avantages de la civilisation occidentale, auxquels ils tiennent; par contre on expliquera aux Musulmans traditionalistes que, devant l'expansion communiste qui menace déjà l'Egypte, la France

.../..

peut seule garantir la liberté de leur religion. Les instructeurs insisteront particulièrement sur les problèmes économiques (aide de la France, comparaison des niveaux de vie), les progrès sociaux réalisés ou envisagés, enfin le but politique final, qui est l'égalité de tous les Français, quelle que soit leur origine.

Une documentation aussi complète que possible sur toutes ces questions sera fournie par le Chef de Service aux Officiers Chefs de Bureau, qui recevront également les synthèses de renseignements établies par le Gouvernement Général et les diverses Préfectures.

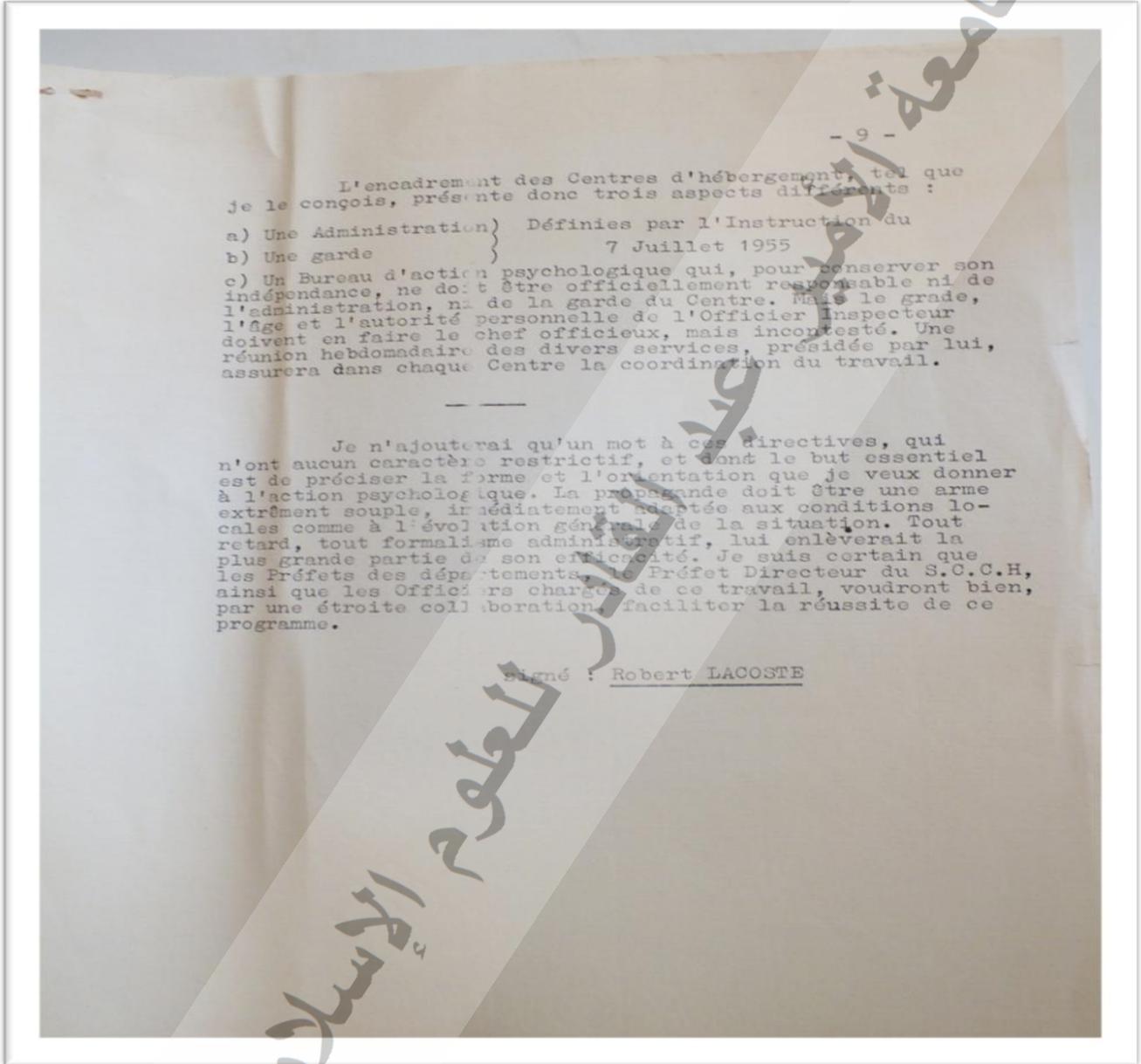
De fréquents voyages du Chef de Service, qui inspectera en principe chaque centre une fois par mois, et des réunions bimensuelles à Alger, faciliteront la mise au point des méthodes.

C - Conclusions générales -

Il serait illusoire d'attendre de l'action psychologique des conversions immédiates, surtout dans un milieu aussi contaminé que celui des Centres. Nous ne pouvons pas espérer soulever une grande flamme de fanatisme profrançais, mais nous pouvons ramener les assignés au calme, et leur faire peu à peu comprendre où est leur véritable intérêt.

Mais je tiens à souligner un aspect extrêmement important du problème, qui justifierait à lui seul la présence d'un Officier spécialiste des Affaires Algériennes, et qui peut très rapidement fournir des résultats exploitables : c'est la possibilité d'acquérir une parfaite connaissance de toutes les méthodes de propagande adverse, et d'étudier en vase clos l'efficacité des nôtres. Les Centres sont, à ce point de vue, un terrain d'observation idéal, et nous ne trouverons nulle part une pareille synthèse de tous les éléments qui luttent contre nous. Le Chef de bureau doit donc, plus encore qu'aux meneurs considérés en tant qu'individus, s'intéresser aux thèmes de propagande, à leur évolution, et à leur réputation. De ses échecs, comme de ses succès, la Direction Générale des Affaires Politiques doit pouvoir tirer parti sur le plan général.

On voit ainsi l'importance, et les difficultés, du rôle de l'Officier chargé de l'action psychologique. Il doit donc être choisi en parfaite connaissance de cause, pour son expérience de la langue arabe et du monde musulman, sa personnalité, son équilibre, et savoir manier alternativement la persuasion, la menace, ou l'égoïsme individuel. Il ne faut pas oublier que son influence personnelle, et le respect qu'il inspirera, contribueront autant à faire accepter le France que tous les arguments logiques de la propagande. .../...



– المصدر: ACMM, Boite 99

الملاحق

ملحق رقم: 05

رسالة احتجاج مسربة من معتقل الشلال، من طرف النائب مسعود بوقادوم
حول ظروف الاعتقال غير الإنسانية بالمعتقل، وتُليت على منبر الجمعية الوطنية الفرنسية
بتاريخ: 29 جويلية 1955 أثناء مناقشة تمديد قانون حالة الطوارئ بالجزائر.

« Nous avons l'impression d'être isolés et notre courrier, qui est censuré, ne part à destination que selon le bon plaisir de l'administration du camp. Je me permets, au nom de mes 620 camarades, d'attirer votre attention sur ce qui se passe ici;

« Nous sommes à 35 kilomètres au Sud de M'Sila, nous vivons sous la tente par groupes de dix personnes. Imaginez notre calvaire de 10 heures à 4 heures de l'après-midi lorsque la chaleur atteint et dépasse 45° à l'ombre. L'eau nous est donnée au compte-gouttes, deux à trois litres par personne et par jours. Quant à la nourriture, elle a fait l'objet d'un contrat entre un certaine société Gonzales, de Sétif, et l'administration.

« Dans un camp, la meilleure des répressions collectives s'exerce sur la nourriture et sur l'eau. Croyez-moi, l'empoisonnement collectif à faible dose s'effectue chaque jour.

« La soupe, mélange immonde d'eau et de débris divers, de lentilles ou d'épluchures de pommes de terre, nous est servie dans des boites de conserves rouillées; le pain rond, refusé à

plusieurs reprises par le médecin, manque toujours de cuisson.

« Au sujet de la soupe, je dois tout de même noter l'indignation du capitaine commandant la garde du camp s'écriant un jour à l'adresse du cantinier: u Ce n'est pas une soupe à servir à des êtres humains. »

« Nous l'avons refusée à plusieurs reprises, nous avons refusé le pain. Cette société veut réaliser des bénéfices sur la maigre allocation journalière de 140 francs pour notre nourriture. Elle en réalise aussi sur les prix pratiqués à la cantine, 70 francs le kilogramme de pain, 80 francs le kilogramme de sel, 120 francs la boite de hit, etc. •

« Ajoutez à cela les rigueurs de la discipline qui est l'expression de la bonne ou de la mauvaise humeur du capitaine commandant la garde. »

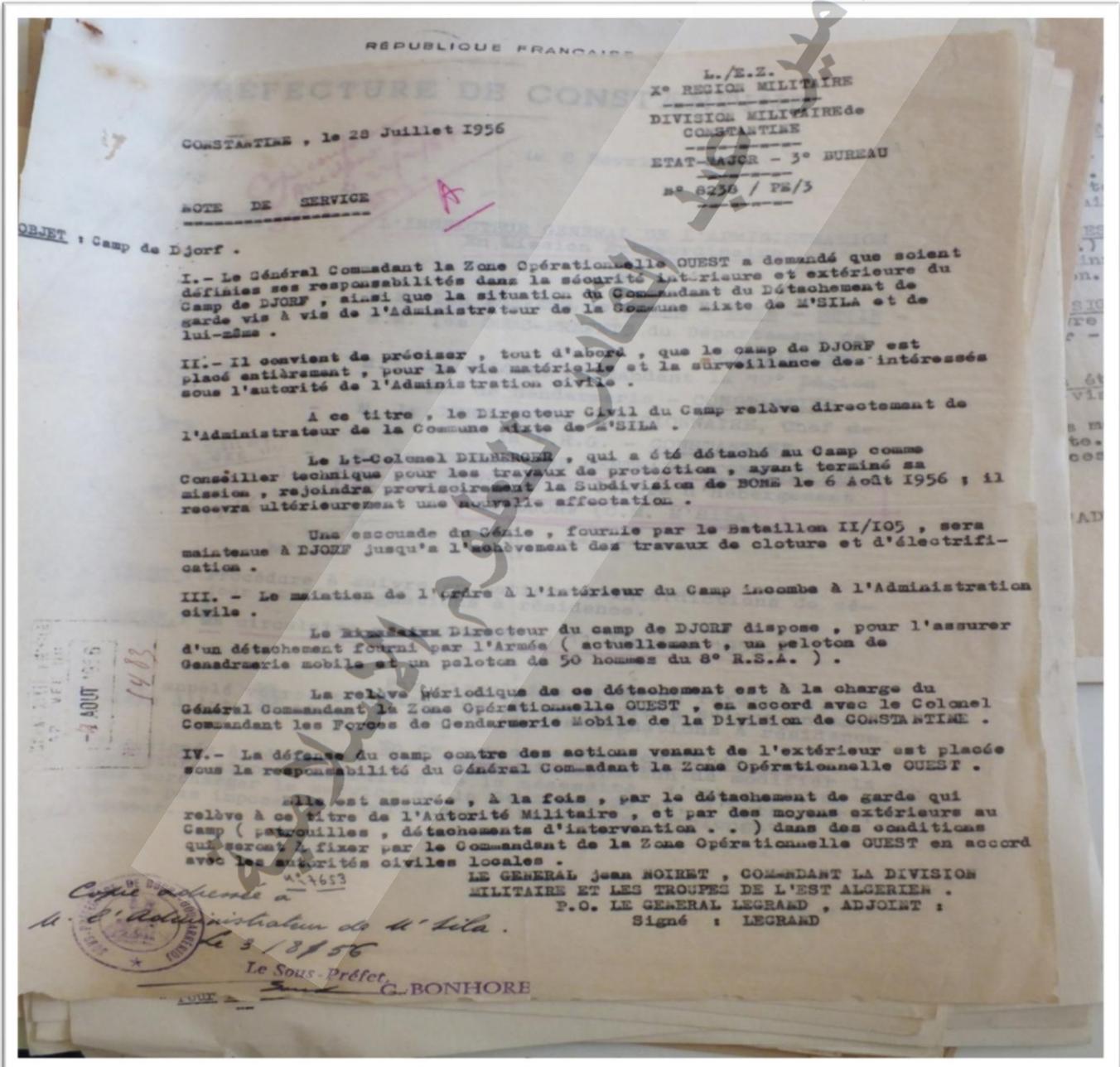
- المصدر:

- JOURNAL OFFICIEL DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE, DÉBATS PARLEMENTAIRES ASSEMBLEE NATIONALE Irc, Séance du vendredi 29 juillet 1955, PROLONGATION DE L'ETAT D'URGENCE EN ALGERIE Suite tfe la discussion d'un projet de loi, P 4522.

الملاحق

الملحق رقم: 06

تعليمية رقم 8238 مؤرخة في 28 جويلية 1956، الصادرة عن الناحية العسكرية العاشرة قسم قسنطينة العسكري تحدد التنظيم الإداري لمعتقل الجرف من حيث التسيير والادارة بحيث أصبح تحت سلطة رئيس بلدية المسيلة المختلطة.



الملاحق

ملحق رقم: 07

مقررة اعتقال السيد محمد زيتوني بمعتقل الجرف

PREFECTURE DE CONSTANTINE
CABINET
NR 56-0458/BSDN

A R R E T E

Le GENERAL de BRIGADE JARROT
chargé de l'Intérieur des fonctions de
Préfet de CONSTANTINE
Officier de la Légion d'Honneur,

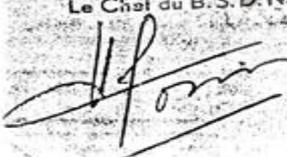
Vu la Loi N° 56-298 du 16 Mars 1956 conférant des pouvoirs
spéciaux au Gouvernement;
Vu le Décret N° 56-274 du 17 Mars 1956 relatif aux mesures
exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre, à la protection
des personnes et des biens, et à la sauvegarde du Territoire de l'Algérie;
Vu l'arrêté gubernatorial du 14 Décembre 1956, article 4,
portant délégation de pouvoirs;
Considérant que l'activité de M. **ZITOUNI Mohamed**
ben Nadir ben Amer - LA ROCHETTE - Bloc 5 - CHAMBOCH-PEUGEROLLES -
(Lodze)
vient de prendre à son encontre les mesures prévues par l'article 1er
§ 7 du décret du 17 Mars 1956;

A R R E T E

ARTICLE 1er : M. **ZITOUNI Mohamed**
sera placé en résidence surveillée au Centre d'Hébergement de DJORF,
Commune de M'SILA, jusqu'à nouvelle décision.

ARTICLE 2 : M.M. les Sous-Prefets, le Colonel, Commandant la Xème
Légion Ter de Gendarmerie, les Commissaires de Police, sont chargés, cha-
cun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté qui sera
exécutoire immédiatement.

FAIT à CONSTANTINE, le **9 J U I N 1956**
Le GENERAL de BRIGADE JARROT,
Préfet de Constantine, par intérim,

POUR AMPLIATION
Le Chef du B. S. D. N.



G. JARROT

- المصدر: تحصلنا عليها من المعني

الملاحق

ملحق رقم: 08

نماذج تقارير نصف شهرية تعدها مصلحة العمل النفسي بمعقل الجرف حول الوضعية العامة للمعتقلين

CENTRE D'AMERAGEMENT
DE DJORF

- ETAT EFFECTIF

Quinzaine du 1er au 15 Septembre 1959 -

ENTREES	Nombres	SORTIES	Nombres
2 Septembre 1959	4	1er Septembre 1959	2
8 Septembre 1959	77	2 Septembre 1959	3
10 Septembre 1959	1	4 Septembre 1959	1
11 Septembre 1959	2	5 Septembre 1959	1
13 Septembre 1959	1	9 Septembre 1959	2
14 Septembre 1959	1	10 Septembre 1959	2
		12 Septembre 1959	2
		13 Septembre 1959	1
	86		14
<u>RECAPITULATION</u>			
- Effectif au 31 Aout 1959	887		973
- Entrants durant la quinzaine	86		14
- Sortants durant la quinzaine			959
- Effectif au 15 Septembre 1959			

Djorf le 15 Septembre 1959

Le Commandant du Centre
de DJORF.

44

الملاحق

- ETAT EFFECTIF -
- QUINZAINE DU 16 AU 30 NOVEMBRE 1959 -

CENTRE D'HEBERGEMENT DE DJORF
 2460

ENTREE		SORTIE	
DATE	NOMBRE	DATE	NOMBRE
19 Novembre 1959	1	16 Novembre 1959	1
23 Novembre 1959	1	18 Novembre 1959	37
24 Novembre 1959	200	20 Novembre 1959	2
26 Novembre 1959	1	21 Novembre 1959	3
27 Novembre 1959	1	22 Novembre 1959	3
30 Novembre 1959	1	23 Novembre 1959	1
		24 Novembre 1959	1
		25 Novembre 1959	18
		27 Novembre 1959	1
		28 Novembre 1959	1
		30 Novembre 1959	1
	205		69

- RECAPITULATION -

- Effectif au 16 Novembre 1959	664	869
- Entrants durant la quinzaine	205	
- Sortants durant la quinzaine		69
		800

Légende: *sont soulignés au rouge les gens venant du secteur de M'Sila*
 Djorf le 30 Novembre 1959
 Le Commandant du Centre de DJORF

الملاحق

STAT
EFFETIF QUINZAINE du 1er au 15 DECEMBRE 1958.

<u>ENTRÉS</u> Dates	Nombre	<u>SORTIS</u> Dates	Nombre
- 2 Décembre 1958 :	10	- 4 Décembre 1958 :	1
- 9 Décembre 1958 :	2	- 5 Décembre 1958 :	2
		- 6 Décembre 1958 :	3
		- 8 Décembre 1958 :	5
		- 11 Décembre 1958 :	1
		- 12 Décembre 1958 :	1
		- 13 Décembre 1958 :	1
	<u>12</u>		<u>14</u>
<u>RÉCAPITULatif :</u>			
- Effectif au 30 Novembre 1958 :	801		811
- Entrants durant le quinzaine :	11		
- Sortants durant le quinzaine :			14
- Effectif au 15 Décembre 1958 :			<u>787</u>

NOMP, le 16 DÉCEMBRE 1958.
Le Chef de Bataillon *[Signature]* Commandant
le Centre d'Instruction de NOMP.



- المصدر: ACMM, Boite N°42, Dossier N°01

الملاحق

الملحق رقم: 09

تقرير نصف شهري 01 - 15 سبتمبر 1959م لمصلحة العمل النفسي لمعتقل الجرف، يشير إلى الحالات المغادرة للمعتقل، منها حالة فرار أحد المعتقلين والمسمى بوشلوش بشير من أوفاش.

LISTE DES ASSIGNÉS SORTIS DU CENTRE DE DJORF DURANT LA QUINZAINE DU 1er au 15 SEPTEMBRE 1959

N°	Noms et Prénoms	Date de Naissance	Domiciles	Professions	Date de sorties	Observations
I	SEKRAT Ahmed	1912	Constantine	Commerçant	1.9.1959	Libéré AFN
2	STAMBOULI Hourar	7.1.1904	Mila	Chaouch	"	Permission
3	BOUGHARBOT Rabah	15.10.1931	Lyon	Polisseur	2.9.1959	Libéré AFN (Métro)
4	BOUKOLA Mohamed	15.3.1932	Marseille	Maçon	"	Transféré TRÉVESCHOU
5	BOUCHELOUCHE Bachir	1935	Rouffach	Cultivateur	"	Evadé.
6	BOULABAL Salah	1904	Constantine	Commerçant	4.9.1959	Permission.
7	ZITOUNI Mohamed	26.4.1931	Chambon	Ferronnier	5.9.1959	"
8	ANIRA Chérif	1.4.1930	Bouar El Sedra	Journalier	9.9.1959	Transféré Saint Leu
9	BOUNOUBA Amar	27.12.1934	"	"	"	"
10	MOUNIB Tayeb	1906	Cheffia	Journalier	10.9.1959	Hopital EBA
11	RAHMANI Mohamed	3.5.1920	Mirama	"	"	Hopital Mistral
12	DJENDI Mohamed	8.2.1918	Rabat	Epicier	12.9.1959	Permission;
13	SEYACHE Rabah	15.8.1918	SIDI ALI	Cultivateur	"	"
14	DJELLOUAT Amar	8.1.1913	Constantine	Commerçant	13.9.1959	"

Djorf le 15 Septembre 1959
Le Chef de Bataillon LANGFOT
Commandant le Centre d'Hébergement
de DJORF.

- المصدر : ACMM, Boite N°42, Dossier N°01

الملاحق

الملحق رقم: 10

قوائم جزئية لبعض معتقلي الجرف سنتي 1958 و 1959م.

- قائمة الأفراد المغادرين لمعتقل الجرف في الفترة ما بين 31/15 ديسمبر 1958

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	الإقامة	المهنة	تاريخ المغادرة
01	اوزيمان مخلوف	1901/00/00	سوق اهراس		1958/12/17
02	زيتوني عمار	1930/11/28	سوق اهراس	ع يومي	1958/12/17
03	مخلوف بوعيشة	1912/03/16	عنابة	مزارع	1958/12/17
04	خمايسية الربيعي	1911/00/00	مرسط	مزارع	1958/12/17
05	بوقادوم محمد	1918/05/09	جيجل	صياد	1958/12/17
06	بومعزة الصادق	1918/01/27	قسنطينة		1958/12/17
07	بن شارف بشير	1919/08/14	جيجل	صياد	1958/12/17
08	بونخيخة راشدي	1925/12/22	عنابة		1958/12/17
09	عزيب محمد	1920/00/00		مزارع	1958/12/17
10	عبد الصمد محمد	1928/05/23	باتنة	مزارع	1958/12/24
11	عيساوي محمد	1911/03/07	طاهير	مزارع	1958/12/24
12	بشيتة الهامل	1931/01/14		ع يومي	1958/12/24
13	بلحمير مختار	1924/05/16	جيجل		1958/12/24
14	بن حمادة علي	1907/08/23	قسنطينة	لبنان	1958/12/24
15	بن ودان سليمان	1907/08/23	دوار تاغورت	لبنان	1958/12/24
16	بروال صالح	1935/07/16	الخروب		1958/12/24
17	بوعجاجة العيد	1918/00/00	خنشلة	مزارع	1958/12/24
18	بوخشال مسعود	1918/00/00	الطاهير	مزارع	1958/12/24
19	بوغديرا ابراهيم	1912/12/07	مسكيان	عامل يومي	1958//12/24
20	بوكراع مسعود	1903/00/00	جيجل	عامل يومي	1958/12/24
21	بولعسل عبد الله	1928/00/00	طاهير		1958/12/24

الملاحق

1958/12/24	صباغ	قسنطينة	1922/04/18	بوليشبت صالح	22
1958/12/24		بسكرة	1924/00/00	بوزاهر مدني	23
1958/12/24	خماس	مسكيانة	1920/00/00	شيخاب معروف	24
1958/12/24	مزارع	مسكيانة	1914/00/00	جيحي محمود	25

1958/12/24	بناء	سكيكدة	1928/12/26	حسان بوسيدة	26
1958/12/24	عامل يومي	واد الزناتي	1907/00/00	خاتم مسعود	27
1958/12/24	جزار	عزابة	1931/01/26	مبوج حسن	28
1958/12/24	طالب	قسنطينة	1940/01/15	مكري عبد المجيد	29
1958/12/24	م. بناء	قسنطينة	1937/10/10	ركوك موسى	30
1958/12/24	مزارع	باتنة	1922/00/00	سعادة عبد الرحمان	31
	مزارع	قسنطينة	1912/00/00	بوازيت بوجمعة	32
1958/12/24	مزارع	مسكانة	1926/00/00	زعباب ابراهيم	33
1958/12/24	ع يومي	قسنطينة	1936/00/00	زيوان محمد	34
1958/12/24	حلوياني	قرباس	1919/02/21	زواوي علي	35
1958/12/27	مزارع	سوق اهراس	1932/00/00	عجايلية حمادي	36
1958/12/27	خضار	الحجار	1918/00/00	علاوي المسعود	37
1958/12/27	صانع	عنابة	1912/00/00	عوادي صالح	38
1958/12/27	حلوياتي	ببير العطار	1920/00/00	عمارة لعبيدي	39
1958/12/27	خضار	عين مقرة	1912/01/25	عميري الطاهر	40
1958/12/27	عامل	تبسة عنابة	1913/00/00	بلحراوي احمد	41
1958/12/27	ع يومي	الحجار	1920/00/00	بنور	42
1958/12/27	ع يومي	سوق اهراس	1932/00/00	بوعلاق محمود	43

الملاحق

1958/12/27	عامل	سوق اهراس	1927/03/08	بوتوتة محمد	44
1958/12/27	فلاح	تبسة عنابة	1921/00/00	بوطارفة محمد	45
1958/12/27		قالمة عنابة	1920/05/23	شاوش محمد	46
1958/12/27	ع يومي	القالمة	1921/05/12	دفون علي	47
1958/12/27	ع يومي	سوق اهراس	1934/00/00	جمعة محمد	48
1958/12/27	بناء	تبسة	1914/01/06	غرايب عبد الكريم	49
1958/12/27	مزارع		1914/00/00	قناز صالح	50

1958/12/27	ع يومي	عنابة	1927/00/00	قرني الطاهر	51
1958/12/27	ع يومي	عنابة	1631/09/17	حمزة ساسي	52
1958/12/27	ع يومي	عنابة	1931/11/09	حريسي سعيد	53
1958/12/27	حلوياتي	القالمة	1923/09/15	بن دوزي احمد	54
1958/12/27	حلاق	عنابة	1912/00/00	كرومي محمد	55
1958/12/27	حلاق	عنابة	1933/11/11	خروف ريال	56
1958/12/27	مزارع	عنابة	1925/03/02	حركاتي عبد الرحمان	57
1958/12/27	لمريج عنابة	عنابة	1914/00/00	مرشوم عمار	58
1958/12/27	خضار	عنابة	1914/00/00	مرزوقي حسين	59
1958/12/27	ع يومي	عنابة	1931/00/00	مساني عثمان	60
1958/12/27	ع يومي	الحجار	1927/00/00	محية بوجمعة	61
1958/12/27	ع يومي	الحجار	1921/00/00	مشواف علي	62
1958/12/27	ع يومي	تبسة	1930/04/09	مسعودي بشير	63
1958/12/27		عنابة	1932/10/18	محمدي عمار	64
1958/12/27	ع يومي	عنابة	1931/04/05	نصير مبروك	65
1958/12/27	ع يومي	عنابة	1909/05/28	رزيق نوار	66
1958/12/27	خضار	تبسة	1929/07/01	صالح علي	67
1958/12/27	خضار	عنابة	1932/00/00	سلطاني حسين	68
1958/12/27	ع يومي	عين مقرة	1907/00/00	صوالحي بشير	69
1958/12/27	خضار	الحجار	1932/03/02	زايد الله عابد	70

الملاحق

1958/12/27	ع يومي	تبسة	1939/00/00	زرايفي علي	71
1958/12/27		تبسة		كفاس مسعود	72

- قائمة المعتقلين بالجرف الجدد في الفترة ما بين 31/16 جانفي 1959

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	الاقامة
01	أيدين عمار	1918/00/00	
02	ناصر حمداوي	1907/00/00	سطيف
03	مشري ابراهيم	1910/00/00	
04	لعماري مومفي	1915/00/00	
05	خريوش عبد الله	1921/00/00	
06	حكيمي فوضيل	1927/07/27	العلمة
07	بوصباح رايح	1930/00/00	
08	عراضة مختار	1930/03/17	جيجل
09	عليان ميلود	1920/00/00	جيجل
10	نيبوشة دري	1939/01/02	جيجل
11	بوقرعة مختار	1939-03-02	جيجل
12	برلال عياش	1925/05/16	جيجل
13	بوحمزة حسين	1939/08/24	جيجل
14	كيجال مخطار	1928/00/00	جيجل
15	كينشار مسعود	1910/08/06	جيجل
16	حمداني الطيب	1920/03/26	جيجل
17	يحياوي محمد	1918/04/24	جيجل
18	منشار بلقاسم	1936/01/18	اولاد طاهر جيجل
19	بن شيخان رايح		
20	تبيوش علي	1910/09/04	جيجل

الملاحق

جيجل	1930/05/18	ذكار النوي	21
جيجل	1930/03/18	عليوة محمد	22
جيجل	1929/03/28	عرشون حسن	23
جيجل	1936/08/02	بن عميرة يوسف	24
جيجل	1926/03/06	بن شارف عبد الرحمان	25
	1933/03/28	عيدات صالح	26
جيجل	1936/04/13	عزريم عبد الرحمان	27
جيجل	1932/01/06	كيجال مصطفى	28
جيجل	1910/05/12	لونيس درار	29
جيجل	1932/03/08	خشة الصديق	30
	1925/04/04	لابرول مولود	31
جيجل	1919/07	واعر احمد	32
جيجل	1936/05/24	نافا محمد	33
جيجل	1934/11/09	شعبان احمد	34
جيجل	1925/05/25	تتون بشير	35
جيجل	1933/02/23	كشاشة عبد القادر	36
جيجل	1933/12/10	عليان احمد	37
جيجل	1933/10/23	هلال عمار	38
جيجل	1938/02/10	بوش حميد	39
جيجل	1934/04/26	كاكان محمد	40
جيجل	1934/07/19	ججيش محمد	41
جيجل	1931/12/22	نافا محفوظ	42
جيجل	1903/04/19	عيسى بوجمعة	43
جيجل	1935/07/16	عليا بوبكر	44

الملاحق

45	علاق صالح	1934/01/04	جيجل
46	بوزيزة بوجمعة	1933/01/29	جيجل
47	بلجون احسن	1918/00/00	جيجل
48	بوشليق عمار	1930/04/10	
49	شعبانة احسن	1930/04/10	
50	شميني عمار	1924/00/00	
51	شعبان السبتي	1911/06/07	
52	شمشام صالح	1913/04/20	

- قائمة المعتقلين الجدد بمعتقل الجرف في الفترة ما بين 01-15 فيفري 1959

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	الإقامة	تاريخ الدخول
01	بن المجان جلول	1932/03/12	قسنطينة	1959/02/02
02	حميدوش عقيل	1921/09/04		1959/02/11
03	عمور شليحي بلقاسم	1910/00/00	عين سمارة	1959/02/11
04	بلعابد بلقاسم	1920/00/00	قسنطينة	1959/02/11
05	بن ميري سعدون	1936/06/04	قسنطينة	1959/02/11
06	بن ام الحاج محمد الشريف	1938/07/01	قسنطينة	1959/02/11
07	بولهبال صالح	1904/00/00	قسنطينة	1959/02/11
08	بوالعينين الطاهر	1921/00/00	المنصورة	1959/02/11
09	معزة الطيب	1932/00/00	س.مبروك قسنطينة	1959/02/11
10	معمري عمار	1924/12/22	قسنطينة	1959/02/11
11	صباح رابح	1927/00/00	قسنطينة	1959/02/11
12	صفاقسي محمد	1914/07/05	قسنطينة	1959/02/11
13	الطيب العربي	1933/12/25	قسنطينة	1959/02/11

الملاحق

1959/02/11	قسنطينة	1904/01/17	بولكربية العربي	14
------------	---------	------------	-----------------	----

- قائمة المعتقلين المغادرين لمعتقل الجرف في الفترة ما بين 01-15 فيفري 1959

الرقم	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	الإقامة	تاريخ الدخول
01	قرادة محمد	1928/08/22		حول إلى معتقل سيدي الشحمي
02	عياد لخضر	1931/00/00		
03	بلمير عمار	1919/03/19	عين سمارة	
04	بوراك بشير	1927/04/30	قسنطينة	
05	لعيدوني رباح	1928/05/17	قسنطينة	
06	بن شريك	1918/06/10	قسنطينة	
07	بن جدو محمد	1932/09/19	قسنطينة	
08	بن مغسولة ابراهيم	1917/01/25	المنصورة	
09	بوعزام مسعود	1929/00/00	س.مبروك	
10	بوكزولة احمد	1932/00/00	قسنطينة	
11	بورداعة احمد	1881/00/00	قسنطينة	
12	شعبي احمد	1907/00/00	قسنطينة	
13	دباشي رباح	1911/0/00	قسنطينة	
14	دحموكي صالح	1905/02/22	قسنطينة	
15	دخموش محمد	1939/09/29	قسنطينة	
16	دريدي صالح	1903/05/16	قسنطينة	
17	غدار محمد	1904/00/00	قسنطينة	
18	كاسيمي السبتي	1942/00/00	المالح	
19	خرشوش العيد	1901/11/22	قسنطينة	
20	خالد حسين	1892/00/00	قسنطينة	
21	عبد الحميد	1941/09/21	قسنطينة	
22	مرايط عمار	1934/05/19	قسنطينة	

الملاحق

	قسنطينة	1934/03/14	ميلي محمد	23
	قسنطينة	1929/07/23	ولد علي بلقاسم	24
	س.مبروك قسنطينة	1933/01/10	رامول حسين	25
	قسنطينة	1929/00/00	يسعد بلخير	26
	قسنطينة	1916/09/14	زموري صالح	27
	عين مليلة	1935/11/23	سعيد سليمان	28
		1921/09/04	دحموش علي	29
توفى بالعيادة		1918/00/00	مخناش لخضر	30
		1918/10/24	بيلم عبد القادر	31
		1923/09/21	وناس بوسعيد	32
		1931/01/16	بن جلول حمو	33

- المصدر: التقارير الشهرية لمصلحة العمل لنفسي لمعتقل الجرف، ACMM, Boite N°42

الملاحق

الملحق رقم: 11

بطاقة معلومات للسيد باكري بلقاسم معتقل بالجرف

Centre d'Hébergement
DE DJORF

NOTICE

NOM **Bakri**

SURNOM

PRENOMS: **BELKACEM**

Profession **PELLAH**

Né le **1905** à **DJORF** Dpt. **SETIF**

Fils de **TAHAR BEN SAAD**

Et de **MATRA ZAANIA BENT MOHAMED**

Domicile **MECHTA MELIANE - DOUAR DJORF**

Département **setif**

Pièces d'identité

Signes particuliers

Situation de famille : Marié, ~~veuf, divorcé, célibataire~~

Nom de l'épouse **BAKHOUCHE KHADRA**

Nombres d'enfants : Mineurs : **2** Majeurs

Personnes à charge

Situation Militaire **REFORME**

Antécédents Judiciaires : **SE DIT JAMAIS CONDAMNÉ**

Entrant le **1/10/1960**

Décision No du de

Sortant le **Arrière domicile le 13.6.61.**

Décision No du de

Interdit de séjour à

Décision No du de

MP. A. BOHIN ET FILS, SETIF

- المصدر: ACMM, Boite N° 99, Dossier N° 04

الملاحق

الملحق رقم: 12

صور لبقايا معتقل الجرف اخذت بتاريخ 26 أفريل 2015 من طرف الباحث





الملاحق

الملحق رقم: 13

صورة مركز بن صوشة في 27 ماي 1958



- المصدر: موقع أنترنيت www.112rca.Canalblog.com، تاريخ الزيارة 18 سبتمبر 2015،
على الساعة العاشرة والنصف ليلا.

الملاحق

الملحق رقم: 14

صور مركز القصب سنة 1959



المصدر: موقع أنترنيت . www.112rca.Canalblog.com، تاريخ الزيارة 18 سبتمبر 2015، على الساعة العاشرة والنصف ليلا.

الملاحق

الملحق رقم: 15

صور مركز التعذيب بيزانا مارس 1959



- المصدر: موقع أنترنيت. www.112rca.Canalblog.com، تاريخ الزيارة 18 سبتمبر 2015،
على الساعة العاشرة والنصف ليلا.

الملاحق

ملحق رقم: 16

بعض مواد بيان حقوق الانسان الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 1948:

المادة الأولى(01):

- يولد كل الأفراد أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم موهوبون بالعقل والضمير وعليهم التعامل باتجاه بعضهم البعض بمنطق الأخوة.

المادة الثانية(02):

- يتمتع كل فرد بكامل الحقوق والحريات المعلنة في هذا البيان دون تمييز عرقي، ديني، جنسي، لغوي.

المادة الثالثة(03):

- كل فرد له الحق في الحياة، الحرية وفي امن نفسه.

المادة الخامسة(05):

- لا يتعرض أي فرد للتعذيب أو عقوبات أو معاملات وخيمة غير انسانية.

المادة السادسة(06):

- كل فرد له الحق في التمتع بشخصيته القانونية في أي مكان.

المادة السابعة(07):

- كل الافراد سواسية أمام القانون، ولهم الحق دون تمييز في حماية واحدة من طرف القانون.

المادة الثامنة(08):

- كل فرد له الحق في الطعن امام القضاء الوطني المختص ضد كل الافعال التي تختلق الحقوق الاساسية المعترف بها دستوريا وقانونيا.

المادة التاسعة(09):

- لا يمكن لأي واحد أن يلقى عليه القبض، أو الحبس أو النفي مسبقا.

المادة العاشرة(10):

- كل فرد له الحق ان يعرض قضيته بشكل عادل وأمام العامة على محكمة مستقلة ونزيهة.

المادة الحادية عشر(11):

- 1- كل فرد متهم بفعل جنائي، فهو بريء إلى حين إثبات التهمة أثناء سير الدعوة وأن كل الضمانات الأساسية للدفاع توضع تحت تصرفه.

- 2- لا يعاقب أحد عن أفعال أثناء ارتكابها ما لم تكن فعلا جنائيا تطبيقا للقانون الوطني أو الدولي، كما لا يمكن معاقبته بعقوبة أشد من تلك التي طبقت اثناء قيامه بفعل إجرامي.

الملاحق

المادة الثانية عشر (12):

- لا يتعرض أي فرد للاختراق المسبق في حياته الخاصة، وعمله، منزله، أو إقامته، ولا مساس بشرفه وسمعته، وكل فرد له الحق في الحماية بواسطة القانون لهذه التدخلات أو تلك الإهانات.

المادة الثالثة عشر (13):

- كل فرد له الحق في التنقل بحرية وتعيين إقامته داخل الدولة.

المادة التاسعة عشر (19):

- كل فرد له الحق في حرية التعبير والرأي وبالتالي له الحق في أن لا يضايق بسبب آرائه.

المادة الثالثة والعشرون (23):

- كل فرد له الحق في تأسيس نقابات أو الإنتماء إليها للدفاع عن مصالحه.

المصدر: رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص 269 - 271.

الملاحق

ملحق رقم: 17

بعض مواد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في حالة الحرب، 12 أوت 1949:

المادة الثالثة(03):

- في حالة نزاع دولي واقع في إقليم إحدى الطرفين المتنازعين فعلى الطرفين على الأقل اتخاذ الاحتياطات التالية:

1- الأشخاص الذين لا يشاركون بصفة مباشرة في الحرب وكذا الجنود الذين امتنعوا عن القتال والافراد الذين انسحبوا من المعارك بسبب المرض أو الاصابة أو الاعتقال أو إلى سبب آخر، يتم معاملتهم معاملة انسانية دون تمييز ديني أو عرقي أو جنسي.

وفي هذه الحالة، هي محرمة وتظل كذلك في كل زمان وفي كل مكان، تجاه الأشخاص سالف الذكر الأفعال الآتية:

أ- المساس بحياة الأفراد خاصة القتل باشكاله المختلفة، تشويه الجسم، المعاملة القاسية، التعذيب.

ب- اختطاف الاشخاص.

ج- المساس بكرامة الافراد، خاصة المعاملات الدنيئة والحقيرة.

د- اصدار أحكام وتنفيذها دون محاكمة مسبقة من طرف محكمة عادية تحترم الضمانات القانونية المعترف بها لدى الشعوب المتحضرة.

2- إستقبال المرضى والجرحى لاسعافهم.

المادة الواحدة والثمانين(81):

- على الأطراف المتنازعة في حالة اعتقال مدنيين توفير النفقات الضرورية والعلاج الذي يحتاجونه إليه.

المادة الخامسة والثمانين(85):

- يجب على الدولة التي تعتقل المدنيين اتخاذ الإجراءات الضرورية لإيوائهم في بنايات ملائمة بعيدة عن الرطوبة دافئة ومضيئة وفي ظروف معيشية حسنة.

المادة التاسعة والثمانين(89):

الملاحق

- ضرورة كفاية الوجبة الغذائية اليومية للمعتقل من حيث الكم والكيف والتنوع وهذا للحفاظ على التوازن الصحي للمعتقل.

المادة التسعين (90):

- توفير الألبسة والأحذية للمعتقل والبياضة.

المادة الواحدة والتسعين (91):

- توفير العلاج الضروري للمعتقل وكذا الوسائل الضرورية للحفاظ على الصحة الجيدة.

المادة السادسة والأربعين بعد المائة (146):

- تأخذ الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الإجراءات التشريعية اللازمة لتسليط العقوبات الجنائية على الأفراد الذين ارتكبوا أو أعطوا أوامر بارتكاب الأفعال المحددة في المادة الموالية. وتلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية متابعة الأفراد الذين ارتكبوا أو أعطوا أوامر بارتكاب جرائم خطيرة وتسليمهم للمحاكمة مهما كانت جنسيتهم. وبإمكان هذه الدولة بحسب الحالات إذا كانت قوانينها تبيح لها تسليمهم للدولة الموقعة على هذه الاتفاقية إذا رغبت هذه الأخيرة في ذلك حيث تكون بحوزتها أدلة كافية. في كل الأحوال يستفيد المتهمون من كل الضمانات القانونية وحرية الدفاع.

المادة السابعة والأربعين بعد المائة (147):

- فالجرائم الخطرة التي أشارت لها المادة السابقة هي: القتل العمدي، التعذيب، معاملة اللاإنسانية، النفي غير الشرعي، الاعتقال غير شرعي، حرمان الشخص من حقه في المحاكمة العادية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، القتل الجماعي.

المصدر: رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص 271 - 273.

الملاحق

الملحق رقم: 19

بعض مواد اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بأسرى الحرب، 12 أوت 1949

المادة الثالثة عشر (13):

- وجوب معاملة أسرى الحرب في كل الأوقات معاملة إنسانية، فكل فعل أو إهمال يؤدي إلى وفاة السجين أو تعرضه لمرض خطير يعتبر محظورا ويعد من الجرائم الخطرة وفق هذه الاتفاقية، وعلى الاخص لا يتعرض أي سجين حرب لتشويه جسدي، أو يستغل في تجربة طبية أو علمية لا تكون في خدمته.
- حماية مساجين الحرب في كل الاوقات من أعمال العنف أو الإهانة أو الشتم. حظر الإنتقام من المساجين.

المادة الرابعة عشر (14):

- لمساجين الحرب في كل الظروف الحق في إحترام شخصيتهم وشرفهم. وتعامل النساء معاملة خاصة مراعاة لخصوصيتهن.
- تمتع السجين بكل حقوقه المدنية.

المادة السابعة عشر (17):

- لا يمكن ممارسة أي شكل من أشكال التعذيب، جسدي أو معنوي، أو أي إكراه للحصول على معلومات، مهما كانت، فالمساجين الذين يأبون الإدلاء بأي معلومة لا يتعرضون لأي تهديد أو مضايقات مهما كان نوعها.

المادة الرابعة والعشرين (24):

- تكون مراكز الفرز والعبور مهيأة وفق المقاييس المحددة في هذه الاتفاقية ويستفيد نازليها من نفس النظام المعمول به في المعتقلات الأخرى.

المادة الخامسة والعشرين (25):

- إيواء المساجين في ظروف ملائمة، بعيدة عن الرطوبة، دافئة ومضيئة.

المادة السادسة والعشرين (26):

- ضرورة كفاية الوجبة الغذائية اليومية للسجين من حيث الكم والكيف والتنوع وهذا للحفاظ على التوازن الصحي للسجين.

المادة السابعة والعشرين (27):

- توفير الألبسة والأحذية للسجين والبياضة.

الملاحق

المادة الثلاثين (30):

- توفير العلاج الضروري للسجين وكذا الوسائل الضرورية للحفاظ على الصحة الجيدة، والمصابين بحالات تستدعي علاج خاص أو عمليات جراحية أو استشفاء يجب نقلهم إلى مستشفى عسكري مؤهل لتقديم العلاج الكافي.

المادة التاسعة والعشرين بعد المائة (129):

- تأخذ الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الاجراءات التشريعية اللازمة لتسليط العقوبات الجنائية على الافراد الذين ارتكبوا أو اعطوا اوامر بارتكاب الافعال المحددة في المادة الموالية. وتلتزم كل دولة موقعة على هذه الاتفاقية متابعة الافراد الذين ارتكبوا او اعطوا اوامر بارتكاب جرائم خطيرة وتسليمهم للمحاكمة مهما كانت جنسيتهم. وبامكان هذه الدولة بحسب الحالات اذا كانت قوانينها تبيح لها تسليمهم للدولة الموقعة على هذه الاتفاقية اذا رغبت هذه الاخيرة في ذلك حيث تكون بحوزتها أدلة كافية. في كل الاحوال يستفيد المتهمون من كل الضمانات القانونية وحرية الدفاع.

المادة الثلاثين بعد المائة (130):

- فالجرائم الخطرة التي أشارت لها المادة السابقة هي:
القتل العمدي، التعذيب، معاملة اللانسانية، النقي غير الشرعي، الاعتقال غير الشرعي، حرمان الشخص من حقه في المحاكمة العادية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، القتل الجماعي.

المصدر: رشيد زبير، المرجع السابق، ص ص 273 - 275.

الملاحق

ملحق رقم: 20

اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

بتاريخ 26 نوفمبر 1968

المادة الأولى (01): الجرائم التالية غير قابلة للتقادم مهما كان تاريخ ارتكابها:

أ- جرائم الحرب مثلما هي معرفة في قانون المحكمة العسكرية الدولية "لنورنبورغ" ل08 أوت 1945 والمصادق عليها بالقرار 3 (I) و95 (I) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 فيفري 1946 و11 فيفري 1946، وخاصة الجرائم الخطرة المحددة في اتفاقية جنيف الأربعة 12 أوت 1949 المتعلقة بحماية ضحايا الحرب.

ب- جرائم ضد الإنسانية سواء ارتكبت أثناء السلم أو الحرب مثلما هي معرفة في قانون المحكمة العسكرية الدولية "لنورنبورغ" ل08 أوت 1945 والمصادق عليها بالقرار 3 (I) و95 (I) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 فيفري 1946 و11 فيفري 1946، مثل الهجوم المسلح أو الأفعال اللاإنسانية وكذا إبادة الجنس حسبما هي معرفة في اتفاقية محاربة ومعاينة جريمة إبادة الجنس 09 ديسمبر 1948، حتى وإن كانت لا تشكل جريمة في القانون الداخلي للدول.

المصدر: رشيد زبير، المرجع السابق، ص 285.

المصادر

والمراجع

جامعة الأميرة
القادر القادر
الإسلامية

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ- الأرشيف:

- أرشيف ما وراء البحار:

01-ANOM: 93703/102 Guerre d'Algérie Date : 1956-1960 Commandement de la région de Bordj Bou Arreridj : bulletins et rapports quotidiens émis par le colonel commandant le secteur de Bordj Bou Arreridj et du Hodna Ouest entre le 7 avril et le 31 décembre 1959.

02- ANOM: 9 SAS maadid 1-53, 1957-1962 Échelon de liaison du département rapports mensuels 1959.

03- ANOM: 9 sas 104 Bordj Ghdire 1956-1962 Documentation sur les douars de la commune mixte de maadid.

04- ANOM: SLNA: 93/4526, synthèse de presse internationales affaire melouza, 1957.

05- ANOM: 9 SAS 262 correspondance, affaire melouza (1957, au lendemain de la tuerie in le Monde 3/6/1957

06- ANOM: 9 SAS 262 [SAS de Béni-Ilmane 1957/1962](#),

Action économique et sociale :, correspondance, renseignements, statistiques (1958/1962).

07-ANOM: 9 SAS 267 centre d'hébergement de chellel, [Lutte contre le FLN : action psychologique, tracts](#) 1956.

08- ANOM: 9 SAS 273, SAS de Hamam dalaâ. rapports mensuels 1956-1960.

المصادر والمراجع:

- 09- ANOM: 9 SAS 268, SAS de chouaf, msila,1956-1960.rapport mensuel.
- 10- ANOM: 93/2Y 554 Établissements pénitentiaires d'Algérie. Maison d'arrêt et centre pénitentiaire de Constantine (1953-1962).
- 11- ANOM: 93/2Y 554 Établissements pénitentiaires d'Algérie, Maison d'arrêt et centre pénitentiaire de Constantine (1953-1962).
- 12- ANOM: 93 Affaire melouza, synthèse de la presse française, juin 1957.
- 13- ANOM: 9 SAS 262, SAS M'sila, rapport mensuel 1959.
- أرشيف بلدية المسيلة المختلطة:
- 14- ACMM, Boite N° 94, Doussier Hachem.
- 15- ACMM, Boite N° 27, rapport de L'administrateur de la commune mixte de M'sila 1886.
- 16- ACMM, Boite N° 221, rapport des caïds de la commune mixte de M'sila 23/11/1914.
- 17- ACMM, Boite N°42, rapport de commissariat du M'sila 24/04/1945.
- 18- ACMM, Boite N°145, associations Indigènes, rapport de commissariat de M'sila 29/10/1945.
- 19- ACMM, Boite N°44, Lettre de L'administrateur de M'sila a Monsieur le Sous-préfet de Sétif (sur les activités de Naimi 20/10/1952).
- 20- ACMM, Boite N° 20, rapport de commissariat de M'sila 20/10/1952.
- 21-ACMM, Boite N° 98, Dossier N°01..
- 22- ACMM, Boite N° 99, Dossier N° 04.

المصادر والمراجع:

- 23- ACMM, Boite N°147, Dossier N° 01.
- 24- ACMM, Boite N° 37, Dossier N° 04.
- 25-ACMM, Boite N°114, Dossier N°01
- 26- ACMM, Boite N°194, Dossier N°03.
- 27- ACMM, Boite N° 257, Dossier N°01.
- 28- ACMM, Boite: 42 , Dossier N°01.
- 29- ACMM, Boite: 144, Dossier N°01
- 30- ACMM, Boite: 14, Dossier N°01.
- 31- ACMM, Boite: 198, Dossier N°03.
- 32- Archive départemental de Constantine, monographie manuscrite sur M'sila, 1940 en Algérie, Une excursion dans le département d'Alger, (Paris), 1888.
- 33- Service des Archives de Constantine, Notices sur les communes du département de Constantine, Boite N°06.

ب- وثائق مديرية ومنظمة المجاهدين لولايتي المسيلة وبائنة.

ج- التقارير:

- 01- التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 01جانفي 1959 إلى 05 جويلية 1962، ج01، التقرير السياسي، 14 جويلية 1987.

المصادر والمراجع:

- 02- التقرير الولائي لولاية باتنة لأحداث الثورة التحريرية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية) للفترة بين جانفي 1959 - 1962 المقدم للملتقى الجهوي للولاية الأولى المنعقد يومي 20- 21 أبريل 1987.
- 03- الندوة الولائية لتاريخ الثورة التحريرية للمرحلة الممتدة ما بين 20 أوت 1956 إلى نهاية 1958 المنعقدة بتاريخ 1984/10/01.
- 04- تقرير حول تاريخ الثورة بالناحية الأولى من المنطقة الثانية من الولاية الثالثة، 1954- 1962 (ندوة المعارك الكبرى)، المنعقدة بتيزي وزو، في 25- 26 نوفمبر 1999م.

د- الشهادات الحية:

- 01- بوضياف عيسى: شهادة مكتوبة بخط اليد للمجاهد عيسى بوضياف أخ محمد بوضياف ممضاة من طرفه، تحصلنا عليها من متحف المجاهد لولاية المسيلة.
- 02- بن زيان العمري المدعو (فايد)، أجري الحوار، بمقر سكناه ببلدية حمام الضلعة ولاية المسيلة، بتاريخ 21 فيفري 2011.
- 03- بن عمر رابح: شهادة مكتوبة ومدونة بمديرية المجاهدين لولاية المسيلة للمجاهد رابح بن عمر بتاريخ: 10 أوت 2007. دون مذكراته بخط اليد تحصلنا على نسخة منها من مديرية المجاهدين لولاية المسيلة في 19 مارس 2014.
- 04- زهير جلول: أجري الحوار، بدار الشباب المقري بمقرة يوم 11 ديسمبر 2011، على هامش الندوة التاريخية حول تاريخ منطقة الحضنة خلال الثورة التحريرية بمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والخمسون لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، بمقرة ولاية المسيلة.
- 05- زيتوني محمد: أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان 2010.
- 06- حاج حفصي محمد المدعو (الحواس): أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011.

المصادر والمراجع:

- 07- حاجي الهاشمي: شهادة حية مكتوبة تحصلنا عليها من المجاهد حاجي الهاشمي ببريكة يوم 16 ماي 2015م.
- 08- كويبي الدراجي: أجري الحوار بمقر سكناه بلدية مقرة ولاية المسيلة بتاريخ 30 ديسمبر 2014.
- 09- لبوخ السعيد: أجري الحوار، بمقر سكناه بلدية عين الخضراء ولاية المسيلة، بتاريخ 17 جانفي 2011.
- 10- مجاهد المداني: أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011
- 11- مويسات رمضان: أجري الحوار، بمقر سكناه بلدية مسيف ولاية المسيلة، بتاريخ 28 جانفي 2011.
- 12- ميلي أحمد: أجري الحوار، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010م.
- 13- سعدي الحسين: أجري الحوار، بمقر سكناه بالجرف بأولاد دراج، بتاريخ 25 جوان 2010م.
- 14- محمد عيشوش: من خلال المقابلة التي أجريناها معه في يوم 27 مارس 2012، بمنزله الكائن ببلدية مقرة ولاية المسيلة.
- 15- عطاوي لخضر: أجري الحوار بمقر قسمة المجاهدين ببليدة برهوم ولاية المسيلة بتاريخ 01 نوفمبر 2015م.
- 16- عمرون محمد: أجري الحوار، بمقر سكناه بمركز مدينة المسيلة بتاريخ 11 ماي 2010م.

المصادر والمراجع:

- 17- عطوي عمار: أجري الحوار، بمقر ناحية المجاهدين بأولاد دراج ولاية المسيلة، بتاريخ 25 ماي 2010م.
- 18- عريوة قانة: أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 08 فيفري 2011.
- 19- قتال عبد الرحمان: أجري الحوار بمقر سكناه بمدينة بريكة ولاية باتنة بتاريخ 14 مارس 2016م
- 20- شنافي عبد القادر: المدعو (الهندي) أجري الحوار بمقر سكناه ببريكة بتاريخ 24 فيفري 2013م.
- 21- شبيرة محمد: أجري الحوار، بمقر سكنى المجاهد مويسات رمضان ببلدية مسيف، بتاريخ 28 جانفي 2011م.
- 22- ضيف محمد: أجري الحوار بمقر سكناه ببلدية عين الخضراء، ولاية المسيلة، بتاريخ 26 جانفي 2013م.
- 23- ثامر محمد: أجري الحوار، بمقر سكناه بمدينة المسيلة، بتاريخ 25 جوان 2010م.
- هـ- الكتب باللغة العربية:
- 01- أوساريس (بول): شهادتي حول التعذيب ، مصالح خاصة، (1957-1959)، ت: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، 2008.
- 02- بن نادر (الطيب): الجزائر حضارة وتاريخ، الحضارات المتعاقبة للجزائر وتاريخها المشرف، دار الهدى، عين مليلة، 2008.
- 03- بن القبي (صالح): عهد لا عهد مثله أو الرسالة التائهة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

المصادر والمراجع:

- 04- بن عتيق (محمد الصالح): أحداث ومواقف في مجال الدعوة الإصلاحية والحركة الوطنية بالجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 1990.
- 05- بجاوي (محمد): الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر (د.ت)
- 06- بن خدة (بن يوسف): الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957)، ت: مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 07- بورقعة (لخضر): شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات سي لخضر، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2000.
- 08- حربي (محمد): الثورة الجزائرية (سنوات المخاض)، ت: نجيب عباد وصالح المتولي، الجزائر، 1994.
- 09- اليزيدي (محفوظ): مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادات ثائر من قلب الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، (د.ت).
- 10- كافي أحسن (بن بلقاسم): نزيل المعتقلات (1955-1962)، مطبعة الوليد، الجزائر، 1985.
- 11- سعد الله (أبو القاسم): محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 12- السعود (سعيد): مذكرات الرائد سعيد السعود المدعو "لوتشكيس"، 2014.
- 13- عزوي (محمد الطاهر): ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

المصادر والمراجع:

- 14- علاق (هنري): **مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح والآمال**، ت: جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبية للنشر، الجزائر، 2007.
- 15- فرانتز (فانون): **معذبو الأرض**، ت: سامي الدروبي - جمال الأتاسي، ط03، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- 16- فرانتز (فانون): **سيكولوجية ثورة**، ت: ذوقان قرقوط، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.
- 17 - فرانتز (فانون): **من أجل إفريقيا**، ت: محمد الميلي، ط02، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت.).
- 18- فلوسي (مسعود): **مذكرات الرائد مصطفى مراردة بن النوي، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.
- 19- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج01، دار البعث، قسنطينة، 1991.
- 20- قليل (عمار): **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج03، دار البعث، قسنطينة، 1991.
- و- الكتب باللغة الأجنبية:

01-Benzine(Abdelhamid): **Le Camp**, édition Sociales, Paris, 1962.

02- Cornaton (Michel): **Les Camps de regroupement de la guerre d'Algérie**, l' Harmattan, Paris, 1998.

03- Cornaton (Michel): **Les regroupements de la décolonisation en Algérie**, Les éditions ouvrières, Paris, 1967.

04-Courrière (Yves): **La guerre d'Algérie - Temps de leopars**, édition Rahma, Alger, 1993.

- 05– Colette et Francis (Janson): **L'Algérie hors la Loi**, éditions, A N E P, 2006.
- 06– Chikh (Slimane): **L'Algérie en armes ou Le temps des Certitudes**, 2^{eme} édition, Casbah éditions, Alger, 1988.
- 07– De Galland: **Excursion a Boussaâda et M'sila**, Paris, 1893.
- 08– Despois (J) et Raynal (P): **Géographie de l'Afrique du Nord**, Paris, 1964.
- 09– Marcaill hou (G): **Le Département de Sétif et ses environs**, imp. Braconnier, Alger, 1960.
- 10– Naquet (Pierre Vidal): **La raison d'Etat**, Texte publiés, par le comité Maurice Audin, Les édition de Minuit, Paris, (S.D).
- 11– Naquet (Pierre Vidal): **Les crimes de l'armée française**, Librairie François Maspero, Paris, 1975.
- 12– Rocard (Michel): **Rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie**, édition Fayard, 2003.
- 13– Simon (Pierre Henri): **Contre la torture**, édition du Seuil, Paris, 1957.
- 14– Savournin (J): **L'hydrologie du Hodna**, Bulletin du service de la carte Géologique de La l'Algérie, imp Adolphe Jourdan, Alger,1908.

المصادر والمراجع:

15- Teguia (Mohamed): **L'Algérie en guerre**, O.P.U, Alger, (S.D).

ز - المقالات باللغة الأجنبية:

01- Despois (J): Le Hodna (Algérie), Presse Universitaire de France, Paris, 1953.

02- Despois (J): La Bordure Saharienne de l'Algérie orientale, in R A, 1942.

03-Ferraud (Charl): Histoire des villes de la province de Constantine, 'Sétif, BBA, M'sila ,Boussaâda, in Recueil des Notice de la société

04- Féraud (Charl): les Mokranis Seigneur de la Medjana in RSAC, 1871.

س - الجرائد الرسمية:

01- BOGGA, Année 1905, N°1771.

02- J O R F, Débats Parlementaires, Le 09/11/1961 N° 82, p 4009.

03- J O R F, Débats Parlementaires Assemblée Nationale, Séance du vendredi 29 juillet 1955, Prolongation de L'Etat D'urgence en Algérie, Suite la discussion d'un projet de loi, p 4522.

المصادر والمراجع:

ع- الجرائد:

- ٦ الأعداد: 17 (11 أوت 1939)، 324 (25 جوان 1955)، 321 (03 جوان 1955).
- جريدة المجاهد: الأعداد: 14 (15/12/1957)، 59 (11/01/1960)، 90 (27/02/1961)، 12 (15/11/1957)، 55 (16/11/1959)، 19 (01/03/1958)، 43 (01/06/1959).
- المقاومة الجزائرية: العدد 10، (25/03/1957).

ثانيا: المراجع:

أ- الكتب باللغة العربية:

- 01- جوليان (شارل أندري): تاريخ إفريقيا الشمالية، ج1، ت: محمد مزالي - البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983.
- 02- أزغيد (محمد لحسن): مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري، 1956 - 1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- 03- أبوبكر سليمان (محمد عبدالله): جريمة التعذيب في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 04- بوعزيز (يحي): كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

المصادر والمراجع:

- 05- بوعزيز (يحي): السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 06- بوعزيز (يحي): ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج02، ط02، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.
- 07- بوعزيز (يحي): ثروات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.
- 08- بوعزيز (يحي): الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946 - 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 09- بومالي (أحسن): إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى 1954-1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د.ت).
- 10- بوالصفصاف (عبد الكريم): حرب الجزائر ومراكز الجيش الفرنسي للقمع والتعذيب في ولاية سطيف، (1954-1962)، مديرية ومنظمة المجاهدين لولاية سطيف، 1998.
- 11- برانش (رافائيل): التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية، دار امدوكال للنشر، 2010.
- 12- بوسلطان (محمد) - بكاي (حمدان): القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية، للكتاب، الجزائر، 1986.
- 13- بزيان (سعدي): جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال اوساريس، دار هومة، الجزائر، 2002.

المصادر والمراجع:

- 14- بزيان (سعدي): جرائم موريس بابون ضد الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، منشورات تالة، الجزائر، 2003.
- 15- بيرم (كمال): مدخل إلى مدينة المسيلة من الاحتلال الروماني الى العهد العثماني، دار الأوطان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
- 16- بيرم (كمال): الاحتلال الفرنسي والمقاومات الشعبية بمنطقة الحضنة، ميم للنشر، الجزائر، 2013.
- 17- بيرم (كمال): الحركة الوطنية بمنطقة المسيلة، دار الأوطان، 2012.
- 18- بخليلي (عبد القادر): مذكرات عبد القادر بخليلي، مطبعة حسناوي مراد، الجزائر، 2012.
- 19- بن قرية (صالح): تاريخ مدينتي المسيلة وقلعة بني حماد، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009.
- 20- بن محمد الجيلالي (عبد الرحمن): تاريخ الجزائر العام، ج2، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980.
- 21- بن ميمون (محمد الجزائري): التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تقديم: محمد بن (عبد الكريم)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
- 22- بن النبيلي فركوس (صالح): تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2012.
- 23- بركات (دليلة): من شهداء الثورة الجزائرية، المكتبة العصرية، الجزائر، 2002.
- 24- بركات (دليلة): من أبطال الثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 25- بلحاج (صالح): تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

المصادر والمراجع:

- 26- بيريه (فرانسواز): نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء حرب الجزائر (1954 - 1962)، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الجزائر، 2007.
- 27- البزايغة خالد (رمزي): جرائم الحرب في الفقه الإسلامي والقانون الدولي، ط1، دار النفائس، الأردن، 2007.
- 28- جمعية رواد مسيرة الثورة في منطقة الأوراس بباتنة: شهداء منطقة الأوراس 1954 - 1962، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2002.
- 29- جمعية أول نوفمبر 1954: مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية 1954، دار الهدى، عين مليلة، 1999.
- 30- الجنيدي (خليفة) وآخرون: حوار حول الثورة، ج3، منشورات المركز الوطني للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- 31- درواز (الهادي): الولاية السادسة التاريخية - تنظيم ووقائع - (1954 - 1962)، دار هومة، بوزريعة، 2002.
- 32- درواز (الهادي): صقور الصحراء، الحياة اليومية لمجاهدي الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- 33- درواز (الهادي): من تراث الولاية السادسة التاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 34- الدباس علي (محمد): علي عليان محمد أبو زيد، حقوق الإنسان وحرية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 35- الوزان الحسن بن محمد (الفاسي): وصف افريقية، ج03، ت: محمد حجي ومحمد الأخضر، ط02، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، (د.ت).
- 35- وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية 1954 - 1962، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، روية، 2005.

المصادر والمراجع:

- 36- زروال (محمد)، الحياة الروحية في الثورة الجزائرية، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994.
- 37- زوزو عبد (حميد): الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، ج1، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 38- الزيري محمد (العربي): الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.
- 39- حاج حفصي (محمد): من ذكريات الكفاح مذكرات مجاهد، فيسيرا للنشر، المسيلة، 2010.
- 40- حليمي (عبد القادر): جغرافية المغرب العربي، ط1، منشورات دار المعارف، وهران، 1968.
- 41- حشية (عمار): الثورة في الاطلس الصحراوي، أمين سر سابق للولاية السادسة من 22 أكتوبر 1956 إلى 19 مارس 1962، دار إفريقيا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001.
- 42- الحنفي (عبد المنعم): موسوعة الطب النفسي - الكتاب الجامع في الاضطرابات النفسية وطرق علاجها، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
- 43- طلاس (مصطفى) - العسلي (بسام): الثورة الجزائرية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1984.
- 44- طاس (إبراهيم): السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956 - 1958)، دار الهدى، الجزائر، 2013.
- 45- يحي (بن خلدون): بغية الرواد، ج01، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، المكتبة الوطنية، الجزائر، 1980.

المصادر والمراجع:

- 46- ملايم (موسى): مآثر الثورة في منطقة أولاد تبان وما جاورها، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2015.
- 47- مزارى (الحاج): الهامل مركز اشعاع ثقافي وقلعة للجهاد الثوري، دار الحكمة، الجزائر، (د.ت.).
- 48- مقالاتي (عبد الله): قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، مطبعة بلوتو، الجزائر، 2009.
- 49- محمد عيسى حسن (سعد): الحماية الدولية لحق الانسان في السلامة الجسدية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 50- نجاى (بوعلام): الجالادون 1830-1962، ت: محمد المعراجى، منشورات ANEP، 2007.
- 51- نايت بلقاسم (مولود قاسم): ردود الفعل الأولية داخليا وخارجيا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1984.
- 52- سعيدونى (ناصر الدين): دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثمانى، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- 53- سعد الله (عمر): القانون الدولى الإنسانى والاحتلال الفرنسى فى الجزائر، دار هومة، الجزائر، (د.ت.).
- 54- سعدي (خميسى): معتقل الجرف بالمسيلة أثناء الثورة التحريرية (1954 - 1962)، دار الأكاديمية، الجزائر، 2013.
- 55- سعيد حمودة (منتصر): القانون الدولى الإنسانى، ط1، دار الفكر الجامعى، الإسكندرية، مصر، 2009.

المصادر والمراجع:

- 56- سكاكني (باية): العدالة الجنائية الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 57- سعيد حمودة (منتصر): حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 58- عميرايوي (أحميدة): من تاريخ الجزائر الحديث، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2004.
- 59- عميرايوي (أحميدة): موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، عين مليلة، 2004.
- 60- عباسي (عبد الحميد): منطقة بن سرور .. جهاد متصل من الحركة الوطنية إلى ثورة التحرير، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2015.
- 61- عثمانى (مسعود): مصطفى بن بوالعيد مواقف وأحداث، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، 2009.
- 62- عبدالرحمان ناصرالدين (نبيل): ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها، ط01، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 63- عزت رخا (طارق): تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
- 64- عباس (محمد): الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962)، دار القصبية، الجزائر، (د.ت.).
- 65- عباس (محمد): فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

المصادر والمراجع:

- 66- عمراني عبد (المجيد): **جان بول سارتر والثورة الجزائرية**، مكتبة كنزة، باتنة، (د.ت).
- 67- العسلي (بسام): **الإستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986.
- 68- فركوس (صالح): **ادارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق الجزائر**، منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
- 69- فهاد الشالدة (محمد): **القانون الدولي الإنساني**، منشأة المعارف، القاهرة، 2005. 70- فرحات عبد الكريم: **أسرى الحرب عبر التاريخ**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1979.
- 71- قذيفة (عبد الكريم): **الشيخ زيان عاشور العالم الزاهد والبطل المجاهد**، ط02، دار الوسيط للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 72- القطعة (إسماعيل): **محارقة أرض اللهب وجنود الغضب**، دار النشر للمؤسسة الصحفية، المسيلة، 2010.
- 73- رشيد (زبير): **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.
- 74- شنيتي محمد (البشير): **الجزائر في ظل الاحتلال الروماني**، بحث في منظومة التحكم العسكري (اللييس الموريطاني) ومقاومة المور، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 75- شريط (عبدالله) ومبارك (الميلي): **مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 76- الأشعل (عبدالله) وآخرون: **القانون الدولي الإنساني**، ج03، ط01، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2005.

المصادر والمراجع:

77- شريط (الخضر) وآخرون: إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 الجزائر، 2007.

78- شوقي (عبد الكريم): دور العقيد عميروش في الثورة التحريرية 1954، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

79- غربي (الغالي): فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

80- غرب خالد محمد (مصطفى): تخطيط وعمارة المدن الاسلامية، وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، الدوحة، 1997.

ب- الكتب باللغة الأجنبية:

01-Ageron (Charles Robert): **Histoire de l'Algérie**

contemporaine (1830-1979), 7^{eme} édition, p.u.f , Paris, 1980.

02-Association Historique et culturel du 11/12/1960: L'enfer du Camp Morand, Alger, 2009.

03-Boussalham (Hamid): **Quand la France torturait En Algérie**, Edition Rahma, Alger, 2001.

04-Badjadja (Abdel Karim): **Notices sur les communes du**

département de Constantine, Service des Archives de la wilaya de Constantine, Boite N°06, Archives I-R, Cartothèque mise a jour en 1977.

- 05– Barrât (Denise et Robert): **Algérie 1956**, Livre Blanc Sur répression, Texte et documents, éditions barzakh, Alger, 2001.
- 06– Bourdieu (Pierre): **Sociologie de L'Algérie**, Presse Universitaire de France, Paris, 1980.
- 07– De Grammont(Henri Delmas): **Histoire D'Alger sous la domination turque (1515–1830)**, Edition Bouchéne, 2002.
- 08– Gaillard(Philippe): **L'Alliance: La guerre d'Algérie du général Bellounis (1957 – 1958)**, L'Harmattan, 2009.
- 09– Khaiati (Mostefa): **Les Camps d'internement durant la guerre d'Algérie**, A partir des archives du CICR, éditions Houma, Alger, 2014.
- 10– Kaddache (Mahfoud): **Histoire du Nationalisme Algérienne, question national et politique Algérienne 1919 – 1951**, T02, S.N.E.D, Alger, 1980.
- 11– Kaddache (Mahfoud): **L'Algérie médiévale**, S N E D, Alger, 1980.
- 12–Meynier (Gilbert): **Histoire Intérieure, du FLN, 1954 –1962**, Casbah Editions, Alger, 2003.
- 13– Mathias (Gregor): **Les Sections Administratives Spéciales en Algérie entre idéal et réalité(1955 – 1962)**, L'Harmattan, 1998.

- 14- Nacib (y): **Culture Oasienne, Boussaâda ,essaie ,d'histoire sociale**, E.N.A.L, Alger,1986.
- 15-Stora(Benjamin): **Algérie, Histoire Contemporaine(1830-1988)**, édition Casbah, Alger, 2004.
- 16- Thenault(Sylvie): **Un drôle de justice les magistrats dans la guerre d'Algérie**, préface de Jean Jaque Beeker, postface de Pierre Vidal Naquet, édition la Découvert, Paris, 2004.
- 17-Vittori (Jean Pierre): **Confession d'un professionnel de la Torture**, Ramsay Image, Paris, 1980.

د - المقالات:

- 01- أمقران الحسيني عبد الحفيظ، " أسلوب التصدي للحرب النفسية ضد الاستعمار الفرنسي"، مجلة أول نوفمبر، مجلة فصلية تصدر عن المنظمة الوطنية للمجاهدين العدد 138، سنة 1992، ص 39.
- 02- أحمد زديرة، " الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 175، أبريل 2011، ص ص 48 - 50.
- 03- ب بوعلام، " التعذيب خلال الثورة الجزائرية"، مجلة الجيش، العدد 460، نوفمبر 2001، الجزائر، وزارة الدفاع الوطني، مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه، ص 05.
- 04- بلغيث أحمد، ذكريات مناضل في المحتشدات، مجلة أول نوفمبر، العدد 26، سنة 1978، ص 26.

المصادر والمراجع:

- 05- بومالي أحسن، " مراكز الموت البطيء وصمة عار في جبين فرنسا الاستعمارية"،
مجلة المصادر، مجلة فصلية، تصدر عن المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية
وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 8، ماي 2003، ص 63.
- 06- بومالي أحسن، " التمدن الفرنسي في فن التعذيب"، مجلة أول نوفمبر، العدد 31،
الجزائر، سنة 1978، ص 26.
- 07- بوالظمين مصطفى، " كفاح ومواقف"، مجلة أول نوفمبر، العدد 68، سنة 1984،
ص ص 38 - 45.
- 08- بوطمين لخضر: " المحتشدات الإجبارية خلال الثورة الجزائرية، مجلة أول نوفمبر،
العدد 136- 137، ص 23.
- 09- بلغيث محمد الأمين، " موقف المثقفين الفرنسيين من التعذيب والسجون
والمحتشدات أثناء الثورة التحريرية"، مجلة المصادر، العدد 05، صيف 2001، ص ص
187- 196.
- 10- بن الطاهر عليّة عثمان، لقاء مع الشاعر محمد الشبوكي، مجلة أول نوفمبر،
العدد 68، سنة 1984، ص 103.
- 11- بركاتي السحمدي، " فيلا الشهيد أحمد بديار التي حولها الاستعمار إلى
مركزتعذيب"، جريدة الأخبار، العدد 199، بتاريخ 12 نوفمبر 2007، ص 05.
- 12- بصيود الطاهر، " قانون العار في تمجيد الاستعمار"، مجلة أول نوفمبر،
العدد 168، جويلية 2006، ص 23.
- 13- ب، عيسى، " بنيامين سطورا يتهم من قسنطينة (فرانسوا ميتران متورط في جرائم
إعدام الثوار الجزائريين)"، جريدة الشروق اليومي، العدد 3108، 07 نوفمبر 2010،
ص 05.

المصادر والمراجع:

- 14- **جريدة النهار**، النهار تنشر مضمون ملف سري حول جرائم الإحتلال الفرنسي خلال الثورة - المخابرات الأمريكية تكشف سجون فرنسا السرية بالجزائر -، العدد 975، 26 ديسمبر 2010، ص 05.
- 15- **جريدة الخبر اليومية**، "ضابطان سابقان في الجيش الفرنسي يزوران الجزائر للكشف عن مراكز تعذيب سرية"، العدد 5810، 06/11/2009. ص 05.
- 16- **جريدة المحور**، حوار مع زوجة بلونيس، العدد 84، من 22 إلى 24 فيفري 2012، ص ص 4-5.
- 17- جان لوك اينودي، " ضيعة أمزيان، تحقيق حول مراكز التعذيب خلال الثورة "، ت: جروة علاوة وهبي، **جريدة اليوم**، 12 ماي 2000، ص 09.
- 18- الدرعي محمد، " فظائع الجيش الفرنسي في الجزائر أثناء الثورة الجزائرية "، **مجلة الرؤية**، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 03، سنة 1997، ص ص 181 - 193.
- 19- ولد خليفة محمد العربي، " المذابح الكولونيالية في الجزائر "، **مجلة الجيش**، العدد 424، نوفمبر 1998، ص 22.
- 20- ز. فتيحة، " الأستاذ عمار سايجي مختص في القانون الدولي: المشروع يمنح الدولة الجزائرية حق المتابعة القضائية الفردية لمجرمي الحرب"، **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 584، من 05 إلى 11 ماي 2010، ص 06.
- 21- زقادة الشاذلي، " معتقل الجرف أراده المستعمر سجننا للأحرار فحولته إرادة التحدي إلى رمز للتلاحم والعمل النضالي"، **جريدة النصر**، 03 أكتوبر 1984، ص 12.
- 22- حداد سعاد - خامس سامية، من جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، **مجلة المصادر العدد 05**، صيف 2001، ص ص 203 - 220.

المصادر والمراجع:

- 23- ح. ص، " مصور الجيش الفرنسي، مارك غرانكير يقدم شهادته للخبر (ضباط فرنسيون كانوا ينعنون الجزائريين بالحيوانات وعلى استعداد لإبادتهم) "، **جريدة الخبر**، العدد 6053، 11 جويلية 2010، ص 19.
- 24- يحي محمد، " سياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة التحريرية الجزائرية وتداعياتها المعاصرة "، **مجلة المصادر**، العدد 13، سنة 2006، ص ص 281 - 291.
- 25- يس حميد، " محمد القورصو يفسر التراجع عن إصدار قانون تجريم الاستعمار (أستم رائحة صفقة بين المسؤولين في الجزائر وفرنسا) "، **جريدة الخبر**، عدد يوم 27 سبتمبر 2010، ص 05.
- 26- كواتي مسعود ، " فرنسا وممارسات التعذيب في الجزائر أثناء الثورة التحريرية"، **مجلة المصادر**، العدد 05، صيف 2001، ص ص 225 - 226.
- 27- لونيبي إبراهيم، "الجميلات الثلاث"، **مجلة حولية المؤرخ**، تصدر عن اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 2، الجزائر، 2002، ص 410.
- 28- مرمول محمد الصالح ، " نشأة مدينة المسيلة وتطورها "، **مجلة سيرتا**، معهد العلوم الإجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 04، ديسمبر 1980، ص ص 28-30.
- 29- مراح نور الدين، الشاعر محمد الشبوكي يروي قصة كتابة النشيد الثوري (جزائرننا يا بلاد الجدود)، **مجلة الحدث العربي والدولي**، العدد 24، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص 71.
- 30- محمد السعيد قاصري: " الطرق الصوفية والزوايا بمنطقة الحضنة وموقفها من الاستعمار الفرنسي (1830 - 1916) "، **مجلة المعيار**، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 39، جوان 2015، ص 615.
- 31- محمد عباس: "وثيقة تقرير حول عميروش ومهمته إلى الأوراس"، **جريدة الخبر**، العدد 4029، الخميس 10 جانفي 2008.

المصادر والمراجع:

- 32- محمد عباس: "ملوزة بعد 45 سنة قصة لمحنة كما يرويها شهود عيان"، **جريدة الفجر**، 27 ماي 2002، ص 18.
- 33- محمد عباس، " التعذيب... متى يصبح جريمة ضد الإنسانية "، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 2827، 20 جانفي 2010، ص 21.
- 34- **مجلة أول نوفمبر**(قسم التحرير)، "عار فرنسا في الجزائر"، العدد 168، جويلية 2006، ص 24 - 29.
- 35- سي يوسف سامي، " مشروع لإنشاء هيئة دولية لمطالبة فرنسا بالاعتذار وتعويض مستعمراتها"، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 3128، 29 نوفمبر 2010، ص 05.
- 36- عزوي محمد الطاهر، " المعتقلات في الجزائر إثناء الثورة التحريرية ودور ضباط الشؤون الأهلية (لاصاص) في الحرب النفسية داخل المعتقلات"، **مجلة التراث، جمعية التاريخ والتراث الأثري لولاية باتنة**، العدد 03، 1988، ص ص 73 - 135.
- 37- عزوي محمد الطاهر، " المعتقلات في الجزائر أثناء الثورة التحريرية- معتقل قصر الطير - " **مجلة التراث**، العدد 04، سنة 1989، ص ص 154 - 233.
- 38- عبد العزيز واعلي: "إخلاء مركز الحوران الاستراتيجي"، **مجلة أول نوفمبر**، العددان 106، 107، الجزائر، 1986.
- 39- عميور بشير، " أسرى الحرب بين القوانين الدولية والقيم الإنسانية "، **مجلة الجيش**، العدد 477، أبريل 2003، ص ص 23 - 26.
- 40- عبد القادر ماجن: " لقاء مع المجاهد عبد المجيد بورزق "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 27، 2008، ص 67.
- 41- عبد الجليل التميمي: " أول رسالة من أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول، **المجلة التاريخية المغربية**، العدد 06، تونس، جويلية 1976.
- 42- عيساني علي، " جرائم فرنسا في الجزائر وحقوق الإنسان "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 172، ديسمبر 2008، ص 25.
- 43- العايب علاوة، " الجوانب القانونية لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي المعاصر "، **مجلة الجيش**، العدد 394، ماي 1996، ص ص 09 - 15.

المصادر والمراجع:

- 44- فيلاي مختار، " فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي والحرب النفسية ضمن مخطط القضاء على الثورة الجزائرية "، مجلة التراث، العدد 05، ص ص 47 - 63.
- 45- صالح لميش، مسألة القيادة بالشرق الجزائري بداية الاحتلال (1870-1830) منطقة الحضنة الشرقية نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد22، جوان 2011، ص142.
- 46- الصديق محمد الصالح، " البطولة والتعذيب في الجزائر خلال ثورة التحرير"، مجلة أول نوفمبر، العدد 168، جويلية 2006، ص ص 35 - 42.
- 47- قبايلي هواري، " مراكز التعذيب أثناء الثورة الجزائرية- مزرعة أمزيان أنموذجا-"، مجلة الناصرية، عدد خاص، تصدر عن مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، منشورات جامعة معسكر، ديسمبر 2012، ص 63.
- 48- ريش رتيبة - ب. بوعلام، " التعذيب...ممارسات يائسة لقمع الثورة "، مجلة الجيش، العدد496، نوفمبر 2004، ص ص 13- 16.
- 49- شبلي.ع، " من فضائع الاستعمار في معتقل قصر الطير، جرائم فاقت كل التصورات"، مجلة الجيش، العدد 341، ديسمبر 1991، ص ص 08 - 09.
- 50- ش. فيصل، " شهادات واعترافات فرنسية "، مجلة الوحدة، العدد516، من 16 إلى 22 ماي 1991، ص ص 31- 34.
- 51- شريفي بوعلام، " العلاقات الجزائرية بين الإرث التاريخي وتطلعات المستقبل"، مجلة أول نوفمبر، العدد173، نوفمبر 2009، ص ص 16 - 19.
- 52- شرف الدين أحمد رضوان، " التعذيب: قراءة في جريدة المجاهد (1957 - 1962)"، مجلة المصادر، العدد8، ماي 2003، ص ص 19-31.
- 53- خلاصي محمد، " صور عن التعذيب في الجزائر أثناء الحرب التحريرية"، مجلة أول نوفمبر، العدد34، 1979، ص32.

المصادر والمراجع:

54- خلاصي علي ، أساليب التعذيب والتنكيل التي مارستها فرنسا ضد الشعب الجزائري 1954- 1962، مجلة التراث، العدد07 (عدد خاص بالذكرى الأربعين لثورة نوفمبر1954- 1962)، نوفمبر1994، ص ص 181 - 213.

هـ - الرسائل الجامعية:

01- بن زروال جمعة: الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 20012/2011.

02- تينة ليلي: تطور الرأي العام الجزائري ازاء الثورة التحريرية (1954-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، 2013/2012.

03- مزهودي مسعود: جبل نفوسة" منذ الفتح الإسلامي إلى هجرة بنو هلال إلى المغرب، أطروحة دكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 1996

04- صحراوي بلقاسم: معتقل قصر الطير 1956-1962، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2006/2005.

05- مقدر نورالدين: المعتقلات ومراكز التعذيب بالمسيلة خلال ثورة التحرير الجزائرية(1954 - 1962)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، 2011/2010.

المصادر والمراجع:

06- رماضنة جعفر: أنواع وأساليب التعذيب الاستعماري الفرنسي في الجزائر إبان الثورة التحريرية- الولاية التاريخية السادسة نموذجا-،مذكرة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة باتنة، 2006/2005.

07- شمبازي محمد: المحتشدات بولاية سطيف، محتشد بازر سكرة رقم 05 نموذجا (1954- 1962) مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2008/2007.

و- الملتقيات:

01- أعمال ندوة تاريخية حول الشهيد مشتي السعيد، بدار الثقافة قنفود الحملاوي بالمسيلة، مديرية الشؤون الدينية، 18 فيفري 2008.

02- أعمال الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، المنعقد بولاية البليدة يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص 49-50.

03- سعاد حافظي: " التعويض عن المرحلة الاستعمارية ما بين المطلب السياسي والمعطى القانوني"، الملتقى الدولي الثورة الجزائرية " دراسة قانونية وسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قالم، 02 - 03 ماي 2012، ص 315.

04- نورالدين مقدر: " التعذيب الاستعماري في الجزائر خلال الثورة التحريرية بين المعطى القانوني والتعنت الفرنسي"، الملتقى الدولي الثورة الجزائرية " دراسة

المصادر والمراجع:

قانونية وسياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قلمة، 02 - 03 ماي 2012، ص 206.

ز - المعاجم:

01- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، مادة حشد، ط2، دار المشرق، بيروت، 2001.

02- المنجد في اللغة والأعلام، ط2، دار المشرق، بيروت 1973.

03- مرتاض عبد المالك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ح - المراجع الإلكترونية:

01- Thenault Sylvie, Personnel et Internés dans les Camp Françaises de la Guerre d'Algérie, Entre Stéréotypes Coloniaux et Combat pour L'indépendance, Politix 2005/1, N°69, p67, Disponible sur

[http://www.carin.info/article.Php? ID REVUE.](http://www.carin.info/article.Php?ID%20REVUE)

02-Le Monde,19 Mai 2001, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

03- Le Monde, 23 Novembre 2000, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

04- Arnaud Grellier: Le Monde, 24 décembre 2001, In Internet, www.Algeria-watch.fr/article (1954-1962).

المصادر والمراجع:

05- شط الحضنة www.wikiwand.com.

06- . www.112rca.Canalblog.com.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر
العلوم الإسلامية

فهرس الأعلام:

أ

- المختار بن داخة 25، 44، 46
- أغسطين 29
- البكري 30
- ابن حوقل 31
- ابن الأندلسي 32
- أل عبيد الله 32
- ابن خلدون 32
- أبو القاسم بن المهدي 32
- ابن هاني الأندلسي 32
- ابن رشيق المسيلي 32
- أبي القاسم 32
- ابن رشيق الميلي 32
- الناصر بن علناس 33
- ابن تومرت 33
- أحمد بن عبد الرحمان المقراني 35
- ابن القاضي 35
- خير الدين 35
- الأبيض وذنو 37
- ابن الأعرش الدرقاوي 39
- المقراني
39،43،47،47،48،49،50،51،52
- ابن قانة 39، 40،
- أل بوضياف 39،
- بن بوعزيز 39
- الداي حسين 39
- ابن يلس 70
- الأمير عبد القادر 40، 41، 42، 47
- الحسن بن عزوز 41
- أحمد باي 42، 43، 44
- الشريف بن شبيرة 42
- محمد بن بوخناش 43

فهرس الأعلام:

- أحمد بن يحيى 43
العربي باشا عدل 44،45
اسماعيل ولد الكلغسلي 46
الفضيل بن علي 47
السعيد بن بوداود 48
الطيب دحدوح 51
أحمد توفيق المدني 55
العيفة السعيد 56
العيفة بلقاسم 56
أحمد مزغنة 56
النوي مهدي علي 56
البشير بومعزة 58
الإبراهيمي 59، 61
الطاهر لطرش 60
الأمين دباغين 60
أحمد عزوي 67
المسعود بن العقون 67
الحسين بن رجال 67
المشعود بن عيسى 67
أحمد قادري 67
الأمين عمر 68
أحمد ساسي 68
أحمد البوطالبي 69
العربي بن مهدي 70، 78
الصادق جغروري 70
الحسين بن عبد الباقي 70
الحواس 70
العبد بن بهاء الدين القويدري 71
أحمد بوساق 72
الربيع مليکش 72
أحمد بوقرة 72
أوعمران 72
الصادق دهيليس 72
ابراهيم خباش 77
الجموعي زميح 77
أحمد بن بلة 78
الخليل القاسمي 82
ابراهيم كابوية 82

فهرس الأعلام:

أحمد نواورة 99	المداني وعواع 82
أحمد علاوة 105	ابراهيم بن براهيم 82
الهاشمي فرارشة 106	الحاج عبد الحفيظ 82
الطيب دامخي 106	اسماعيل بن الدايدة 82
الغربي الباريسي 118	الشريف بيبي 82
الروحي 118	ابراهيم زويد 83
ادغارفور 132، 139	أحمد بن شعبان فلاك 83
العربي بن مهدي 189	الحاج بونيلة 92
أحمد بوشامة 191	أحمد بن عبد الرزاق (سي الحواس) 92
أوساريس 191	أحمد القبائلي 92
أحسن بن بلقاسم كافي 213، 218	الحاج لخضر عبيد 94، 98، 99، 101
أحمد منصورى 219	الصادق جغرورى 97
السعيد بوماليت 218	الحاج لخضر سلمى 98
أورجاجى 243	أحمد بركات 98
الطاهر قطوش 248	المكي حيحي 98
أحمد ميلي 263، 280	أحمد بن الشريف 98
أحمد راجى 264	الحواس 98، 108
أحمد بديار 265	ابراهيم مزهودى 98
النعيجى أحمد 291	

فهرس الأعلام:

أحمد زبانه 315	بن تومي مصطفى 56
ب	
بايان 26	بن عبسء محمد النذير 57
باراديز 26	بالوريني محمد 57
بليونوس الأكبر 28	بن رحمون قاضي 57
بونيفاس 29	بلحسين لخصر 57
بلكين بن زيري 32	بن تومي محمد 57
بلحرش 37	بودة أحمد 58
بوضيف بن بوراس 40، 47، 49	بن سالم عيسى 58
بن عمار 40	بن عيسى محمد بن النذير 60
بوزيان 42، 43	بلقاسم محمد بن المسعود 67
بان 43، 44	بلقاسم شنوف 69
بركات 43	بلونيس 114، 115، 116، 117،
بوخنشاش 45، 50	118، 120، 121، 122، 123،
بيبي محمد 46	125
بومزراق 48	باجي مختار 78
بوضيف 48	بن دقيم عمر 82
بوغلام محمد 56	بكور العمري 82
بن موسى الطاهر 56	بن بادي غرابي 83
	بن عمر رايح 98

فهرس الأعلام:

بن صوثة 260	بوصاق المكي 98
بادوكس جوليان 265	بن عودة 98
باجيو 265	بلجرو رابح 103
بوضياف سعد 275	بلقاسم شرفاوي 103
بنيامين ستورا 311	بشير ورتان 106
ت	بن سديرة 117
تريانوسي 28	بيار منديس فرانس 128
ث	بورجيس مونوري 141
ثامر محمد 266، 275	بيار هنري سيمون 145
ج	بارلانج 180
جاك ليكسي 26	بول أوساريس 186
جنان بن الدراي 47	بشير بومعزة 187
جمون جراسي 103	بحرون لزهرا 210
جاك شوفالي 130	بريتو 230
جاك سوستال 138، 139، 142،	بعزيز صالح 231
166، 179	بركاتي جمال 231
جاك بيشو 148	بوخشم محمد 243
جاك بومون 158، 160،	بوشلوش البشير 243
جان دارك 185	بلعباس بوجمعة 259

فهرس الأعلام:

267	حمادي الدهيمي	187	جميلة بوخيرد
276	حاجي الهاشمي	187	جميلة بوياشة
290	حيمر مبارك	187	مليكة قريش
خ		205	جيل (جنرال)
92	خيرواني معمر	277	جاك دوكنس
210	خلفاوي محمد	ح	
د		31	حسين بن أحمد بن نافد
26	دو بواسون	36	حسن باشا
40	دين يقري	55	حمّو موسى
42	دي ميشال	55	حليّتم السعيد
43	دوماس	283، 57، 56	حاج حفصي مسعود
45	ديماراتس	293	
48، 47	دولاكروا	144، 78	حسين آيت أحمد
206، 126، 108، 59	ديقول	82	حسن بو الأنوار
78	ديدوش مراد	82	حساني الشريف الخثير
82	دلهوم علي	242، 239، 210، 101	حيحي المكي
259	د ييوس	101	حمّة القرش
		178	حرّاوي
		264	حلوفي الحاج

فهرس الأعلام:

س	ر
سبتموس سيويروس 29	رمضان راييس 36
سليم التومي 35	رابح بوعريوة 72
سنان راييس 36	رابح بيطاط 78
سلاق 40	رابح بوعافية 82
سي الصادق 43، 44	ريكول 121
سيروس 47	رابح القبائلي 121
سوسي 48	رابح البرادي 121
سي مناد 68	رؤؤل سالان 135
سعيد سعود 72، 103	روبار لاکوست 142
سلينان الدراجي 82	رزيق ابراهيم 256
سلامي جلول 82	رزيق المداني 256
سليمان دهيليس 116	ز
سي حميمي 116	زيان عاشور 70، 97
سي مزيان 118	زيغود يوسف 98
سي لحو 118	زيمان مخلوف 236
سي المداني 118	زقعار السعيد 275
سلان 121، 125	
سهايلية المختار 236	

فهرس الأعلام:

ص	سامعي السامعي 236
صايكي (عقيد) 72	سلاوي العياشي 271
صالح نزار 98	سلاي محمد 271
صرباك المسعود 267	سليمان 274
ض	سعدي حسين 276
ضيف محمد بن رحال 269	ش
ع	شاكر باي 38
عقبة بن نافع 31	شيكوش عيسى 56
عبد الله الشيعي 31	شاكر الحاج المداني 57
علي بن حمدون 31	شيكوش عمر بن لدغم 57
عبد العزيز بن عبد الرحمان المقراني 36	شيكوش ساعد بن خليل 57
عبد السلام المقراني 40	شاذلي مكي 58
علي بن صابر 44	شيجاني بشير 67
عبّاس لغرور 67	شالي النوي 82
عمر بن بولعيد 67 ، 98 ، 99	شنوف بلقاسم 97 ، 98
عبد الحفيظ طورش 67	شال 102 ، 105 ، 113 ، 143 ، 156
علي النمر 67 ، 69 ، 97 ، 98 ، 99	شبيرة محمد 275
عبد القادر يحيايوي 68	

فهرس الأعلام:

عمر ادريس 70	عبد الحفيظ طورش 97، 99
علي بن المسعود 70	عبدالله محمد بن أحمد 97
عاشور زيان 71	عمر ادريس 97، 121، 124
عمران بن عبد القادر 71	عميروش 98، 99، 101
عمر صخري 71، 77	عميروشان الطاهر 104، 105
عبد القادر زروتي 72	علي حملة 108
علي ملاح 72	علي 108
عيسى رمضان 73	عميروش 108، 116
عبد المجيد بورزق 74، 90	عمر الوهراني 118
عزيل عبد القادر 79، 98، 119	عمر بن رمضان 126
عبد الله السعيد 82	عبد الرحمان فارس 126
علي بن كحيوش 82	علي يحي عبد النور 170
عبد اللطيف بن بديرة 82	عبد الحميد بن الزين 177
عيسى بن علي 82	عيسات ابيدير 188
عبد الكريم الحاج لخضر 82	علي بومنجل 192
علي بن المبروك 82	عباس بوشامة 231
عمار بن ناصر 82	عبد المجيد غطاس 236
عبد العزيز صالحى 83	عمريش علاوة 243
عبد الله حمداوي 83	عزيل علي 261

ف

فرحات بن سعید 39، 40، 41
 فرحات عباس 56، 58
 فيليكس غايار 146، 150،
 فرنو 177
 فرانسوا ميتران 205،
 فلاح أحمد 267
 فرانسيس جونسون 323

ك

كسيلا 31
 كواشي الدراجي 60
 كريم بلقاسم 68، 116
 كريم عمر 82
 كتفي الشريف الحاج 236
 كوشي محمد 243
 كريم مبروك 264
 كحالي الطاهر 266

عزىل الدراجي 261

عزىل عمّار 261
 عطوي عمار 266، 281
 عربوة قانة 266، 278
 عبد المجيد سوايعي 271
 عمرون علي 271
 عمرون قدور 271
 علي بن ولهة 274
 عبد الله عيدي 274

عبد الحفيظ سعيد 275

عمرون محمد 284

غ

غي مولي 131، 142، 143
 غايون 231، 232
 غايار 232
 غريال السعيد 236
 غراب الذوادي 257
 غضبان علاوة 293

م	كويسي الدراجي 274
ماصيرا 29	ل
محمد بن عبد السلام أعران 41	لكحل وذنو 37
محمد بن بوختناش 43	لدغم شيكوش محمد 56
مصالي الحاج 56، 57، 59، 60،	لخضر هامينا 57
72، 114، 117، 121، 122	لخضر بن العقون 57
مشتي السعيد القبائلي 57	لحول الحسين 58
محمد بوضياف 57، 58، 70، 78،	لويس ديبو 103
144	لاكوست 121، 146
محمد العدوي 60	لوفردو 177
مصطفى بن بوالعيد 65، 66، 67،	لخضر بورقعة 189
68، 70، 78، 97	لعمارة رشيد 192
مدور عزوي 67	لخضر عطابي 256
محمد بالخير 67	لخضر بن كحول 274
موسى كعواش 68	لبوخ السعيد 277
محمد أرحال 69	ليونال جوسبان 322
محمد بن أحمد عبدلي 70	
محمد بوشاكر 72	
محمد الشريف قاسيمي 72	

فهرس الأعلام:

محمد خيضر 78	محمدي السعيد 118
مفتاح الطاهر 82	مهديد عمر 126
مقري زلوف الحركاتي 82	محمد علاهم 126
محمد الحاج الميهوب 82	منديس فرانس 138، 139
محمد عيشوش 82	محمد خيضر 144
محمد لعموري 82	مصطفى الأشرف 144
محمد صايكي 88	موريس 149، 150
مصطفاي 92	ميري 164
محمد الشريف خير الدين 92	موريس أدان 191
ميسي موسى 92	مشتل عثمان 210
مصطفى مراردة بن النوي 94، 99، 101	محمد الطاهر عزوي 214
محمد أورحال 97	مسعود بوقادوم 215
محمد حجار 98، 101	مصطفى خياطي 228
محمد لعموري 99	مادجو 232
موريس 102، 113، 143	مناصرية علي 236
محمد واعلي أوخالد 103	محمد الشبوكي 237، 239
محند واعراب 106	مصباح جعفر 243
محمد الصغير بوكهلة 106	محمد ثامر 266، 278، 291

فهرس الأعلام:

- مویسات رمضان 266، 275،
یحی بو عزیز 185
یحیایو الذوادی 271
278، 280، 281
معجوج العمري 270
محمد عمرون 273
مبارك الخضراوي 274
محمد السعيد شروف 274
مختاري لقشيشي 275
مجاهد المداني 279، 291
ميلي محمد 291
محمد ثامر 293
مشتي السعيد 295
- ن**
- نعمان باي 38
نعيم النعيمي 60
- هـ**
- هنري علاق 184، 324
هلالی اسماعیل 261
- و**
- وبرة عبد الرحمان 57
- ي**
- یحی بن سلیمان 31
یحی بن عیسی 42 یوسف الیعلاوی 98

فهرس الأماكن والبلدان:

فهرس الأماكن والبلدان:

أ

الدار البيضاء 68	الفضنة (ذكرت في معظم الصفحات)
الزعاطشة 42	المتكعوك 79
المطارفة 40	القصبات 79
أولاد سيدي ابراهيم 22	أولاد جلال 72
أولاد دراج 22، 25، 37، 39، 40، 42	أولاد سيدي ابراهيم 72
أولاد ماضي 22، 37، 39	الأخضرية 72
أولاد سحنون 22، 25	الضحاوي 72
أولاد عدي لقبالة 25	أولاد عزوز 72
برج بوعريريج 26	السوامع 72
آراس 27، 29	الحمالات 72
التريبوليتان 28	الحوامد 72
الحجاز 33	أولاد فرج 72
الشلف 34	أولاد خالد 72
الأندلس 35	أول سلمان 72
أولاد مسلم 37	الهامل 26، 70
أولاد تبان 39	الصومام 69

فهرس الأماكن والبلدان:

أولاد خلوف 39	العليق 42
البرج 41	المطاريح 42
الجزار 79	أولاد سلطان 43
أولاد عدي بن عبد الله 79	المدية 45
أولاد بيّة 79	الشمرة 50
أولاد سي سليمان 79	العلمة 50
أولاد فاطمة 79	الخرابشة 50،51
أولاد عوف 79	الشلال 51
أولاد رحاب 79	الدريعات 51
الأغواط 74	أولاد عدي لقبالة 54،91
الجلفة 74	أوراس النمامشة 66،68
أولاد جلال 71، 74	الأوراس 18،20،26،28،29،43،
القرادشة 74	66،54،53،67،69،70،79،86،
الدريعات 74	88،96،97،102،109،112،
القصور 74	113،148،149،152،153،
الديس 72	170،179،180،202،208،
أولاد سليمان 70	209،244،245،
العش 68	أولاد حناش 67
	القبائل 68،69،79،80،97،115،
	149،153،204

فهرس الأماكن والبلدان:

المعاضيد 17، 18، 20، 26، 33،	الجزائر 16، 17، 18، 20، 25، 34،
35، 48، 50، 67، 68، 69، 86،	39، 50، 56، 58، 59، 63، 66،
87، 90، 100،	72، 75، 79، 50، 56، 58، 59،
الزيبان 17، 18، 19، 41، 42، 52،	63، 66، 72، 75، 79، 119، 122،
80	123، 124، 129، 130، 131،
أولاد نايل 18، 19، 20،	134، 136، 137، 138،
افريقيا 19	141، 139، 142، 143، 144،
مجانة 41	145، 146، 147، 148، 152،
الجر 20	163، 164، 166، 167، 168،
الرمل 20، 21،	169، 172، 175، 176، 178،
السلامات 20	181، 182، 183، 184، 185،
أمدوكال 21	186، 187، 195، 199، 202،
الهامل 81، 82،	209، 212، 220، 221، 227،
المالح 82	229، 232، 234، 239، 246،
أولاد زميرة 82	252، 254، 273، 279، 292،
أولاد حناش 86، 90، 100،	317، 321، 326، 331، 335،
أولاد تبان 87، 91، 92،	الزاب 16، 18، 19، 33، 34، 42،
أولاد جلال 88	النجود 16
أولاد سي سليمان 90	أوريا 16
	البيبان 17، 18، 34، 41،

فهرس الأماكن والبلدان:

أولاد عزوز 80	السعيدة 21
الجب 80	أولاد سي حملة 22
الزرزور 80	المحارقة 22
المسيلة 21، 23،	المغرب الأقصى 31
37، 36، 24، 26، 31، 32، 33، 35	المغرب الأدنى 31
38، 40، 47، 48، 51، 52، 54،	المحمدية 32
56، 57، 58، 59، 67، 69، 74،	المنصورة 34
80، 82، 99، 111، 116، 171،	المغرب العربي 35
172، 202، 204، 205، 208،	السلطنة 37
209، 210، 214، 220، 222،	الخرابشة 38
223، 224، 227، 232، 236،	الكساسنة 38
241، 248، 249، 255، 258،	القصر 38
260، 261، 265، 268، 270،	السباحة 38
271، 275، 278، 279، 284،	الزيتون 80
293، 311،	المطارفة 80
الشرفة 90	البراكتية 80
الطلبة 90	الحوامد 80
الزياتية 90	أولاد سيدي ابراهيم 80
القطاطشة 90، 108	
الدرافلة 90	
الدار البيضاء 90، 106	

فهرس الأماكن والبلدان:

الغلالة 90	الديس 122، 126
العابد عبد الله 90	النسنيسة 124
أولاد سيدي منصور 92	أولاد جلال 125
المحارقة 92	الزرارقة 125
أولاد سلمان 92	البليدة 137
الهوران 102، 246، 258، 259،	الدار البيضاء 137
269	المرسى الكبير 138
أمدوكال 106	الونشريس 153
الكهف الأحمر 106	الأبيار 168، 172، 183، 191
أولاد سلام 106	البرواقية 168
الحامة 106	الدويرة 168
الجلفة 111، 125، 168	آفلو 170، 202
أولاد دراج 111	الأغواط 170
البويرة 116	الضاية 170
العيون 116	الجرف 171، 201، 202، 210،
الحزب 116	220، 222، 243، 254
القصبة 116	أوفاش 243
أومال 117	آركول 171

فهرس الأماكن والبلدان:

الميمونة 250	الشلال ، 205 ، 208 ، 209 ، 210 ،
النسنيسة 250	212 ، 216 ، 220 ، 227 ، 228 ،
أمدوكال 205 ، 269 ، 270	229 ، 230 ، 233 ، 235 ، 236 ،
أولاد حناش 250	239 ، 240
أولاد تبّان 250	الحامّة 172
أنوال 250	المدية 174 ، 189
المدية 254	الحرّاش 183
المخرق 255	أولاد سيدي علي 189
الجمّاس 258	المعاضيد 206
أولاد دراج 260 ، 271	العجيلية 208
الجزّار 261	أولاد دراج 220
أولاد المقلاتي 261	أريس 231
القصب 262	الونشريس 245
العطعوطة 261 ، 276	الدريعات 246 ، 269
الشلال 268	الخرابشة 247
أولاد منصور 269	الشواف 248 ، 268
السوامع 270	القطاطشة 248 ، 274
البراكتية 271	الدهاهنة 249
	الهامل 250

فهرس الأماكن والبلدان:

المعاضيد 293	برج بوعرييج 43، 49، 68، 74،
الجزائر 311	232، 295
الصنام 158	بوزريعة 56، 178
الشلف 158	بهلول 59
القصبة 163	باتنة 61، 67، 79، 141
آفلو 166، 167	برج الغدير 69
الشلال 166، 167	بن سرور 80
	بلزمة 86
ب	بومقر 90
بومصعد 17	بالسترو 97
بوكحيل 17	القصبة 119
بوطالب 17، 18، 20، 23، 48،	باريس 120، 147
67، 68، 86، 90، 206	بوكحيل 124
بوسعادة 17، 18، 20، 21، 22، 27،	بوفاريك 137
39، 42، 43، 47، 48، 51، 53،	بجاية 33، 34، 35، 138
70، 110، 111، 117، 122، 126،	بلزمة 18، 20، 31
209	بريكة 19، 21، 44، 46، 51، 52،
بني يلان 37، 51، 258	54، 55، 57، 60، 61، 67، 79،
بني يطاس 37	

فهرس الأماكن والبلدان:

بنى يلمان 116، 117، 118، 207،	98، 106، 111، 220، 250، 261،
119، 246	264، 266، 270، 274، 276
بريطانيا 135	بانىو 21
بوحمامة 152	بوزكرة 22
برواقية 167	بوقرين 22
بول كازيل (عين وسارة) 168	برهوم 25، 54، 60، 79، 82، 269،
بنى مسوس 168، 172	248، 256
بوسوي 170، 171	بشيلقا 30
برج منايل 172	بونة 34
بنى بهدل 172	بسكرة 34، 36، 41، 70، 86، 111
بوغار 174	بونصرون 68
باب الواد 183	بشارة 69
بلوزداد 183	بن سرور 71
برج طولقة 231	بالسترو 71
بنى مسوس 232	بنى يلمان 80
باتنة 99، 243	بن دقيم عمر 82
بشارة 248	بن سرور 106
بوزكرة 250	بنى سيف 116
	بنى يعلا 116

فهرس الأماكن والبلدان:

141	تيزوزو	205	برج الغدير
169	تافشون	250	بازر سكرة
196	تيازة	250	بوطالب
245	تكوت	296	بن صوشة
ج		297	باريس
124، 88، 81	جبل أمساعد	298	بروكسل
88	جبل المحارقة	ت	
255	جنان بوديعة	31	تيهت
270	جنان القبالي	تونس	34، 50، 67، 94، 101، 102، 108، 109، 110، 112
302، 299، 298	جنيف	تلمسان	35، 153، 245
ح		تبسة	50، 98، 141
246، 103، 80، 55	حمام الضلعة	تالغمت	67
291، 269، 259، 258، 247	حماة القيقبة	تارمونت	80، 269
90	حوش النعاس	تيفران القصبات	90
137	حاسي مسعود	تكسلانت	90
خ		تافوست	116
58	خبانة الكرمة		

فهرس الأماكن والبلدان:

س	خنشلة 98، 166، 231
سعيدة 17، 172	خميس مليانة 189
سيلات 17، 20	خطوطي سد الجير 208
سيدي عيسى 20، 21، 72، 79، 80، 81، 88، 116، 125	خرّاطة 231
سيدي هجرس 22، 72، 80	دخلة سعدان 27
سويلة 23، 104	دار الشيوخ 121، 125
سطيف 27، 31، 40، 41، 45، 48، 61، 79، 92، 137، 174، 202، 210، 222، 223، 264	ذ
سور الغزلان 43، 45، 72، 88، 117	ذراع الميزان 115
سيدي ابراهيم 72	ر
سيدي أمحمد 80	رأس الوادي 100
سفيان 90	رأس ايسلي 106
سيدي أسحاب 90	رأس الماء 106
سيدي عامر 108، 125	ز
سليم 111	زابي 27، 30
سيدي عقبة 111	زغوان 88
سكيدة 138، 185، 231	زريبة الواد 111

فهرس الأماكن والبلدان:

- سرکاجي 163
عين الملح 71، 80، 108، 111،
125
سيدي بلعباس 170
عين الحجل 72، 79، 80، 117،
125، 209
سوق أهراس 231
عين غراب 87
سيدي عمّار 246
عين ولمان 104
سيدي عبد الله 248
عين الخضراء 106، 269، 270
سلمان 269
عين الكحلة 125
سان فرانسيسكو 301
عين أرناث 137
ش
شلال 17
عين لعمارة 166، 202
شلاله لعذاورة 72، 125
عين وسّارة 239
ط
عين حميان 246، 247
طبنة 21، 26، 27، 28، 29، 31
عين الشحم 293
طرابلس 111
غ
غياسة 69
طولقة 111
غدامس 111
ع
عّابة 50، 137
عين الكلبة 54، 250

فهرس الأماكن والبلدان:

	ف
قرن الكبش 124	فرنسا 39، 40، 42، 43، 46، 47،
قصر الطير 17، 191، 195، 236	48، 51، 56، 74، 114، 121،
قصر الأبطال 174	125، 128، 129، 137، 138،
ك	148، 154، 155، 161، 163،
كومودوس 28	174، 179، 185، 187، 195،
	196، 227، 245، 246، 284،
	314
ل	فلسطين 60
لوطاية 22	
لمبار 28، 163	ق
ليبيا 34، 111، 125	قسطنطينة 18، 26، 34، 36، 38،
لحسن بن عزّوز 41	41، 42، 47، 50، 53، 67، 92،
لقطاطشة 68	98، 155، 159، 167، 172، 182،
لودي (معتقل) 167	201، 208، 209، 239، 243،
لاهاي 299	246، 256
م	قالمة 50
مسيلة 17، 18، 31	قصر الشلالة 59
موريطانيا 19	قديل 105
ماكري 27، 28	قنزات 115
	قيقع 121

فهرس الأماكن والبلدان:

نيويورك 120	مقرة 25، 27، 31، 34، 54، 60،
ندرومة 172	68، 79، 82، 104
نونبرغ 301	ميلة 31
ه	مصر 32
هنشير رمادة 27	مجانة 41، 49
هرديانوس 28	ملوزة 48، 51، 90، 117، 119،
و	120، 246
وادي القصب 19، 20، 21، 31، 34	ماجينو 72
وادي اللحم 19، 21	مزرير 80
ونوغة 20، 37، 41، 48، 50، 74،	مسيف 81، 269
86، 111، 117،	معيزة 89
وادي سلمان 20، 21	متاعة 124
وادي لقمان 20	ميمونة 124
وادي الشلال 21	مشونش 152، 245
وادي سهر 31، 32	منصورة 231
وادي النوال 45	ن
وادي الزناتي 50	نوميديا 19
وادي سوف 111	نقاوس 20، 21، 61، 79
وهران 130، 137، 166، 171،	
172، 202	
ورقلة 137	
وادي العشب 159	

فهرس المحتويات:

شكر وعرافان.....	
الإهداء.....	ب
مقدمة.....	1
مدخل: الإطار الجغرافي والتاريخي لمنطقة الحضنة.....	15
1- الإطار الجغرافي لمنطقة الحضنة:.....	16
2- لمحة عن منطقة الحضنة عبر التاريخ:.....	25
الفصل الأول: الثورة التحريرية بمنطقة الحضنة.....	61
المبحث الأول: انطلاق الثورة بمنطقة الحضنة.....	62
المبحث الثاني: التنظيم السياسي والعسكري للثورة بمنطقة الحضنة.....	74
المبحث الثالث: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الحضنة أثناء الثورة.....	85
المبحث الرابع: منطقة الحضنة والحركة المصالية.....	113
الفصل الثاني: سياسة فرنسا القمعية بعد اندلاع الثورة.....	126
المبحث الأول: التعزيزات العسكرية وإصدار القوانين الاستثنائية.....	127
المبحث الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات:.....	148
المبحث الثالث: إنشاء المعتقلات ومراكز التعذيب.....	162
المبحث الرابع: سياسة التعذيب الاستعماري إبّان الثورة.....	185
الفصل الثالث: المعتقلات والمحتشدات بمنطقة الحضنة.....	197
المبحث الأول: ظروف إنشاء المعتقلات والمحتشدات بمنطقة الحضنة:.....	198
المبحث الثاني: معتقل الشلال.....	208
المبحث الثالث: معتقل الجرف.....	220

فهرس المحتويات:

- 244المبحث الرابع: المحتشدات بمنطقة الحضنة:
- 251.....الفصل الرابع: مراكز التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة:
- 252المبحث الأول: أهم مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة.
- 273المبحث الثاني: نماذج من أساليب التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة.
- 286المبحث الثالث: الآثار المختلفة الناتجة عن التعذيب الاستعماري بمنطقة الحضنة.
- 296الفصل الخامس: التعذيب الاستعماري أثناء الثورة من منظور قانوني، والمواقف المختلفة منه.
- 297المبحث الأول: التعذيب والقانون الدولي.
- 316المبحث الثاني: المواقف المختلفة من التعذيب الفرنسي في الجزائر.
- 335المبحث الثالث: الرفض الفرنسي الاعتراف بجرائمها بالجزائر.
- 346.....الخاتمة.
- 351.....الملاحق.
- 392.....المصادر والمراجع.
- 424.....الفهارس.
- 424فهرس الأعلام:
- 437فهرس الأماكن والبلدان:

ملخص أطروحة الدكتوراه بالعربية:

عنوان الأطروحة بالعربية:

المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة خلال ثورة التحرير الجزائرية (1954 - 1962).

إن موضوع المعتقلات ومراكز التعذيب بمنطقة الحضنة خلال ثورة التحرير الجزائرية من المواضيع التي تدخل في إطار الإجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال الفرنسي بعد اندلاع الثورة 1954م، بهدف وقف المد الثوري، مما أدى إلى انتهاك حقوق الإنسان وتجاوزات للقوانين الدولية.

وتكمن إشكالية الأطروحة في البحث في الجرائم والتجاوزات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر خلال الثورة التحريرية، لا سيما الاعتقال والتعذيب والقتل تحت التعذيب، وتجاهلها لتلك الجرائم بل تعنتها وعدم اعترافها بذلك وإلى يومنا هذا.

وحددنا دراستنا جغرافياً بمنطقة الحضنة الممتدة على أربع ولايات تاريخية كعينة مما جرى بكل القطر الجزائري، وزمانياً بمرحلة الثورة الجزائرية (1954 - 1962).

وقد تطلب منّا الموضوع الاطلاع على مصادر ومراجع متنوعة منها؛ وثائق أرشيفية من مراكز محلية وفرنسية، وشهادات الفاعلين في الأحداث، وبعض مذكرات المعتقلين وعدد كبير من الدراسات العلمية والمراجع المهمة.

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، ومدخل، خمسة فصول، وخاتمة.

خصّصنا المدخل للتعريف بمنطقة الحضنة؛ من حيث موقعها، وحدودها، والملامح الطبيعية العامة لها، ثم تناولنا فيه لمحة تاريخية عن منطقة الحضنة عبر العصور وفي فترة الاحتلال الفرنسي.

تناولنا في الفصل الأوّل "انتشار الثورة بمنطقة الحضنة"؛ كيفية وصول الثورة التحريرية إلى منطقة الحضنة، التنظيم السياسي والعسكري للثورة بها،

والأهمية الاستراتيجية للمنطقة خلال الثورة التحريرية، وتناولنا أيضا أهم الحركة
المصالية المناوئة للثورة بالمنطقة.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى "سياسة فرنسا القمعية إبان الثورة
التحريرية"، من حيث؛ التعزيزات العسكرية وإصدار القوانين الاستثنائية منذ بداية
الثورة، إنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات، أهم المعتقلات، ومراكز التعذيب
في الجزائر وسياسة التعذيب الاستعماري إبان الثورة.

وعالجنا في الفصل الثالث "المعتقلات والمحتشدات بمنطقة الحضنة"؛
معتقل الشلال ومعتقل الجرف؛ وهما من أولى المعتقلات التي أنشئت في
الجزائر خلال الثورة التحريرية، واستعرضنا أهم المحتشدات بمنطقة الحضنة.

وتناولنا في الفصل الرابع أهم مراكز التعذيب بمنطقة الحضنة، ونماذج
من أساليب التعذيب في تلك المراكز، وانعكاسات التعذيب الاستعماري بمنطقة
الحضنة.

تناولنا في الفصل الخامس إلى "التعذيب الاستعماري أثناء الثورة من
منظور قانوني، والمواقف المختلفة منه" حيث استعرضنا التعذيب والقانون
الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان، والمواقف المختلفة من التعذيب الفرنسي في
الجزائر من خلال الموقف الفرنسي والموقف الجزائري

وأنهيت الرسالة بخاتمة، خلصنا فيها إلى جملة من النتائج التي رأيناها
مهمّة؛ بعد تحليل ودراسة وافية لمختلف فصول وعناصر الموضوع، ومحاولة
الإجابة عن الإشكالية المطروحة.

Résumé de la thèse de doctorat en français

Les centres de détention et de torture dans la région d'El Hodna durant la guerre de libération nationale (1954-1962)

Le sujet des centres de détention et de torture dans la région d'el Hodna durant la G L N est conçu comme l'une des mesures qu'a pris les autorités coloniales après le déclenchement de la guerre (1954), dans le but d'arrêter la propagation de la révolution, et par conséquent, la violation des droits de l'homme et du droit international.

La problématique de la thèse est de faire une recherche dans les crimes et les abus commis par les autorités françaises en Algérie durant la guerre de libération surtout les arrestations, la torture, les assassinats sous la torture, la négligence de ces crimes et la non-renaissance de ces actes jusqu' à nos jours.

Nous avons limité notre étude dans la région d'El Hodna qui s'étale sur quatre wilayas Historiques comme échantillon sur ce qui est passé dans tout le territoire algérien (1954-1962).

Ce qui nous a poussé de consulter divers ouvrages à titre d'exemple : documents d'archive de centres locaux et français, des témoignages vifs des évènements, quelques mémoires de détenus et un grand nombre d'études scientifiques et de références importantes.

Cette étude se compose d'une introduction, une entrée, cinq chapitre et une conclusion.

L'entrée c'est pour défini la région d'El Hodna, sa localisation, ses frontières, ses spécificités naturelles et donner un aperçu historique à travers les siècles et pendant l'occupation française.

* Dans le premier chapitre, on a parlé la propagation de la révolution et comment elle est arrivée à El Hodna, son organisation politique et militaire, l'importance stratégique de la région et le mouvement messaliste antirévolutionnaire.

* Dans le deuxième chapitre, on a parlé de la politique de répression des français durant la G L N, du côté des renforcements militaires, la construction des zones interdites, des centres de détention, de torture en Algérie.

* Dans le troisième chapitre, on a vu les centres de détention à El Hodna : centre de détention de Chlel, d'Eldjorf, et ce sont les premiers centre construit en Algérie durant la G L N.

* Dans le quatrième chapitre, on a vu le plus grand centre de torture dans la région d'El Hodna, les manières de tortures.

* Dans le cinquième chapitre, on a parlé de la torture du côté loyal, du point de vu des lois internationales de guerre et des accords des droits de l'homme.

Cette étude est finie par une conclusion qui comporte un résultat qui on a vu important après une analyse des différents chapitres et de répondre à la problématique.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Summary of the PHD. Thesis In English

Detentions and torture centers in El Hodna region during the Algerian revolutionary war (1954-1962)

The subject of detentions and torture centers in El Hodna region during the Algerian revolutionary war is related to the measures taken by the French colonialization authorities after the start of the war in 1954, to stop the spread of the revolutionary war, which lead to the abuse of the human rights and international laws.

The problematic of the thesis is to search for the crimes and abuses committed by the French colonisation authorities in Algeria during the revolutionary war, especially the detentions, the torture and the assassinations under torture, the negligence of these crimes by the French authorities until today.

We limited our study in the region of El Hodna which extends over four historical wilayas as a sample of what happened throughout the Algerian territory (1954-1962).

What prompted us to consult various books as an example: archive documents of local and French centers, lively testimonies of events, some memories of prisoners and a large number of scientific studies and important references.

This study consists of an introduction, an entry, five chapters and a conclusion.

In the entrance we defined the region of El Hodna, its location, its borders, its natural specificities and give a historical overview through the centuries and during the French occupation.

* In the first chapter, we spoke about the spread of the revolutionary war and how it arrived at El Hodna, its political and military organization, the strategic importance of the region and the anti-revolutionary messalist movement.

* In the second chapter, we spoke about the French repressive policy during the revolutionary war, concerning the military reinforcements and the construction of prohibited areas, detention centers, torture in Algeria.

* In the third chapter, we saw the detention centers in El Hodna: the Chlel's detention center, Eldjorf, and these are the first centers built in Algeria during the revolutionary war.

* In the fourth chapter, we saw the largest torture center in the area of El Hodna, torture ways.

* In the fifth chapter, there was talk of torture on the loyal side, from the point of view of international war laws and human rights agreements.

This study is finished with a conclusion that includes a result that we saw important after an analysis of the different chapters and to answer the problem.

جامعة الأمير
عبد القادر للعطوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأمير

مجلة إسلامية